الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

سجل تحت رقم 13356
إداري
الرقم

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد

تلمسان

معهد اللغة العربية وآدابها

دراسة في الزائد في المثلين المضعفين

دراسة لغوية تأصيلية

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

في اللغة

من إعداد الطالب

- عبد الكريم برّاشد

بإشراف

الأستاذ الدكتور: زبير دراقي

السنة الجامعية: 1996-1997

بسم الله الرحمن الرحيم

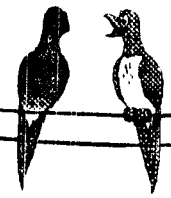

الإهداء

إلى والدي الكريمين اللذين ربياني صغيرا ، وساهما في تأديبي و تعليمي حتى بلغت أشدي ، راجيا منه تعالى أن يمكنني من رد برهما . وأن يدخلهما فسيح جنانه. آمين.

إلى جميع أساتيذي منذ كنت تلميذا في الابتدائي ، إلى أن ولجت أبواب جامعتي الموقرة ، جامعة تلمسان بعامة ، و كلية اللغات والآداب بها بخاصة.

إلى كل أقاربي ،وعلى رأسهم الراشدون بمدينة تلمسان الخضرية،

عائلة مرّاشد بها .

إليك طالبتي الزلفاء الحريصة على نجاحي وسعادتي وهنائي ، شاكرا لك أزرك لي طوال عناء البحث وشقه، بل يزيد .

إليك : إنصاف رائدة الهدى صاري علي حاج الدين ، بكل صدق .

إلى الذين لايعملون فلا يعلمون ، ويدوي أنفسهم الناس الذين يعملون فيعلمون.

إلى هؤلاء كافة أهدي هذا البحث...

عبد الكريم المرشدي.

﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾[1]

شكر وتقدير

أشكر شكرا جزيلا لأستاذي الفاضل الدكتور زبير دراقي لأجل ما ضحى به لي من وقته الثمين الغالي ، لكي ينظر في رسالتي هذه ويتفقدها مناقشا ومعدلا بالحذف أو الزيادة ، حتى يسلم عملي من كثير من الغلط والسقطات ، ويخرج في أحسن صورة...

لك مني أستاذي الكريم ! الاعتراف كل الاعتراف بفضلك ، ولك الشكر كل الشكر لحرصك على عملي وإعطائه ما تيسر من وقتك الثمين .

وأرجو الله تعالى أن يحشرك يوم القيامة في زمرة العلماء الشهداء في سبيل إعلاء سلطان العلم والحكمة .

آمين..

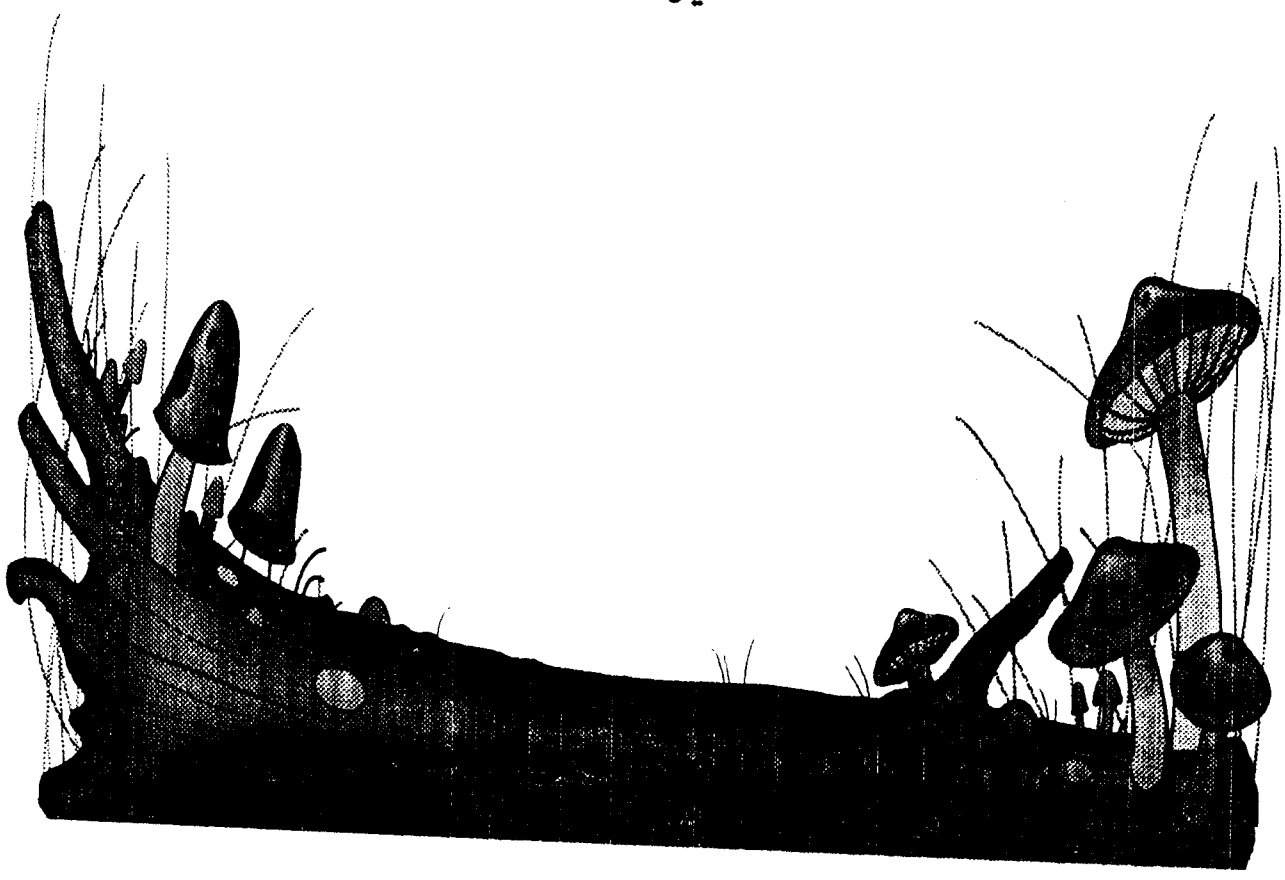

(1) سورة إبراهيم من الآية 07 .

المقدمة

لا شك أن لموضوع الزيادة بعامة و الزيادة تكرارا لحرف أصلي بخاصة خطورة كبيرة في مجال البحوث اللغوية قديمها و حديثها ، من حيث كونها مصدرا من أهم مصادر الثراء المعنوي الذي يلحق الألسنة بعامة و اللسان العربي بخاصة .

و لقد زاد من خطورة هذا الموضوع و أهميته انقسام علماء اللغة في الزائد تكرارا لحرف أصلي بين القائلين بزيادة الأوّل من المثلين المضعّفين – فيما جاوز في كلمات الثلاثة الأحرف – وهو مذهب الخليل و من وليه وأخذ برأيه من المتأخرين القدامى و المحدثين - و المطبقين على زيادة الآخر من المثلين المضعّفين - و هو مذهب يونس و من تبعه في مذهبه من قدامى و محدثين أيضا .

و إنه لمن الجزم بمكان الاعتراف باقتدار الفريقين كليهما على النفاذ إلا المعاني المستسرة وراء أوضاع المكرر للزيادة – على اختلاف مواضعه ومظنّاته في الألفاظ - و السعي إلى صناعة الأدلة والشواهد التي تشهد بزيادة أحد الإثنين من المثلين ، بجدارة فائقة ماكان لنا أن نردها مستخفّين .

و قد يكون في طليعة العراقيل التي اعترضت طريق بحثي و تنقيبي ضبط موضع الزائد من المثلين المضعّفين بين الأوّل و الآخر منهما ؛ و ذلك لاختلاف أعلام العربية و أقطابها فريقين مذهبين بين أول و آخر ؛ و فرقا و مذاهب بالنسبة لمن سعوا إلى ارتضاء المذهبين معاً و التّوفيق بينهما على السّواء ، أو أولئك الّذين راحوا ينتحلون مذهبا ظنّوه ثالثا ، كمثل ما فعل ابن مالك ؛ و هي عادة ممّا كان قد تعوّد .

ولعلّ مردّ هذا المشكل تساوي أدلّة المذهبين و تكافؤهما - في كثير من الأحايين - و هو ما جعلني - كمثل الآخذين بالمذهبين معاً - أنقّر و أنقّب في شواهد الفريقين ،"فأجد الدّواعي و الخوالج قويّة التّجاذب لي ، مختلفة جهات التّغولّ على فكري ... فأقف بين تين الخلّتين حسيرا ، و أكاثرهما فأنكفئ مكثورا."(1)

لولا اهتدائي بعلم الأصول الذّي رسم لي معالم طريقي و وضحها لي توضيحا . و يضاف إليه الارتكاز على قوانين الفكر الأساسية :" الهو - عدم التّناقض - الثالث المرفوع ".

و قد علقت بمسألتي الأصل عوالق كمثل تلك الكلمات التّي تكرّر بها مثلان إثنان إلاّ أنهما ليسا من قبيل الزّيادة تكرارا لحرف أصليّ مدغم ومشدّد ، وإنّما كان ثانيهما لأجل إنشاء غرض الإلحاق فجاء مفكوكا عن مثله مفصولا بينهما فلم يحتاجا - على هذا - إلى كبير عناء وطول تدبّر من لدنّا ، لنفصل في زيادة أحدهما مادام قد تعيّن الآخر منهما لأنّه تكرر. وهذا عينه الّذي جعلنا نلحق ألفاظا بها مثلان مفكوكان مفصول بينهما كمثل "قُردُود" و "اعشوشب" و " اخلولق" بالمكرر للإلحاق لتشابه أحوالها بحال المكرّر للإلحاق من حيث تَقدّم الأصول وتأخّر الزّوائد. فإن خولفنا بباء اعشوشب و قاف اخلولق ، أجبنا على هذا : إنّ اللّبس مأمون لاختلاف الأصل الثّالث عن المثلين المكرّرين .

وعلى هذا لابدّ ـ كما سترى ـ ألاّ يكون كلامي ، و تحليلي و نقدي ، ونتائجي في هذا البحث الميسور على سوى الزّائد تكرارا لحرف أصلي

---

(1) أبو الفتح عثمان بن جنّي "الخصائص" تح . محمّد علي النجار . دار الكتاب العربي .بيروت .لبنان .د.ت 047/1

الذّي يكون مثلاه مشدّدين[1] . و ليس أدلّ على هذا من أنّ سؤال سيبويه الخليل المباشركان عن "سُلّم" - و هي - كما ترى - بها مثلان مشدّدان أحدهما زائد . ثمّ إنّ المتأخّرين من العلماء ركّزوا في المثلين المشدّدين لا غير .

و لا أخفي على القارئ الكريم ما واجهته من مصاعب عويصة و أنا أتقصى خيوط موضوع مسألتي هذا ، على الرّغم من اهتمامي المتزايد بباب التّصريف بعامّة و باب الزّيادة فيه بخاصّة . فليست مسألتي أبدا من السّهولة بمكان حتّى يفصل فيها بوقفة عجلى . و لكنّي أفلت كلّ صعوبة لإدراكي - قبلا - بأنّ موضوعا كهذا طريقه محفوفة بالمشائك . و بخاصّة أنّه لم يسبقني - فيما أعلم - إليه أحد .

لهذا إذا توكلت - عبر بحثي كله - على تدبّر جوانبه جميعها بنظرة ماحصة معمّقة تجول في جوهره ، حتّى تستأصله من جذوره . إذ لا غرو في استصعابنا مواضيع التّصريف و أبوابه؛ فإنّه " أشرف شطري العربيّة وأغمضهما ." [2] حتّى عند المشبلين عليه .

---

(1) و هو منّا استعارة لمعنى نظرية " AD-Hoc" في النحو التحويلي .ووفق هذه النظرية فإنّا نقول عن قاعدة ما :إنها خاضعة لنظرية " AD-Hoc" إذا كانت مصنوعة لأجل الاكتفاء بنتائج الظاهرة التي تصفها ،أو بالموضوع الذي تدرسه فقط، فلا تتعداه إلى ما سواه من الظواهر و المواضيع التي لم تجعلها تحت الوصف .و عليه فهي لاتسمح بأي تعميم لها على ظواهرلم تقع ضمن إطار وصفها أو دراستها."

- JEAN DUBOIS et autres "dictionnaire de linguistique" librairie larousse. derniére édition.

PARIS - FRANCE .p. 010. ترجمة الباحث

(2) ابن عصفور الإشبيلي "الممتع في التصريف" تح . د فخر الدّين قباوة .دار الآفاق الجديدة ط03. بيروت .لبنان 1398هـ/1978 م . 027/1 .

وعليه فإنّما " ينبغي أن ينظر فيه من قد نقّب في العربيّة ، فإن فيه إشكالا وصعوبة على من ركبه غير ناظر في غيره من النّحو ."[1] و لذا سعيت - ما استطعت - إلى أن أكون من هؤلاء أو لاحقًا بهم و تابعا - على أقلّ تقدير - .

و قد جعلت في عنوان البحث الحرف "في" بدلا من الحرف "من" لدلالته على الوعاء و التضمّن و الإدخال. و كلها دالة على صعوبة فك شيء من شيء و هو ما أردناه من هذا الحرف ههنا[2] لاشكال فرز المدغمين من بعضهما البعض ، والحكم على أحدهما بالأصالة وعلى الآخر بالزيادة.

و أمّا عن المنهج الذّي ارتضيتُه في بحثي هذا ، و رأيته قمينا به أيّما جدارة ، فالمنهج الوصفي - بلا ريب - لكونه يتعاطى مع الظّاهرة الوصف و الدّراسة و التّحليل ، عادّا اللّغة - أيّ لغة - ظاهرة إجتماعية و دليل نشاط مجتمعها ووعاء تجاربه .

فبه تُستقصى الملامح الخاصّة بالموضوع و المسألة من كلّ جوانبها و جهاتها . لذا إذًا أعلينا الاستقراء و الوصف طريقة و منهاجا لا حياد عنه إلى سواه.

و تبعا لهذا المنهج الذي ارتضيته فقد رأيت أن أفتتح بحثي بمدخل يعقد حول تعريف الزّيادة و كذا مفهومها من حيث التّعريف اللّغوّي والاصطلاحّي و كذا الإشارة إلى الزّيادة النّحوية و مناقشة اللّغويين والأصوليين فيها ، فعنيت - في ضوء هذا - بمناقشة آراء ابن منظور

---

(1) أبو الفتح عثمان بن جني "المنصف" شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني .تح . الأستاذين : إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين .مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر.ط01.مصر 1373هـ/1954م : 340/2.

(2) انظر "أبا القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجاجي (340هـ) .تح.د علي توفيق الحمد . مؤسسة الرّسالة .ط02. بيروت .لبنان . دار الأمل. إربد . الأردن 1406هـ/1986م ص 012 و 084.

والمرتضى و الكافيجي و ابن جنّي و الفرّاء و غيرهم في مسألة مفهوم الزّائد في اللّغة و معناه في القرآن الكريم بخاصّة . مع مناقشة فكرة عدّة حروف الكلمة الأصول في اللّسان العربي ، واقفين عند فكرة الثّنائية و كذا بعض القائلين بها مع الحديث عن أنواع الزّيادة و أقسامها و كذا أدلّتها .

و قد أتبعت المدخل فصلا أوّلا بعنوان : الزّيادة أنواعها و أقسامها ومواضعها و أدلّتها ركّزت فيه في بيان أنواع الزّيادة الأربعة و بخاصة عند ابن جنّي في كتابه المنصف ، موجّهين آراء بعض العلماء كمثل الدكتور عبد اللّطيف الصّوفي في عدّه الرّباعي المجرّد المضاعف زائدا زيادة من أصل الوضع . كما تمكنّا من حدّ مصطلح الإلحاق و حصره في موضع اللاّم وبتكريرها انطلاقا من معناه المعجمي و تعريف بعض العلماء له كمثل ابن السّرّاج والفارسي و ابن جنّي و ابن الحاجب و الأستراباذي ، صراحة أحيانا ، وضمنيا في أحايين أخرى .

كما بيّنت مواضع كثرة مجيء حروف الزّيادة " سألتمونيها " زائدة في الكلمات ، مؤكّدًا على بيان أشهر أدلّة معرفة الزّائد من الأصليّ كمثل "الاشتقاق و عدم النّظير." مشيرا إلى اختلاف بعض العلماء حول عدد حروف الزيادة كمثل الجرميّ و ابن السّرّاج و المبرّد و الدكتور تمام حسّان.

و قد أثبتّ فيه كون الحركات ـ فعلا ـ ضربا من ضروب حروف الزّيادة مادامت أبعاضا لحروف اللّين الثلاثة .

و أمّا عن الفصل الثّاني فقد عنوته هكذا : مواضع وردود أحد المثلين زائدا في الكلمة و أحواله .

و نحن نرى ـ عبر هذا العنوان ـ أنّه لابدّ من عدّة معيّنة تبلغها الكلمة العربيّة التّي بها مثلان مضعّفان حتّى نحكم على أحد المثلين منها بالزّيادة . و ذلك أن تكون مجاوزة الثلاثة الأصول و على أحوال معيّنة .

وعلى هذا رحت أسعى إلى سرد مجموعة القواعد و الضّوابط التّي يجب أن نحتكم إليها لحدّ أيّ المثلين المضعّفين - بين الأول منهما و الآخر - هو الزّائد . ميسّرا هذا كلّه بجداول و رسوم تسهّل من الإدراك و التّقسيم لنوع الكلمات التّي بها زيادة أحد المثلين من الكلمات التّي ليس بها زيادة لأحد مثليها المكرّرين .

وقد استنتجت فيه أنّه ليس كلّ تكرار لمثلين – فيما جاوز الثلاثة الأصول - يكون أحد مضعّفيه زائدا ، بل لابدّ من أن تستوفى الأصول الثلاثية في الثلاثي والرّباعية في الرّباعي والخماسية في الخماسي .

وأمّا عن الفصل الثّالث فقد سمّيته هكذا : مذهبا الخليل و يونس في حدّ الزّائد في المثلين المضعّفين .

وكما هو واضح من هذا العنوان فإني ركزت فيه في تبيان مذهبي الخليل ويونس في مسألة حدّ موضع الزّائد في ذينك المثلين المضعّفين .

و قد سعيت عبر هذا الفصل إلى إثبات شخص يونس بن حبيب البصريّ شخصية ثانية مقابلة بمذهبها مذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي ؛ راكبًا في ذلك الوسائل العلمية اللاّئقة بالإقناع و التّأكيد و القطع – في زعمي - .

ولقد تمكّنتُ من طرح شخص سيبويه الذي زعمه بعض الزّاعمين أنّه هو صاحب المذهب المضادّ مذهب الخليل و كذا المقصود بعبارة "غيره" .

ولقد بيّنتُ للقارئ الكريم أن حجاج الخليل و يونس ما كان من الأدلّة العلمية الموضوعية في شيء ؛ و لكن كون ذينك الشخصين "الخليل ويونس" - صاحبي ذينك الرّأيين و القولين - الأوّلين في هذه المسألة سكتتُ عن مذهبهما مستأنسًا و عادًّا مذهبيهما مذاهب أصولا.

و لعلّه كان من العجب ألاّ ألفي الخليل حاكما بزيادة الثّاني و الآخر من المثلين المضعّفين لأنّه متحرك أبدا حملا منّي لهذا على اعتداده بكون الفتحة

و الضمّة و الكسرة زوائد . بينما " البناء هو السّاكن الذّي لا زيادة فيه . فالفتحة من الألف و الكسرة من الياء ، و الضمّة من الواو ."[1]

و أمّا الفصل الرّابع فعنونته هكذا : آراء القدامى و المحدثين في مذهبي الخليل و يونس.

و بيّن جليّ من عنوانه أنّي رحت أُقوّم آراء القدامى و المحدثين جميعهم في مسألة تعيين موضع الزّائد من المثلين المضعّفين . فقد علّلت لمجيء رأي سيبويه موجزا مقتضبا في المسألة ، كما هَدَدْتُ زعم السّيوطي الّذي تقوّل على سيبويه رأيا آخر مخالفا مذهب الخليل .

و لقد اطمأننت لذلك التحليل الموضوعي و القياسي المنطقيّ الّذي سلكه كلّ من ابن السّرّاج و الفارسيّ أثناء تدليلهما لزيادة الثّاني الآخر من المثلين المضعّفين ؛ لما فيه من علّية و قياس و أخذ بالرّأي الواحد .

و لقد تقصّيتُ أدلّة ابن عصفور حين استشهاده لصحة مذهب الخليل فوجدتها مفرّعة أدلّة ابن جنيّ التّي احتج بها للخليل ، لولا أنّه انفرد بدخوله باب التّصغير في "صمحمح".

و قد ناقشت آراء كثيرة فقوّمتها ، و ذلك مثل رأي ابن جنّي و ابن الحاجب و الأستراباذي ، و أبي حيّان النّحويّ و ابن خروف والشلوبين و ابن مالك و ابن عقيل و السّيوطي من القدامى . و آراء الدكاترة : شوقي ضيف و فخر الدين قباوة و تمّام حسّان و عبد العال سالم مكرم و محمد سالم محيسن من المحدثين . و وقفت عند رأي الدكتور تمّام حسّان بخاصة ، لأنّه كان أكثر تفصيلا و تعمّقا من غيره من المحدثين .

---

(1) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه "الكتاب" تح. الأستاذ عبد السلام محمّد هارون.عالم الكتب. بيروت .لبنان. د.ت 242/4

وقد أنهيته بجدول تقويمي تفصيليّ يبين عن أسماء العلماء القدامى والمحدثين و كذا مذاهبهم مع الإشارة إلى موضع الزّائد ، و كذا بيان العلّة والسّبب الذي جعل القائل بالرّأي يختار موضعا من ذينك الموضعين .

و أمّا عن الفصل الخامس فهو هكذا : توجيه آراء القدامى والمحدثين في ضوء مسالك العلّة و قوادحها .

وهو عندي أهمّ الفصول جمعاء ، لما بذلت فيه من جهد خالص خاصّ ، لما في طبيعته من مسالك وعرة و عقبات كأداء يتيه فيها المختص و غير المختص . و ليس معنى هذا أنّي لم أكن في الفصول الأخرى من المخلصين ، و إنما لغرابة هذا الفصل ليس إلا .

وأنا -على هذا- أراني أول واحد من المحدثين يشقّ على نفسه طريقا كهذه ، بل يرسمها بأسمائها ومصطلحاتها ، و يرسم معالمها الكبرى . فليس سهلا ممارسة نقد علم من علوم اللغة العربية الذي هو التصريف في ضوء مسالك العلّة وقوادحها و كذا الاستعانة بأصول المنطق و بخاصة بتلك المبادئ فيه التي تختص بقوانين الفكر الأساسية التي هي" الهو-عدم التناقض- الثالث المرفوع".

و قد اسطعتُ بيان دور العلّة و كذا أقسامها و أنواعها في المبحث الأول منه الذي كان بعنوان : أركان القياس .

كما ذهبت أطبق مسالك العلّة و قوادحها في آراء القدامى و المحدثين جميعها في المبحث الثاني منه . الّذي كان بعنوان : تطبيق مسالك العلّة وقوادحها على آراء القدامى و المحدثين. فبالمسالك نعرف توجه فكر العالم و بأيّ شيء كان يأخذ في شواهده و أدلّته ، و بالقوادح نبحث عمّا يردّ دلائل بعض السالكين ، لخوائها و فراغ جوفها أمام القوادح الدّامغة التي تقطع دابرها فترديها يبابا خرابا .

و على سبيل التّمثيل - لا الحصر – فقد رددت مسلك الاستحسان عند أبي حيّان النّحويّ ، وفق قادح القول بالتّشهي والهوى ، و مثله من المحدثين رأي الدكتور فخر الدين قباوة مثلا .

بينما ارتضيت - و لو إلى حين – مسلك قياس العلة عند أبي علي الفارسي و هو يحتجّ ليونس بن حبيب البصري.

و أمّا عن دور المنطق ، انطلاقا من قوانين الفكر الأساسية ، فقد قطعت - مثلا – بردّ قول سيبويه و ابن جنّي و جميع من قال بتصحيح المذهبين معًا ، لأنّ الشيء لا يكون هو و لا هو ، كما لا يستطيع أن يكون بينهما . و كذلك شأن الحرف الزّائد ، فإمّا أن يكون أولا أو آخرًا، و لا توسّط بينهما .

ثمّ بعد هذا ختمت بحثي بخاتمة ضمّنتها أهمّ النتائج التّي استنتجتها كمثل تثبيت صيغة" أهوى تلمسان " بدلا من سألتمونيها أو غيرها . و قطعت في كون الإلحاق لا يكون إلاّ من باب اللام وبتكريرها كما أقررت الحركات الثلاث "الفتحة ، الضمّة - الكسرة " حروف زيادة حملا لها على ممطولاتها "الألف - الواو - الياء " .

و نقلت اختلاف بعض العلماء في عدّة حروف الزّيادة ، و من أولئك الجرمي الّذي أخرج اللام و ابن السّرّاج الّذي أسقط التّاء و اللام و السّين " ، وإرادة المحدث الدكتور تمّام حسّان تحميل حروف العربية جميعها الزّيادة .

و قد حرصت على تصحيح المذاهب و توجيهها و تقويمها بشيء من التّعمّق و التّفصيل ، متلافيًا كثيرا من غوامض الأصول و المنطق ، حتّى لا أتيه و تتعدّد الشّعب عليَ وعلى القارئ الكريم .

و قد أوصيت أخيرا مقترحا بإدراج الشّدّة حرفا عربيا قائما برأسه ، و مشدّدًا على ضرورة رسمه في كلّ مكان يكون قمينا به جديرا . لأنّه - كما سترى - وجوده وظيفيّ أيّما وظيفة .

و أمّا عن المصادر التّي رجعت إليها و المراجع فكثيرة جمّة متنوعة ، لتنوّع القضايا المرتبطة بهذا الموضوع العظيم ، و في مقدمتها كتب النّحويين أعينهم كمثل "الكتاب" لسيبويه ، و "الخصائص" و "المنصف" و "التصريف الملوكي" لابن جنّي. و كتاب "الممتع في التصريف" لابن عصفور . و"شرح المفصّل" لابن يعيش .

كما استعنّا ببعض كتب المعاجم كمثل"لسان العرب" لابن منظور و"التّاج" للزّبيدي . يضاف إلى هذا بعض كتب التّراجم كمثل "البغية" للسّيوطي و " البلغة" للفيروزابادي ، و" الأعلام " للزّركلي .

و لقد طعّمت بحثي هذا ببعض كتب التفاسير و القراءات القرآنية ، وذلك نحو "تفسير ابن كثير" و" الحجّة في القراءات السّبع" لابن خالويه و"الإحكام في أصول الأحكام " للآمدي.

و قد زوّدت هذا البحث ببعض كتب الأصول و المنطق ، كمثل "الاقتراح في علم أصول النّحو " للسّيوطي و كتاب "تقريب الوصول إلى علم الأصول" لابن جُزيّ . و "الأصول" للدكتور تمّام حسّان ، و " المنطق الصّوري " لجول تريكو و "أسس المنطق و المنهج العلمي " للدكتور محمّد الشنقيطي و "المنطق و مناهج البحث" للدكتور ماهر عبد القادر محمّد علّي. زد إلى هذا بعض دواوين الشّعر كمثل "ديوان امرئ القيس" للأعلم الشنتمري.

و غير خفيّ علينا أن يكون من بين مصادري الحديثة الهامّة ما تيسّر لي إحرازه من كتب تخصّ هاتيك الدراسات في مناهج البحث اللّغويّ الحديث ، عربية و غير عربيّة . و ذلك نحو :"محاضرات في الألسنة العامّة" لسوسير بترجمة يوسف غازي و مجيد النّصر ، و كذا الألسنية . علم اللّغة الحديث. المبادئ و الأعلام للدكتور ميشال زكريا . و"علم اللّغة العام" للدكتور محمود السّعران". و "Dictionnaire de la linguistique"de Georges

Mounin " إلخ ؛ووجب منّا شكر الأستاذ "*محمد مجاهد* " المكلف بمكتبة البحث ، بجامعة "الجيلالي اليابس" بسيدي بلعباس على مدّه لنا يد العون والمساعدة بكثير من المصادر والمراجع مددا ...

و بعد ... فهذا الّذي أمكنني الوصول إليه في دراسة موضوع حدّ موضع الزّائد من المثليين المضعّفين في كلّ كلمة عربية جاوزت الثّلاثة الأحرف و استوفت حروفها الأصول جميعها . راجيا منه تعالى أن يكون قد وفّقني إلى ما فيه الهداية و الصّواب و العلم النّافع . فإن كنت قد وفّيت مسألة بحثي حقّها التّام من العناية ، و كنت منصفا علماءنا و لغوييننا برمّتهم ، فذلك ما كنت أصبو إليه وأتطلع إليه ، مكلفا نفسي المكابدة و الجلد ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، و إمّا لا فشفيعي أنّي لم آل يوما واحدا في هذا السّفر المتواضع إلى شيء سواه ، حتّى أقصّر في حقّه .

و لله وحده الكمال ، و هو مجيب الدّعاء و السؤال ...

و الله المستعان...

[redacted]

تلمسان يوم : 1996/04/09م.

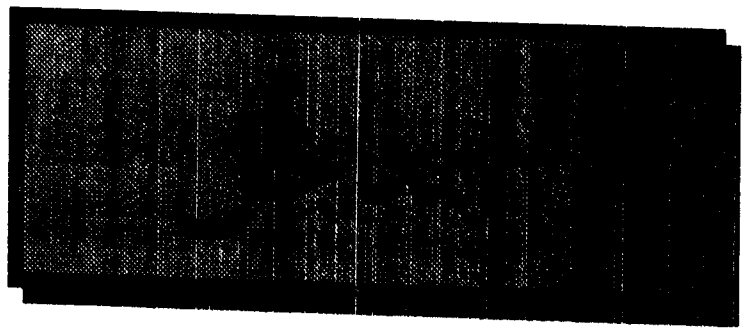

- مفهوم الزيادة وتعريفها لغة واصطلاحا و الزيادة النحوية والصرفية.

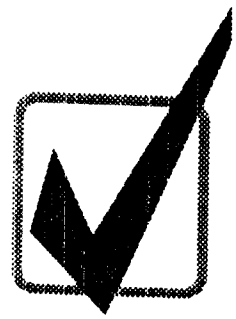

1. مفهوم الزيادة

لأجل إنشاء معاني جديدة للفعل العربي و الإسم ، لجأت العربية إلى ركوب طريقة جديدة ، هي طريقة التّحوّل الدّاخليّ ، مخالفة بذلك الصّياغة البنائية الجديدة الّتي تحدث عن طريق قضيّة الإلصاق [1] في كثير من اللّغات الأخرى كمثل الإفرنسية و الإنجليزية .

إنّ هذه الطّريقة الّتي ركبتها العربيّة تسمّى "الزّيادة على أصول الكلمة"،و ذلك بزيادة حرف من الحروف العشرة من مجموعة "سألتمونيها" ، أو بتضعيف حرف أو أكثر من حروف الكلمة الأصول ؛ ذلك أنّ العربيّة "تأبى عملية الإلصاق على الطّريقة الغربيّة و تلجأ إلى طريقة ... الاستعانة بالصيّغ الصّرفية ذات المعاني." [2]

و بدهيّ أنّ زيادة حروف الزّيادة على أصول الكلمة لا تأتي اعتباطا "بل تزاد لتؤدّي وظائف معيّنة ... و هذه المسألة ليست خاصّة باللّغة العربيّة وحدها ، بل هي معروفة في اللّغات الأوروبية الحيّة ... و هي أوضح ما تكون في اللّغة الألمانية ، حيث نعرف "أصلا" أو "جذرا" معيّنا تزاد عليه أحرف خاصّة لتؤدّي وظائف محدّدة ."[3]

وقد نعلم أنّ هنالك لغات التصاقية "Agglutinantes_" كمثل اللّغة المجرية : " ember (= رجل) ember-ek (= رجال) وember-ek-nek

---

(1) انظر فردينان ده سوسر "محاضرات في الألسنية العامة " .ترجمة .يوسف غازي و مجيد النصر . المؤسسة الجزائرية للطباعة . الجزائر 1986م ص215 و ما بعدها

(2) تمام حسان "اللغة العربية معناها و مبناها" ، دار الثقافة ، الدار البيضاء. المغرب .د.ت ص 152.

(3) عبده الرّاجحي " التطبيق الصّرفي" ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية. مصر 1988م. ص 026.

(= للرجال)"[1] ، إذ يمكننا تشكيل صيغ عدّة عن طريق لصق لواحق في أوّل المادّة أوفي آخرها كما ترى - ههنا - مع مادّة "ember".

و نحن نلفي اللّسان العربّي لسانا تحليليا "Analytique" داخلا ضمن اللّغات المتصرّفات " الّتي تتغيّر أبنيتها بتغيّر المعاني و تحلّل أجزاؤها المترابطة فيما بينها بروابط تدلّ على علاقاتها ... و أصحاب هذه النظرية يستدلّون على مراحل التّطوّر فيها بلغة الطّفل ... و يرون أنّ مرحلة التصريف ... مرحلة متأخرّة في اللّغات الإنسانية .

و لكنّ هذا خطأ ، فجميع الظّواهر ... موجودة في مختلف الألسنة ، ومن العسير أن تتجرّد منها لغة من اللّغات."[2]

لقد كانت الزيادة ـ من حيث مفهومها و نوعاها و أقسامها و أدلّتها وأثرها في المعنى - المشكلة الّتي رصدنا لها منذ البدء ـ دراستنا باهتمام كبير ، مذ طفقنا نبحث في موضوع بحثنا هذا .

ولا مرية أن الزيادة بعامة تتجاوز أبواب الصّرف ـ و إن كانت تكاد تختصّ به و تستسلخصه لنفسها - فمن هذه الزيادات الزيادة النحوية التي يمكن أن نجعلها أولى أنواع الزيادات حديثا ، في هذا المدخل لما تضمّه من عناصر و تشعبات تعد بحق مجالا خصبا للدراسة ، و لاسيما أنّ النحاة العرب قد كانوا أدلوا بدلائهم فيها .

---

(1) زبير درّاقي "محاضرات في اللّسانيات التاريخية و العامّة " .ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر 1990م .ص 042.و قارنه بالرّاجحي " التطبيق الصّرفيّ " ص 075.

(2) صبحي الصالح "دراسات في فقه اللغة " نشر أدب الحوزة . دار العلم للملايين ط09 .بيروت .لبنان .د.ت ص 046.و انظر
MAURICE GREVISSE " précis de Grammaire française " ENAL . ALGER . ALGERIE. p20 - 25 .

بيد أنّا لن نعيرها كبير اهتمام لخروجها - في نظرنا - بنا عن مستويي دراستنا المركّزين في هذا البحث ألا وهما "الصوتي فالصرفي " ؛ و عليه فإنّا لن نقف عندها إلاّ لماما.

و قد تكشف الزّيادة النّحويّة عن اتجاهات كانت سائدة ، و عن مذاهب كانت منتشرة ، بشأن وجودها و عدم وجودها في لساننا العربيّ بعامّة و في القرآن الكريم بخاصة .

و لسوف نروم الربط بين الزيادة قاطبة و كذا تلك الزيادة الكائنة عن طريق تضعيف حرف أصلي و تكريره ، يضاف إلى هاتين تلك الظواهر التي تعاوننا على تبيّن جوانب المشكلة رصدا وحدّا ، و هذا كمثل الإدغام والفكّ و الإلحاق و الأصل و الفرع و الاشتقاق الخ ...

و بادئ ذي بدء وجب علينا تعريف الزيادة تعريفا عاما ، فالإشارة إلى الزيادة النحوية ، ثمّ حال الزيادة الصرفية عن طريق الحروف العشر "سألتمونيها" و عن طريق تضعيف حرف أصليّ ، ثمّ تفريع نوعيها و كذا تفصيل أقسامها مع ذكر أدلّة معرفتها ، ثم الوقوف على أثرها و تبيّنه .

أ.الزيادة لغة :

جاء في لسان العرب في مادّة "زيد" : الزيادة : النمو ، و كذلك الزوادة . و الزيادة خلاف النقصان . زاد الشيء يزيد زيدا ... و زيادة وزيادا ومزيدا و مزادا أي ازداد ... و استزدته : طلبت منه الزيادة."[1] فتكون

---

(1) أبو الفضل جمال الدين بن منظور "لسان العرب" دار بيروت للطّباعة و النّشر .بيروت.لبنان 1388هـ/1968م "زيد" 198/3.

الزيادة ـ على هذا ـ "بالكسر و المزيد و المزاد ... بمعنى ، أي بمعنى النمو و الزكاء ... و زدته أنا أزيده زيادة جعلت فيه الزيادة ."[1]

و قد يكون قولهم : "زاده الله خيرا" إيماءً منهم إلى تعدي الفعل "زاد" الى مفعولين أولهما الضمير في "زاده" و ثانيهما "خيرا" ، و منه قوله تعالى ﴿ فَزَادَهُمُ الله مَرَضًا ﴾ .[2]

و لقد كان العرب ـ قديما ـ يكنون الأسد بذي الزوائد لكونه كان يتزيد في هديره و زئيره و صوته .[3]

ب) الزيادة اصطلاحا :

ـ و هي إما أن تكون بتكرير حرف أصلي لأجل غرض الإلحاق [4] أو غيره ، و ذلك إمّا أن يجيء بتكرير عين مع الاتّصال ، كمثل : سَلَّم ، عَلَّم ، أو مع الانفصال بزائد كمثل: اغْدَوْدَن [5] و عَفَنْقَل [6] .

أو بتكرير لام نحو جَلْبَب و قَفَعْدَد . إلخ ...

ـ و إمّا أن تكون بغير تكرير حرف أصليّ ، و هذا لا يكون سوى من الحروف العشر التي يجمعها قولنا "سألتمونيها". و مواضعها كثيرة متنوعة . و ذلك نحو : زيادة الهمزة والسّين والتّاء في مثل "استخرج" لأجل إنشاء معاني جديدة .

---

(1) محمّد مرتضى الزّبيدي " تاج العروس من جواهر القاموس".دار مكتبة الحياة.بيروت.لبنان.د.ت ."زاد" 2 366/2.

(2) سورة البقرة .الآية 010.

(3) انظر .الزبيدي "التاج"."زاد" 367/2.

(4) الإلحاق : أن تزيد في الكلمة زيادة،لتلحقها بأخرى أكثر منها حروفا ، فتتصرف تصرفها.

(5) اغدودن :الشعر . أصبح ناعما.

(6) عفنقل : الكثيب العظيم من الرّمل.

وإذا كانت الزيادة - في أوسع معانيها عندهم - خلافا لكلّ نقصان فإنّه بامكاننا أن نتقوّل على التصريفيين - من حيث نعتهم مازاد على الأحرف الأصول زائدا - أنّهم نظروا فيه لحاقه الكلمة آخرا آجلا ، حتى يعطيها دلالة معينة جديدة ، وسلطاننا على هذا حدّهم كلّ زيادة خلافا لكلّ نقصان وعكسا له . ألا تراهم أكّدوا هذا بقولهم عن زيادة سعر سلعة ما : إنّه قد غلا ونما وتزيّد.[1]

ج) الزيادة النحوية :

لقد نجد أن العلماء في هذه الزيادة مذاهب وشيع ، إذ يقول بعضهم بوجود الزائد في القرآن الكريم ، و يذهب البعض الآخر إلى نفي ذلك عن القرآن ، بل يصل الحد ببعضهم إلى اجتناب القول بهذا أبدا ؛ و يرى أنّه "ينبغي على المعرب أن يجتنب القول : " في حرف من كتاب الله ... إنّه زائد . لأنّه يسبق... إلى الأذهان ، أنّ الزائد هو الّذي لا معنى له ... وكلام الله تعالى منزّه عن ذلك ." [2]

- وإن أكّد غير هؤلاء على أنّه لا ينبغي أن يفهم من قولهم : زائد أنّه لغو و كلام ضائع في القرآن الكريم ، لأنّ القرآن جميعه هدى و تقوى للعالمين ، بل يرام بقولهم ذا - فقط - أنّه لم يوضع لمعنى يراد منه لذاته ، وإنما كان أصل وضعه أن يذكر مع غيره لكي يفيده قوّة و رباطة [3] . لأنّه

---

(1) ابن منظور "اللسان" "زيد" 199/3.

(2) محي الدّين الكافيجي "شرح قواعد الإعراب لابن هشام" تح . د.فخر الدّين قباوة .دار طلاس ط01 .دمشق.سورية 1989م ص 520 . الهامش.

(3) انظر الكافيجي المصدر نفسه ص 521.

كان قد أجمع الأشاعرة [1] كلهم على عدم مجيء الزائد المهمل في كلام الله جلّ شأنه[2] .

- و عليه يغدو الزائد عند النحويين - بهذا المعنى - ذاك الحرف الّذي لم يؤت به لسوى التقوية و التأكيد ، بغضّ النظر عن تلك المعاني البلاغية الّتي قد يزاد لها الحرف نحو التزيين اللفظي و صبغ الكلام جمالا تعبيريا يساعد على تسهيل الأداء و جعله مرنا سلسا .كما قد يكون الحرف الزائد مقحما بلا دلالة ، وجوده و عدمه مستويان سيّان ، لولا أنّ "التعبير بالأداة عن المعاني النحوية و البلاغية أوكد منه بالإسم أو بالفعل ، و أبعد دلالة و بلاغية وبيانا ."[3] في أحايين كثيرة ...

- إذًا هنالك تعاضد تركيبي بين الجذر الأصل وتلك السوابق واللواحق بحيث يكاد يستحيل استقلاله بمعنى عندما يكون متّحدًا مع زائد ، فيضاف الواحد منهما الى الآخر ، لكي تحدد قيمة الكل عبر أجزائه ."فقيمة الكل هي في أجزائه كما أن قيمة الأجزاء تتأتى من مكانتها في هذا الكل أو ذاك . ولهذا فإنّ أهمية العلاقة التركيبية بين الجزء والكل كأهميتها بين الأجزاء فيما بينهما."[4]

و لعل الّذي يميط اللثام عن قولهم عن الزائد :"إنّه وضع لأن يذكرمع غيره " ، قول ابن جني (ت 392هـ) المعلّل له الّذي أتى هكذا :" فأمّا قول النحويين : الباء و الكاف و اللام الزوائد ، يعنون نحو : بزيد ، و كزيد ، ولزيد ...و ذلك أنّهن لما كنّ على حرف واحد ، و قللن غاية القلة ،

---

(1) نسبة إلى أبي الحسن عليّ الأشعري (324هـ)، وهو متكلم أسس مذهب الأشاعرة .كان معتزليا ثم جاهر بخلافهم.

(2) انظر الكافيجي "شرح قواعد الإعراب لابن هشام" ص 522. الهامش .

(3) الكافيجي المصدر نفسه ص 522 .الهامش.

(4) فردينان ده سوسّر "محاضرات في الألسنية العامة" . ص 155.

واختلطن بما بعدهن ، خشي عليهن لقلتهن وامتزاجهن بما يدخلن عليه أن يُظن بهن أنهن بعضه أو أحد أجزائه ، فوسموهن بالزيادة لذلك ."[1]

- و هذا بيان منه و توضيح للحرف الزائد و انفصامه عن ممازجة الحروف الأصول للكلمة ؛ إذ يُجاء به فقط ليذكر مع غيره ليس إلا ؛ و ذلك لإفادة شيء ما قد يكونون أسندوه إليه في مخيلتهم و فكرهم .

- و لقد وجدنا النحاة المتقدمين يسمّون الزائد صلة ، بينما يسميه بعض آخر مؤكدا ؛ فمصطلح الصلة. مثلا عند الفراء (ت 207هـ) ــ كان مقابلا لما يسميه البصريون زيادة وحشوا ؛ و الدليل على ما قاله الفراء تعليقه على "ما" من قوله ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾[2] هكذا :"العرب تجعل "ما " صلة في المعرفة و النكرة واحدا ."[3]

- و لقد عزا ابن يعيش (ت 643هـ) مصطلحي الحشو و الصلة الى الكوفيين ، و الزيادة و الإلغاء إلى البصريين [4] . بينما رفع ابن هشام (ت 557هـ) مصطلحات الزائد و الصلة و اللغو و المؤكّد إلى المتقدمين مطلقا ، موصيا ،- في الوقت عينه ــ بوجوب الامتناع عن القول باللغو في القرآن الكريم [5] .

- و لعل الفرّاء كان على خلق كريم ، حينما أطلق مصطلح الصلة على ما وقع في القرآن الكريم من زيادة ، حتى يتنكّب عن مصطلح الزيادة الّذي قد

---

(1) أبو الفتح عثمان بن جني "سرّ صناعة الإعراب" . تح .د. حسن هنداوي.دار القلم ط01.دمشق . سورية 1405هـ/1985 ص120.

(2) سورة آل عمران . الآية 159.

(3) أبو زكريا يحي بن زياد الفرّاء "معاني القرآن".تح.أحمد يوسف نجاتي و محمّد علي النّجار. القاهرة .مصر 1374هـ/1955م. 244/1.

(4) موفق الدّين بن يعيش "شرح المفصّل" .عالم الكتب.بيروت .مكتبة المتنبيّ . القاهرة .د.ت 128/8.

(5) عوض حمد القوزي "المصطلح النّحويّ نشأته و تطوره حتّى أواخر القرن الثالث الهجري . ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر 1983م ص 179.

يفهم من ورائه أنّ دخولها كخروجها ، و إن كانت عند كثير من النحويين لا تأتي هكذا إهمالا بل لأجل بيان المراد من الكلام و تأكيده .

د) الزيادة الصرفية :

يكاد الإجماع يكون حاصلا عند علماء اللسان العربي ، على أنّ أقل أصول الكلمة العربية ثلاثة و أقصاها خمسة ، مرورا بما كان متوسطا بينهما على أربعة أحرف . و لقد كان الثلاثي عندهم أمكن الأصول الثلاث ، لأشياء منها قلة حجم حروفه عند التصريف ، بحيث لم يتمكن الرباعي ثم الخماسي تمكنه . قال سيبويه (ت 180 هـ) : "و أما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كل شيء من الأسماء و الأفعال و غيرهما ، مزيدا فيه و غير مزيد فيه ، و ذلك لأنه هو الأول ، فمن ثم تمكن في الكلام ، ثم ماكان على أربعة أحرف بعده ، ثم بنات الخمسة ؛ و هي أقل لا تكون في الفعل البتّة ...لأنها الغاية في الكثرة ... فالخمسة أقصى الغاية في الكثرة .

فالكلام على ثلاثة أحرف ، و أربعة أحرف ، و خمسة لا زيادة فيها ولا نقصان والخمسة أقل الثلاثة في الكلام ." [1]

- و لقد نعلم أن أقصى ما تبلغه الثلاثة بالزيادة سبعة أحرف ، و ذلك نحو : "اِشْهِيبَاب" [2] ؛ فهو من حيث الأحرف الأصول على ثلاثة ، و من حيث عدُّه مزيدا على سبعة أحرف . كما أن الرباعي المجرد من الكلمات لعربية يبلغ مثل هذا بالزيادة كذلك ، و مثاله :"اِحْرِنْجَام"[3]

---

(1) أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه "الكتاب " .تح. الأستاذ عبد السّلام محمّد هارون .عالم الكتب .بيروت .لبنان.د.ت 4/229 -230.

(2) اشهيباب : اشهيباب اللّون : غلبة البياض فيه على السّواد.

(3) احْرنجام : اجتماع القوم أو الإبل .

بينما لا تبلغ بنات الخمسة بالزيادة حاشا ستة أحرف ، و مثالها "عَضْرَفُوط"[1] . و الّذي جعل بنات الخمسة لا تصل بالزيادة إلى سبعة أحرف على غرار الثلاثي و الرباعي غيابها في الفعل ، إذ لا فعل لها منها ، و لذا فلا مصدر لها ، مقارنة إياها بالثلاثي و الرباعي . " فعلى هذا عدّة حروف الكلم ، فما قصر عن الثلاثة فمحذوف ؛ و ما جاوز الخمسة فمزيد فيه ."[2]

- و لقد يعنّ لنا من هذا طغاء دوران فكرة الأصل مقابلة الفرع ، و التجريد مقابلة الزيادة ، مع حدّ عدّة حروف الألفاظ العربية الأصول ، في ضوء فكرتي الاطّراد و الكثرة بإزاء فكرة القلة الناتجتين - في نظرنا - عن ذاك التصنيف الذي كان قد قام به أساطين العربية و نبهاؤها ؛ إذ معلوم عن هذا التصنيف أنه كان - في أحايين عدة - استقراء ناقصا غير تامّ ، لكون مجال التصريف كان عندهم من قبيل علم اللغة لافقهها[3] ؛ فبدهي إذًا أن يكثر فيه فكرة الحمل من حيث كونها قياسا و حملا لمجهول على معلوم من حيث الحكم لشبه بينهما في العلة [4] .

- إنّ ردّ أقل الأصول إلى ثلاثة فكرة فيها نظر ، بحيث لو كان الثلاثي عندهم أعدل الأصول لأجل قلة حروفه و حسب لألفينا ما جاء على حرفين اثنين و حرف واحد أشيع استعمالا من الثلاثي بكثير ، و ذلك لكثرة هذا

---

(1) عضرفوط : دويبة بيضاء ناعمة.

(2) سيبويه "الكتاب" 230/4.

(3) راجع في الاستقراء الناقص.د.تمّام حسّان "الأصول.دراسة ابستمولوجية في الفكر اللّغويّ عند العرب .النحو.فقه اللغة.البلاغة.الهيئة المصرية العامة للكتاب .1982م ص 013 و 272 مثلا . و انظر أيضا: - عبد الجبّار علوان النّايلة "ظاهرة تخطئة النّحويين للفصحاء و القرّاء ". مجلّة المجمع العلميّ العراقيّ .بغداد. العراق.1406هـ/1986م. ج1/م037/ص324.

(4) راجع في القياس : جلال الدّين السّيوطي "الاقتراح في علم أصول النّحو " تصحيح و شرح د.أحمد سليم الحمصي و د.أحمد قاسم . جروس برس ط01 . 1988م ص 70 - 071.

الصنف من الكلمات في لساننا العربي ، حتى لينقلب مُحَاوِل عَدِّه و ضبطه محسورا .

و من ثمّ لابد أن يكون لوقف علماء العربية الثلاثي من الألفاظ على أنه أقل الأصول سر آخر مغمور ، لا يعلمه سوى المتدبرين في أغوار هذه العربية ، المكتنهين أسرارها . لذلكم سنلفي ابن جني يطفق يبحث عن تعليل مناسب لهذا التقسيم ، فيجده هكذا : " فَتَمَكُّن الثلاثي إنما هو لقلة حروفه – لعمري - و لشيء آخر، و هو حجز الحشو الّذي هو عينه بين فائه و لامه ، و ذلك لتباينهما و لتعادي حاليهما ." [1] لأنّ " حركة العين ، تمثل عنصر التمييز في الصيغة ."[2]

- و لعل معنى هذا أن العربية تَنَزّه عن الابتداء بالساكن ، لذا وجب حينها أن يرد الحرف الأول متحركا ، و أما الحرف الثالث فلا يأتي في الوقف إلا ساكنا ، فتكون العين بذلك في الثلاثي ، حاجزا بين المتحرك والساكن ، فلا يضطرب الحس مندهشا بضدّ ما كان سائرا فيه ، أو آخذا في النسج على منواله .

و ليس من عبرة لمعترض على ما قدّمنا بأنّ الحرف الفاصل الذي هو العين لا يخلو من أن يكون متحركا فيكون موافقا الفاء ، أو ساكنا فيضارع اللام ، و ذلك أنّ المتحرك أو الساكن حشوا وسطا ليس مشابها للأول والآخر ، إذ الساكن حشوا يكون أضعف منه آخرا ، فكأني بحاله ليست بالساكنة و لا المتحركة [3] .

---

(1) ابن جنّي "الخصائص" تح. د.محمّد علي النّجار .دار الكتب المصريّة .دار الكتاب العربي .بيروت.لبنان د.ت.056/1.

(2) الطّيّب البكوش "التصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث " .نشر و توزيع مؤسسات عبد الكريم ابن عبد الله . تونس 1987م ص 193.

(3) انظر ابن جني المصدر السابق 058/1.

- ولا غرو عندنا في نصيب العين و مكانها في الصيغة الثلاثية فهي "تمثل عنصر الاستقرار في الصيغة ... ولا غرابة في ذلك فهي في الوسط ، فمن الطبيعي أن تمثل في الصيغة الثلاثية قمة هرمية تكون عامل انسجام و استقرار في الصيغة ."[1]

- و قد يرجع اعتدال الأصل الثلاثي بين الأصول إلى توسطه بين أصلين ثنائي مهمل ، و رباعي مستعمل متفرع عن الثنائي[2] .

- إن الماحص في أصول الأفعال بروية ، قد يقضي بوجود فكرة الأصل الثنائي في صوغ بعض الألفاظ العربية. و قد يكون ابن فارس (ت 395 هـ) من أوائل الذين أثاروا هذه القضية و نقبوا فيها تنقيبا .

- إن منهجه في ذلك أنّ الكلمات التي تشترك في الأصلين الأول والثاني يوجد بينها قدر كبير من الاشتراك في المعنى،وإن اختلفت دلالاتها لاختلافالأصل الثالث فيها.و قد نسوق على سبيل التمثيل مادة الباء والتاء و ما يثلثهما ، فقد جاء منها : بتّ ، بتر ، بتك ، بتل ، و هي كلها بمعنى القطع؛ بيد أن البتّ هو للقطع الذي يستأصل ، بينما يستعمل "البتر" في قطع الذّنب،ثم حُمل العقب عليه ، فأمسوا يقولون: فلان أبتر ، إذا لم يكن لديه ولد يخلفه من بعده ، ومنه قوله تعالى﴿ إِنّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَر ﴾[3].

ووجدناهم يستعملون "البتك" في قطع الأذن والشّعر، و كان "البتل" يدل على إيضاح الشيء من غيره و إبانته منه ، فيكون على هذا بمعنى الفصل، وعلى هذا أيضا قيل لمريم العذراء

---

(1) البكّوش "التصريف العربيّ " ص 192.

(2) انظر نجاة عبد العظيم الكوفي "أبنية الأفعال ".دراسة لغويّة قرآنية. دار الثّقافة للنشر و التوزيع . القاهرة .مصر .د.ت ص 014.

(3) سورة الكوثر . الآية 03.

- رضي الله تعالى عنها - : البَتُول ، لأنها انفردت عن الزوج فاعتكفت ، فلم يمسسها بشر[1] .

- "و من يتأمل الواقع المادي لا ينكر وجود الأصل الثنائي في المجال اللغوي ، فكل بناء ظاهر له أصل يمكن له ، و الثلاثي و الرباعي أصول ظاهرة فلا غرابة أن يكون لها أصل ثنائي يمكّن لها و يجمع بين فروعها ، ولو صح القول بأن الرباعي المضعف تكرار لأصل ثنائي واحد[2] ، لزال ما بين الآراء من تعارض و خلاف ، و تأكّد أن الأصل الثلاثي هو أعدل الأصول لتوسطه بين الثنائي و الرباعي ."[3]

- و قد يكون من الخطورة بمكان الوقوف على هاتيك الطريق التي سلكها اللسان العربي لأجل صوغ أبنية شتّى للإسم و الفعل ، تلكم هي طريق الزيادة أو الإلصاق على الحروف الأصول للكلمة .

- و لقد علمنا أنّ "الكلمات القابلة للزيادة ليست هي التي بلغت أكبر حجم لها في التجرد ، بل ... أصغر الأحجام ، في كل من الإسم والفعل ."[4] فتكون طريقة الإلصاق - بهذا - قد ولّدت أسماء من ستة أحرف ، بل من سبعة أحرف في أقصى أحوال الزيادة .

---

(1) انظر أحمد بن فارس "معجم مقاييس اللغة ".تح . الأستاذ عبد السلام محمد هارون .دار إحياء الكتب العربية .عيسى البابي الحلبي و شركاه .القاهرة . مصر 1369هـ 194/1 و ما يليها.

(2) و ذلك قول بعضهم أنّ زلزل مثلا و نحوه محمول على تكرار الفاء و العين ؛ و إن كان ابن جني يذهب إلى أنّ مثل ململ - الذي هو بمعنى قلّب - يتّفق معنى مع ملّل ، و زلزل محمول على ململ . و هذا ما حمل البغداديين - عنده - على أن عدّوا الأصل في زلزل مثلا زلّل و في ململ ملّل . انظر .سرّ الصناعة .تح. هنداوي.180 -181 و 190.

(3) نجاة الكوفي ."أبنية الأفعال" ص 019 . و قارنه بـ. صبحي الصالح " دراسات في فقه اللغة.". 153 و ما يليها .

(4) عبد الصبور شاهين "المنهج الصوتي للبنية العربية" رؤية جديدة في الصّرف العربيّ . مؤسسة الرسالة . بيروت . لبنان. 1400 / 1980 ص 067.

ـ و لقد تبين لنا أيضا أنّ لمسألة الزيادة علاقة بمفهومي الأصل و الفرع اللّذين يتقابلان ، فالأصل عندهم " يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا أوليا ، و الفرع لفظ توجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينظمّ [كذا][1] معنى زائد على الأصل ، و المثال في ذلك "الضرب" مثلا فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربا ، و لا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك ، فأما ضَرَبَ ، و يضرب ، و ضارب ، و مضروب ففيها حروف الأصل و هي الضاد و الراء و الباء ، و زيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب و معنى آخر."[2]

و قد انجلى من هذا مبدأ الفرق بين ما هو أصلي لازم و ما هو فرعي طارئ ، و أثر ذلك على بناء الصيغ في الكلام العربي ، بحيث نكاد نلفي هذا المبدأ مطردا في اللسان العربي متلئبا .

فلابد إذًا مما تقدم أن يؤدي أيّ تغير لفظي إلى تغير وظيفة الكلمة من حيث معناها ، في ضوء الزيادة و عدمها ، و كأني بالصيغ تتخالف من أجل القيام بدورها ووظيفتها ، وفق مبدأي التفاضل و التقابل ؛ فإن حذف "شيء من الأصول تخفيفا أو لعلة عارضة ، فإنه لذلك في تقدير الثبات ."[3]

ـ و لقد كان المشتغلون بالتصريف قد احتاطوا لأي زيادة أو نقصان ، بأن وزنوا الكلمة في التمثيل بالفاء للأول و العين للثاني و اللام للأصل الثالث

---

(1) كذا ، و هو تصحيف لكلمة "ينضمّ " بالضاد بدون إشالة ، لدلالة ما بعده عليه ، و لوروده بالضّاد "ينضم" عند جلال الدّين السّيوطي.في "الأشباه و النظائر" مراجعة و تقديم د. فايز ترحيني . دار الكتاب العربي ط01 .بيروت.لبنان 1404هـ/1984م . 083/1.

(2) أبو البقاء العكبريّ " التبيين عن مذاهب النحّويين البصريين و الكوفيين". تح .د. عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين. دار الغرب الإسلاميّ. ط01 .بيروت. لبنان 1406هـ/1986م ص 144 . و قارنه بالسيوطي " الأشباه و النظائر " 083/1.

(3) أبو الفتح بن جني "التصريف الملوكي "تح. محمّد سعيد بن مصطفى النعسان. تعليق أحمد الخاني و محي الدّين الجرّاح .دار المعارف للطباعة .ط02 .دمشق .سورية 1390هـ/1970م ص 10 ـ011.

ثم حذفوا في الميزان كل حرف أصل سقط في الموزون ، ثم قابلوا الزائد في الكلمة بلفظه البتة . و لقد كان هذا منهم ـ في رأيي ـ عين الصواب حتى يقدروا أن يميزوا الأصلي من الزائد .

ـ و لعل فكرة رد منشأ الأصول إلى الأصل الثنائي بيّنة أكثر في الرباعي الذي تكررت فيه فاؤه و عينه "و لم يكن أحد المكررين صالحا للسقوط ، فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بأنها أصول ؛ فإذا صلح أحد المكررين للسقوط ففي الحكم عليه بالزيادة خلاف ـ و ذلك نحو "لَمْلِم" أمر من "لَمْلَم" و "كَفْكِف" أمر من "كَفْكَف" ؛ فاللام الثانية و الكاف الثانية صالحان للسقوط ،بدليل صحة "لَمَّ" و"كَفَّ" ـ فاختلف الناس في ذلك ؛ فقيل : هما مادتان ، و ليس "لملم" من "لَمَّ"و لا "كفكف" من "كفَّ" ؛ فلا تكون اللام والكاف زائدتين ؛ و قيل اللام زائدة و كذا الكاف ، و قيل : هما بدلان من حرف مضاعف ، و الأصل "لَمَّم" و "كَفَّف" ، ثم أبدل من أحد المضاعفين : لام في "لملم" ، و كاف في "كفكف" ."[1]

ـ و قد يكون بحق نصا من الأهمية بمكان من حيث نفيه فكرة ارتباط أصول الكلمات المجردة ـ في كتب التصريف جلها ـ بالأصلين الثلاثي و الرباعي[2] ، ليس إلا ؛ بل لعله يشكك في فكرة وجود أصل رباعي من ذلك النوع الذي تتكرر فيه الفاء و العين نحو "عَسْعَسَ" من مثل قوله سبحانه ﴿و اللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ﴾[3] ، و نحو "حَصْحَصَ" و منه قوله تعالى﴿ قَالَت امْرَأَتُ العَزِيزِ الآنَ حَصْحَصَ الحَقُّ ﴾[4] .

---

(1) بهاء الدّين عبد الله بن عقيل العقيلي. " شرح ابن عقيل على ألفية الإمام أبي عبد الله محمد جمال الدّين بن مالك.تح. محمّد محي الدّين عبد الحميد . دار اللّغات .ط 14. 964م. 539/2.

(2) انظر نجاة الكوفي " أبنية الأفعال"ص 011.

(3) سورة التكوير . الآية 017 .

(4) سورة يوسف الآية 051.

ـ و لقد يتضح من هذين التمثيلين السابقين أن الفاء في الفعلين "عسعس"و "حصحص" من جنس اللام الأولى ، بينما نجد أن العين فيهما هي من جنس اللام الثانية . و لعل هذا الرباعي المضاعف يلفت إلى أمر ذي بال ، كان ابن جني قد بحث فيه تحت باب سماه "تداخل الأصول" ، فقد يتقارب ـ عنده ـ أصلان ثلاثي و رباعي ؛ لكن هذا لا يجعلنا نقول : إنهما مردودان الى أصل واحد مشترك ، و إنما "تداخل الثلاثي و الرباعي لتشابههما في أكثر الحروف فكثير ، منه قولهم : "سَبِطٌ" و "سِبَطْرٌ"[1] فهذان أصلان لا محالة ، ألا ترى أن أحدا لا يدّعي زيادة الراء ، و مثله سواء "دَمِثٌ" و "دِمَثْرٌ"[2] ."[3]

فزال بهذا التمثيل استقلال الأصول بعضها عن بعض ، إذ " الكلمة علامة لغوية و نحن عندما نفرق تفريقا أساسيا بين فكرتين فنحن نستعمل لذلك ، علامتين لغويتين مختلفتين ."[4]

ـ و لقد نعلم أن حروف الزيادة العشر التي يجمعها قولنا "سألتمونيها" ، وُسمت بالزيادة ليس في كل مكان ، و "إنما نريد .. أنها هي التي يجوز أن تزداد في بعض المواضع ، فيصطلح عليها هنالك بالزيادة إذا قامت عليها الدلالة ، و لسنا نريد أنها لابد من أن تكون في كل موضع زائدة ، هذا محال ، ألا ترى أنّ "أَوَى" مثاله "فَعَل" وأنّ الهمزة والواو و الياء التي انقلبت الألف عنها كلّها أصول ، وإن كان قد يمكن أن تكون في غير الموضع زوائد ، وهذا واضح."[5]

---

(1) سبط : شعر سبط مسترسل غير جعد . سبطر: جمل سبطر سريع . و شعر سبطر سَبْط : طويل.

(2) دمث: دمثرُ. دمثر : الدّماثر : السّهل من الأرض. و أرض دمثر: سهلة.

(3) ابن جنيّ "الخصائص" 049/2 .و انظر د. نجاة الكوفي "أبنية الأفعال" ص 15 ـ 016 .

(4) محمود السّعران "علم اللّغة" مقدّمة للقارئ العربيّ .دار النهضة العربية. بيروت . لبنان .د.ت ص 303. و قارنه بفردينان ده سوسر."محاضرات في الألسنية العامّة " . ص 098 مثلا.

(5) ابن جنّي " التصريف الملوكي " ص 012. و قارنه بموفق الدّين بن يعيش " شرح المفصل" 141/9.

- و لقد أحسن ابن جني صنعا عند تمثيله بهذا المثال لكونه حوى ثلاثة أحرف تكون كلها زوائد في مواضع أخرى ، بيد أنها ههنا وردت أصولا جميعها ، و هو ماينم عن الحدس اللغوي البارع عنده .

- و لقد نفيد أن الزيادة الصرفية يفرقها عن الزيادة النحوية أنها تكاد تكون جزءا لا يتجزأ من الكلمة ، و ذلك نحو همزة " أخضر" و ياء "يَحْي" ، فكأني بهما : من كمال الإسم كالدال من زيد لأن هذا الضرب هو الذي يحتاج إلى إقامة الدليل على زيادته ، لمشاكلته الأصل في كونه من كمال البناء."[1] وهو جواب منّا لمن قال لنا :" فهلاّ زدتم في حروف[2] كاف الخطاب التي في "تلك" و" ذاك" و نحوهما؟"[3]

- و هاهو ذا رضيّ الدّين الأستراباذي (ت 686 هـ) يعترض على ابن الحاجب (ت 646 هـ) حين عدّ النون التي تقع في أوّل المضارع من حروف الزيادة . و اعتراضه مبنيّ على كونها من حروف المعاني كمثل التّنوين ؛ وإن كان ابن الحاجب عينه لم يحسب التّنوين من حروف الزيادة ، و تعليله لهذا أنّه حرف معنى ، و عليه فلا وجه إذًا لعده نون المضارعة حرفا من حروف الزيادة .ومحال أبدا على أحدنا نكران زيادة الهمزة في صيغة "أفْعَل" نحو "أحمَر" ، و مثالها الألف في "فاعل" نحو "عالم" و ما ضارع ذلك من تلك الحروف الدالة على المعاني في الأفعال الّتي بها زيادة ، فلا مسوّغ إذًا لإنكار كون حروف المضارعة من حروف الزيادة ، و حجّيته لها بدلالتها على معنى.

---

(1) عليّ بن مؤمن بن عصفور "الممتع في التصريف" تح.د . فخر الدّين قباوة .دار الآفاق الجديدة.ط03 .بيروت. لبنان 1398هـ/1978م . 201/1.

(2) يريد حروف الزّيادة العشر " سألتمونيها ".

(3) ابن عصفور المصدر نفسه 201/1.

و إنّه لمن الأهمية بمكان أن يفرق بين نظرتهم إلى التّنوين و باء الجرّ و لام الجر و هاء السّكت[1] خارج نطاق حروف الزيادة لدلالتها على معنى ، و نظرتهم إلى حروف المضارعة و غيرها من الأحرف الّتي تلحق الأفعال و الأسماء المتصلّة بها و الداخلة عليها ضمن حروف الزيادة ، على الرغم من دلالتها على معان في تلك الألفاظ الداخلة فيها .

بيد أنّا لن نترك المسألة هكذا يشوبها لبس و غموض كبيران ، إذ ها نحن أولاء نجيب على هذا جوابا شافيا فنقول: إنّ " الحرف الدّال على المعنى إن كان ممّا يتغير به وزن الكلمة و معناها فهو من حروف الزيادة ، و إن لم يكن كذلك فليس من حروف الزيادة ، بل قد جعل أبوالحسن الأشموني [(ت929هـ)][2] دلالة الحرف على معنى من جملة أدلة زيادته فقال في باب التصريف ... تاسعها دلالة الحرف على معنى ، كحروف المضارعة ، و ألف إسم الفاعل."[3]

" و في الجملة فأخفّ الحروف عندهم و أقلها كلفة عليهم الحروف التي زادوها على أصول كلامهم ، و تلك الحروف العشرة المسماة حروف الزيادة ، و هي الألف ، و الياء ، والواو ، و الهمزة ، و الميم ، و النون ، والتاء، و الهاء ، و السين ، و اللام ، و يجمعها في اللفظ قولك ... " سألتمونيها "وإن شئت قلت " هويتُ السّمان ."[4]

---

(1) هاء السكت : هاء ساكنة تزاد لأجل إنشاء الوقف .

(2) زيادة يستقيم بها السّياق .

(3) رضي الدّين الأستراباذي "شرح شافية ابن الحاجب" مع شرح شواهده لـ عبد القادر البغدادي .تح. الأساتذة محمّد نور الحسن و محمّد الزّفزاف و محمّد محي الدّين عبد الحميد . دار الكتب العلمية. بيروت .لبنان 1402هـ/1982م . 331/2.

(4) ابن جنيّ "سر صناعة الإعراب " ص 811.

و يحكى - أيضا - عن حروف الزيادة العشر أنّ تلميذا سأل شيخه عنها ، فأجابه بقوله :"سألتمونيها"[1]فلم يفطن التلميذ إلى ذه الإجابة، و ظنّ أن لم يجبه شيخه عنها و أحاله فقط على ما أجابهم به عنها قبل هذا ، فطفق التلميذ - على حسب زعمه - يبين بأنه لم يسأله سوى هذه المرة و النوبة ، فقال له الشيخ : " اليَوْم تنساه"[2] ، فأقسم لشيخه بالله لا ينساه ، و لكن حينها نهره شيخه بقوله: قد أجبتك يا أحمق مرتين.

ولقد عُلِّمْتُ أنّ أبا العباس المبرّد (ت 285هـ) سأل شيخه أبا عثمان المازني[3] عنها فأنشده إيّاها مرّتين دفعتين ، هكذا :

هَوِيتُ السِّمَانَ فَشَيَّبَنَني ✦ وَمَاكُنْتُ قِدْمًا هَوِيتُ السِّمَانَ .

ولكنّ أبا العبّاس لم يفطن بدوره إلى الجواب، فأقنعه أبو عثمان قائلا : قد أجبتك في الشّعر مرّتين ، وهو يريد بذلك عبارة "هويت السمان" التي وردت في النظم مرتين اثنتين[4] .

---

(1) أي الحروف التي يضمها هذا التركيب .

(2) و هذه العبارة جواب للحروف الزوائد لأنها تحويها بعشرتها.

(3) " هو أبو عثمان بكر بن محمّد بن بقيّة و قيل ابن عدّيّ بن حبيب المازني النّحوي ، روى عن أبي عبيدة و الأصمعيّ و أبي زيد الأنصاري ؛ له كتاب التصريف و كتاب الدّيباج .توفي عام 247هـ على حسب البلغة و عام 249هـ أو 248هـ على حسب البغية ".
انظر مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزاباذي (ت 817هـ). تح .محمّد المصري . منشورات وزارة الثّقافة. دمشق .سورية .1392هـ/1972م . ص 041.و انظر جلال الدّين السّيوطي "بغية الوعاة في طبقات اللّغويين و النحاة ." تح. محمّد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة العصرية .صيدا.بيروت. لبنان د.ت 463/1 - 466 و خير الدّين الزركلي " الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء من العرب و المستعربين و المستشرقين ط03 . 044/2.

(4) انظر بن جني "المنصف شرح لكتاب التصريف ".تح. الأستاذ إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين .مصطفى البابي الحلبي و أولاده. ط01 .القاهرة .مصر 1379هـ/1960م . 098/1. و شرح الشافية . 331/2.
و لا يخفى ما في إحالة (1)و(2)و(4) من تكلف و اصطناع للنوادر و تدبر للأجوبة المتكلفة المصطنعة . و الدليل شكّنا في ألاّ يتنبّه رجل كالمبرّد الحاذق باللّغة إلى مثل ذلك الجواب و بخاصة أنه تكرر مرتين .فتنبه .

" و قد جمع ابن خروف منها نيّفا وعشرين تركيبا محكيّا و غير محكيّ ... و أحسنها لفظا و معنى ...

سَأَلْتُ الحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَنِ اسْمِهَا ✦ فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخَلْ: أَمَانٌ وَ تَسْهِيلُ.

وقيل : هم يتساءلون ، وماسألت يهون ، و التمسنا هواي ، و سألتم هواني ، وغير ذلك ."[1]

ولعلّ من أحسن الجموع فيها مانظمه ابن مالك (ت672هـ) في بيت واحد أربع مرّات كما يأتي :

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ تَلاَ يَوْمَ أُنْسِهِ ✦ نِهَايَةُ مَسْؤُولٍ أَمَانٌ وَ تَسْهِيلُ .[2]

غير أنّ من أروع ضوابطها عندنا على الإطلاق نظم أبي العباس أحمد المقرّي (ت 1041هـ) حيث قال:

قَالَتْ حُرُوفٌ زِيَادَاتٌ لِسَائِلِهَا ✦ هَوِيتُ مِنَ بَلْدَةٍ "أَهْوَى تِلِمْسَانَا"[3] .

فأنت ترى أنّ عبارة" أهوى تلمسان " قد حوت في تركيبها ذا حروف الزيادة العشر برمّتها ، وهي - بدءًا من ههنا ــ ستصحبنا أبدا مصطلحا تاما ثابتا دالا على حروف الزيادة العشر وبديلا عن عبارة "سألتمونيها" وما يضارعها،حتىّ تكون منّا هدية مباركة إلى مدينتنا الحضرية الفاضلة تلمسان قلعة الفنون و العلوم الحصينة .

ولقد نسطيع الآن – بناءً على كل ماتقدم من حديث عن الزيادة الصرفية – أن نحدّها اصطلاحا بأنها :"إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها إمّا

---

(1) الأستراباذي"شرح الشافية" 331/2.و قارنه بابن يعيش .شرح المفصّل 141/9. و جلال الدّين السيّوطي : " همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ".تصحيح السيّد محمّد بدر النّعساني.دار المعرفة .بيروت .لبنان د.ت. 214/2.

(2) الزبيدي" التاج" زاد 368/2. وقارنه بأحمد الحملاوي " شذا العرف في فن الصرف " .مصطفى البابي الحلبي و أولاده ط16 .القاهرة. مصر 1384هـ/1965م . ص 143.

(3) الزبيدي المصدر نفسه. زاد 368/2 . و الألف المقصورة في أهوى منقلبة عن ياء .و الألف الأخيرة في تلمسانا .للإطلاق.

لإفادة معنى كألف "ضارب" ... وإما لضرب من التوسع في اللغة نحو...واو "عمود" وياء "سعيد" "[1]

وهذه الزيادة لايشترك فيها شيء عدا الإسم و الفعل وإن كان "الفعل أقبل للزيادة من الإسم." [2]

وأما الحروف فلايكون فيها زيادة لأن الزيادة ضرب من التصرف ، ولا يكون ذلك في الحروف."[3] إذ الحروف دائما لازمة لصورة واحدة لاتحيد عنها .

**** وقد يكون من نتائج مدخلنا ذا مايأتي :***

1- التّأكيد على أنّ المقصود بالزّيادة النّحوية ليس معناه اللّغو، وإنّما يُجاء به لأجل التّقوية.

2- اختلاف اللّغويين القدامى في مصطلح "الزّائد" بين "الصّلة" و" المؤكّد" و"الحشو".

3- إشارتهم إلى وجود الأصل الثّنائي في اللّسان العربيّ وثباته .

4- اشتراط الأشموني دلالة الحرف على معنى حتّى يكون زائدا .

5- تعداد حروف الزّيادة "سألتمونيها" واستبدال عبارة " أهوى تلمسان" بها .

---

(1) ابن يعيش .شرح المفصّل 141/9.

(2) ابن يعيش .شرح الملوكي في التصريف .تح .فخر الدّين قباوة . المكتبة العربية بحلب ط01 .حلب.سورية 1393هـ/1973م. ص 178.و قارنه بابن جني "المنصف" 29/1 ـ 030.

(3) ابن يعيش .المصدر السابق 141/9.

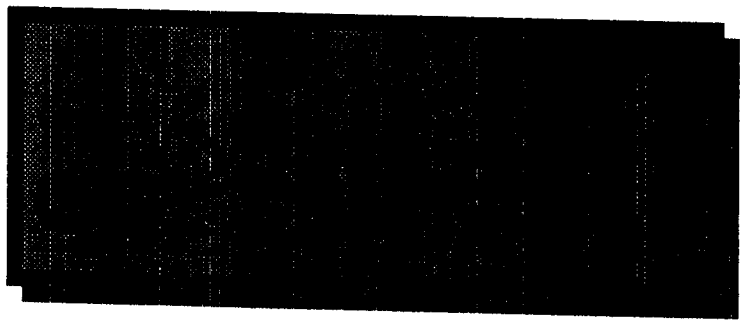

- أنواع الزيادة ومواضع حروفها وأدلتها .

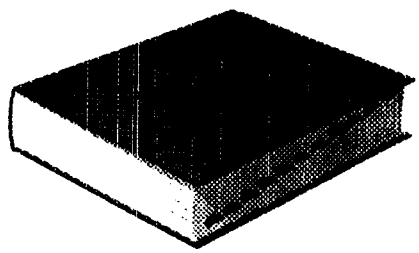

الفصل الأول:

أنواع الزيادة ومواضع حروفها وأدلتها

لقد خاض التصريفيون في غمار الزيادة الصرفية أيّما خوض ، حتى أحاطوا بها إحاطة وافية ، مكّنتهم - بعد تنقيبهم فيها - من تقسيمها أربعة أنواع لاخامس لها هي كما يتبع :

1.أنواع الزيادة :

أ) الزيادة للإلحاق :

والإلحاق عند المنقّبين في التصريف من حيث غرضه " أن يزاد في بنية الكلمة ، للتوسع في اللغة ،حرف واحد أو حرفان ، فتصير على بناء يوازن غيره من الناحية الشكلية ، أي في عدد الحروف و نسق الحركات والسكون."[1]

ولنا أن نعرف أن في الأفعال - مثلا - ليس هنالك من إلحاق ما خلا إلحاق الثلاثي المجرد بالرباعي ، وذلك نحو إلحاق الفعل الثلاثي المجرد"ضَرَبَ" الذي هو على وزان "فَعَل"بالرباعي المجرد "دَحْرَجَ" الذي هو على زنة "فَعْلَل"، بحيث نجيء منه بوزن على "فعلل" كمثل "دحرج" فنقول منه "ضَرْبَبَ" ، فيمسي الفعل الملحق "ضربب" خاضعا لأحكام الرباعي المجرد وقواعده كلها فيبيت من حيث حرف المضارعة فيه - مثلا - مضموما كمثل "يُدَحْرِجُ" ، فنصرفه على "يُضَرْبِبُ" ، بعد ما كان حرف المضارعة في ثلاثيه

---

(1) فخر الدّين قباوة "تصريف الأسماء و الأفعال" مطبعة جامعة حلب .حلب.سورية 1978م ص 111.
و انظر .أحمد الحملاوي . شذا العرف في فن الصّرف ص 037.

"ضرب" المجرد مفتوحا ، إذكنا نقول منه : "يَضْرِب" ، بفتح ياء المضارعة.[1] وذلك أن "حروف المضارعة تجري مجرى الحرف الواحد ... فإذا وجب في أحدها شيء أتبعوه سائرها."[2]

و ممتنع في الملحق أن يدغم مثلاه ، لئلا ينافي الغرض المقصود منه ألا و هو بلوغ عدة حروف الكلمة الّتي أريد إلحاقه بها ، و كذا مساواته لها في نوع حركاتها و سكناتها ، و ذلك أن الإدغام[3] ينفي هذا الغرض نفيا وينقضه نقضا ، و لأجل هذا لم تدغم الباءان في مثل "جَلْبَب"[4] الملحق بدحرج و كذا "مَهْدَد"[5] الملحق "بجَعْفَر" " ألا ترى أنك لو قلت في مهدد : "مَهَدّ" لزال بناء جعفر الّذي قصدته ، و صرت إلى مثال "جَعَفّ" و أنت لم ترد هذا ؟"[6]

وعليه فإن الملحق مما نستثنيه من الإدغام الذي يقع في كل مثلين متحركين ، بعد إسكان أولهما و إدغامه إفناءً في الثاني ، لأنا أثبتنا - من قبل - أن لابد من ظهور الحرف الملحق لأنا رمنا منه إلحاقا.

و لقد تنقسم الزيادة للإلحاق جزءين اثنين ، فهي إما أن تأتي مطردة فتكون مقيسا عليها في الكلام مبنيا على نسجها و منوالها ، و هي على هذا

---

(1) راجع في هذه القاعدة.سيبويه .الكتاب 281/4 - 282. و أبا علي الفارسيّ "التّكملة". تح.د. حسن شاذلي فرهود. ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر 1984م .ص 216 - 220.

(2) ابن جنيّ "الخصائص" 175/1.

(3) "الإدغام أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فيصيران لشدّة اتّصالهما كحرف واحد يرتفع اللّسان عنهما رفعة واحدة ...و الغرض طلب التخفيف.".ابن يعيش .شرح المفصل 121/10 . وقارنه بالمبرّد "المقتضب". تح الأستاذ عبد الخالق عضيمة .عالم الكتب .بيروت .لبنان.دت 197/1. و سيبويه الكتاب 104/4 - 105 مثلا.

و انظر إبراهيم أنيس "الأصوات اللّغوية" .دار الطّباعة الحديثة .مكتبة الأنجلو المصرية ط05 مصر 1979م .ص 186 -187 .

(4) جلبب : ألبسه الجلباب.

(5) مهدد : اسم امرأة .

(6) ابن جنّي "المنصف" 303/2.

تأتي من موضع اللام و ذلك نحو : "رِمْدِد"[1] ، و "مهدد" و"جلبب" ، و"ضربب"، حيث " قال أبو عثمان[2] في الإلحاق المطرد : إنّ موضعه من جهة اللام."[3]

إنّ في وسمهم الإلحاق الذي يكون من باب تكرير اللام مطردا كبير تحقيق و دقة إصابة المسمى ، و ذلك أن الحرف الملحق - حينها - ينطبق عليه مصطلح الإلحاق لغة ، من حيث كونه ملحقا . إذ لو تدبرنا معنى مادة (ل ح ق) في معاجمنا العربية ، لألفيناها آتية هكذا :" اللام و الحاء و القاف أصل يدل على إدراك شيء و بلوغه إلى غيره . يقال لحق فلان فلانا فهو لاحق . و ألحق بمعناه ... و ربما قالوا : لحقته ، اتّبعته ، و ألحقته : وصلت إليه ... و الملحق : الدعيّ الملصق ."[4] ذلك كأن يكون " الرجل مدخولا في نسبه مضافا إلى قوم ليس منهم ."[5] " و اللحق ما يجيء بعد شيء يسبقه . و اللحق ما يلحق بالكتاب بعد الفراغ منه فتلحق به ما سقط عنه ."[6]

و إني لا أراه - على هذا الذي تقدم - مطردا و حسب ، بل إني لأجعله الإلحاق الأوحد لغة و اصطلاحا ، لما في لفظة الإلحاق من دلالة على ذلك ما بعدها شك .

---

(1) رمدد : رماد كثير دقيق جدّا.

(2) هو أبو عثمان المازني .و قد تقدّمت ترجمته.

(3) ابن جنيّ "الخصائص" 358/1.

(4) ابن فارس "معجم مقاييس اللّغة " . مادة لحق 238/5.

(5) أبو منصور إسماعيل الثعالبي النّسابوري (ت 429هـ) "فقه اللّغة و سرّ العربيّة .دار الكتب العلميّة . بيروت . توزيع دار الباز .مكة المكرّمة . الفصل الرّابع عشر .في الدّعوة . ص 144.

(6) إخراج د. إبراهيم أنيس .د. عبد الحليم منتصر .عطيّة الصوالحي .محمّد خلف اللّه أحمد "المعجم الوسيط" أشرف على الطّبع : حسن علي عطيّة و محمّد شوقي أمين .دار المعارف بمصر.ط02. مجمع اللّغة العربيّة 1393هـ/1973م .(لحق) 818/2-819.

فلا غرو إذًا ـ بعد هذا ـ أن ينظر التصريفيون إلى ذاك الإلحاق[1] الذي يكون من غير موضع اللام إلحاقا شاذا . فقد زعم بعضهم أن حرف الإلحاق لا يكون أولا ، لأن " حروف الإلحاق و الصناعة ... بابها التأخر ."[2] فليس ـ إذًا ـ "أَلَنْدَد"[3] و "يَلَنْدَد" و "جَوْهَر"[4] و "بَيْطَر"[5] من الإلحاق في شيء . و ذلك أنه إذا كان معنى مادة (لحق) إدراك الشيء من عقبه ، و كان إدراك العقب لحاقه من آخره ، لا من أوله ، لتقدم الأول عليه ، فيرام اللصوق به ـ حينها ـ و اللحاق به في آخره ، لزم علينا أن نقول عن الإلحاق :" إنّ أقيسه أن يكون بتكرير اللام ... [لأنّ][6] باب "شَمْلَلْت"[7] ... أقيس من باب ... "بَيْطَرْت" ."[8]

إنّ تأملا مترويا في هذا النص و ضمّه إلى نص مجيء الإلحاق قياسا من موضع اللام ، يهدينا إلى أن الإلحاق الحقّ و الأصل هو ذاك الذي يكون من موضع اللام و يحدث بتكريرها ، نحو تكرر الباء في جلبب و الدال في مهدد . و هو مذهبنا في هذا البحث و شعارنا الذي نرفده فيه كله .

بينما قد نضيف إلى الإلحاق الشاذ عن طريق زيادة الواو و الياء والألف زيادة النون أحيانا ، و ذلك نحو :" "رَعْشَن" نونه زائدة للإلحاق ، لأنه من الارتعاش فألحق بجعفر ."[9]

---

(1) هذا إذا جاز لنا أن نسمّيه إلحاقا.

(2) ابن جنّي "الخصائص" 225/1.

(3) ألندد و يلندد : كالألدّ ، أي الشّديدالخصومة .

(4) جوهر : معرّب الواحدة . جوهرة .

(5) بيطر الدّابة : عالج الدّابة.

(6) إضافة يستقيم بها السيّاق .

(7) شمللت : أسرعت.

(8) ابن جنّي "الخصائص" 225/1.

(9) محمّد سالم محيسن "تصريف الأفعال و الأسماء في ضوء أساليب القرآن".دار الكتاب العربيّ ط01 .بيروت.لبنان1407هـ/1987م ص036.

ب) الزيادة للمد :

قد يأخذ مفهوم مصطلح المد ههنا إطالة النطق و نحن نتلفظ بحرف من حروف اللين ، حتّى ينتج عن هذا الصوت الممطول الممدود جنسه ؛ و هو كثير الركوب من لدن العرب و شائع الدوران على ألسنتها ، و هو منهم تلمّس للخفة و طلب للتوسع و الاستزادة في استحداث كلمات عربية و صيغ جديدة ، تنوّع لساننا العربي المبين .

و قد يكون المد في كلامهم إشباعا لحركة فينشأ عنها حرف من جنسها قال الفرزدق (ت114هـ) :

فَظَلاَّ يَخِيطَانِ الْوَرَاقَ عَلَيْهِمَا @ بِأَيْدِيهِمَا مِنْ أَكْلِ شَرٍّ طَعَامِ .[1]

فهذا مثال إذَا قد تَضمّن حرفا زائدا لأجل إنشاء المد ، هو ألف المد ؛ وكأني بزيادته في ظاهرها كانت لغير حاجة ، بيد أنها في الحقيقة جائية لتدل على شيء كانوا قد حذفوه من كلامهم اختصارا .

و قد رأى علماء العربية أن ته الزيادة شائعة في الأسماء قليلة في الأفعال[2] ، و أنّه من بين حاجات العرب بها السعة في الكلام " لأنهم قد يعبّرون عن المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة ، و هذا يضطر إلى الاتساع."[3] ثم إنّ لمدّ الصوت بالمدة جرسا جميلا .و الواقع أن هذه الزيادات هي من نوع الزيادة للمعنى ، فالواو في "عجوز" لمعنى الصفة ، و الياء في "قضيب" لمعنى اسم المفعول ، لأنه مقضوب من الشجرة ، و الألف في "كتاب"

---

(1) أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة الفرزدق . ديوانه .نشر عبدالله إسماعيل الصاوي.ط01.القاهرة مصر1936م.ص570.و ابن عصفور "ضرائر الشعر".تح.السيّد إبراهيم محمّد .دار الأندلس.ط02.بيروت لبنان 1402هـ/1982م .ص036.

(2) انظر نجاة الكوفي "أبنية الأفعال" ص022.

(3) ابن جنيّ "المنصف" 015/1.

و"سراج" لمعنى الآلة . ألا ترى أنّ أكثر آلاتهم على وزن "فِعَال" ، مثل : "كساء" و "رداء" و "حزام" ."[1]

جـ) الزيادة من أصل الوضع : وهي عندهم زيادة تكاد تكون أصلية لمرافقتها الكلمة مذ ظهورها والتكلم بها ؛ قال أبو عثمان المازني في هذا المضمار:" و منه[2] ما يُلحق في الكلام و لا يُتكلّم به إلاّ بزائد ؛لأنه وُضع على المعنى الذي أرادوا بهذه الهيئة ."[3] أي أنّ المجرد لم يسمع إلا موصولا متصلا بهذه الزيادة .

وأبوعثمان يكون أراد بهذا ما شاع عن بعض الأفعال التي لم تستعمل عدامزيدة،وإن كان قد يُظن أنّ لها مجردا،ولكنّ دلالته تجعله ذامعنى مغاير لها،وعليه فهو ليس منها في شيء؛ثم إن بعض هذه الأفعال ليس لها مجرد البتة .

و قد يكون مثالنا للشق الأول لذه الأفعال "باشتدّ" الذي هو بمعنى "قَوِيَ" ؛ أولا ترى أن العرب لم تنطق به إلا بزيادة الهمزة فيه و التاء ،وهذا على الرغم من ورود مجرده " شدّ"، لولا أن أساطين العربية يجمعون على أنه ليس"اشتدّ" من "شدّ" في شيء،و ذلك لدلالة " شدّ" على معنى "جَذَبَ"،فلم تجيء بمعنى "اشتدّ" حاشا في لغة نادرة،على حسب زعم أبي زيد[4] سعيد بن أوس بن ثابت

---

(1) محمّد الأنطاكي "المحيط في أصوات العربية و نحوها وصرفها".دار الشّرق العربيّ .ط03. بيروت.لبنان. دت1/159 الهامش.

(2) الهاء تعود على نوع الحرف الزّائد في كلام العرب.

(3) ابن جنيّ المصدر السابق 015/1 و قارنه بمحمّد الأنطاكي "المحيط" 159/1.

(4) " هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد الأنصاريّ البصريّ.كان من أئمة الأدب،وإن غلبت عليه اللّغة و النّوادر والغريب.ثقة من أهل البصرة .دخل عليه الأصمعي و عنده جماعة= =فقال: هذا عالمنا و معلّمنا منذ عشرين سنة.وكان أبو زيد أعلم من الأصمعي و أبي عبيدة بالنحو.وكان قد أخذه عن المفضل الضبّيّ.ولد عام 119هـ وتوفي في خلافة المأمون بالبصرة عام 215هـ ." انظر السّيوطي "البغية" 582/1 - 583.

فـــــــي مصادره.[1]

وأما مثالنا للأفعال التي لم يرد المجرد منها البتة فنحو" اِفْتَقَر" ، بحيث لزمته الزيادة بالهمزة و التاء ، فلم ينطق بماضيه منه بسوى هذا اللفظ ، أعني على مثال "اِفْتَعَل"[2] .

وقد يكون لاستدلال التصريفيين على أصله المستعمل بدءا بافتعل أبدا وعدم ورود "فعل" منه أبدا علاقة بأقوى دليل عندهم يُرْكَب لأجل معرفة الأصليّ من الزائد ؛ ذلكم هو الاشتقاق الذي هو :" اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل ."[3]

إنّ قولهم منه في الوصف " فقير" الذي هو على وزان "فعيل" كمثل "ظريف" دليل قاطع على زيادة الهمزة و الياء في "افتقر"، لأن سقوط بعض حروف الكلمة عند التصريف مُبَيِّنٌ لزيادتها . فكأني بهم كانوا قد قالوا فيه "فَقُرَ" - بضم العين - و إن كانوا لم يتكلموا بهذا قط ، و إنما هذا منهم و منّا من قبيل الحمل[4] و القياس على ما كان تُكُلِّم به من نحو "ظَرُفَ" فهو ظريف و نحو "جَمُلَ" فهو جميل.

و قد لا يقف بنا الأمر عندما تقدم من أمثلة و حسب لتلك الأفعال التي لم يرد منها المجرد أبدا فقد يلحق بهذاك" استغناؤهم عن الأصل مجردا من

---

(1) انظر ابن جني "المنصف"016/1 و قارنه بـ نجاة الكوفي "أبنية الأفعال" ص023.

(2) انظر ابن جنّي المصدر نفسه015/1.

(3) أبو البقاء العكبري "التبيين عن مذاهب النّحويين البصريين و الكوفيين". ص 144.

(4) "حمل الاشتقاق هو ألا يكون الشيء محمولا على الشيء بالحقيقة،بل ينسب إليه." .أبو البقاء أيّوب بن موسى الحسيني "الكلّيات" معجم في المصطلحات و الفروق اللّغوية.قابله ووضع فهارسه.د عدنان درويش و محمّد المصريّ . وزارة الثقافة و الإرشاد القوميّ دمشق .سورية 1975م . فصل (الحاء) حمل 216/2 -217. و منه حمل الفروع على الأصول.و الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل.و انظر ابن جنّي "المنصف" 191/1 مثلا. وراجع في الحمل : جول تريكو"المنطق الصّوري "ترجمة. د.محمود يعقوبي.ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.الجزائر 1992م الباب الأول... مشكلة الحمل .ص 124 و ما يليها.

الزيادة بما استعمل منه حاملا للزيادة ، و هو صدر صالح من اللغة . و ذلك قولهم ... "كوكب" ألا ترى أنك لا تعرف في الكلام ... "ككب" "[1]

فدلّ عزوب صيغة "ككب" في الاستعمال عنها بـ"كوكب" ، فمثّلت الواو ههنا زيادة من أصل الوضع .

و حريّ بنا أن أستوقفكم عندما استوقفني من نص للدكتور عبد اللطيف الصوفي ، الذي يحمل دكتوراه في الوثائق و المكتبات من جامعة فيينا ، حيث جاء في كتابه القيم في مجال تخصصه " اللغة و معاجمها في المكتبة العربية " عند حديثه عن أنواع الزيادات و أقسامها و طريقة وزن الكلمات العربية التي تكون بها - في اعتقاده - زيادة :"إذ كانت الزيادة ناشئة من أصل وضع الكلمة على أربعة أو خمسة حروف زيد في الميزان لام أو لامان على أحرف "فَعَل" فنقول في وزن "دَحْرَج": "فَعْلَل" [و في سَفَرْجَل][2] ."[3]

و لا شك إذًا أن معنى نصه ذا عدم اعتداد الدكتور الصوفي بوجود الأصلين الرباعي و الخماسي و قيامهما برأسيهما ، و كأني به - و لو من حيث لا يشعر - على رأي الكوفيين[4] و نظرتهم ؛ و إن كنت لا أعدّ مثل هذا العمل سوى وهم أوسهو نتج لصاحبه لقلة تدبره في انتقاء الكلمات الاصطلاحية التي يجب أن نعرّف بها شيئا ما دون غيرها من الكلمات

---

(1) ابن جنّي " الخصائص" 269/1.

(2) زيادة من عندنا يقتضيها السيّاق لحاجة عبارة "خمسة حروف" لها في النصّ قبلها.

(3) عبد اللطيف الصّوفي "اللّغة و معاجمها في المكتبة العربيّة".دار طلاس.ط01.دمشق.سورية 1986م .ص 330.

(4) يعتقد الكوفيون أنّ غاية أصول الكلمة ثلاثة أحرف.و قد اختلفوا فيما زاد عندهم على ثلاثة أحرف. فمنهم من رفض وزنه ،و منهم من وزنه بزيادة اللاّم المكرّرة .و منهم من وزن ما بعد الثّالث بلفظه. فقال في "جعفر" مثلا: "فَعْلَر" .و في "جَحْمَرِش": "فَعْلَرِش". انظر د.قباوة" تصريف الأسماء و الأفعال" ص 017 الهامش. و سنفصّل هذه المسألة في حينها .

الكثيرات ، و ليس أدلّ على هذا مما قاله هو ذاته قبل هذا النص بصفحة واحدة ، بحيث جاء عنه هذا :" إن أكثر ألفاظ ... العربية تعود إلى أصل ثلاثي."[1]

و لا مرية إذًا أن المفهوم من هذا النص الأخير عدم نفي الصوفي الأصلين الرباعي و الخماسي ، و إنما قصد به ـ فقط ـ تغليب الأصل الثلاثي عليهما ، و هذا تحصيل حاصل عند جمهور علماء العربية . فلا بد إذًا أن نحكم على نصه الأول بالسهو و الارتجال ، هذا إذا لم نردّه إلى عدم تخصصه و تطاوله ـ شيئا ما ـ على مجال غيره و تسرعه في ذاك ؛ لأن "التصريف أشرف شطري العربية و أغمضهما ."[2] لما فيه من سقطات ومتاهات لا يسلم منها حتى المتخصصون أعينهم.

فغني عن البيان أن الإسم المتمكن مبني في أصل الوضع على ثلاثة أحرف كـ"قلم" و على أربعة أحرف نحو "جعفر" ، و على خمسة مثل "زبرجد" ، فمازاد على الخمسة فمزيد فيه ، و ما نقص عنها فمحذوف مثل "أب" و "يد" و"فم" ، إذ أصلها " أبو" و" يدي" و "فوه"[3]

و في زعمنا أن الزيادة من أصل الوضع لا تخرج بدورها عن أن تكون من حروف الزيادة العشر "أهوى تلمسان" حاشا الألف ، إذ لا تكون في الأفعال و الأسماء سوى منقلبة عن واو أو ياء ، فلا تكون أصلية إلا في الحروف[4] .

---

(1) عبد اللّطيف الصّوفي "اللّغة و معاجمها" ص 329.

(2) ابن عصفور "الممتع في التصريف" 027/1 و ما يليها.

(3) انظر مصطفى الغلاييني"جامع الدّروس العربيّة" مراجعة الأستاذ عبد العزيز سيّد الأهل .تصنيف محمّد الحوراني.طبعة طهران.د.ت 04/2.

(4) انظر ابن جنّي "المنصف" 118/1 و ما يليها .و قارنه بأبي حيّان النّحوي "المبدع في التصريف" تح.د.عبد الحميد السّيّد طلب.دار العروبة للنشرو التوزيع .ط01 الصّفاة .الكويت 1402هـ/1982م ص 167.

و عليه يكون تمثيل الدكتور الصوفي الزيادة من أصل الوضع بالفعل "دحرج" مردودا واهيا لا يقوى على الثبات ، لأن الجيم بهذا الفعل - كما ترى - ليست من "أهوى تلمسان" في شيء ؛ ثم ألا ترى أن الزيادة من أصل الوضع قد تقع حشوا وسطا كما حصل في "اشتدّ"و"افتقر"و"كوكب" ، بينما نلفي تمثيله بدحرج الذي هو على زنة "فعلل" من قبيل تكرير آخر الأصول - في سوى الميزان - بعد فناء الأصول الثلاث ، إذ " لما كانت اللام أقرب كررت هي دون البعيد ."[1] و لكنّ هذا لم يحدث في الموزون بحيث لم تتكرر الراء حتى نقول "دَحْرَر" فنزنه على "فَعْلَل" ثم نقول عن رائه الأخيرة بأنها من قبيل الزيادة من أصل الوضع . فليس إذًا من بدّ يجعلنا نعدّ الجيم في "دحرج" زائدة زيادة من أصل الوضع ؛ إلاّ "أن نزعم أنّ حروف الزيادة في اللغة الفصحى ليست قاصرة عند حروف [أهوى تلمسان][2] فكل حرف في اللغة العربية صالح من الناحية العملية لأن يكون زائدا لمعنى . و لنا أن نسوق ... للتدليل على هذا الزعم : "دحرج" ذات صلة بالثلاثي "دَرَجَ" والمزيد الحاء."[3]

و لكن حتى الدكتورتمام حسّان سكت عن زيادة الجيم و جعل الزيادة لحرف محشو وسطا هو الحاء ، فلم يعضد بدوره فكرة الدكتورعبد اللطيف الصوفي الخاوية ، فارتدّ الصوفي خاسرا أسفا. وفي مثل وهم الصوفي وقع الدكتور محمد سالم محيسن أيضا ، حيث إنا وجدناه - عند حديثه عن كيفية - وزن الكلمة التي تجاوز بحروفها الثلاثة الأحرف - يقول : "إذا كانت الزيادة ناشئة من أصل وضع الكلمة على أربعة أحرف ، أو خمسة ، زدت في الميزان "لاما" أو " لامين" على أحرف "فعل" فتقول في وزن "دحرج" " ف ع ل ل " و في وزن "سَفَرْجَل " "فَ عَ لَ ل ."[4]

---

(1) الأستراباذي "شرح الشّافية" 013/1 .

(2) تبديل منّا مقصود حتّى نشهر مصطلح"أهوى تلمسان" و كان في النّصّ الأصليّ بدلا منه "سألتمونيها ".

(3) تمّام حسّان "اللّغة العربيّة معناهاو مبناها" .دار الثّقافة .الدّار البيضاء .المغرب.د.ت .ص 153.

(4) محمّد سالم محيسن "تصريف الأفعال و الأسماء في ضوء أساليب القرآن" . ص 029.

فغلط الدكتور محيسن من حيث استعماله "أصل الوضع" في الكلمات الرباعية المجردة و الخماسية أيضا كما أخطأ الصوفي من قبل في الموضوع نفسه.

و لعل عين الصواب العلمي و الدقة الموضوعية أن يعبّر عما زاد على ثلاثة أحرف - و كانت جميع حروفه أصلية مجردة من كل زيادة - لا بقول بعضهم عن حروفه الزائدة عن الثلاثة : إنها زيادة من أصل الوضع ؛ وإنما نتصور البديل لما تقدم قول الرضي مثلا :" فإذا زادت الأصول على الثلاثة كررت اللام دون الفاء و العين."[1] فلم يسم بنعته هذا الأصلين الرباعي والخماسي بالأصلين اللذين بهما زيادة من أصل الوضع ، بل كنّى بنصه ذا عن أن الأصول لا تقف عند الثلاثي - وحسب - بل تزيد عليه و إن كان هو أكثرها و أشيعها .

غير أن التعبير الموضوعي الحق - الذي أراه قمينا بأن يكون تعريفًا للأصول التي زادت على ثلاثة أحرف و لطريق وزانها - ما ذكره المشبل على التصريف المحدث الدكتور فخر الدين قباوة[2] ، و ذلك عند إشارته إلى طريقة وزن مازاد على الثلاثة و كانت حروفه كلها أصولا بقوله ضابطا : " فإذا كانت أصول الكلمة أكثر من ثلاثة كررت اللام في الوزن ، حتى تستوفي جميع الأصول . نحو: "دِرْهَم" : "فِعْلَل"... "فَرَزْدَق" : "فَعَلَّل" ... "جَحْمَرِش"[3] : "فَعْلَلِل"."[4]

---

(1) الأستراباذي ."شرح الشافية " 013/1.

(2) مدرّس الصّرف و النّحو و علوم اللّغة .بكلّية الآداب في جامعة حلب . في سورية.

(3) جحمرش :المرأة العجوز المسترخية .

(4) فخر الدّين قباوة "تصريف الأسماء و الأفعال " ص 017. "إذ التصريف إنّما ينبغي أن ينظر فيه من قد نقّب في العربيّة فإنّ فيه إشكالا و صعوبة على من ركبه غير ناظر في غيره من النّحو ." . ابن جنّي "المنصف " 340/2.

فهاهوذا إذًا يحسن تحاشي وسم الأصول التي جاوزت الثلاثة زائدة من أصل الوضع ، بل إنه اختصر أيضا عدّ الأصول من ثلاثي و رباعي وخماسي ، مطلقا العنان في تعريفه لذلك دونما إخلال ، بحيث قال :" كررت اللام في الوزن ، حتى تستوفي جميع الأصول ." فربح بهذا تكرير عدّه الرباعي و إضافة لام واحدة معه في الميزان و الخماسي و إضافة لامين معه في الميزان أيضا . فيكون هذا عنده من قبيل قانون الأقل جهد .

و عليه أتى تعريفه - من قبل و من بعد - شافيا كافيا جامعا بالغرض مانعا من أن يكون فيه ثغرة أو إخلال ، فتنزه إذًا عن نقص التعاريف التي انصرمت قبله و قبل الأستراباذي أيضا.

د) الزيادة لمعنى : يجمع آل التصريف على أن هذا النوع من الزيادة يعدّ - بحق - من أكثر مصادر الثراء اللغوي في اللسان العربي من حيث تعدد المعنى ، بله اتساع الدلالة عن طريق الاستعانة بالصيغ الصرفية ذات المعاني المستحدثة عن طريق ركوب حروف الزيادة " أهوى تلمسان"[1] . و من هذا التوسع " ما هو شائع كالتعدية بالهمزة ، و كالتكرير أو التكثير بالتضعيف و كالطلب بالهمزة و السين و التاء ... و للسياق دوره الأساسي في تحديد هذه المعاني أو غيرها من المعاني الخاصة."[2] ألا ترى - مثلا - أن زيادة حروف المضارعة "أنيت" في أول الماضي جائية لتجعل الفعل ممكنا حدوثه في الحال نحو قولنا "أنا أبحث" ، فالمتكلم إذا آخذ في القيام بالفعل ؛ وثانيهما دلالته على المستقبل ، أي أنني سأشرع في البحث و ذلك مثل قولي

---

(1) أنظر نجاة عبد العظيم الكوفي ص 023 .و قارنه بـ تمّام حسّان "اللّغة العربيّة معناها و مبناها " ص 152.

(2) عبد الصّبور شاهين "المنهج الصّوتي للبنية العربيّة ". رؤية جديدة في الصّرف العربيّ .مؤسسة الرّسالة .بيروت . لبنان 1400هـ/1980م 1400هـ/1980م . ص069.

:" سأبحث" ، فهذا دال ـ كما ترى ـ على أن الفعل سيحدث في المستقبل ، وهو لا يحدث الآن .

وقد يكون بإمكاننا أيضا أن نعدّي من الأفعال ما كان لازما ، و ذلك نحو"خرج"اللازم من مثل قوله تعالى﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ ﴾[1] ، إذ سيمسي بعد إضافتنا الهمزة له متعديا بحاجة إلى مفعول به ، و ذلك نحو قوله تعالى ﴿ وَ أَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾[2]

و أما مثال المتعدي الذي يصير لازما ، فنحو "نَصَر" ، في مثل قوله تعالى ﴿ إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ ﴾[3] ، إذ نجده قد نصب مفعولا به هو لفظ الجلالة " الله" ؛ فإذا زدنا فيه الهمزة و التاء و صار على وزان "اِفْتَعَل" أي " انتصر" أصبح لازما ـ على الرغم من كثرة حروفه على المعتدي منه ـ وذلك مثل قوله تعالى ﴿ وَ لَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ ، فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴾[4] .

"فهذه الأشياء و نحوها مما زيد للمعنى ، ألا ترى أن الدلالة على ذلك المعنى تزول بزوال ذلك الزائد ."[5]

غير أن نظرة ملية في أنواع الزيادة الأربع تجعلنا نطفق إلى القول : إنّ " جميع أنواع الزيادات لا تخلو من معنى ، و لكنهم لم يحكموا لزيادة بأنها لمعنى إلا إذا كانت تحمل للمجرد بصورة مطردة معنى خاصا بها ، كالألف التي تحمل في "فاعل" معنى المشاركة دائما[6] ، و كالهمزة و السين و التاء

---

(1) سورة مريم .الآية 11.

(2) سورة الزّلزلة. الآية 02.

(3) سورة محمّد .الآية 07 .

(4) سورة الشّورى .الآية 041.

(5) ابن جنّي "المنصف" 015/1 . وقد درج التصريفيون على تسمية المعاني الناتجة عن هذه الزّيادة : المقولات الصّرفية ، أو المعاني الصّرفية .انظر محمّد الأنطاكي" المحيط" 1 /159 . الهامش.

(6) راجع سيبويه."الكتاب " 068/4 .وفخر الدّين قباوة "تصريف الأسماء و الأفعال " ص 121 .

التي تحمل في "اِستَفْعَل" معنى الطلب[1] في أغلب الأحيان مثل : "اِسْتَغْفَر" و"اِستَنْطَق" ."[2]

إذ لابد لكل زيادة أو نقصان من دلالة على شيء دعت إليه حكمة العرب في أذهانها قبل أن تضعه على ألسنتها فتتداوله لتدلي به على حاجة ماسّة لديها كانت أرادتها .

2. *مظانّ حروف الزيادة:

سنروم الالتزام بالإشارة ـ فقط ـ إلى أشهر مواضع الزيادة من "أهوى تلمسان" ، بحيث إنّ لكل حرف من ذه الحروف موضعا يكثر وروده فيه ، وآخر يقل مجيئه فيه .

ودونكم إذًا أشهر المواضع التي ترد فيها حروف" أهوى تلمسان "زائدة :

أ) زيادة الألف[3] :

تعلمنا كتب التصريف أن الألف تكون زائدة كلما رافقت ثلاثة أصول فما فوق ، و مثال ذلك "ضارب" ، و "عماد" ، و "حُبْلَى" ، و كذا نحو " قاتل" ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ .﴾[4] .

فالألف في "قاتل" زائدة لا محالة ، لكون أصول الفعل منه "قتل" ، بسقوط الألف منه ، دون أن يفقد الفعل معناه الأصلي الذي وضع له أوّلا ؛ وعليه فلابد أن تكون الألف زائدة لأجل استحداث غرض جديد هو معنى المشاركة .

---

(1) انظر ابن جنّي "الخصائص " 154/2 .وعبده الرّاجحي "التطبيق الصرفي " .دار المعرفة الجامعية .الإسكندرية.مصر 1988م . ص 040.

(2) محمّد الأنطاكي "المحيط " 160/1 ، و قارنه بهامش 159/1 منه قبله.

(3) انظر في زيادتها : المبرّد "المقتضب " 56/1 ـ 057 .و الحملاوي ."شذا العرف " ص 146.

(4) سورة آل عمران .الآية 146.

وأما مجيئها أوّلا - سواء أكانت أصلية أم زائدة - فغير ممكن لها البتة ، لأنها ساكنة أبدا ، " و الابتداء بالساكن ليس في هذه اللغة العربية ."[1]

ب) زيادة الواو[2] :

يحكم بزيادة الواو كلما اصطحبها ثلاثة أصول أو يزيد ، و لم ترد صدرا ، بل حشوا وسطا أو طرفا ، و ذلك نحو" عَرُوض" فإنها على زنة "فَعُول" و "حِنْطَأو"[3] ، فإنها بزنة "فِعْلَلْو" ، و مثال زيادتها أيضا الواو في "كَوْثَر" ، و منه قوله تعالى ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾[4] لأنها مشتقة من الكثرة ؛ أو لم يقولوا : "رجل كوثر" ، إذا كان كثير المن والعطاء ، كلما تبرّع و تصدّق و منه قول " الكميت بن زيد بن قيس الأسدي (ت 126 هـ):

وَ أَنْتَ كَثِيرٌ يَا ابْنَ مَرْوَانَ طَيِّبٌ @ وَ كَانَ أَبُوكَ ابْنَ الْعَقَائِلِ كَوْثَرَا[5] .

ج) زيادة الياء[6] :

يُقْضى على الياء بالزيادة إذا وجدت مع ثلاثة

---

(1) ابن جنّي " الخصائص " 060/1 .و انظر ابن جنّي "سرّ الصّناعة " ص 07.

(2) انظر في زيادتها .ابن عصفور "الممتع في التّصريف " 291/1 - 294 .و ابن عقيل ."شرح ابن عقيل 540/2 -541.

(3) حنطأو : الرّجل القصير . العظيم البطن .

(4) سورة الكوثر .الآية 01.

(5) انظر محمّد سالم محيسن "تصريف الأفعال و الأسماء في ضوء أساليب القرآن " ص 036 . الهامش.

(6) انظر في زيادتها عبد القاهر الجرجاني "المفتاح في الصّرف " تح . د. علي توفيق الحمد . مؤسسة الرّسالة.دار الأمل .ط01 . بيروت . لبنان 1407هـ/1987م ص 090. و الأستراباذي."شرح الشافية " 374/2 - 375.

حروف أصول فقط ، فهي حينئذ زائدة ، و سواء عليها أن تجيء أوّلا كمثل "يَضْرِبُ" الذي هو على زنة "يَفْعِل" و منه قوله تعالى

﴿ وَ يَضْرِبُ اللَّهُ الأمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾[1] ، أو أن تجيء حشوا نحو " رَحِيم" التي هي على زنة "فَعِيل" ، و منه قوله تعالى﴿ بِالمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾[2] ، أو آخرا نحو "الجَوَارِي" ومنه قوله تعالى ﴿ وَ لَهُ الجَوَارِي المُنْشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالأعْلاَمِ ﴾[3] .

إذًا ألا ترى أن اشتقاق "يضرب" من " ض ر ب " ، وعليه يكون المجرد منه بدون الياء ، فدلّ هذا على زيادتها ، لأجل إحداث معنى المضارعة الغائب ، بينما تكون "رحيم" من " ر ح م " ، فلا أثر للياء في أصولها ، فهي بهذا زائدة أيضا.و مثلهما الياء في "الجواري" ، فهي زائدة كتينك أيضا .

و لقد نعلم أن المحققين في التصريف يعدّون الألف و الواو و الياء أمّات الزيادة[4] مطلقا ، لانها أوسع استعمالا و أرسخ تمكّنا ؛ و لعل مردّ ذلك للينلها واعتلالها ، فهي رشيقة سهلة التداول في المفردات العربية ، يضاف إلى هذا قربها من تلك الحركات التي تلازم كل كلمة يؤنس بزيادتها فيها ، بحيث لا تكاد تخلو كلمة منها أو من بعضها ؛ و بعضها ذا هو تلك الحركات الثلاث الفتحة و الضمة و الكسرة ،" و الحركات أبعاض هذه الحروف و هي زوائد لا محالة ."[5]

و قد كان الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 174هـ) زعم أن الحركات الثلاث الفتحة و الضمة و الكسرة كلّهن زوائد " و هنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى

---

(1) سورة إبراهيم .الآية 025 .

(2) سورة يونس .الآية 128.

(3) سورة الرّحمن . الآية 024.

(4) انظر ابن جنّي "المنصف " 153/1 و مايليها.

(5) ابن يعيش .شرح المفصّل .141/9.

التكلم به . و البناء هو الساكن الذي لازيادة فيه. فالفتحة من الألف والكسرة من الياء و الضمة من الواو ."[1]

و لما كانت الحركات الثلاث أبعاض حروف اللين التي هي الألف والواو و الياء ، "و يدلّك على ذلك أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه ، و ذلك نحو فتحة عين "عَمَر" ... إن أشبعتها حدثت بعدها ألف ، فقلت " عَامَر" "[2] .

نستطيع أن نعد - بكل يقين - الحركات الثلاث من صميم حروف الزيادة " أهوى تلمسان" ، مادام المتقدمون من النحويين كانوا يسمون " الفتحة الألف الصغيرة ، و الكسرة الياء الصغيرة ، و الضمة الواو الصغيرة ."[3] لأنه إذا بلغ الناطق بها أقصاها و مداها استوت ذه الحركات حروفا ، نعني ألفا و ياءً و واوا ، فتحمل على الحروف التي هي جزء منها .

د) زيادة السين[4] :

إنّ من أمثلة الحكم على السين بالزيادة أن تقع في"استفعل" و كذا مشتقاتها من مضارع و أمر و اسم مفعول و فاعل و مصدر الخ ... و من هذه الأمثلة الفعل "استعمر" ،و منه قوله تعالى ﴿ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَ اسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾[5] ، فالسين زائدة في هذا الفعل و الهمزة فيه و التاء بالسين لاحقتان ، إذ المجرد منه "عمر" من "ع.م.ر" .

---

(1) سيبويه "الكتاب " . 241/4 - 242 . و قارنه به في 101/4.

(2) ابن جنّي ."سرّ الصناعة" ص 018

(3) ابن جنّي .المصدر نفسه ص 017.

(4) انظر في زيادتها ابن يعيش " شرح الملوكي في التصريف " ص 206 - 208. و د. محيسن "تصريف الأفعال و الأسماء" 255.

(5) سورة هود .الآية 061.

و قد تزاد السين في الوقف[1] " بعد كاف المخاطبة ، لبيان الحركة نحو "أعْطَيْتُكِسْ" ... "عَلَيْكِسْ" . و هي لغة تميم ، أو هوازن أو بكر . و يقال لها الكسكسة."[2] وذلك أنّ السين لم تكن جزءًا مما دخلت عليه ههنا ، فاتّضحت زيادتها .

هـ) زيادة الهمزة[3] :

من مواضع زيادة الهمزة أن تقع في أول بنات الثلاثة ، إذ يمكننا أن نحكم على كل همزة بالزيادة كلما وجدت ثلاثة أحرف أصول في أولها همزة ، سواء أعرفنا الاشتقاق في تلك اللفظة أم لم نعرفه ، و ذلك نحو "أخْضَر" ، و منه قوله تعالى ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ ﴾[4] ؛ و مثاله أيضا همزة الوصل في "اسْوَدَّت" و "ابْيَضَّت" ، و منه قوله تعالى ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ . وَ أَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾[5]

و أما إذا كانت الهمزة جائية غير أول فلا بد أن يقضى لها بالأصالة ، إلا إذا قام دليل على زيادتها ؛ لأن كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف عن الهمزة الواقعة غير أول أثبت أصالتها أبدا ، ماعدا ألفاظا يسيرة مسموعة ، كمثل " شَأْمَل" و "شَمْأَل" ، و منه قول امرئ القيس (ت540م) :

---

(1) " الوقف في القراءة : قطع الكلمة عمّا بعدها".المعجم الوسيط مادة (وقف) 1051/2 ـ 1052. وقد تقدم تعريفه .

(2) قباوة "تصريف الأسماء و الأفعال " ص059 .الهامش.

(3) انظر في زيادتها. الجرجاني "المفتاح في الصّرف" ص86 ـ087.و ابن عصفور"الممتع في التصريف"1/ 227ـ239.

(4) سورة يس . الآية: 80

(5) سورة ال عمران الآية : 106 ـ 107.

فَتُوضِحَ فَالمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا @ لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَ شَمْأَلِ.[1]

و البرهان على زيادتها قولهم :" شَمَلَت الريح " إذا كان هبوبها شماليا.

و)زيادة النون[2]

تزاد النون قياسا مثلا للمضارعة ، بحيث تسند الفعل إلى المتكلمين ، نحو "نقرأ" ـ "نؤمن" ـ "نعلم" ـ "نضع" ، ومن الأخير قوله تعالى ﴿ وَ نَضَعُ المَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾[3] .

كما تزاد النون للمطاوعة ـ أيضا ـ فتجيء في الأفعال و الأسماء ، نحو "اِنْتَصَرَ" ، فهو "مُنْتَصِر" و "انْفَتَحَ" فهو "مُنْفَتِح" ؛ و من الأول قوله سبحانه ﴿ وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ ، فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴾[4] .

ز) زيادة التاء[5]

يحكم بزيادة التاء ـ مثلا ـ في باب "الافْتِعَال" و ذلك مثل : "الاحْتِرَاز" و"الاقْتِبَاس" و أيضا في "الاسْتِفْعَال" كمثل "الاسْتِغْرَاب" ؛ و في المضارع نحو "تَفْتَأ" ، و من الأخير قوله عزّ من قائل ﴿ تَا اللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا. ﴾[6] أو كانت في "التَّفْعِيل " نحو : "التَّكْلِيم" ،

---

(1) ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي.لأبي الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشّنتمري.تصحيح الشّيخ ابن أبي شنب.الشركة الوطنية للنشرو التوزيع .الجزائر1394هـ/1974م .ص 060. و انظر ص 561 منه.و انظر ابن منظور "لسان العرب" دار صادر.بيروت .لبنان.دت مادة (شمل) ج365/11 و مايليها.

(2) انظر في زيادتها ابن عقيل"شرح ابن عقيل"543/2. و الحملاوي "شذا العرف" ص 147.

(3) سورة : الأنبياء . الآية : 047.

(4) سورة الشورى . الآية 041.

(5) انظر في زيادتها الجرجاني "المفتاح في الصّرف" ص089. و ابن عصفور "الممتع في التصريف"272/1 .278.

(6) سورة يوسف .الآية 085.

فإنها زائدة أيضا ، إذ أصول الكلمة هي "ك.ل.م" ، و منه قوله تعالى ﴿ وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾[1].

س) زيادة الميم [2]

إن الغالب في الميم التي ترد زائدة ، أن تجيء صدرا يليه ثلاثة أصول فقط ، و ذلك نحو "مَقْتَل" و"مَعْبَد" ، و"مِحْرَاب" ، ومن الأخير قوله تعالى ﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا المِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا ﴾[3] .

وأما إذا كان بعد الميم أربعة أصول ، بينها زوائد ، فإنه يحكم على الميم - حينها - بالأصالة و ذلك مثل "مَرْزَنْجُوش"[4] ، إذ وزنه "فَعْلَنْلُول"[5] .

ثم إن الميم تكثر زيادتها في الإسم الثلاثي و الرباعي ، و تقل في الأفعال الثلاثية .

ع) زيادة اللام [6]

يرى علماء التصريف أن زيادة اللام تكاد تكون نادرة ، فهي لم تسمع في سوى ألفاظ قليلة معدودة نحو : "زَيْدَل" بزنة "فَعْلَل" ، و "عَبْدَل" بزنة "فَعْلَل" أيضا ؛ فاللام فيهما زائدة .

---

(1) سورة النساء الآية 164.

(2) انظر في زيادتها المبرّد"المقتضب"58/1 - 059 وابن يعيش "شرح الملوكي في التصريف" ص 150-165.

(3) سورة آل عمران .الآية 037.

(4) المرزنجوش :نبت.

(5) انظر الأنطاكي "المحيط" 153/1.

(6) انظر مواضع زيادتها في المبرّد "المقتضب" 060/1 و ابن يعيش "شرح المفصل"06/10 - 07

ومن أمثلة زيادتها أيضا ، ورودها في اسم الإشارة " ذلك" ، و منه قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ الكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ ﴾[1] ، و لعل دليل زيادتها قولهم منها :" ذاك" دون لام ، و منه قولنا : "ذاك ما أبغي" و "ذاك ما أريد".

و لما كانت زيادتها تكاد تكون محصية ألفيناها "الجرميّ"[2] قد أخرجها من حروف الزيادة "أهوى تلمسان" ؛ و كأني بنظر العلماء إليها ضمن حروف الزيادة أمسى غير قارّ و ثابت لندرتها في الكلمات[3] .

ف) زيادة الهاء [4]

تزاد الهاء - مثلا - في الوقف ، و ذلك نحو كلمة "مَاهِيَهْ" ، و منه قوله تعالى ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ ﴾[5] ، فهي إذًا تزاد لأجل بيان الحركة مثل "فِهْ"و"قِهْ". و زعم أبو العبّاس المبرّد (ت 285هـ) أنّها لا تزاد في غير ذلك. ولذلك لم يجعلها من الحروف الزوائد - على حسب ابن عصفور. بينما نلفي أبا عليّ الفارسيّ (ت377 هـ) يثبت زيادتها في غير ما

---

(1) سورة البقرة. الآية 02.

(2) هو صالح أبو عمر بن إسحاق الجرميّ.إمام في النّحو،ناظر الفرّاء ببغداد ،أخذ عن الأخفش وغيره ، ولقي يونس. عالم ديّن ورع ،له مصنّفات منها : كتاب الفرج و كتاب التثنيةوالجمع .كان منذ ثلاثين سنة يفتي النّاس من كتاب سيبويه.مات عام 225هـ.. انظر ترجمته في مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزاباذي"البلغة في تاريخ أئمّة اللّغة" ص96 -097. - و السّيوطي "البغية"08/2 .و الزّركلي"الأعلام" 274/3.

(3) انظر فخر الدّين قباوة "تصريف الأسماءو الأفعال" ص061 .و الأنطاكي "المحيط" 156/1.

(4) انظر في زيادتها .الجرجاني "المفتاح في الصّرف" ص 089.و ابن يعيش "شرح المفصّل" 2/10 - 05 . وقباوة "تصريف الأسماء و الأفعال" ص 60 - 061.

(5) سورة القارعة الآية 010. إذ تقرأ بإثبات الهاء وحذفها .انظر الحسين بن أحمد بن خالويه "الحجة في القراءات السّبع" تح .عبد العال سالم مكرم .ط04 .ار الشّروق .بيروت .لبنان.1981م/1401هـ.ص 375 . وقارنه بقوله تعالى ﴿ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ ﴾ الأنعام 090.حيث جيء بها في الوقف لبيان حركة ماقبلها .انظر الحجّة نفسه ص 145.

تقدم ، حيث قال : "و قد زيدت في "أهْرَاقَ" و في أمَّهَاتٍ".[1] إذ اللّغة المشهورة في أهراق هي "أرَاقَ" .

و لعلّ الّذي أوهم ابن عصفور(ت 669هـ) إخراج المبّرد الهاء من حروف الزّيادة نصّ لابن جنّي في كتابه "سرّ صناعة الإعراب" جاء فيه : " أخرج أبو العبّاس الهاء من حروف الزّيادة ، و قال : إنّما تأتي منفصلة لبيان الحركة والتّأنيث."[2]

و كأنّي بالمبّرد لم يحكم لها بالزّيادة لعدم كونها بمنزلة الجزء من الكلمة الّتي زيدت فيها . بيد أنّ عزوهم لأبي العبّاس إخراجه الهاء من "أهوى تلمسان" قد يكون واهيا مردودا ، لتصريح المبّرد عينه بزيادتها ، إذ " قد زيدت [عنده][3] في ... "أمَّهَات" ووزنها " فُعْلَهَات " ... فالهمزة فيه فاء ، والميم الأولى عين ، و الميم الأخيرة لام ، و الهاء زائدة ، لقولهم في معناه : "أمَّات" : قال الرّاعي (ت097هـ) :

" أُمَّاتُهُنَّ وَ طِرقُهُنَّ فَحِيلاَ ."[4]

و لاريب أنّ القول الفصل في مسألة زيادة الهاء أو عدمها عند المبرّد هو الامتثال إلى كلامه هو لا إلى كلام غيره ، و قد رأينا من قبل كيف صرّح بعدّه إياها من الحروف الزوائد صراحة دونما أيّ تلوّ. ثم إنّ تصريحه ذاك لم يكن مرّة واحدة - وحسب - بل قد كان تكرّر مرّات عدّة ، بحيث أشار إلى

---

(1) أبو علي الفارسي"التكملة" تح. حسن شاذلي فرهود.ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر.الجزائر 1984م ص 242.

(2) ابن جنيّ "سرّ الصّناعة" ص 062.

(3) زيادة يقتضيها السياق .

(4) انظر شرح المفصّل 04/10.و شرح شواهد الشّافية 302/4. وجارالله أبا القاسم محمود بن عمر الزمخشري"أساس البلاغة"تح.الأستاذ عبد الرحيم محمود. تعريف الأستاذ أمين الخولي.دار المعرفة بيروت.لبنان1402 هـ/1982م ف ح ل ص335.و انظر اللسان. دار صادر فحل 516/11.و صدره: كانت نجَائِبَ مُنْذِرٍ ، وَ مُحَرِّقٍ. و الطرق الفحل.و الفحيل الكريم المنجب.

ذلك في باب الزيادة[1] ، لافتا إلى مواضع زيادتها [2] ، يزاد إلى هذا إشارته إليها مرّات أخريات في باب حروف البدل الّذي يلي باب مواضع حروف الزّيادة .

ثمّ ها نحن أولاء نؤتيكم تسليمه بزيادة الهاء و اعتقاده ذلك أيما اعتقاد في كتابه "المقتضب" و ذلك عبر قوله : " فأمّا أمّهات فالهاء زائدة ؛ لأنها من حروف الزّيادة ."[3]

وعلى الرّغم من هذا البيان الصريح من لدن المبرّد في عدّه الهاء من حروف " أهوى تلمسان"[4] ، بات كثير من النحاة يصرّون على إخراج أبي العبّاس الهاء من دائرة حروف الزّيادة العشر ؛ بل "ما وقفت على كتاب نحويّ ينسب إلى المبرّد غير هذا . و هكذا تثاءب عمرو إذ تثاءبَ خالد."[5]

و من اللاّفت للانتباه أنّ أبا بكر السّرّاج (ت316 هـ) لم يكن يعدّ التّاء واللام و السين من حروف الزيادة "أهوى تلمسان" حيث جاء عنه في أصوله :" و الحروف الزوائد التي يبنى عليها الإسم سبعة أحرف : الهمزة، والألف، والياء ،و النون، و التاء، و الميم ، و الواو."[6]

و الغريب في كلام ابن السّرّاج عدم اعتداده بالتّاء و اللام و السّين على الرّغم من أنّ لها مواضع يكثر مجيئها فيها زائدة كما رأيت من قبل عند

---

(1) قال" هذا باب معرفة الزوائد و مواضعها.و هي عشرة أحرف : الألف و الياء،و الواو ،والهمزة ،والتاء و النون و السين و الهاء و اللام ، و الميم." المقتضب 056/1.

(2) المبرّد المقتضب 060/1.

(3) المبرّد المصدر نفسه 169/3.

(4) انظر هذه المسألة أيضا في ابن يعيش "شرح المفصّل" 143/9. و الأستراباذي "شرح الشافية" 382/2. و شرح شواهد الشافية 301/4.و ابن منظور " اللّسان ".دار صادر (أحم) 030/12. مثلا.

(5) المبرّد .المقتضب 056/1. الهامش.

(6) أبو بكر بن السّرّاج "الأصول في النّحو ".تح د.عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرّسالة ط01.بيروت .لبنان 1405هـ/1985م 180/3.

تعرضنا لمواضع زيادة كل حرف ، اللّهمّ إلاّ اللاّم الّتي قد يلتقي فيها مع الجرمّي الّذي أخرجها هو الآخر من حروف الزّيادة . بينما نلفي التّاء والسّين قارّتين في الزّيادة قرارا.

و لمّا كان جاز لابن السّرّاج أن يحذف حروفا أصلية في الزّيادة من العشرة "أهوى تلمسان " ، كان ممكنا للدّكتور تمّام حسّان أن يتقوّل بإمكان جعل حروف العربيّة جميعها مزيدة ، بحيث يرى أنّه ممكن"أن نزعم أنّ حروف الزّيادة في اللّغة الفصحى ليست قاصرة عند حروف [أهوى تلمسان][1] فكلّ حرف في اللّغة العربيّة صالح من النّاحية العملية لأن يكون زائدًا لمعنى . و لنا أن نسوق الأمثلة الآتية ...

ـ "زَغْرَدَ" ذات صلة بالثلاثي "غَرَد" و المزيد الزّاي.

ـ "شَقْلَبَ" ذات صلة بالثلاثي "قَلَب" و المزيد الشّين."[2]

و قد كان غرض الدكتورحسّان من إمكان جعل جميع حروف العربيّة مزيدة غرضا علميا محضا رام منه تطويع العربيّة لأجل مسايرتها الفنون والعلوم في مجال المصطلحات . و للتدليل على هذا نسوق قوله الآتي مثلا : " و الأماكن الّتي تزاد فيها الحروف هي ما قبل الفاء كأن يكون لدينا صيغة مثل " دَفْعَل" تخصّص لمعنى كلّي من المعاني العلمية تندرج تحته معان فرعية كأن نقول مثلا "دَسْخَن" إذا تمّ التّسخين على طريقة تندرج تحت هذا المعنى العلمي الكلّي ."[3]

وبعد فإنّه اسطعنا ـ إلى حد ما ـ بيان اسهاب علماء العربية في دراسة حروف الزيادة العشر ، واضعين لها الأصول و القواعد التي تضبطها ، لأنهم رأوها أصل أنواع الزّيادات جمعاء ، حتّى إنّها لتكاد تلتبس ـ عندهم في

---

(1) استبدال بسألتمونيها .منّا.

(2) تمّام حسّان "العربية معناها و مبناها" ص 153.

(3) تمّام حسّان المرجع نفسه ص154.

الكلمات ـ بالحروف الأصول ، فلا نتبيّنها منها إلاّ بشقّ الأنفس ، و ذلك بعد ركوب أدلة معرفة الزّائد من الأصلّي الّتي سندرسها من بعد .

3). الزّيادة تكرارا لحرف أصلّي :

و يسمّيها بعضهم : الزّيادة عن طريق تضعيف أصل من الأصول .

إنّ هذه الزّيادة ـ والحق يقال ـ هي الّتي شكّلت لدينا المشكلة الّتي سعينا إلى رصد جهودنا لها كلّها من أجل الإحاطة بها من جوانبها جميعها ، لكونها أصل مسألة بحثنا ذا ، فلا غرو إذًا أن تحظى بهالة كبيرة من الاهتمام .

و لاشك أنّ الزّيادة عن طريق تضعيف حرف من الحروف الأصول ـ سواء أكانا منفصلين مفكوكين كمثل "اعْشَوْشَبَ" أم منفصلين مفكوكين متصلين نحو "مَهْدَد" و "جَلْبَبَ" ، أم مدغمين مشددين دائما في كلمة واحدة هي ـ من حيث الدراسة ـ من العظمة بمكان عند علماء التصريف ، و ذلك لما يحاك حولها من صعوبة جمّة في حدّ أيّ المثلين المضعّفين منها هو أحقّ بالاعتداد زائدا ، أضف إلى ذلك إمكان نظرتنا إلى المثلين المفكوكين في كلمة واحدة ـ سواء أكانا متصلين أم منفصلين ـ نظرة متساوية من حيث زيادة أحدهما وأصالة الآخر ، أو تحميل الأخير منهما ـ دائما ـ الزّيادة لكونه تكريرا لمثل أوّل هو منه . و هذا ضبط قمين بالاهتمام و الرويّة .

إنّ هذا النوع من الزّيادة يعدّ ـ في رأينا ـ مجالا خصبا للدراسة والتّمحيص ، لا سيّما أنّ علماء اللّسان العربيّ و المشبلين عليه ، كانوا قد أدلوا بدلائهم فيه ، فأفاضوا بغيضهم غير الميسور فيه بدءا بالخليل إلى بحثنا ذا .

و لقد نعلم أن الزيادة تضعيفا لحرف أصليّ حروفها جمّة ، بل هي حروف العربيّة كلّها سوى الألف لسكونها أصلا فلا يمكننا إذًا عدّها من الحروف على حسب زعم "جان كانتينو"[1] .

بحيث نكاد نجد صور توزّعها مختلفة شتّى ، ممّا يصعّب الضبط والإحصاء على كلّ مريد تتبّعها لكي يدرجها في أحكام و ينتظمها في قواعد دقيقة ، و ذلك على الرّغم من أنّها ظاهرة الدلالة بيّنة ، فلاتكاد تؤدي إلى اختلاف كبير ، و هي لهذا لا تستدعي تفصيلا مسهبا .

و من القواعد الثابتة عند التصريفيين أنّ الزّيادة إن كانت "ناشئة عن تكرير حرف أصلي من أصول الكلمة ، كررت الحرف الّذي يقابله في الميزان فتقول في وزن "قَدَّمَ" مثلا بتشديد العين [فَ عَّ لَ] وفي وزن "جَلْبَبَ" [فَ عْ لَ لَ] ؛ و يقال له مضعّف العين أو اللام ."[2]

كذلكم يؤكد التصريفيون أنّ تكرار الأصول و تضعيفها يكثر وقوعه في الكلمات الثلاثية ، كمثل "قَطَّعَ" ، "سَلَّمَ" ، "يَتَرَنَّمُ" ، "اِبْيَضَّ" ، "جَلْبَبَ" ، "اِسْحَنْكَكَ"[3] ، "اِغْدَوْدَنَ"[4] ، "سُلَّم" ، "عُتُلّ"[5] ، "شُحْرُور"[6] ، بينما نجد هذا التكرار لحرف أصليّ يندر قليلا في الرباعي غير المضعّف[7] ، و ذلك مثل "اِقْشَعَرّ "، "اِضْمَحَلّ" ، "اِطْمَأَنَنْت ". كما لا يكرر من الثلاثي و الرباعي غير

---

(1) VOIR JEAN CANTINEAU " Cours de phonétique arabe " suivi de notions générales de phonétique et de phonologie . Librairie c.klincksieck. 1960 p 018 . la marge .

(2) محيسن "تصريف الأفعال و الأسماء" ص030.ود.الرّاجحي "التطبيق الصّرفي" ص 011.

(3) اسحنكك الليل : اشتدّ سواده .

(4) اغدودن النبت : إذا اخضرّ حتّى يضرب إلى السّواد.

(5) عتّل : الغليظ الجافي.

(6) شحرور : طائر أسود فويق العصفور.

(7) الرباعي المضعف هو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من لفظ واحد ، وعينه و لامه الثانية من لفظ واحد أيضا نحو "عسعس" و "زلزل".

المضعّف عدا العين أو اللام ، فمثال تكرر العين : "علّم "، "سِكّين" ، "عَقَاقِير" ومثال تكرر اللام : "ابيضّ" ، "صَعْرَرَ"(1) ،"اِقْعَنْسَسَ"(2) ، "مَهْدَد" ، "قُعْدُد" (3) .

" و أمّا الفاء فلا تكرّر وحدها " البتّة ، كما لم تكرر الفاء و العين في كلمة حاشا كلمة واحدة وردت بلغتين هي " مَرْمَرِيت " أو "مَرْمَرِيس"(4) .

ولقد يكون تكرر العين و اللام كمثل : "صَمَحْمَح"(5) ، و"كُذُبْذُب"(6) أكثر ورودا في الكلام العربيّ من تكرر الفاء والعين بلا منازع ، كما أكدنا منذ قليل .

و قد يكرر الحرف الأصلي غير مرة في الكلمة الواحدة ، وذلك نحو : "اِسْوَدَدَّ" (7) ، و "كُذُبْذُبَان"(8) .

و كيفما يكون نوع التكرار الّذي يلحق حرفا من الحروف الأصول فإنّ الحرف المكرر مشروط فيه أن يقع في اللفظة في موقع لا يحدث فيه خللا بنسق حروف الميزان الصرفي . إذا المطرد في حروف الميزان الصرفي أن ترد الفاء قبل العين ، و العين قبل اللام ، ثمّ اللام الأولى قبل الثانية ،" إلاّ إذا كرر أكثر من أصل فإنه يجب تقدم العين على الفاء ، و اللام على العين ،

---

(1) صعرر : جمع و أدار.

(2) اقعنسس : بمعنى تقاعس .

(3) قعدد : القاعد عن الكرم.

(4) مرمريس : الدّاهية الشديدة .و انظر فيها ابن جنيّ "سرّ الصناعة" ص 247. و قد رأى بعض النحاة أنّ تكرار الفاء لوحدها جائزوارد ، و قد مثلوا لهذا بمثل : سلسبيل...وسمسرة.و الحقيقة أن ليس في هذه الألفاظ تكرار لحرف أصليّ. انظر ابن الحاجب "شرح الشافية" 064/1.

(5) صمحمح : الشدّيد المجتمع الألواح.

(6) كذبذب : المبالغ في الكذب.

(7) اسوددّ : اشتدّ سواده.

(8) كذّبذبان : الشديد الكذب.

نحو "مرمريس" : "فَعْفَعِيل" ، "عَرَمْرَم"[1] : "فَعَلْعَل" . و لكنّ هذا التقدم لا يخلو من حفاظ على شيء من تنسيق الحروف."[2]

و في الجملة فإنّ الزّيادة بقسميها " أهوى تلمسان" و تكرارا لحرف أصلي لا تخلو من أن تجيئ :

1ـ قبل الفاء : نحو همزة "إِصْبَع" .

2ـ أو بين الفاء و العين نحو ألف "باحث" .

3ـ أو بين العين و اللام نحو ألف "جمال".

4ـ و بعد اللام نحو ألف : "حُبْلَى".

و أمّا إذا كانت متعددّة فكذلك لا تخلو من أن تأتي متفرقة أو مجتمعة .

ـ فالزّيادتان المتفرقتان مثالهما : التاء و الواو في نحو : "تَعْضُوض "[3]

ـ والزيادتان المجتمعتان مثالهما:النون والقاف الثانية في نحو:" عَفَنْقَل"[4]

ـ و أمّا الزيادات الثلاث المتفرقات ، فالتاء و الألف و الياء ، نحو : " تماثيل".

ـ و مثال الثلاث المجتمعات فكالميم و السين و التاء ، نحو : " مستخرج ".

ـ و أمّا الأربع المتفرقات فالهمزة و الياء و الألف و الباء الثانية من مثل : "اِشْهِيبَاب" .

بينما ينتفي تجمّع أربع زيادات في كلمة واحدة. ثم إنّ الأربعة هي أقصى الغاية التي تبلغها الكلمة بالزيادة[5] .

---

(1) عرمرم : الكثير .

(2) قباوة "تصريف الأسماء و الأفعال" ص 042.

(3) تعضوض : اسم تمر شديد الحلاوة و السّواد.

(4) عفنقل : السّيف.

(5) راجع أماكن الزّيادة هاته عند الحملاوي "شذا العرف في فنّ الصرف " ص 143 ـ144.
و انظر محيسن "تصريف الأفعال و الأسماء" ص 272 ـ 276.

4) أدلة الزيادة :

لعلّ الكشف عن حروف الزيادة في الكلمات التي تنتمي إلى أسر اشتقاقية كبيرة كشف من السهولة بمكان ، بحيث قَدْكَ العثور على الحروف التي تصنع القاسم المشترك لتلك الألفاظ حتى تؤصلها ، ثمّ تطفق تجعل ما ليس بمشترك معها زائدا ، و ذلك نحو : "عالم – معلوم - علوم - علام - استعلم - معلومات" إلخ...

فبدهي - في نظرنا - من هذه الفروع الممثل بها للأفراد أسرة اشتقاقية واحدة أن الحروف المتكررة اشتراكا بين جميع أفراد هاته الأسرة هي ثلاثة : العين و اللام و الميم ، أي : ع ل م[1] ، و هي لهذا تسمى عند التصريفيين أصولا ، فأمّا ما عداها ففروع زوائد عن الأصول جيئ بها لإحداث معاني جديدة[2] .

لكن هل يكون الأمر سهلا عندما يكون حديثنا يخوض في هاتيك الأسر الاشتقاقية الّتي تقل مشتقات أصولها و أفرادها ، ناهيك عن تلك الألفاظ التي تمثل وحدها أسرها الاشتقاقية و ذلك نحو : "النِّنْدِل"[3] و "المَنْجَنِيق"[4] و"القِنْعَاس"[5] .

لأجل هذا النّوع إذًا - من الكلمات القليلة النّادرة من حيث الاشتقاق إن لم نقل منعدمة الاشتقاق – راح علماء التّصريف يفكّرون في وضع قواعد خاصّة تضبط الزّائد من الأصليّ ، و كذا الطّرق المؤدية إلى ذلك. فكان أن

---

(1) يصطلح تمّام حسّان اسم "أصل الاشتقاق". راجعه في "الأصول" ص 123 - 126.

(2) يصطلح تمّام حسّان اسم "أصل الصيّغة". راجعه في "الأصول" ص 123 - 126

(3) النّندل : الكابوس.

(4) المنجنيق : آلة حربيّة.

(5) القنعاس : البعير العظيم .

سمّوا هذه الضّوابط و القواعد :" أدلّة الزّيادة " ، فما هي إذًا هذه الأدلّة وما غايتهم منها ؟.

إنّ الغرض من هذه الأدلّة الاسترشاد إلى تعيين الزّائد من الأصليّ عن طريق الاهتداء إلى ذلك بوساطة الاشتقاق و القياس ، و كذا الأوزان و أدلّة تفصيلية أخرى[1] .

و لعلّ أقوى دليل من الأدلّة العشر التي نتبيّن عبرها الزّائد من الأصليّ "الاشتقاق" بلا منازع.

أ) الاشتقاق المحقّق :

و"هو أن يشتق من الكلمة ما يسقط فيه بعض حروفها . فما سقط ... كان زائدا و مالزمها ... كان أصلا."[2]

وعلى هذا يتأكد لدينا أنّ الحروف غير المشتركة بين كلمتين وتكون إحداهما مشتقة من الأخرى زائدة و ذلك نحو التّاء و السّين و التاء من "تستخرج"، ومنه قوله تعالى ﴿ هُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ﴾[3]،إذ الدليل

---

(1) تصل أدلة الزيادة عندهم إلى العشرة منها الاشتقاق الأصغر،التصريف،الكثرة،لزوم الحرف الزيادة،ولزوم حرف الزيادة للبناء،كون الزيادة لمعنى ،الدخول في أوسع البابين...الخ...

راجعها في الأستراباذي"شرح الشافية"2/333 - 363 .وابن عصفور"المقرّب"تح.أحمد عبد الستّار الجواري و عبد الله الجبوري.مطبعة العاني.ط01.رئاسة ديوان الأوقاف.إحياء التراث الإسلامي.بغداد.العراق1392هـ/1972م. 2/144 - 149.و أبي حيّان النّحوي الأندلسيّ "المبدع في التصريف" تح.د.عبد الحميد السيّد طلب.مكتبة دار العروبة للنشرو التوزيع.ط01.الصفّاة.الكويت 1402هـ/1982م ص 51 - 52 و هامشيهما.

(2) الفارسيّ : التكملة .ص 231.

(3) سورة النّحل الآية 014.

على زيادتها أنّك تقول منها "الخَرْج"[1] فها أنت قد رأيت أنّك قد اشتققت ما يسقطن فيه معه .

والتصريفيون لهذا جعلوا الزيادة الثابتة بالاشتقاق أولى بالاتّباع ، لأن العلم الحاصل به - عندهم - قطعيّ[2] ، بحيث يستحيل بثبوته الاستعانة بغيره من الأدلة ، على ألاّ يكون متكلّفا فيه[3] .

و بناءً على ما تقدم استحق الاشتقاق أن يجعل " أقوى ما يعرف به الزائد من الأصلي"[4] .

و لقد نجد أنّه بإمكاننا إرجاع بعض الكلمات إلى اشتقاقين واضحين بيّنين تتأرجح بينهما هاته الكلمات ، فيكون بمقدورنا الأخذ بكلا الاشتقاقين، و مثل هذا لفظة "حَسّان" إذ نستطيع إرجاعها إلى "الحِسّ" فتكون الألف والنون فيها هما الزائدتان فيأتي وزنها على "فَعْلاَن" ، كما يمكن أن تكون من "الحُسْن" ، وحينها يكون الزائدان بها الألف و التضعيف و يصبح وزنها على "فَعّال".

ومسلّم به أنّ باب الاشتقاق في العربية واسع متلئبّ علىعارفيه غير عسير ، و إن كان قد طاب لبعض اللغويين التقليل من أهمية هذه الوسيلة الجمّة ، لأجل التمييز " بين الأصيل و الدخيل ، فعطّلوا هذه الوسيلة الرائعة و أبطلوها بجنوحهم إلى عربيّة كل لفظ أعجمي مادام القرآن قد نزل به "[5] .

و يذكر أبو بكر بن السراج "أنّ منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها ، فإذا رأى الاشتقاق قابلا لها أنس بها و زال استيحاشه منها ، و هذا تثبيت اللغة بالقياس "[6] .

---

(1) الخرج و الخراج : الإتاوة و جمعه أخراج.

(2) انظر ابن يعيش .شرح التصريف الملوكي ص 119. و.قباوة "تصريف الأسماءو الأفعال" ص 029

(3) انظر الأنطاكي "المحيط" 151/1.

(4) الأستراباذي "شرح الشّافية " 367/2.

(5) صبحي الصّالح "دراسات في فقه اللّغة " ص 179.

(6) السّيوطي "الاقتراح في علم أصول النّحو" ص 080.

ب) عدم النظير :

هب أنّك هببت إلى وزن كلمة ما فجعلت جميع حروفها أصول، ولتكن هذه الكلمة "مَعَدًّا" فإنّك في هذه الحال ستجد وزنها على "فَعَلٌّ".

و معلوم أنّك لو استقصيت أبنية كلام العرب فإنّك لن تجد مثل هذا الوزن ؛ فهو غريب على لسان العرب منكر ، و عندها إذًا تكون قد خرجت بهذا الاعتبار إلى وزن غير ذي نظير في كلام العرب ، فتعوج إلى الظن بأنّ بعض حروف الكلمة زائد ، حتى تتمكن من الاهتداء إلى وزن ذي نظير في كلامهم لكي يلحق به هذا اللفظ.

و بدهي أنّ وزن "فَعَلٌّ"(1) ناتج من عدّنا الميم في "مَعَدٌّ" أصلية . لأنا لو عددناها زائدة لجاء ميزانها عندئذ على "مَفْعَلٍ"(2) ، و لا مرية عندك أنّك تدرك شيوع هذا الوزن و كثرة دورانه على ألسنتهم .

وقد يكون معنى عدم النّظير أيضا أن يكون للكلمة نظائر عدّة ،وتشتهر هي ببناء يرجع إليه ليُميَّز به الأصلي من الزائد ، و مثال هذا "تُتْفُل"(3) ، بضمتين بينهما ساكن فصيغة "فُعْلُل" واردة في كلام العرب وأبنيتهم ، وذلك نحو "بُرثُن"(4) ، لذا لن يترتب على "تُتْفُل" بضمتين بينهما ساكن عدم النظير ، لجيئ نظيره ألا و هو "بُرثُن" كما رأيت .

لكنّ عدم النظير سيترتّب عليه حيف نلفيه جائيا هكذا "تَتْفُل" ، بفتحة فسكون فضمة ، بحيث لا نكاد نجد بناء "فَعْلُل" في أبنية كلامهم .

---

(1) الأنطاكي "المحيط" 152/1. و قارنهما بابن يعيش"شرح التّصريف الملوكي" ص 154.

(2) الأنطاكي نفسه 152/1. و قارنهما بابن يعيش ."شرح التّصريف الملوكي " ص 154.

(3) تتفل : ولد الثّعلب.

(4) برثن :في السباع والطير كالأصابع من الإنسان .

و بناءً على هذا ، و لثبوت زيادة التاء في لغة الفتح في "تَتْفُل" لعدم ورود النظير على منوال هذه الصيغة ، أمكننا القطع بزيادة التاء في لغة الضمّ في "تُتْفُل" و إن كان لها نظير في أبنية كلامهم كمثل "بُرْثُن" الذي هو على وزان "فُعْلُل" ، إذ الأصل - عندهم - الاتحاد في اللغتين[1] .

ج) الدخول في أوسع البابين :

و أمّا إذا لزم عن الحكم بزيادة حرف في كلمة ما وزن غريب غير متكلم به ، و عن الحكم بأصالته وزن غريب غير مسموع في كلامهم أيضا ، فإنّه واجب إدراجه ضمن الحروف الزوائد ، إذ الألفاظ المزيد فيها في اللسان العربيّ أكثر من المجرد[2] انتشارا ،وهذا ما يسميه بعض التصريفيين : "الدخول في أوسع البابين "[3] . فأبنية المزيد إذًا " كثيرة منتشرة ، فحمله على الباب الأوسع أولى ."[4]

و لقد أغربني أيّما غرابة استشهاد الأستاذ محمد الأنطاكي في كتابه "المحيط" لدليل "الدخول في أوسع البابين " بلفظة "دَرْدَبِيس"[5] ، بحيث إذا عُدّت - عنده - "الدّال الثانية أصلية كان ميزانها "فَعْلَلِيل" ، و هو وزن غريب نادر ، و إن اعتبرت زائدة على جهة تكرار فاء الكلمة ، كان ميزانها "فَعْفَلِيل" و هو وزن غريب نادر أيضا . فههنا لابدّ من ترجيح أحدهما. ويرجح في العادة وجه الزّيادة."[6]

---

(1) انظر الحملاوي "شذا العرف" 145. ود.قباوة "تصريف الأسماء و الأفعال " ص 033 و ما يليها.

(2) انظر الأنطاكي "المحيط" 152/1.

(3) انظر ابن عصفور "المقرّب" 148/2 - 149 .و "شذا العرف"146. و تصريف قباوة 034.

(4) ابن عصفور المصدر نفسه 148/2 - 149 .

(5) دردبيس : الدّاهية.

(6) الأنطاكي " المحيط " 152/1.

و قد لا أراني مبالغا إذا رأيت الأستاذ الأنطاكي واهما ساهيا عند تمثيله للباب الّذي تقدّم بمثال "دَرْدَبِيس" ، و بخاصة عند عدّه الدال الثانية زائدة على جهة تكرار فاء الكلمة بحيث يصبح وزنها " فعفليل" .إذ سبق لنا أن أثبتنا ذهاب أساطين التصريف قاطبة إلى عدم تكرّر الفاء مع العين في سوى كلمة "مرمريس" أو "مرمريت"، "و أما الفاء فلا تكرر وحدها "[1] أبدا...

و أمّا مثال "دردبيس" ووزنه عنده على "فعفليل" فإنه تكرر فيه الفاء واللام ، و هو غير وارد في كلامهم ؛ فلا وجه إذًا لصحّة ما ذهب إليه أو ما رام تثبيته ؛ بل لقد كان حَرِيًّا به أن يقلّب اللّفظ الذي أراد التمثّل به من جوانبه جميعها ، فيستبدل "كَنَهْبُل"[2] بـ"دردبيس" ، إذ لو قدّرنا فيها أصالة النون لكانت على وزان "فَعَلُّل"، بينما تكون بتقدير زيادتها على زنة "فَنَعْلُل" ، و هما كلاهما وزنان غريبان ، و بناءان مفقودان في الكلمات العربية. بيد أنه لزام علينا في مثل هذه الأحوال من ركوب دليل "الدخول في أوسع البابين." لكثرة انتشاره في لسان العرب ، و طغائه على باب المجرّد.

---

(1) قباوة "تصريف الأسماء و الأفعال" ص 041.

(2) كنهبل : شجر عظيم. و انظر فيه الحملاوي "شذا العرف" ص 146 و قارنه بسيبويه : "الكتاب" 323/4.

و قد يكون من نتائج هذا الفصل الأول ما يأتي :

1 ـ تثبيت صيغة "أهوى تلمسان" لحروف الزيادة العشر بدلا من سألتمونيها وغيرها لما لها من دلالات.

2 ـ توجيه وهم الدكتور عبد اللطيف الصوفي و محمد سالم محيسن حينما ألحقا الرباعي المضاعف المجرد ضمن الزائد زيادة من أصل الوضع ، و ذلك انطلاقا من رضي الدين الأستراباذي في شرح شافيته ثمّ في ظل تعريف الدكتور فخر الدين قباوة بغاية أصول الكلمة العربية ، مع طريقة ربط ممتعة كان يقوم بها الباحث ، تعدّ بحقّ نقدا موضوعيا مبنيًا على إقامة الدّليل .

3 ـ تحديد معنى الإلحاق في ضوء تعريفات المعاجم اللغوية و كذا في ضوء مفهومي الدال والمدلول في اللسانيات الحديثة ، ثم اطراح الإلحاق الشاذ مطلقا من باب الإلحاق و الإبقاء فقط على الإلحاق المطّرد ، و سيكون مذهبنا على مرّ صفحات هذا البحث .

4 ـ إثبات كون الحركات الثلاث "الفتحة الضمة الكسرة زوائد حملا لها على كونها حروفا قصيرة صغيرة لحروفها الثلاث في فكرة "الحركات أبعاض حروف اللين" أو فكرة مطل الحركات .

5 ـ إيلافنا لدى الجرمي حذف اللام من حروف الزيادة "أهوى تلمسان" .

6 ـ عزوهم للمبرد إخراج الهاء من "أهوى تلمسان" خطأ من ابن جني ومن تبعه وتدليلنا بالبرهان علىغلط هذا الخبر من عند المبرد عينه من كتبه ذاتها وبخاصة من كتابه"المقتضب" وإيراد نصوص دامغة تدحض خبر نسبتهم له إخراجه الهاء من حروف الزيادة .

7 ـ تحميل بعض المحدثين كمثل الدكتور تمام حسان حروف العربية جميعها إمكانية زيادتها وبيان مافي هذا القول من خطر وفظاظة غير مضبوطة.

8 ـ إخراج ابن السراج التاء و اللام و السين من "أهوى تلمسان " دونما ذكر للسبب أو بيان له ، و سكوتنا له عن اللام لالتقائه فيها مع الجرمي.

9 ـ تصويب تمثيل الأنطاكي لدليل الدخول في أوسع البابين بلفظة "دردبيس" وإحلال مثل "كنهبل" محلها لعدم إيفاء "دردبيس" بالغرض.

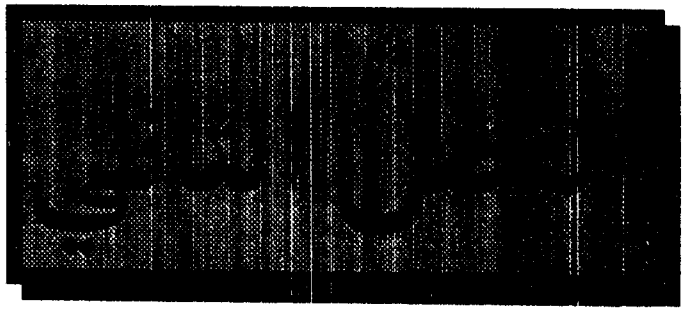

- مواضع ورود أحد المثلين زائدا في الكلمة وأحواله .

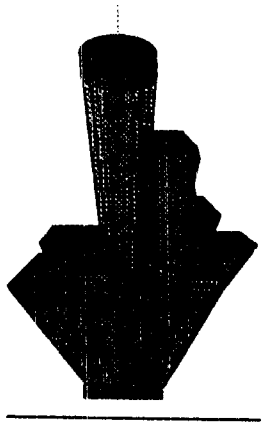

الفصل الثاني

مواضع ورود أحد المثلين زائدا في الكلمة و أحواله :

اختلف اللغويون العرب في المكرر من حرف أصلي للزيادة، الأول منهما زائدًا في كل حال أم الثاني الأخير منهما في كل حال أيضا ؟

لقد ذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي[1] إلى الحكم بزيادة الأول منهما أبدا في كلّ الألفاظ العربيّة التي تكررّ بها مثل أو أكثر . و ذلك عنده كمثل "اِعْشَوْشَب" و"قَطَّعَ" ، و من الأخير قوله تعالى ﴿ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾[2] ، بحيث تكون الشين الأولى على حسبه و معها الطاء الأولى الساكنة زائدتين و أحق بالزيادة.

وأمّا يونس بن حبيب[3] ، فإنّه كان يعتقد بزيادة الأخير من المثلين المضعّفين دائما ، و ذلك عنده نحو "اِخْلَوْلَق" و "كَذَّبَ" ، و من الأخير قوله تعالى ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾[4] ، وعلى هذا تكون اللام الأولى في زعمه

---

(1) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزديّ اليحمديّ،أبو عبد الرحمن .من أئمّة اللّغة و الأدب، وواضع علم العروض أخذه من الموسيقى و كان عارفا بها .و هو الأستاذ سيبويه النّحويّ.ولد و مات في البصرةسنة 174هـ و عاش فقيرا صابرا.كان مغمورا في النّاس لا يعرف...له كتاب العين و معاني الحروف و كتاب العروض..."انظر الزركلي"الأعلام"363/2.والفيروزابادي "البلغة" ص 079. و السّيوطي "البغية" 557/1. وفي البلغة مات سنة 170 أو 175هـ.

(2) سورة يوسف .الآية 031.

(3) يونس بن حبيب بن عبد الرحمن الضبيّ. أخذ عن أبي عمرو بن العلاء و حماد بن سلمة.إمام في النّحو و اللّغة وله فيها قياس ومذاهب تروى عنه.أخذ عنه الكسائي و الفرّاء،وروى عنه سيبويه فأكثر.عاش ثمانية و ثمانين عاما.و لم يتزوّج و لم يكن له همّة إلاّ طلب العلم.مات سنة 182هـ.انظر "البلغة" ص295.و البغية 365/2 و الأعلام 344/9. و حسين نصّار "يونس بن حبيب" دار الكاتب العربيّ للطّباعة و النشر .القاهرة .مصر.1968.

(4) سورة النبأ.الآية 028.

وكذا الذال الأولى الساكنة زائدتين مطلقا ،فلا تكـون فـي مثـل هـذه المثـل إلاّ هكذا.

لكنّ الأمر عندي ليس من السهولة بمكان حتى نحكم على الأول من كلّ مكرر بالزيادة ، بحيث تكون - وفق هذا - على مذهب الخليـل ؛ أو نزيـد كـلّ ثان أخير من كلّ مكرر داخـل الكلمـة الواحـدة ، فتنقلـب - علـى هـذا - إلـى مذهب يونس.

ففي الحقيقة هنالك مجموعة من القواعـد و جملـة مـن الضّوابـط نحتكم إليها لكي نحدّ أيًّا من المثلين المضعّفين هو أحقّ بالزيادة .

لذلكم رأيتني - بادئ ذي بدء - ملزما بضبـط عـدّة حـروف الكلمـة الّتـي يكون بها المثلين المضعّفين زائـدا ، أضـف إلـى ذلـك مواضـع وروده المتنوعة .

وإني لأحسب أنّ عالمـا جليـلا كمثـل سـيبويه[1] قـد أحسـن كبـير إحسـان عنـد صياغته نصا مكينا - إلى حدّ ما - في هذا البـاب ، حيـث قـال :"أعلـم أنّ كـل كلمة ضوعف فيها حرف ممّا كانت عدته أربعة فصاعدا فإنّ أحدهمـا زائـد ،

---

(1) هو أبو بشر عمرو الحارثي،وسيبويه لقب بالفارسية معناه رائحة التّفّاح.وكان من أهل فارس و منشأه بالبصرة. و كان أعلم المتقدّمين و المتأخرين بالنّحو الّذي أخذه عن الخليل،فلم يوضع فيه مثل كتابه.قال الجاحظ :أردت الخروج إلى محمّد بن عبد الملك ففكّرت في شيء أهديه له فلم أجد شيئا أشرف من كتاب سيبويه.فقال : و الله ما أهديت إليّ شيئا أحبّ إليّ منه. و كان أبو عثمان المازني يقول :من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النّحو بعد كتاب سيبويه فليستحي يحكى عنه أنّه تناظر مع الكسائي فغلبه و لكن الكسائي تحامل عليه مع بعض الّذين تعصبوا له من الأعراب. ولد عام 121هـ و توفي بقرية من قرى شيراز عام 161هـ.انظر ترجمته في "البغية" دار المعرفة بيروت.لبنان د.ت ص366 - 367 و محمّد ين إسحاق النّديم "الفهرست" تح.د مصطفى الشويمي .الدار التونسية للنشر.المؤسسة الوطنية للكتاب .الجزائر1406هـ/1985م ص 232 - 234.

إلاّ أن يتبيّن لك أنّها عين أو لام فيكون من باب "مَدَدْتُ" ،وذلك نحو:"قَـرْدَد"[1] و"مَهْدَد" . وجُبُنّ" [2] ،.و"سُلَّم"..

وقد تدخل بين الحرفين الزيـادة و ذلـك نحـو :"شِـمْلاَل"[3] و"زِحْلِيـل"[4] ، و"بُهْلُول"[5] ، و"عَثَوْثَل"[6] ، و"فِرِنْدَاد"[7] ، و"عَقَنْقَل"[8] ، و"خَفَيْفَد"[9] ... فقد تبين لك بهذا أنّ التضعيف ههنا بمنزلته إذا لم يكن بينهما شيء كمـا صـار مـا لـم يفصل بينه بكثرة ما اشتق منه مما ليس فيه تضعيف ، بمنزلـة مـا فيـه ألـف رابعة . و كذلك المضاعف في "عَدَبَّس"[10] ، و"قَفَعْدَد" ، و جميـع هـذا النحـو في التضعيف "[11] .

و قد كشف لنا نص سيبويه في شـقه الثـاني ـ و ذلـك عنـد حديثـه عنـد الزيادة عن طريق التضعيف و دخول زائد من زوائـد "أهـوى تلمسـان "ـ أنّ الفاصل بهذا النوع من الزيادة لا يضير و لا يبطل مجيئ أحد المكررين مـن الأصول مزيدا متعا لما ، والزوائد الفواصل ههنا هي الألف و الواو و اليـاء و هي من أُمَّهَات الزوائد ، بحيث لا تكاد معظـم الكلمـات العربيـة تخلـو مـن واحدة منهنّ ثمّ إنهنّ ههنا صوائت سواكن و كأني بها ليست فاصلا حاجزا.

---

(1) قردد : ماارتفع من الأرض و غلظ

(2) جبنّ : صفة الجبان و قد يرد مخففا.

(3) شملال : جمل شمليل وشملال السّريع.

(4) زحليل : السّريع.

(5) بهلول : الجامع لكلّ خير.

(6) عثوثل : الكثير اللّحم الرّخو.

(7) فرنداد :اسم موضع.

(8) عقنقل : الكثيب العظيم المتداخل الرّمل.

(9) خفيفد : و خفيدد : السّريع.

(10) عدبّس : الشّديد.

(11) سيبويه الكتاب 326/4 - 327.

و لقد تبيّن من هذا النص أنه لازيادة فيها تكرر فيه مثلان مضعفان مما كان دون الأربعة البتة ــ سواء أهن ـ المثلان فيه مفكوكين كمثل "سَبَب" و"طَلَل" أم مدغمين مشدّدين كمثل "شَدَّ" و"مَرَّ" ، لأنّ ذه المثل من الألفاظ لم تبلغ بحروفها مبلغ الأربعة أو تزيد حتّى نخوّل لأنفسنا الحكم بزيادة أحد المثلين المضعفين.

وواضح أنّ كلمة "مهدد" في نص سيبويه حرفها المضاعف هو لام الفعل ، إذ وزنها "فعلل" ؛ و الدّال ـ كما ترى ـ مضاعفة و هي لام الفعل ، ولابدّ أن تكون إحداهما زائدة ، و قد اتضّح من قبل أنها لام.

أما إذا كان في كلمة حرف مضاعف وعدّة الكلمة أربعة أحرف ، ولكن تبين لنا أنّ الحرف المضعف ممكن له أن يكون عينا أولاما و ذلك نحو "مَدَدْتُ" ، أي بإمكاننا أن نجعله عينا ضوعفت ، أو لاما ضوعفت ، إذ موقع الدال الأولى المتحركة عين ، بينما موضع الدال الثانية الساكنة لام ، فسميت الأولى عندهم عين الفعل ، ووسمت الثانية الأخيرة بلامه :"و احتمل حين كان عين الفعل ، ولامه حرفا واحدا مكررا أن تقول : هي عين الفعل تكررت و جعلت الثانية لام الفعل ، واحتمل أن تقول : هي لام تكررت وجعلت الأولى عين الفعل ، و هما من نفس الكلمة ."[1]

ولعلنا قصدنا بهذا الشرح و التفسير لبعض نص سيبويه بيان غموضه شيئا ما نتيجة التقديم و التأخير في عباراته ، حيث أتى مضطربا قد يدلهم فهمه حتى على بعض المتخصصين . لذا نراه آتيا ـ من حيث أصل الرتبة عندنا ـ هكذا :" اعلم أن كل كلمة ضوعف فيها حرف مما كانت عدته أربعة فصاعدا فإن أحدهما زائدا ، و ذلك نحو : "قَرْدَد" ، و"مَهْدَد" ، و"جُبُنّ" و"سُلّم" .إلاّ أن يتبين لك أنها عين أو لام فيكون من باب مددت."

---

(1) أبو نصر هارون بن موسى القرطبي المجريطي (ت 401هـ) "شرح عيون كتاب سيبويه" تح د.عبد ربّه عبد اللّطيف عبد ربّه.مطبعة حسّان. ط01 .القاهرة .مصر 1404هـ/1984م .ص 296 ـ 297.

و لاشكّ أننا أحسسنا بخفّة الاستيعاب بعد ركوب قاعدة إعادة الترتيب[1] هذه فلا يكلف ـ بعد هذا ـ ذهن مبتدئ ، ولا عقل متبصر في إرادة استساغته.

و قد لانعجب من الصعوبة الّتي تحفّ بكتاب سيبويه و بألفاظه ، مادام أبناء زمانه أنفسهم ومن تبعهم كانوا يحسون بهذه الخطورة ويدركونها أيما إدراك ؛ فهاهوذا المازني يقول :"ما أخلو في كل زمن من أعجوبة في كتاب سيبويه."[2] فما بالك إذا بالذي نظر فيه نظرة عجلى! لاريب أنه سينقلب محتارا ، و يرتدّ لأجل ألفاظه و تراكيبه حسيرا ، فلا يفقه شيئا منه ، لكونه كتابا " صعب المرتقى ، لايسلس قياده لكلّ من ينظر فيه نظرة الطائر."[3]

و لعل صعوبة تراكيب الكتاب و غموضها جائية من كون ألفاظه كانت مألوفة في زمانه ذاك ؛ و عليه أتى سهلا في رأيهم ، ولكن سرعان ما طفقت تلك الألفاظ تحتاج إلى شيء من الإيضاح ، و الشرح و التفسير ، كما احتاج أسلوبه و تراكيبه إلى إعادة ترتيب بينة تزيل الإبهام و الغموض عن عويص ألفاظه و غريب تراكيبه.

إذًا قد يكون هذا الخليط الهائل و التداخل الكبير أيضا لبعض أبواب كتاب سيبويه و موضوعاته في بعض الأحايين هو الذي خوّل لأبي العباس

---

(1) "قاعدة إعادة الترتيب :permutation من الظواهر النّحوية التي ...تصيب الجملتين الإسمية و الفعلية، فنجد فاعلا و قد صار في غير موضعه و خبرا و قد تقدم عن المبتدأ أو غير ذلك .و تتّصل بعض التراكيب التي تندرج تحت الظاهرة بمصطلحي التقديم و التأخير".محمود سليمان ياقوت "التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه " دراسة لغويّة .دار المعرفة الجامعيّة. الإسكندريّة.مصر .1985م ص 111.

(2) عبد القادر بن عمر البغدادي "خزانة الأدب و لبّ لباب العرب" ط01.بيروت .لبنان .د.ت. 179/1.

(3) محمّد عبد الخالق عضيمة ."تجربتي مع سيبويه ". مجلّة كليّة اللّغة العربيّة بالرياض .العدد الرّابع 1394هـ/1974م .الرياض ـ.المملكة العربيّة السعودية . ص 039.

المبرد أن يسأل كل طامع قراءة كتاب سيبويه للاستفادة منه :"هل ركبت البحر؟ تعظيما لما فيه واستصعابا لألفاظه و معانيه."[1]

ولا أظن أن في هذا النعت غرابة ، ففي البحر المخلوق العظيم كنوز وافرة كافية في أحشائه والكتاب الذي ألفه سيبويه قمين بالكثير من عجائب الفكر الإنساني عبر المعارف المختلفة ، التي توفرت في عهد سيبويه . لذا فإنا نكاد نظلم الكتاب - إن لم نكن ظلمناه - عندما - نسمه فقط بأنّه كتاب في النحو ليس إلاّ ، كما نكون ظالمين للنحو إذا ما ضيقناه بذلك المعنى الشائع في زماننا ذا.

إذًا إذا كان المثلان من ذوات الثلاثة فلا بد أن يقضى عليهما بالأصالة ، مفكوكين كانا أو مشددين مضعفين مدغمين ؛ فليس هناك بد عن الفاء و العين و اللام[2] .

و أما إذا كان المثلان من ذوات الأربعة، فإنه لايخلو الحرف المضعف من أن يكون بين الفاء و اللام كمثل : "علّم" بتشديد اللام و مثله "كَلَّم" و من الأول قوله تعالى ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾[3] ، أو في الطرف بين العين واللام نحو:"مهدد"و"خِدَّب"وفي كليهما يحكم على المثلين المضعفين بالزيادة ، ذلك أنّ كلّ ما له اشتقاق أو تصريف نلفي أجد مثليه واردا زائدًا ، وذلك نحو:"كَلَّمَ" بتشديد اللام ، لأنه من الكلام و التكليم ، و الدليل قوله تعالى منه ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾[4] .و كذلك لفظة "قُعْدُد" ، فإنها من القعود.

---

(1) محمّد بن إسحاق بن النّديم ."الفهرست" مكتبة خيّاط .د.ت ص 051.

(2) انظر محمّد سالم محيسن "تصريف الأفعال و الأسماء في ضوء أساليب القرآن" . ص 250.

(3) سورة البقرة الآية 031.

(4) سورة النّساء الآية 164.

أما إذا كانت الكلمة من ذوات الخمسة ، فقد يكون الحرف المضعف فيها حرفا واحدا أو يزيد .فإن كان الحرف المضعف واحدا ، فقد يفصل بينهما أصل ، و قد لا يفصل .فمثال المثلين اللذين فصل بينهما أصل فنحو "دَرْدَبِيس"و"شَفْشَلِيق"(1) . ألا ترى الراء في "دردبيس" و الفاء في "شفشليق" قد فصلتا بين المثلين الإثنين و ليستا من حروف الزيادة "أهوى تلمسان" في شيء.

لذلك إذًا جعل المثلان - ههنا - أصلين ، إذ لم يثبت زيادة أحدهما في مثل هذه المواضع إذا رمنا ركوب الاشتقاق دليلا من أدلة معرفة الزائد ؛ وعليه حملناهما - لانعدام الاشتقاق فيهما - على ما علم له اشتقاق وكان مشابها لهما، حتى يلحقهما حكمه فيجريان مجراه في كلّ شيء.

ولقد كنا علمنا من قبل أنا لو جعلنا أحد المثلين المضعفين زائدا في نحو "شفشليق" كان وزنها سيأتي على "فَ عْ فَ ل ي ل" ، فنذكرك عندئذ أنّه بناء في لساننا العربي غير موجود و لا متعالم.

و إذا لم يفصل بين المثلين المضعفين أصل ، بل فصل بينهما زائد ، وكذلك إن لم يكن بينهما فاصل فإنه يتعين علينا عدّ أحد المثلين منهما زائدا ، وذلك مثل "خَنْقِيق"(2) ؛ فإنّ إحدى القافين زائدة ، قياسا على المشتقات اللائي يضارعنها ، لوجود أحد المضعفين في هذه المشتقات زائدا.

وإذا كان المضعف زائدا عن تكرير حرف واحد من الكلمة ، و كانت الكلمة خماسية ، فإنّ كل واحد من المثلين زائد ، و ذلك نحو "صَمَحْمَح"و"دَمَكْمَك"(3) ، إذ إحدى الحاءين و إحدى الميمين في كليهما

---

(1) شفشليق : العجوز المسترخية اللّحم .

(2) خنفقيق : الدّاهية و الخفيفة من النّساء .و للمزيد من التوسع في تحليل زيادتها .انظر ابن جنيّ "الخصائص" 62/2 - 063.

(3) دمكمك : الشّديد.

والكافين زائدتان ، و دليلنا أن ماله اشتقاق ، أوتصريف من هذا القبيل ألفينا فيه كل واحد من المثلين زائدا ، فحملنا ما لم يعلم له اشتقاق على ما علم له اشتقاق لشبه بينهما في العلة[1]

ولعل حديثنا عن التكرير هو احترازمنا من مثل "صيصيَة"[2] ، لأن الياء فيها أصل ، وإن كان معنا ثلاثة حروف كلها أصول ، لأن الكلمة مركبة من "صِي" مرتين .فالياء الأولى على هذا أصل لكيلا تبقى الكلمة على حرف واحد ، ألا وهو الصاد .فإذا كانت الياء الأولى أصلا فإنّ الثانية ـ أيضا ـ ستكون أصلا ، لأنها هي الياء الأولى قد تكررت ليس إلاّ.

هذا مثالنا على المعتل ، و أما تمثيلنا للصحيح فكائن بمثل :"زَلْزَل" ، و"عَسْعَس" ، و"حَصْحَص".الخ...

و"وَسْوَس" ـ مثلا ـ كمثل "عسعس" غير أنّ المكرر ههنا هو الواو ، وتكريرها أولا قد يكون كمثل تكريرها آخرا. لأنّ "التكرير قد يجوز فيه مالولاه لم يجز."[3] ثم إنّها قد وردت في الكلام العربي ورودا مطردا كثيرا[4].

بيد أن أكمل نص ـ في رأيي ـ يرقى إلى مصاف الكمال الموضوعي في حدّ نوع الكلمة الّتي جاوزت الثلاثة الأحرف و كان أحد مثليها المضعفين زائدا في جميع المواضع المختلفة الممكنة أن تحويه ـ ما ورد عن المشبل على علم التصريف ابن جنّي في كتابه الخصائص، حيث جاء عنه في هذا الصدد قوله:" فأمّا متى يكون أحد المثلين زائدا فهو أن يكون معك حرفان أصلان من بعدهما حرفان مثلان ، فأحدهما زائد ... و ذلك كـ"مَهْدَد" و"سَرْدَد"[5] ... و "جَلْبَب" و"اسْحَنْكَك"... و كذلك إن كان معك حرفان أصلان

---

(1) انظر في هذه المسألة محيسن"تصريف الأفعال و الأسماء في ضوء أساليب القرآن" ص 250 ـ 252.

(2) صيصية : الشيء يحتمي به كالحصن و غيره.

(3) ابن جنّي "الخصائص" 140/1.

(4) انظر ابن جنيّ المصدر نفسه 140/1.

(5) سردد : واد في تهامة.

بينهما حرفان مثلان فأحد المثلين أيضا زائد ، و ذلك نحو "سُلَّم"...و "قَطَّع". و كذلك إن فصل بين المثلين المتأخرين عن الأصليين المتقدمين ، أو المتوسطين بينهما زائد ...و ذلك نحو "قُرْدُود"[1] ...و "اِعْشَوْشَب"...و كذلك إن جاءا بعد الثلاثة الأصول ، و ذلك "قَفَعْدَد"[2] ...و كذلك إن التقى المثلان حشوا ... مثل "عِلَّكْد"[3] ...و "عَدَبَّس"[4] و "عَجَنَّس"[5] ، و كذلك إن حجز بين المثلين زائد . و ذلك نحو "جَلْفَزِيز"[6] ... و" حَنْدَقُوق"[7] . فهذه الكلم ... أحد مثليها زائد "[8] .

لقد سبق أن تعلّمنا أن أحكام المثلين اللّذين يكون معهما أصل واحد في الكلمة الواحدة الأصالة لا محالة إذ الكلام " على ثلاثة أحرف ، و أربعة أحرف ، و خمسة ... فعلى هذا عدة حروف الكلم ، فما قصر عن الثلاثة فمحذوف ؛ و ماجاوز الخمسة فمزيد فيه "[9] . مترفعين عن الوقوف عند القائلين بالأصل الثنائي في تكوين بعض الكلمات العربية[10] ، حتى لا نخوض في شيء قد لا يقدمنا قيد أنملة في بحثتنا ذا.

و أما إذا أردنا معرفة حال ذينك المثلين اللّذين يجيئان مع أصلين فيفوقان تجاوزا الثلاثة الحروف ، و على الرغم من هذا لا يردان إلا أصلين

---

(1) قردود : ما ارتفع من الأرض و غلظ.

(2) قفعدد : القصير.

(3) علّكد : الغليظ الشّديد العنق.

(4) عدبّس : الشديد.

(5) عجنّس : الجمل الضخم.

(6) جلفزيز : العجوز.

(7) حندقوق : بقلة. نبطية معرّبة.

(8) ابن جنيّ "الخصائص" 2/58 -059. و قارنه بسيبويه "الكتاب" 4/326 - 327.

(9) سيبويه "الكتاب" 4/229 - 230.

(10) راجع في هذا إبراهيم السّامرائي"فقه اللغة المقارن " دار العلم للملايين .ط03.بيروت . لبنان 1983م .ص 191 الهامش.

في الكلمات، فأن يحدث هنالك تكرير على تساوي حال الحرفين ، و ذلك نحو"وسوس"و "عسعس" و "حصحص" و "زلزل" ؛ فالمثلان المضعفان في هذه الكلم كلها أصول كما ترى إذ هي من قبيل الرباعي المجرد المضاعف الذي تتشابه فيه فاؤه مع لامه الأولى و عينه مع لامه الأخيرة . وكذلك يكون المثلان المضعفان أصليين ، إذا اتفق الأول و الثالث،واختلف الثاني و الرابع و ذلك نحو "فَرْفَخ "[1] و قَرْقَل[2] .

و كذلك إن اتفق الثاني و الرابع ، و كان الأول مختلفا مع الثالث وذلك مثل : "قسْطَاس" ، فههنا أيضا وقع المثلان أصليين[3] .

لكنّ الأمر عندي ليس من السهولة بمكان حتى نحكم على الأول من كلّ مكرر بالزيادة ، بحيث تكون - وفق هذا - على مذهب الخليل ؛ أونزيد كلّ ثان أخير من كلّ مكرر داخل الكلمة الواحدة ، فتتقلب - على هذا - إلى مذهب يونس.

وهذان الآن جدولان يبين أحدهما أصالة المثلين في الكلمات العربية، ويبين الآخر زيادة أحد المثلين في الألفاظ العربية أيضا.

---

(1) فرفخ : نبات

(2) قرقل : من الثياب.

(3) انظر ابن جنيّ ."الخصائص" 57/2 - 058.

جدول يبين أصالة المثلين في ذوات الثلاثة وفي ذوات الأربعة و الخمسة.

1) أصالة المثلين في ذوات الثلاثة.	المثال	الوزن	الحكم
و لا يكون المثلان ههنا إلاّ أصليين لأنّ الثلاثة أقلّ الأصول في الكلام العربي.	1) مَرّ 2) شَدّ 3) دَقّ	فَعَل. فَعَل. فَعَل.	الرّاءان و الدّالان و القافان في الأفعال كلّها أصول، لأنّه ليس هنالك أصل على أقلّ من ثلاثة أحرف، وإن وجد ففيه حذف . لذا فإنّه لابّد من الفاء و العين و اللام كما ترى.
2-) أصالة المثلين في ذوات الأربعة. - وهي مواضع ليس إلاّ ، فلا إطلاق فيه كما كان الأمر في ذوات الثّلاثة.وذلك أنّ هنالك ذوات أربعة يكون بها أحد المثلين زائدا،كما سيبين لك الجدول الذي يلي هذا الجدول. - وهذه المواضع الممثل بها لورود المثلين المضعفين في ذوات الأربعة ههنا لابدّ من أن يكون المثلان فيها أبدا أصليين في	1- وَسْوَسَ. 1- عَسْعَسَ. 1- حَصْحَصَ 1-زَلْزَلَ 1-لَمْلَمَ 1- كَفْكَفَ. --- - 2-فَرْفَخَ	فَعْلَلَ فَعْلَلَ فَعْلَلَ فَعْلَلَ فَعْلَلَ فَعْلَلَ --- فَعْلَل --- ---	- الواوان و السّينان و العينان و الحاءان و الصّادان و الزّايان و اللامان و الميمان و الكافان و الفاءان ،كلّها مُثُل أصول قد تكرّرت. ولازيادة فيها على الرّغم من أنّها قد بلغت الأربعة الأحرف التي يجوز أن نجعل أحد مثليها زائدا. و لعلّ السّبب الذي نعللّ به أصالة المثلين تساوي حال الحرفين المكرّرين فيهما،بحيث قد اتفق الأول مع الثالث و الثاني مع الرابع. --- المثلان الفاءان أصلان معا،حيث اتفق الأول مع الثالث واختلف الثاني والرابع --- المثلان السّينان أصيلان

جميع الكلمات التي لاتخرج بأبنيتها وأوزانها على منوال موقع المثلين المضعفين في هذه الألفاظ المستشهد بها في هذه الخانة من الجدول.	ـــــــــ - 3) قِسْطَاس	فعْلال	كذلك.وقد اتفق ههنا الثاني و الرابع،بينما اختلف الأول و الثالث.
-3) أصالة المثلين في ذوات الخمسة.	1- دَرْدَبِيس	فَعْلَليل	المثلان الدّالان أصيلان لأنّ المضعّف حرف واحد وقد فصل بين المثلين أصل هو الرّاء.ثمّ إنّ وزن فعلليل غير موجود.

جدول يبين زيادة أحد المثلين في ذوات الأربعة و ذوات الخمسة و مواضع ورودهما.

1) زيادة أحد المثلين في ذوات الأربعة .	**المثال**	**الوزن**	**الحكم**
وهي مواضع أيضا ليس إلاّ ، وعليه فلا إطلاق فيها ، وذلك أنّ هنالك ذوات أربعة يكون بها المثلان كلاهما أصيلين ، كما بيّن لك الجدول المتقدّم على هذا. -والمواضع الممثل بها هنا على زيادة أحد المثلين لازم أن يطرد فيها زيادة هذا المثل في كلّ الكلمات المحمولة عليها لشبهها بها من حيث عدّة حروف الكلمة وكذا مواضع وقوع المثل .	1) قَطَّعَ ـــــــــ 2) قَرْدَد	فَعَّلَ ـــــــــ فَعْلَل	أحدالمثلين زائد وهو إحدى الطاعين الساكنة الأولى أو المتحركة الأخيرة . وهو بين الفاء و اللام. كماترى. ـــــــــا حد المثلين أيضا زائد وهو إحدى الدالين اللامين . وهو ههنا بين العين واللام.

-2) زيادة أحد المثلين في ذوات الخمسة .	1-خَنْفَقِيقُ	فَعْلَليل	أحد المثلين القافين زائد ،لأنه فصل بين القافين زائدهو الياء ،وهو من أمّهات الزوائد وذلك واضح عند حمله على المشتقّات.
-والمواضع الممثل بها ههنا للمثلين وموضعهما لابدّ أن يكون كلّ مثلين في باقي الكلمات المشابهة لها،أحدهما زائدا. وذلك من باب حمل المجهول على المعلوم للشبه الذي يكون بينهما .	2- شُمَّخْر	فُعَلّ	أحد المثلين الميمين زائد وذلك عند حمله على المشتقات. بحيث إنّ "اشْمَخَرّ" مثلا يدلّ على أنّ إحدى الميمين في شُمّخَر زائدة .ولم يفصل بين المثلين فاصل،كما ترى.
2-2 المثلان المضعّفان إذا زادا عن الحرف الواحد في ذوات الخمسة.	1 دَمَكْمك 1صَمَحْمَح	فَعْلَعَل فَعْلَعَل	إحدى المثلين الميمين وإحدى المثلين الكافين زائدتان ،و ذلك بحملهما على المشتقّ وصمحمح محمول على دمكمك.

- و انطلاقا من نص ابن جني - الّذي يبين فيه أن هنالك ألفاظا تجاوزت الثلاثة الحروف و كان بهما مثلان مضعفان غير أنهما ليسا زائدين البتّة ، - كما قدمنا - موضحين ذلك عن طريق جدول رسم بياني - يكون جديرا بنا أن ندمغ نص سيبويه الّذي جاء فيه أنّ كلّ كلمة ضوعف فيها حرف و كانت تجاوزت تصاعدا الثلاثة الأحرف فإنّه ما من بد إلى عدم الحكم بزيادة أحد المثلين المضعفين ، ألا ترى أن "عسعس" مثلا بها حرفان تكررا هما العين والسين و هي على وزن "فعلل" ؛ و مع ذلك لا نستطيع الحكم على أي

المثلين المتكررين بالزيادة بل هما أصلان مكينان في الأصالة لا في الزيادة .

والحال عينها لمثل "فرفخ" و "قرقل" اللذين تكرر فيهما أصل هو الفاء في كليهما ، بحيث تضارع مع اللام الأولى في الكلمتين ، إذ وزنهما على "فعلل" المجرد .

كذلك حال " قسطاس" التي تكررت فيها العين مع اللام الأخيرة ، لأنّ وزنها هو "فعلال" مطلقا غير مخصص ، يضبطه التوجيه و التحديد .

ونحن بعد هذا سنشرع مباشرة في تدوين الملاحظات الخطيرة المتعلقة بعدة حروف الكلمة التي يكون بها أحد المثلين المضعفين زائدا و مظان وروده في الكلمات في ضوء الرسم البياني الذي سبق .

- ولعل أول ملاحظة كبرى نسجلها في ضوء الجدول المتقدم :

1 ـ أن نجعل كل حرف مضعف مدغم من قبيل إدغام المثلين ، لا من قبيل إدغام المتقاربين ، سوى أن يقوم على هذا دليل قاطع يقطع بأن المثلين المدغمين متقاربان لا متشابهان ، إذ لا يجوز أن يدغم الحرف في مقاربه في الكلمة الواحدة ، حتى لا يلتبس أمره بأمر إدغام المثلين ؛ ألا تراك تمتنع عن القول في "أُنْمُلَة" "أُمُّلَة" بإدغام النون في الميم لكيلا يتداخل علينا أمر الحرف المضاعف أميم مضعفة هي أو نون هي أدغمت فيها الميم ، أي آ"أنملة" هو أو "أُمْمُلَة". و إن كان "ليس مما نحن في الحديث عنه ، لأن التضعيف في كل ... منه ليس تكرارا لأصل ، بل هو حرفان مختلفان ، أبدل أحدهما من جنس الآخر ، ثم كان الإدغام ، و لذلك يحتكم فيه إلى الميزان الصرفي للفصل في الأصلي و المزيد "[1] .

---

(1) فخر الدّين قباوة "تصريف الأسماء و الأفعال" ص 035. الهامش ، و قارنه بابن جنّي "الخصائص" 140/2.

أما إذا كان إدغام المتقاربين في بعضهما البعض لايؤدي إلى لبس ولاشبهة ، فيكون حينها اللبس مأمونا، جاز لنا ذلك أي إدغام المتقاربين. ومثاله قولنا "اِمَّحَى اللَّوْحُ" إذ أصله"اِنْمَحى".

وسلطاننا على أنه ليس من قبيل إدغام المثلين ، وإنمامن إدغام المتقاربين امتناع وجود وزن"اِفَّعَل" بتشديد الفاء فهذا بناء غريب على أبنية اللسان العربي عليها دخيل .

فتبين عندها أن أصل الإدغام فيه كائن من إدغام المتقاربين ، فيكون وزنه حينئذ على "اِنْفَعَل"، وهذا بناء في العربية متلئب متعالم .

2 ـ أنّ الحرف المضعف المدغم لايرد فاءا أبدا ، وذلك أن العربية لاتبدأ بساكن[1] قط .بينما قد يأتي المضعف المفكوك ـ غير المفصول بين مثليه ـ فاءا وذلك نحو "دَدَن"[2] ، وكذلك المفصول بين مثليه ، كمثل :زلزل"، و "وسوس".

3 ـ إذا كنا عددنا أحد المثلين المضعفين المدغمين في مثل "قطّع" و"شمّخر "[3] ـ زائدا ولم يفصل بينهما شيء ، لزم علينا أن نجعل ـ كذلك ـ أحد المثلين المضعفين ـ اللذين يكون بينهما حرف ـ زائدا ، ومثالنا على هذا "خنفقيق "[4] ، حيث قد فصل بين القافين ياء زائدة "فكماجعلت إحداهما زائدة و ليس بينهما شيء كذلك جعلت إحداهما زائدة وبينهما حرف" .[5]

لولا أنّ لنا اعتراضا ـ قبل المضي قدما في تعيين تنوع مواضع الزائد من المثلين المضعفين في الكلمة الواحدة ـ على نصي سيبويه وابن جني اللذين تقدما ومن حذا حذوهما عند التمثيل للكلمة الرّباعية التي يكون بها أحد المثلين زائدا ، أو

---

(1) انظر إبراهيم السّامرّائي "فقه اللّغة المقارن" ص 38 ـ 40.

(2) ددن : اللهو .

(3) شُمّخر : الطّامح النفس المتكبر.

(4) خنفقيق : الدّاهية و الخفيفة من النّساء .

(5) سيبويه : "الكتاب" 326/4 . و قارنه به 327/4.

ما يزيد عن الأربعة الأحرف ، بلفظات كمثل "قردد" و "مهدد" و "سردد" و "اسحنكك" الخ...بحيث جعلانا و من تبعهما في ضوء تمثيلاتهما ذه مخيرين في زيادة أحد المثلين المضعفين في هاته الكلمات التي تقدمت ، بين الأول منهما والأخير ، و ذلك بناء على تعبيرهما بقولهما عنها :" فإنّ أحدهما زائد" أو في ما عناه ، انطلاقا من مبدأ اختصاص كلّ دال بمدلول على حده . وعليه فإنّ "دلالة الكلمات ...ليست كلاً مباحا .الكلمات أنظمة مفتوحة ."[1]

فلا بدّ إذا من أن نولي هذه التعابير عناية كبرى حتى نفهم النصوص كلها ، لأنها في نظرنا الكلمات المفاتيح ، و هي لهذا نحيطها بهالة من العناية."إنّ العبارة تومض و لاتبوح ."[2]

إنّ "الكشف إذن ضرب من الاستقامة و الانتماء ، ووضوح أساسي لا يعفي عليه ريب التأويل."[3] لذا فإنّ تأملا مليّا في صيغ كلمات "قردد" و "مهدد" و "سردد" و"اسحنكك" الخ... ، يحيلنا حتما على إدراجها يقينا تحت باب الألفاظ الملحقة في فرع الإلحاق المطّرد[4] . إذ "المطّرد الذي لا ينكسر ، فأن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا للإلحاق ، مثل مهدد و قردد ... و الأفعال جلبب يجلبب جلببة ... وينبغي أن تكون الزّيادة عند انقضاء حروف الكلمة الأصول ، و لاتجيء بالزوائد قبل أن تستوفي ماله من الأصول."[5]

---

[1] الإلحاق ضربان : مطّرد و قد عرفته ، و غير مطّرد و هو الّذي يكون بالواو و الياء و الألف ، و لايكون إلاّ سماعا ، فإذا سمع قيل ألحق ذا بكذا مثل "جَهْوَر اللّيل" و "بَيْطَر الدّابة" و "معْزَى" ، وقد يكون بالنّون مثل= = قولهم :" سنبل الزّرع" و الدليل قولهم :" أسبل الزّرع". و انظر في الإلحاق غير المطّرد : ابن جنيّ "المنصف" 041/1.ود.الكوفي "أبنية الأفعال" 22 و 027 .

[2] مصطفى ناصف "اللّغة و التفسير والتواصل" سلسلة عالم المعرفة رقم 193.المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.الصّفاة.الكويت1415هـ/1995م ص 101.

[3] المرجع نفسه ص108 .

[4] المرجع نفسه ص 085.

[5] ابن جني "المنصف" 41/1-042. و هو مذهبنا في هذا البحث كما تقدم.

وقد علمنا من قبل أنّ الإلحاق إنّما يكون بزيادة في أحرف الكلمة حتى تبلغ زنة الكلمة الملحقة بها و ذلك لضرب من التوسع في اللغة ، حيث تبلغ ذوات الثلاثة الأربعة و كذا ذوات الخمسة؛ بينما لا يبلغ بذوات الأربعة سوى ذوات الخمسة ، إذ لا يبقى بعد بنات الخمسة بناء مطلوب أو غرض يرام بلوغه ،لأنها هي الغاية في الأصول[1] .

ثم إنّ مصطلح الإلحاق - كما تقدم - دالّ دلالة وافية على الغرض الّذي هو موقع الحرف المثل الّذي يكون زائدا.ألا ترى أنّ "لَحِقَ" من حيث معناها تدل على إدراك الشيء و بلوغه.فلا يكون البلوغ إذًا إلاّ بعد انقضاء الشيء الأصل الّذي هو يراد اللّحاق به ، إذ الإلحاق هو الاتّباع واللّصوق بما هو قبل الملحق. و لعلّ تسمية الرّجل الّذي يكون وضيع النّسب ملحقا هي من هذا الباب .لأنّ اللّحق هو ذاك الشيء الّذي يأتي بعد شيء يكون قد سبقه[2] .

و من ثمّ اتّضح لدينا أنه" يستحيل علينا - عندما يتعلق الأمر باللغة البشرية – أن نفصل المدلولات عن الدّوال"[3] .

فالدّوال الأخيرة - إذا مثلا – في مهدد و قردد و سردد ، و كذا الكاف في اسحنكك لابد أن تكون المثل الزائدة في جميع هذه الكلمات لا غيرها الّتي هي مثلها في ته الألفاظ ، و ذلك في ضوء ما تقدم من فصل في مصطلح الإلحاق ؛ إذ تشكل الدوال الأوّل و كذا الكاف الأولى الأصول الثوالث و الأواخر لهاته الكلمات ، ألا وهي اللاّمات . لأنه يستحيل علينا أن نجتلب الزوائد قبل أن تنقضي الأصول وتستوفى ، فذاك أمرفيه كبيرلبس لتشابه موضع الأصلي مع الزائد، بحيث يتأرجح في منظورنا الحكم علىأحدهما بالزيادة وعلى الآخر بالأصالة .

---

[1] ابن جنّي المصدر نفسه 34/1 - 035 و قارنه بـ 13/1 -014 أيضا.

[2] راجع في هذا التعريف مثلا ابن فارس"معجم مقاييس اللّغة" مادة لحق 238/5.وإبراهيم أنيس و آخرون "المعجم الوسيط" مادة لحق 818/2-819 .

[3] رولان بارث "مبادئ في علم الأدلة" .ترجمة و تقديم محمّد البكري.دار قرطبة للطباعة و النشر.الدّار البيضاء .المغرب1986م ص068.

لأجل هذا إذا وجب علينا مراعاة أصل الرّتبة[1] ، مادام قد تساوى عندنا الأصل الثالث الّذي هو اللام مع الزائد الّذي هو شبهه الّذي تكرر و معنى كلامنا ذا أنه يتحدّد أن يتقدم الأصلي من الحروف على الزائد منها ، لأنّ اللّبس[2] – ههنا – غير مأمون لتشابه المثلين المكرر أحدهما تشابها كليا و تامّا، لأجل الإلحاق لا غير. ذلك أنّ العلاقة بين اللغة والموضوع علاقة حقيقية ، ذلك أنّنا نختار كلمة معيّنة دون كلمات أخرى ، و نحيل أيضا كلمة على كلمات . ومعنى ذلك أننا نتعامل مع نظام واسع لايمكن تجنبه"[3] . فكلمة "إلحاق" إذًا لم تأت هكذا عبثا ، وإنما لابد أن يكون لها سبب موجب لاختيارها دون باقي الكلمات القريبة من معناها أو المفارقة له كلّ المفارقة.

فإذا كان ذلك كذلك فإنه لابد أن يحمل"ألفعدد" على"مهدد" و غيره في كل شيء لشبه بينهما في مواضع تكرير المثل دونما فصل بينهما بوساطة حرف من الأحرف.

كما أنّا قد نعدّ ألفاظا أخرى وردت في نص سيبويه – كمثل "شملال" و"بهلول"و "عقنقل" إلخ... يضاف إليها ألفاظ وردت في نص ابن جني السابق كمثل "قردود"و"اعشوشب" - من قبيل الزيادة للإلحاق المطرد ،وذلك عن طريق تكرير مثلين - وإن فصل بينهما ههنا كما ترى فاصل – هو الألف في "شملال" والواو في "بهلول"و "قردود"و"اعشوشب" و النون في "عقنقل".

---

[1] أصل الرتبة كمثل وجوب تقدم الفعل على الفاعل و الفاعل على المفعول به.و قياسه ههنا أنّ الحرف الأصيل أسبق وجودا و موضعا من الزّائد .أو على الأقل يشترط فيه ذلك.

[2] راجع في اللّبس .السّيوطي "الأشباه و النظائر " 335/1. مثلا.

[3] مصطفى ناصف "اللغة و التفسير و التّواصل" ص 031. وقارنه بـ فايز الداية "علم الدلالة العربي " النظرية والتطبيق .دراسة تاريخية تأصيلية نقدية .ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . ص 32 - 040.

وذلك أنه معدود عند التصريفيين كون الحرف الساكن مانعا غير حصين[1] ، وجوده كعدمه ، فلا يمثل حاجزا بين شيئين ، فهو ههنا لا اعتبار له بين الحرفين المثلين البتّة.

ففي مثل "شملال"و"بهلول"و"قردود" يتعين علينا في ضوء ما قدمناه من تحليل يخص مصطلح الإلحاق ، أن نحكم اطلاقا على المكرر الأخير فيها بالزيادة أبدا ، إذ اللبس ههنا غير مأمون بين الأصل الثالث و مكرره مالم نقطع بزيادة الأخير في هذه المثل جميعها لتشابه أحوالها.

و لكن قد يعترض علينا معترض بأمثلة من نحو"عقنقل"و"اعشوشب"بأنّ الأصل الثالث فيها الّذي هو اللام في "عقنقل" و الباء في "اعشوشب" قد تأخر عن المكرر في الكلمتين الّتي يكون أحد مثليهما مكررا للزيادة ، و عليه فلا وجه – عندهم – لأولية تقدم الأصول على الزوائد و جعل ذلك مطردا مقيسا.

فنجيب على هذا بأنّ الأصل الثالث و إن تأخر ههنا فجائز له أن يتأخر ، وذلك لاختلافه عن العين المكررة ، فهو لام في "عقنقل"، بينما العين قافان وإحداهما زائدة عندهم في عقنقل . وهوباء في "اعشوشب"، بينما العين شينان وإحداهما زائدة عندهم في اعشوشب.

من هذا الباب إذًا حدّ للأصل الثالث الذي هو اللاّم أن يتأخر بكل أمان على الزوائد على الرغم من كونه أصلا يجب عليه التقدم، إذ "حروف المعاني ...بابها التقدم و...حروف الإلحاق و الصناعة... بابها التأخر."[2] وهذا كله نتيجة أمن اللبس ، إذ اللبس و الشبهة مأمونان .ذلك أنّ اللام لم تتكرر كما حدث مع قردود و مهدد و ماشابههما؛ و إنما تكررت العين فقط.

---

[1] الساكن كحروف المدّ إذ لا يؤتى بها لسوى أداء الصّوامت .فالسّاكن أو المدّ يكادان يكونان ليسا بحركات معترضة.

[2] ابن جنّي "الخصائص" 225/1.

أخيرا قد يكون عملنا ذا مع ألفاظ كمثل"شملال"و"بهلول"و"عقنقل"و"قردود" و"اعشوشب"و غيرها من قبيل الحمل و القياس ؛أي حمل هذه المثل على تلك الكلمات الملحقة صراحة، وذلك نحو جلبب و مهدد وماضارعهما فجرى مجراهما،و ذلك أنّ "وجه الدلالة من ذلك أنّ نون افعنلل بابها إذا وقعت في ذوات الأربعة أن تكون بين أصلين، نحو احرنجم واخرنطم[1] واقعنسس[2]ملحق بذلك؛ فيجب أن يحتذى به طريق ما ألحق بمثاله.فلتكن السّين الأولى أصلا كما أنّ الطاء المقابلة لها من اخرنطم أصل .و إذا كانت السين الأولى من اقعنسس أصلا كانت الثانية الزائدة من غير ارتياب و لاشبهة."[3] إذ مادام لايشكّ في كونهم بدأوا باستعمال الأصلين الأولين في مثل"قردود" و هما القاف و الراء، إذ هما أصلان لامحالة، ثم كانت الراء قد تبعت القاف ، فكانت الراء بهذا أصلا قد تبع أصلا أوّلا هو القاف.فينبغي - بناء على هذا - أن تكون الدّال الأولى من "قردود"و قبلها القاف الأولى من "عقنقل"وقبلها اللام الأولى من "بهلول" واللام الأولى من "شملال" أصولا حتى تتبع أصولا قبلها هي الراء في "قردود" و العين في "عقنقل"و الهاء في "بهلول" و الميم في "شملال".حتى يكون حملنا من باب تساوي أحوال الأصول الثلاث التي هي الفاء و العين واللام.

فلا غرو إذا - بعد استيفائنا الأصول الثلاث و بقاء بقية من الأصل الممثل له من قبل و هي اللام الثانية و الأخيرة في "قردود" قبلها واو زائدة - أن نستأنف البناء بهذه اللام الثانية و الأخيرة المكررة في هذه اللفظة.

و لقد نحمل ألفاظا كمثل"اغْدَوْدَن"و"مُغْدَوْدِن"[4] على "اعشوشب"و"مُعْشَوْشِب"بحيث إنّ موقع المثلين مضارع تماما لحالي مثلي"اعشوشب"

---

[1] اخرنطم : غضب وتكبر .

[2] اقعنسس : خرج صدره ، ودخل ظهره خلقة، و هو ملحق باحرنجم .انظر : سيبويه "الكتاب" 425/4.

[3] ابن جنّي " الخصائص" 61/2 - 062 و انظر ابن عصفور "الممتع" 305/1.

[4] اغدودن : الشّعر : إذا طال.

و "معشوشب"، لولا أنهم كانوا قد اختلفوا "في مغدودن هل الزائد فيه الدال الأولى أو الثانية ، فعلى الأول[عندهم]﴿ يقال في تصغيره "مُغَيْدِن"بحذف الواو مع الدال ،لأنّ الواو وقعت ثالثة ، وعلى الثاني [عندهم أيضا]﴿ "مُغَيْدِين" بقلبها ياء لأنها رابعة فلا تحذف."﴿

و لو تمحصنا الموضع الذي وردت فيه هذه الياء الأخيرة في "مغيدين" لألفيناه بحق موضعا "يثبت فيه حرف اللين بل يجتلب إليه تعويضا أو إشباعا."﴿ فاستحق إذًا أن يقرّ فلا يحذف كما فُعِل به أولا.

فلا غرو إذا من تعيين زيادة الأخير من المثلين في "اغدودن"و مغدودن" جاعلين إياه ملحقا باحرنجم مثلا ، فيتصرف تصرفه في جميع الأحوال ،ذلك أنه من "غدودن"التي هي كمثل "عثوثل"... الثاء الثانية فيه و الواو زائدتان ،وهو من الثلاثة."﴿

والدليل الذي نسوقه على أنّ"اغدودن"ملحق "باحرنجم" اتحاد المصادر بينهما بحيث نقول من الأول "اِغْدِيدَان" على وزان "اِفْعِيعَال"و نقول من الثاني "اِحْرِنْجَام"على وزان "اِفْعِنْعَال"و هو وزن مساو للأول من حيث عدة حروف الكلمة فيها وكذا مواضع الحركات و السكنات فيهما أيضا. لأنّا قد علمنا من قبل ـ عند حديثنا عن الإلحاق ـ أنّ "أقيسه أن يكون بتكرير اللام "﴿ .

لذا إذًا تضطرنا النصوص العلمية السابقة جميعها إلى الحكم تعيينا على المثل الثاني و الأخير في كل الألفاظ الملحقة الداخلة ضمن إطار كلمات الإلحاق المطرد كمثل مهدد و قفعدد و جلبب واسحنكك بالزيادة بلا قيد ولا شرط ، كما يعيّن المثل

﴿ زيادة يستقيم بها السياق.

﴿ زيادة يستقيم بها السياق.

﴿ السّيوطي "الأشباه و النظائر" 070/1.

﴿ ابن جنّي "الخصائص " 062/2.

﴿ المجريطي" شرح عيون كتاب سيبويه" ص 290.

﴿ ابن جنّي "الخصائص" 225/1.

الأول منهما أبدا على أنه أصل ، مادام كان أصلا قد تبع أصلا كان قد تبع أصلا قبله ، إذ لابد ـ عند العارفين بالعربية ـ من تقدم حروف المعاني على حروف الإلحاق و الصناعة.

ولا أرى هذا عجيبا و لا غريبا ، مادامت ذه الحروف زائدة عن الأصول التي لا مندوحة من مجيئها قبلا ، ثم نبدأ نزيد حروفا عن الأصول لكي تلحق ذه الكلمات بكلمات أكثر حروفا منها لكي تتصرف تصرفها ؛ أو نزيد حروفا زائدة على الأصول نبغي منها معاني جزئية تكون غاياتنا.

و بناء على نص ابن جني الذي قطع فيه للحرف الملحق بأن يكون موضع اللام و بتكريرها و بعد استيفاء جميع الأصول في الألفاظ العربية، يغدو مثل هذا التمثيل من سيبويه و أستاذيه قبله الخليل و يونس ؛ بل حتى عن ابن جني – حين مثلوا جميعهم في نصوصهم التي تخص المسألة بألفاظ هي من قبيل الإلحاق المطرد و ذلك نحو :قفعدد و مهدد وسردد إلخ...

ـ ضربا من العجلة و عدم التروي في تخير الألفاظ و انتقائها حتى تناسب مشكل المسألة ، فتمسي مثل هذه الملحقات دخيلات على لب المسألة وجوهرها دمغا لها بقول ابن جني : " و ينبغي أن تكون الزيادة عند انقضاء حروف الكلمة الأصول ، و لاتجيئ بالزوائد قبل أن تستوفي ماله من الأصول."[1]

" و لهذا ما لاتكاد تجد لكثير من مصنفي اللغة كتابا إلا و فيه سهو وخلل في التصريف...و إذا تأملت ذلك في كتبهم لم يكد يخلو منه كتاب إلا الفرد...و ليس هذا غضا من أسلافنا ، ولا توهينا لعلمائنا، كيف و بعلومهم نقتدي، و على أمثلتهم نحتذي ، و إنما أردت بذلك التنبيه على فضل هذا القبيل من علم العربية ، وأنه من أشرفه و أنفسه ، حتى إنّ أهله المشبلين [2] عليه والمنصرفين إليه ، كثيرا ما

---

(1) ابن جنّي "المنصف" 042/1.

(2) المنهمكين به و المشتغلين.

يخطئون فيه و يخلّطون ، فكيف بمن هو عنه بمعزل ، و بعلم سواه متشاغل ."[1]!
فالأولى إذا "الحكم بزيادة الثاني في المكرر للإلحاق ، و الحكم بزيادة أحدهما لا على التعيين في غيره."[2]

- فـ"غدودن" إذًا مثلا كمثل "عثوثل" و "قَطَوْطَى"[3] ؛ فهي كلها صفات على زنة "فَعَوْعَل"[4] لأنّها من الثلاثة .

- و خلاصة القول و نتيجته في هذا الفصل الثاني:

أن "ليس كلّ تكرار فيه زيادة .فقولك مدَّ،استقلَّ ،انضمَّ...تحابَّ... شمِمْتُ ،صلصل،كوكب،عسعس...مستعدّ..كلّ كلمة منه ليس في المكرر منها زائد ، بل كلّ مكرر منها هو أصل :فاء أو عين،أو لام .و إنما يحكم بالزيادة على المكرر،إذا استوفيت الأصول الثلاثية في الثلاثي و الرباعية في الرباعيّ والخماسية في الخماسيّ."[5]

- ومعنى هذه النتيجة أنّ الحرفين المثلين إذا لم يكونا أصلين أو زائدين .فهما يجيئان أصلين في مثل: "سَبَب" و "طَلَل" و"ددن" وكذلك في مثل "شَدَّ" و"قَدَّ"[6] و "فَرّ" بينما يحتمل أحدهما الزيادة في مثل "كُتَيِّب و كذا "اعلَوَّط"[7] من مثل قولهم "اعلوّط الفرس"، و"اجلَوَّذ"[8] و منه قولهم : " اجلوّذ البعير."

- و أمّا أمثلة بها مثلان من نحو "سَيِّد"، و "مُدَّخِر" و نحوهما فليستا من موضوعنا في شيء مطلقا. ألا ترى أنّ التّضعيف في هاتين الكلمتين ليس من قبيل

---

[1] ابن جنّي "المنصف" 03/1.

[2] الأستراباذي "شرح الشافية " 366/2.

[3] قطوطى : الّذي يقارب الشيء من كل شيء .

[4] انظر المجريطي "شرح عيون كتاب سيبويه " ص 289.

[5] قباوة "تصريف الأسماء و الأفعال" ص 27 -028.

[6] قدّ : قطعَ و شقّ طولا.

[7] اعلوّط : البعير : ركبه بغير خطام.

[8] اجلوّذ : أسرع في السير.

تكرير أصل من الأصول .و إنما هو حرفان متباينان مختلفان ، أبدل أحدهما فصار من جنس الآخر ، فحدث الإدغام.

- و إنما يحتكم إلى الميزان الصرفي في مثل هذه المثل ،لأجل الفصل فيها بين الأصليّ و الزائد ، لأنّه الفيصل الصارم الذي يقطع بأصالتهما أو بزيادة أحدهما.

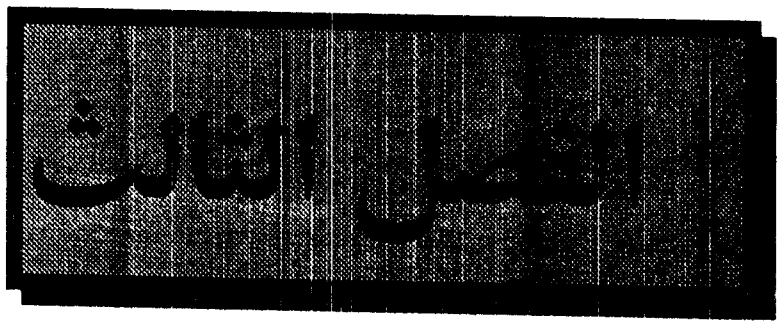

- مذهبا الخليل و يونس في حدّ الزّائد في المثلين المضعّفين .

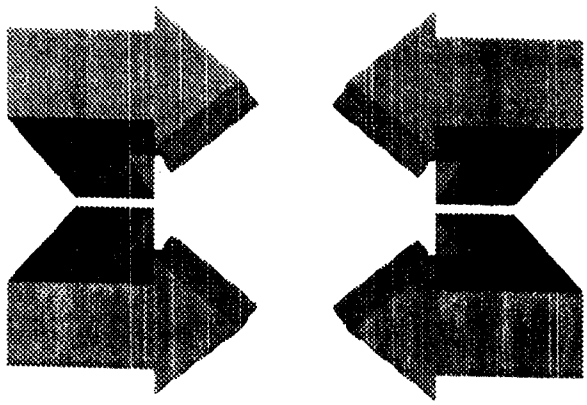

الفصل الثالث.

مذهبا الخليل ويونس في حدّ الزائد في المثلين المضعّفين:

أشرنا من قبل في الفصل االثاني ، أنّ اللغويين العرب كانوا قد اختلفوا في الزّائد من المثلين المضعّفين فيما جاوز الثلاثة الأحرف من الكلمة الواحدة ، آالأول منهما أم الثّاني؟؟.

و لخطورة هذا الحدّ ، هانحن أولاء نشرع نستخلص هذا الفصل لتفصيل مذهبي الخليل و يونس في هذه المسألة استخلاصا.

قال سيبويه :"هذا باب علم مواضع الزّوائد من مواضع الحروف غير الزوائد[1] .سألت الخليل فقلت : سلّم أيّتهما الزائدة[2] ؟ فقال الأولى هي الزائدة ، لأنّ الواو والياء و الألف يقعن ثواني في "فَوْعَل"و "فَاعِل"و "فَيْعَل". و قال في "فَعْلَل" و"فِعَلّ" ونحوهما : الأولى هي الزائدة ، لأنّ الواو والياء والألف يقعن ثوالث نحو جَدْوَل ، وعِثْيَر[3] ، و شَمَال[4] .و كذلك عَدَبَّس و نحوه ،جعل الأولى بمنزلة واو فَدَوْكَس[5] وياء عَمَيْثَل[6] . و كذلك قفعدد ، جعل الأولى بمنزلة واو كَنَهْوَر[7] .

وأمّا غيره فجعل الزّوائد هي الأواخر، و جعل الثّالثة في سلّم وأخواتها هي الزّائدة، لأنّ الواو تقع ثالثة في جدول و الياء في عثير.

---

(1) أي الزيادة عن طريق تضعيف أصل من الأصول.

(2) أي أيّ اللاّمين في سلّم زائدة آالأولى السّاكنة أم الثّانية المتحركة ؟؟..

(3) عثير : كثير العثار و الغبار.

(4) شمال : ريح تهبّ من ناحية القطب .

(5) فدوكس : الأسد و الرّجل الشّديد.

(6) عميثل : البطيء من كلّ شيء.

(7) كنهور : العظيم المتراكب من السّحاب.

وجعل الآخرة في مهدد و نحوه بمنزلة الألف في مِعْزَى و تَتْرَى[1] ، و جعل الآخرة في خِدَبّ[2] بمنزلة النّون في خِلَفْنَة[3] ، و جعل الآخرة في عدبّس بمنزلة الواو في كَنَهْوَرَ و بَلَهْور[4] . و جعل الآخرة في قِرْشَبّ[5] بمنزلة الواو في قِنْدَأْو[6] .

و جعل الخليل الأولى بمنزلة الواو في فِرْدَوْس . و كلا الوجهين صواب و مذهب.

و جعل الأولى في عِلَّكْد[7] بمنزلة النّون في قِنْفَخْر[8] . و غيره جعل الآخرة بمنزلة واو عِلْوَدّ[9] .

وأمّا الهُمَّقِع[10] و الزُّمَّلِق[11] بمنزلة العدبّس ، إحدى الميمين زائدة في قول الخليل و غيره سواء."[12]

- و هاهو ذا جدول مبين لمذهب الخليل و غيره و للألفاظ المسؤول عنها والمحتجّ بها على زيادة مثل من المثلين.

---

(1) تترى : جاءوا تترى أي متتابعين .

(2) خدبّ : الشيخ ، و هو العظيم الضّخم .

(3) خلفنة : في خلقه خلفنة أي خلاف .

(4) بلهور : كلّ عظيم من ملوك الهند .

(5) قرشبّ : الضّخم الطّويل من الرّجال.

(6) قندأو : الجريء المتقدم.

(7) علّكد : الغليظ الشّديد العنق.

(8) قنفخر : التّار النّاعم الضّخم الجثّة .

(9) علودّ : البعير الضّخم الشّديد .

(10) الهمّقع : ضرب من الثّمر .

(11) الزّمّلق : الخفيف الطائش.

(12) سيبويه .الكتاب 329/4. و قارنه بابن جنّي المنصف 164/1 و 149/3 - 155. و الخصائص 61/2 - 062. و ابن عصفور "الممتع في التصريف" 303/1 - 305 ، و الأستراباذي "شرح الشافية" 366/2. و أبي حيّان النّحويّ "المبدع في التصريف " ص 139 - 140 ، و السّيوطي "الأشباه والنظائر" 68/1 - 070. و شوقي ضيف " المدارس النّحوية " في ص 28 - 029 . مثلا .

الأمثلة التي احتج بها الخليل على زيادة الأول من المثلين المضعفين.	الألفاظ التي سأل عنها سيبويه الخليل و أجابه عنها وأجاب غير الخليل و على رأسهم يونس عنها أيضا.	الأمثلة التي احتج بها يونس بن حبيب على زيادة الأخير من المثلين المضعّفين.
1) فَوْعَل-فَاعِل-فَيْعَل	- سَلَّم -	1) جَدْوَل - عِثْيَر .
2) جَدْوَل-عِثْيَر-شَمَال	- فَعَّل - فِعَلّ -	- لم يتمثل لها غير الخليل.
3) فَدَوْكَس-عَمَيْثَل	- عَدَبَّس -	- كَنَهْوَر - بَلَهْوَر.
4) كنهور	- قَفَعْدَد	- لم يتمثل لها غير الخليل.
5) لم يتمثل لها الخليل	- مَهْدَد - خِدَبّ	- معْزَى - تَتْرَى - خلَفْنَة.
6) فردوس	- قِرْشَبّ	- قَنْدَأْو .
7) قِنْفَخْر	- عِلَّكْد -	- عِلْوَدّ .
8) بمنزلة العدبّس. إحدى الميمين زائدة .	-الهُمَّقع - الزُّمَّلِق	- بمنزلة العدبّس . إحدى الميمين زائدة.

لاشكّ أنّ الّذي نلاحظه على نصّ سيبويه الّذي تقدم في هذا الفصل من حيث التركيب مجيئه مضطربا مقلقلا دالاّ على ركوب صاحبه - أثناء كتابته - طريق التّذكر والارتجال في استحضار ما تعلّم و تذكر من جواب إبّان سؤاله الخليل. وعلى هذا نلفي في نصّه ذا تقديما لتركيب أصله أن يتأخر كمثل إصدار حكمه بقوله :" وكلا الوجهين صواب ومذهب." وتأخيرا لتراكيب أصلها أن تتقدم كمثل استئنافه نصّ المسألة بعد أن كان أعطى حكمه، وذلك قوله مثلا بعد الحكم : " وجعل الأولى في علّكد بمنزلة النون في قنفخر. وغيره جعل الآخرة بمنزلة واو علودّ..."

فاتّضح بهذا أنّ مثل هذا الاضطراب هو خلط ذاكرة و تكرار متذكر ، وهو مايكشف عن أنّ سيبويه و هو في غمرة تحرير كتابه ذاك و نصّه ذا كان مستذكرا

ّ شيء كان دار في الحلقات التي حضرها ،و كأنّي به يدلّ على أنّ نسخة الكتاب التي بين أيدينا الآن ماكانت نقحت قط من لدن مؤلّفها و كذا الكتّاب و المحققين من بعد.

و متفق عليه أنّ مردّ هذا إلى طرق التأليف القديمة التي كان يعوزها الترتيب والتبويب و التنقيح .إذ كاد يكون غرضها الأول جمع ما أمكن من علوم و معارف ، خوفا من ضياعها ؛ فجاء غرضها الأول إخباريا صرفا.

لذا يمكننا ردّ هذا الخلط إذًا إلى غياب التبويب فلم يكن معروفا في عهده " بحيث يتأتّى له إيراد الصيغ حسب أوائلها ، و لكنّه قد يقحم مادّة في وسط مادّة أخرى."[1]

لأجل هذا إذا جدير بنا أن نلجأ إلى قاعدة إعادة التّرتيب[2] حتّى نعيد تركيب نصّ سيبويه فنقومه و نرتبه ترتيبا موضوعيا علميّا يزيد في وضوحه فيسهل فهمه و إدراكه فيرتفع إلى مصاف النّصوص العلمية المرتبة المبوبة.

- و بعد رؤياي فيه المعمقة رأيته يأتي هكذا :" سألت الخليل [في][3] باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد ، فقلت :سلّم أيتهما الزّائدة ؟ فقال الأولى هي الزائدة ، لأنّ الألف و الواو و الياء يقعن ثواني في فاعل و فوعل وفيعل[4] .

---

(1) أبو حاتم السجستاني "فَعَلْتُ و أَفْعَلْتُ" .تح د.خليل إبراهيم العطيّة . مطابع جامعة البصرة.مديرية دار الكتب. البصرة .العراق . 1979م. مقدمة المحقق.

(2) " إعادة الترتيب :PERMUTATION من الظواهر النّحوية التي لقيت اهتمام اللّغويين، فهي موجودة في كتب النّحو منذ سيبويه ، و في علم اللغة التّحويلي" و ذلك باعتبارها واحدة من الظواهر التي تصيب الجملتين : الإسمية و الفعلية ، فنجد فاعلا و قد صار في غير موضعه و خبرا و قد قدّم على المبتدأ أو غير ذلك . و تتصل بعض التّراكيب التي تندرج تحت تلك الظاهرة بمصطلحي "التقديم والتأخير"... و نشير إلى أنّ إعادة الترتيب ظاهرة لغوية صحيحة ، لكنها ربّما تؤدي إلى تراكيب غير صحيحة نحويا ."- محمود سليمان ياقوت . "التراكيب غير الصّحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه" ص111.

(3) إضافة يستقيم بها السّياق.

(4) ترتيب اقتضاه ترتيب الألف فالواو فالياء قبله.

و قال في فعلل و فعلّ و نحوهما : الأولى الزائدة ، لأنّ الألف و الواو والياء يقعن ثوالث نحو : جدول ، و عثير ، و شمال.

و كذلك عدبّس و نحوه ، جعل الأولى بمنزلة واو فدوكس وياء عميثل. وكذلك قفعدد ، جعل الأولى بمنزلة واو كنهور.

أمّا غيره [و منهم يونس][1]فجعل الزوائد هي الأواخر ،[فـ][2] جعل الثالثة في سلّم و أخواتها هي الزائدة ، لأنّ الواو و الياء تقع ثالثة في جدول وعثير[3]. وجعل الآخرة في مهدد و نحوه بمنزلة الألف في معزى و تترى ، وجعل الآخرة في خدبّ بمنزلة النون في خلفنة ، و جعل الآخرة في عدبّس بمنزلة الواو في كنهور وبلهور.

وجعل الآخرة في قرشبّ بمنزلة الواو في قندأو ، و جعل الخليل الأولى بمنزلة الواو في فردوس . و جعل الأولى في علّكد بمنزلة النون في قنفخر . وغيره جعل الآخرة بمنزلة واو علودّ.

وأما الهمّقع والزّمّلق فبمنزلة العدبّس[4] ، إحدى الميمين زائدة في قول الخليل و غيره سواء. وكلا الوجهين صواب و مذهب".

هوذا عملنا في نصّ سيبويه؛ غير أنّ نصّه الأصليّ الذي رأيناه من قبل – و كما جاء عنه محققا ـ يفيدنا ـ كما قدّمنا ـ فوائد جمّة أكبرها هاتيك الطريقة في التأليف و الاستذكار الّتي كانت متأصلة في بيئة سيبويه و عصره ، و هي كامنة لاريب في إمساك المؤلف بقلمه ، ثم يروح يروي كتابة كلّ ما تلقّاه من لدن أشياخه و أساتذته ،

---

(1) إضافة من عند ابن جنيّ في الخصائص 061/2. على سبيل التّمثيل . إذ وجدناه الأول الّذي حدّ المذهب الثاني المقابل للخليل في شخص يونس.

(2) السّياق يضطرنا إلى اختيار الفاء دون الواو لما فيها من تعقيب و استئناف .ثمّ كان يحسن بسيبويه التعبير عن المثلين دائما بالأول و الآخر لا أن يعدّ لنا الأعدا د من2 إلى3 .حتّى يثبت المصطلح بالأول و الآخر من المثلين فقط.

(3) و في نصّه الأصلي تعبيرمهلهل عند ربطه بين الكلمتين . راجعه في مكانه.

(4) كلامه يوهم بأنهما على زنتها و ليس ذلك كذلك فتنبّه.

دونما إخلاص في التّرتيب و التّبويب ، طمعا منه في حفظ المادّة العلمية الغزيرة التي ورثها عن أسلافه في حلقات العلم التي اختلف إليها. وما من ظنّ ألا يكون صاحب هذا المسعى عالما أمينا ورعا حريصا على الإيصال والتبليغ.

وأمّا عن الملاحظات المباشرة التي لها علاقة بالألفاظ المسؤول عنها وكذا الكلمات المتمثل بها إجابة عن تلك الكلمات المسؤول عنها في باب حدّ موضع الزائد من المثلين المضعّفين أيهما هو بين أوّل و آخر منهما فهي كما يأتي :

1- غرابة الألفاظ وحوشيتها ، ممّا يجعلنا نراها قديمة متضلعة في القدم في اللسان العربي، وقدنا تمثيلا لبعضها بنحو :كنهور وبلهور وقندأو وقرشبّ و هكذا دواليك،ودليل غرابتها قلّتها - إن لم يكن انعدامها - في لغتنا اليوم،وهذا حتّى عند المختصين في علوم العربية ؛ مما يحكم عليها بأنها آيلة إلى الزوال والهجران فالإهمال ،بحيث إنك لاتكاد تحفظ معانيها أبدا ،إلا إذا تكلفت ذلك.

2- جميع الألفاظ الواردة في النصّ سيبويه الّذي انصرم هي من قبيل الأسماء لا الأفعال ، بل إنّ الأوزان الواردة في النص نفسها وهي "فوعل-فاعل-فيعل-فعلل-فعلّ " صيغ مشتركة بين الموزونات الإسمية ، والموزونات الفعلية ؛ ألا ترى أنّ "فوعل" من الأسماء كمثل "كوثر" ، و من الأفعال فنحو"جوهر"[1] و أنّ "فاعل" من الأسماء كـ"كاتب" و من الأفعال فمثل "جاهد"، وأنّ "فيعل" من الأسماء فكمثل"جَيْأَل" و من الأفعال فكمثل "بيطر"، وفعلل من الأسماء فنحوه "جَعْفَر"و"مهدد"، و في الأفعال فنحو "دحرج" و"زلزل"و"جلبب". حاشا "فِعَلاّ " فإنّه خاصّ بالأسماء دون الأفعال، فلا فعل له من صيغته وأما الإسم منه فنحو "خِدَبّ".

3- معظم الألفاظ الواردة في نصّ سيبويه هي من باب الألفاظ الجامدة غير المتصرفة إذ لا اشتقاق منها البتّة ، لأنها لم تؤخذ من غيرها ، و لكنّها دالّة على

---

(1) جوهر : مذكّر جوهرة و هو حجر كريم . و جوهر كلّ شيء وسطه و لبّه.

ذات[1] ، أو معنى[2] ، من غير ملاحظة صفة.ألا ترى أنّه يصعب عليك - إن لم يكن مستحيلا - تصريف أيّ من الكلمات إلى صور أخرى ، وهذا واضح بالمشاهدة و التجريب ، لذا لابّد من حملها على المشتقات وبخاصة الأفعال إذ "الزّيادة بالفعل و ما شابهه أحقّ ...[و][3] أقعد"[4] .

4- لم يكن السؤال المباشر سوى لفظة "سُلَّم" التي هي على وزان "فُعَّل" مضعف العين عن طريق تشديدها وإدغامها في مثلها.بينما كانت الألفاظ الباقية التي سئل عنها أسئلة غير مباشرة أجاب عنها الخليل و يونس ، و مرات إجابات الخليل أكثر من مرات إجابات يونس بحيث امتنع الأخير مرتين والأول مرة واحدة فقط.

5- ألفاظ السؤال و ألفاظ الاحتجاج جاءت كلّها مجاوزة ثلاثة أصول حتّى تبلغ الأربعة فصاعدا، فيتوفر فيها احتمال زيادة أحد المثلين المضعّفين سواء أكانا مدغمين مشددين أم مفكوكين متصلين.فمن هذه الألفاظ ماهو ثلاثي مزيد بحرف عن طريق تضعيف العين كمثل لفظة "سلّم" ، و منها ماهو مضعف اللام تشديدا كمثل "خدبّ"الذي على ونة "فعلّ"، و منها ماهو مضعف اللام الأولى نحو"عدبّس" فهو على وزان "فَعَلَّل" ، و هنالك ماهو ملحق بالرباعي نحو "مهدد" فهو على زنة "فَعْلَل" ، و هنالك الملحق بالخماسيّ مثل "قَفَعْدَد" فهو على زنة "فَعَلَّل" كمثل "زَبَرْجَد" و "سَفَرْجَل".

6- جميع ألفاظ السؤال لا تحوي فيها ألفاظا من أربعة فصاعدا و بها أحد المثلين المضعفين بينهما فاصل كمثل كلمة "خنفقيق" أو "اعشوشب" أو "اغدودن" فمثل هذه الأمثلة لم ترد أسئلة قطّ في نصّ سيبويه في مسألة بحثنا هذا .

---

(1) الذات : ماتقوم بنفسها ، و هي في أسماء الأجناس المحسوسة ، نحو : إنسان ،بعير ،ولد ،شجر ، علوَد.

(2) المعنى : ماكان قائما بغيره ، و نجده في أسماء الأجناس المعنوية ، أي في المصادر وذلك نحو : بحث ، فهم ، علم. راجع في هذا . محيسن "تصريف الأفعال و الأسماء في ضوء أساليب القرآن " ص 284 - 285

(3) زيادة يقتضيها السّياق.

(4) ابن جنيّ "المنصف" 029/1.

و قد تبيّن من الجدول السابق أنّ معظم الكلمات التي شكلت نصّ المسألة و سؤالها المباشر و غير المباشر من باب الكلمات التي بها مثلان مشددان مدغمان و ذلك مثل "سلّم" و"عدبّس" و"علّكد"و"همقّع" و"زملّق"و"خدبّ" و"قرشبّ"و "فعلّ"؛ فعددها كما ترى ثمانية .بينما نلفي الألفاظ التي بها مثلان مفكوكان متصلان لا منفصلان تليها من حيث عدّتها كألفاظ مسؤول عنها وهي "فعلل"[1] و "قفعدد" و"مهدد" ؛ و هي ثلاثة كما ترى ليس إلاّ. و ما سوى هذين الصنفين من أصناف تكرر مثلين يكون أحدهما زائدا كمثل زيادة أحد المثلين المفكوكين المنفصلين نحو "اعشوشب" فلا أثر له في نصّ سيبويه الأصليّ.

- و قد نفيد أنّ الألفاظ الثلاث الأخيرة و هي "قفعدد" و"مهدد" و"فعلل"[2] تكاد تكون جميعها كلمات ملحقة بالرباعي ، و الخماسي فـ"قفعدد" على زنة "فعلّل" وهي ملحقة بـ"سفرجل". و"مهدد" على زنة "فعلل" و هي ملحقة بـ"جعفر".

- وبناءً على ملاحظات البند السادس هذا يمكننا اعتماد ألفاظ الصنف الأول من مثل"سلّم" و"عدبّس" و غيرهما في مسألة بحثنا هذا و اطّراح ألفاظ الصنف الثاني من مثل "قفعدد" و" مهدد" من موضوع رسالتنا ، إذ لا احتمال في زيادة أحد مثليها في ضوء نصّ الإلحاق المطّرد الذي كان ابن جنيّ قد فصل فيه الأمر . وذه الألفاظ - كما ترى - كلّها من قبيل الإلحاق المطرد .و قد اتضح من قبل أنّ "المطرد الذي لا ينكسر ، فأن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا للإلحاق ، مثل مهدد...و الأفعال جلبب ـ يجلبب جلببة... و ينبغي أن تكون الزيادة عند انقضاء حروف الكلمة الأصول ، ولا تجيء بالزوائد قبل أن تستوفي ماله من الأصول."[3]

- وأمّا عن تلك الألفاظ التي بها مثلان مضعفان مفكوكان منفصلان بفاصل كمثل "اعشوشب" و" اخلولق" فهي مغيّبة في نصّ سيبويه ؛ و من جهتنا نحن فقد كنا

---

(1) و إن كان مثلا وزنا فقط.

(2) إذا تخيلناها وزنا لموزون ملحق بالرباعي كمثل "مهدد" فهي على زنة "فعلل".

(3) ابن جنيّ "المنصف" 1/41 - 042.

أدرجناها ضمن الألفاظ الملحقة إلحاقا مطردا وإن لم تتكرر فيها اللام ، لكن ــ حملا لها على الملحقات المطردة كمثل مهدد و جلبب ـ لابد من عدّ آخر المثلين منها دائما مزيدا ، قياسا لها على قردد و قفعدد و اسحنكك واقعنسس.

ـ و لما كانت هذه الألفاظ الأخيرة محمولة على ألفاظ الصنف الثاني من البند السادس و كانت هذه الألفاظ ملحقة غير متبناة ـ في صناعة موضوع مشكلة بحثنا ذا .إذ قد فُصل من لدنا أيّ المثلين المضعفين يكون زائدا ـ فإنّ هذه أيضا خارجة عن اهتمامنا في هذا البحث.

7 – لابد أن نعي جيدا أنّ الألفاظ الأساسية في نصّ سيبويه من حيث الأهمية الألفاظ المسؤول عنها ، تليها الألفاظ المحتج بها من لدن الخليل و يونس على السّواء ، بحيث لم يكن جدالهما سوى"قدر من الحجاج مختصر، و ليس بقاطع ، وإنما فيه الأنس بالنظير ، لا القطع باليقين."[1]

9 – إنّ الدليل القاطع على تقلقل حجاجهما و اضطراب أدلته و عوزها اليقين القاطع تقلقل مواضع حروف العلة الثلاث "الألف"و "الواو" و"الياء" من حيث أراداها مظنات لتكاثر وقوع حروف الزيادة بعامة "أهوى تلمسان"و"الألف"و "الواو" و"الياء" بخاصة ، ذلك لكونها عندهم "من أمّهات الزّوائد"[2] .

لقد غدت حروف العلة الثلاث و مواقع مجيئها و كثرتها في الكلمات المحتج بها عند كليهما القاسم المشترك لديهما كلما أرادا الاستشهاد ؛ ألا ترى بأنّ ما استشهد به الخليل على زيادة الأول من المثلين المضعفين في نحو "عدبّس" بسرده كلمات وقع بها حرف من حروف العلّة الثلاث ثالثا حتّى يوافق موقع الباء الأولى الساكنة في "عدبّس" لا الثانية المتحركة فيها ، و ذلك نحو "فدوكس" و" عميثل" ، تمثل له يونس بألفاظ جاءت بها حروف العلّة رابعة في الكلمة حتّى يتسنى له إثبات الباء الأخيرة المتحركة في "عدبّس"و ذلك مثل "كنهور" و"بلهور".

---

(1) ابن جنيّ "الخصائص " 061/2.

(2) ابن جنيّ "المنصف" 153/1.

فلاعبرة إذًا لحجاجهما وأدلته ، عندما يعدد مواضع توارد أمهات الزوائد ثانية و ثالثة و رابعة و هكذا واليك ، بل إنّ الشخصية الواحدة منهما لتنص حينا على كثرة مجيء زائد من أمهات الزوائد ثانيا ، وعلى كثرة وروده ثالث في موضع آخر أيضا ، ثمّ رابعا في مكان غير هذين على حسب تنوع موضع المكرر الذي يريد أن يجعله زائدا عن الأصول.

و لعل هذا و نحوه ـ لعمري ـ "من خلاج الخاطر ، و تعادي المناظر... [بين العلمين القطبين الخليل و يونس][1] و هو الذي دعا أقواما إلى أن قالوا بتكافؤ الأدلة."[2] في مثل هذه الأحوال ، بحيث نجد أنّ حروف الزيادة الثلاث الألف و الواو و الياء تكاد تصنع بحق "الثابت" في حجاج كل من الخليل ويونس على مدار معظم الأجوبة.

بينما تشكل مواضع ورود أمهات الزوائد في كلمات الاحتجاج "المتحول" أو "المتغير"[3] في استدلالهما، فتلفيها عند الخليل في لفظة مسؤول عنها قد كثرت ثانية و في لفظة أخرى مسؤول عنها أيضا قد كثرت ثالثة أو رابعة عنده هو عينه ؛ و كذا الأمر عند يونس مع مواضع هذه الزوائد في الكلم.

فليس إذًا "كلّ شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكما هو الأصل للآخر"[4] . و لتكافؤ الأدلّة بينهما تحتم أن يكون الشبه ههنا بين الألفاظ المسؤول عنها والألفاظ المجاب بها عنها من حيث تشابه العلل ـ أعمّ "و كلما كان أعمّ كان أضعف"[5] . فقد تساوت الأدلة بين الخليل و يونس ، فلا نستطيع إذًا أن ننصر مذهبا على حساب المذهب الآخر، بل إنّ دلائل كلّ مقالة من المقالتين مكافئة مساوية لدلائل المقالة

---

(1) اضافة يستقيم بها السّياق .

(2) ابن جنيّ "الخصائص " 206/1.

(3) انظر في "الثابت و المتغير" زكي نجيب محمود "المنطق الوضعيّ". مكتبة الأنجلو المصرية . مصر 1965م . 75/1 ـ 076.

(4) السّيوطي "الأشباه و النظائر " 263/1.

(5) السيوطي المصدر نفسه 263/1.

الأخرى. "حتّى يلوح الحق من الباطل ظاهرا بيّنا لا إشكال فيه ، بل دلائل كلّ مقالة ... مكافئة لدلائل سائر المقالات."[1]

ولعل السبب في التمثل بألفاظ بها حروف العلة الثلاثة أثناء الحجاج مرده إلى كونها أكثر زيادة من غيرها. كذلك لما فيها من معنى "العلة" و "العلية" فقد يكون هذا المصطلح أحالهما إلى النظر إليها ، أي إلى ألفاظ نصّ السؤال نظرة علّية ، توجب تصحيحها و تقويمها ، فشبهوا ما بالكلمات المسؤول عنها من علاّت ماثلة في حدّ أيّ المثلين من المضعفين هو الزائد ، ــ إذ الزائد عند بعضهم ــ وجوده كعدمه و هو أيضا دعيّ ناقص ، فهو إذًا عليل ـ بتلك الموجودة في حروف العلّة الثلاثة ، و ذلك انطلاقا من مثل قولنا :"إنّ استَقَام أصلها " "استَقْوَم ". تحركت الواو وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفا[2] .

هكذا إذًا حملوا عندهم "مالاعلة فيه على ما فيه علة. فهذا مذهب مطرد في كلامهم...لقرب مابينهما ، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم"[3] . وكأني بهم عندما يغيب عنهم مايقطعون به من دليل يعوجون إلى البحث عن ذلك الدليل الاستئناسيّ الّذي قد لايشفي الغليل إلاّ إلىحين.

10 – و الذي أغربني أيما غرابة سؤال سيبويه الخليل عن بناء ليس لفظة ، و إنما هو صيغة صرفية ليس إلاّ.تلكم هي "فُعْلَل" المسؤول عنها من لدن سيبويه. هذه الصيغة التي تمثل الرباعي المجرد و كذا الملحق من الأسماء و الصفات دون الأفعال في هذا النصّ ، و ذلك انطلاقا من كون باقي نصّ سيبويه لم يضم عدا أسماء و صفات في حناياه جامدة غير متصرفة ؛ فلأجل هذا إذًا حملنا هذه الصيغة "فعلل" على الكلمات الأخرى ، لذا لابدّ أن يكون هذا البناء مضموم الفاء حتى يختلف عن

---

(1) أبو محمّد علي بن أحمد بن حزم الظاهريّ "الفصل في الملل و الأهواء و النحل " و بهامشه "الملل و النّحل" للإمام أبي الفتح محمّد بن عبد الكريم الشهرستاني .دار الفكر . 1400هـ/1980م م3/5/119. و قارنه بالخصائص 1/206.

(2) انظر ابن جنيّ "الخصائص" 1/256 ـ 257.

(3) ابن جنيّ "المنصف " 1/191.

الأفعال و يخرج منها ، على الرّغم من وجود أسماء على "فَعْلَل" بفتح الفاء فيها كمثل "جعفر" الذي هو اسم رباعي مجرد ، كذلك مثل "مهدد" ، الّذي هو اسم ثلاثي ملحق بالرباعي مثل "جعفر" حتّى يتصرف تصرفه.

ولقد عنّ لنا أنّ المجرد من الأسماء نحو "جعفر" ـ وإن كان الملحق به على زنته كمثل "مهدد" بحيث إنّهما كليهما على وزان "فعلل" ـ فإنّ التمثيل بصيغة "فعلل" يغدو مختصا بالأسماء الملحقة بالرباعي نحو : مهدد ـ قعدد إلخ... دونما اقحام للأسماء الرباعية المجردة كمثل جعفر ، و ليس أدلّ على هذا وأوضح من خلوّ موزون الرباعي المجرد من مثلين مكررين يكون أحدهما زائدا ، أو يكونان متواليين منفصلين متصلين[1] ، و ذلك مثل "دحرج" و"زَحْلَق" ؛ بينما ذلك كائن في الملحق بالرباعيّ مثل مهدد ، إذ قد تكرر به مثلان مفكوكان متصلان هما الدّالان.

وقد كنّا حكمنا ـ فصلا ـ بزيادة الثاني الأخير في كلّ لفظ ملحق بلاجدال و لاشبهة ، لما في لفظ الإلحاق من دلالة على ذلك ، إذ الأصل في الأصل أن يتقدّم وفي الزائد أن يتأخّر. ويعضدني في هذا ماذهب إليه أبو بكر بن السّراج في زيادة أحد المثلين المضعّفين ، وذلك عنده ـ كما هو عندنا ـ "أنّ الثاني هو الزائد ، لأنّه تكرر... فهو أحقّ بالزيادة . و هذا هوالقياس ، لأنك إنّما تبدأ فتستوفي ما هو من أصل الكلمة ، ثمّ تزيد بالتكرير حتّى تبلغ العدّة ، و المثال الذي تريد"[2] .

ـ إلاّ يكون سيبويه قد قصد "بالوزن "فعلل" الرّباعي المجرّد لا الملحق به وذلك نحو "جعفر" ، متمثّلا رأي الكوفيين و رأي الكسائي معا ، إذ كان " زعم أهل الكوفة أنّ نهاية الأصول ثلاثة ، فجعلوا الراء من "جعفر" زائدة والجيم و اللام من "سفرجل" زائدتين . وجعلوا وزن "جعفر" من الفعل "فَعْلَلا" ووزن "سفرجل" "فَعْلَلا" كما فعلناه نحن. و أمّا الكسائي منهم فجعل الزيادة من "جعفر" وأشباهه ما قبل

---

(1) احتراز منّا بمثل زلزل و عسعس فهما رباعيان مجّردان بهما أصلان تكررا غير أنّهما مفكوكان منفصلان .

(2) ابن جنيّ "المنصف" 164/1.

الآخر . وكان الّذي حملهم على ذلك أن رأوا المثال يلزم ذلك فيه ؛ ألا ترى أنّ إحدى اللامين من "فعلل"[1] زائدة."[2]

ـ لولا أن يرد هذا الزّعم و يدحضه تأخر ظهور مدرسة الكوفة مدرسة نحوية تامة قائمة برأسها بزهاء قرن من الزمان ، يزاد إلى هذا ماكان بين سيبويه و الكسائي من مناظرات و مصاولات علمية فصلت بين العلمين المتقدّمين.

ـ فلاشك إذًا أنّه لم يبق لنا سوى حمل مثل هذا البناء على الإلحاق المطرد ، وأنّه ورد في النصّ سهوا ؛ إذ كثيرا ماكان أهل اللغة يغلطون فيما سبيله القياس ؛و ليس ذلك منقصا لمكانهم و منزلتهم .

ـ و عليه و بعد هذا الإخلاء التام لجميع الألفاظ التي أثبتنا أنّها من باب الإلحاق المطرد ، نلاحظ أنّ الألفاظ الباقية برمتها هي من الألفاظ التي بها مثلان مدغمان مشددان.

ـ لذا آثرنا علما – لا لهوا ولا سهوا – أن يكون بحثنا مركّزا في الكلمات التي بها مثلان مضعفان مشددان و قد جاوزت الثلاثة الأحرف و كان أحد مثليها محتملا الزيادة ، بعد أن تستوفى الحروف الأصول في كلّ الأبنية الثلاث الثلاثي و الرباعي و الخماسي .

وأمّا عن أكبر تحول لساني في نصّ سيبويه في المسألة تعبيره عن المذهب الثاني المقابل للخليل بن أحمد الفراهيدي بلفظة "غيره" المضاف إليها الهاء التي هي ضمير الغائب مطلقا، متجنبا حدّ المذهب الثاني في شخص يونس بن حبيب البصري

---

(1) لهذا إذًا أرى أن يكون وزن " فعلل " خاصا بالملحقات بالرباعي المجرد ، وأن يبحث عن وزن بديل يختص به وزن الرباعي المجرد. ـ كما قد يكون لرأي الكسائي أعلاه علاقة برأي أستاذه الخليل في عدّ الأول من المثلين المضعفين زائدا أبدا. لولا أنّ تمثيله ههنا كان يخص الرباعي المجرد الذي ليس به مثل مكرر كمثل "جعفر" و كل حروفه أصول .كما قد يكون الكوفيون قد عضدوا يونس ضمنيا. هذا في غياب المذهب المقابل من مدرسة الكوفة صراحة .لأنّ المسألة كانت بصريّة ليس إلاّ .

(2) ابن عصفور "الممتع في التصريف " 311/1. و انظر أبا حيّان النحويّ "المبدع في التصريف " ص 141 و هامشها.

كما حده من بعد ابن جنيّ وابن عصفور(ت669 هـ) والأستراباذي (ت686 هـ) ، والدكاترة شوقي ضيف و فخر الدّين قباوة و تمّام حسّان وغيرهم كثير.

و لقد اعتقد بعضهم أنّ سيبويه ما كان يقصد من الكناية عن المذهب الثاني "بغير" سوى تعظيم شخص الخليل بحذاء غيره من الشخصيات المقابلة له كمثل يونس الذي كانت له "مذاهب و أقيسة تفرد بها."[1] بحيث تحاشى التصريح بمقابل الخليل حتى يزدري مذهبه و ينتقصه كل من اطلع على هذه المسألة ،لأنّه يخيل إليه أنّ سيبويه ميّال توّاق إلى الأخذ برأي أستاذه الأول الخليل دونما سواه.

و ذهب بعضهم إلى أنّ أبا جعفر[2] كان قد قال:وسمعت أبا إسحاق[3] يقول: إذا قال سيبويه بعد قول الخليل:قال: "غيره" فإنّما يعني نفسه ، لأنّه أجلّ الخليل عن أن يذكر نفسه معه. وإذا قال :"وسألته" فإنّما يعني الخليل. وقال أبو إسحاق : إذا تأملت الأمثلة من كتاب سيبويه تبينت أنّه أعلم النّاس باللّغة."[4]

ولكن محال أن تعمد شخصية أمينة عالمة ورعة كمثل شخصية سيبويه إلى الإقلال من شأن شيخه يونس بن حبيب البصريّ و لوكان ميله إلى الخليل أوضح وأكثر ، و شخصيته غير إمّعة منقادة للأهواء ، إذ كثيرا ما كان يردّ بعض أقوال الخليل "إلى الزّعم من غير تردّد ، و هذا من صراحة العلماء والإخلاص للعلم ،

---

(1) د.شوقي ضيف "المدارس النّحويّة ." ص 028.

(2) هو " أحمد بن محمّد بن إسماعيل بن يونس المرادي يعرف بابن النّحاس أبو جعفر النحوي المصريّ.رحل إلى بغداد و أخذ عن الأخفش الأصغر و المبرد و نفطويه و الزجاج و عاد إلى مصر و سمع بها النسائي .و صنف كتبا كثيرة منها إعراب القرآن ... شرح المعلقات .شرح المفضليات... الاشتقاق . من أهل الفضل الشائع . توفي غرقا بالنيل عام ثمان و ثلاثين و ثلثمائة 338هـ."انظر البغية ص157.

(3) هو إبراهيم بن السرى بن سهل أبو إسحاق الزجاج .كان من أهل الفضل و الدّين و كان يخرط الزجاج ، ثمّ مال إلى النّحو فلزم المبرّد و كان يعلم بالأجرة . وله من التّصانيف معاني القرآن ، الاشتقاق ، خلق الإنسان. فعلت و أفعلت ... شرح أبيات سيبويه .و غير هذا. توفي عام أحد عشر و ثلثمائة 311هـ . و آخر ما سمع منه :" اللّهم احشرني على مذهب أحمد بن حنبل رضي الله عنهما." انظر البغية ص 179 ـ 180

(4) سيبويه "الكتاب" 6/1 ـ 07 المقدمة.

و هو دليل على حرية التفكير عندهم .و قد ظهرت شخصية سيبويه مستقلة قوية في كتابه."[1]

كما "يبدو أنّ سيبويه أكثر من الأخذ عن يونس ، و كان يرفع من قدره ، فأكثر من النّقل عنه في الكتاب ، حتىّ ناهزت المرّات التي ذكر اسمه فيها مئتي مرّة ."[2]

وإذا كان طبيعيا ألاّ يشير سيبويه إلى يونس بصراحة اللّفظ "إلاّ حين يشذّ أو يخالف غيره أو ينفرد أو يأتي بأمر يستحق التنويه."[3] فإنّا حيارى بحق في عدم تصريح سيبويه بشخص يونس تعبيرا منه عن المذهب الثاني المقابل للخليل ؛ على الرغم من أنّ قضية كمسألة حدّ الزائد من المثلين المضعفين تصنع بحق مشكلا رئيسا لا يمكن تجاهله في الدراسات اللغوية المعاصرة لما له من علاقة بالزيادات للمعاني و غيرها. و هو لهذا غير مستخف به قطّ ، أضف إلى ذلك صلته الوطيدة بالصوتيات و ميدانها يزاد إلى هذا الإدغام كباب هامّ و خطير.

وأمّا إن كان سيبويه يخشى الخليل من أن يذكر شخصا آخر ندّا له بصريح اللفظ فيكني عنه حتّى يسفّله على الخليل فمن "المؤكد أنّ سيبويه بدأ تأليف الكتاب بعد وفاة الخليل ، إذ نراه في بعض المواضع يعقب على ذكره لاسمه بكلمة "رحمه الله" ."[4]

ومادام قد أبطلنا ذهاب بعضهم إلى قصد سيبيويه بكلمة "غير" الإعلاء من شأن الخليل والإقلال من شأن مقابله الذي تمثل في يونس بن حبيب ، فكذلك ينبغي أن

---

(1) عوض محمّد القوزيّ ." المصطلح النّحويّ نشأته و تطوره حتّى أواخر القرن الثالث الهجريّ." ص 083.

(2) حسين نصّار " يونس بن حبيب" ص 131 و قارنه بـ عبد العال سالم مكرم " الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو العربيّ.". مؤسسة الوحدة للنشر و التوزيع .الكويت .1977م ص 390 وما يليها.

(3) حسين نصّار المرجع نفسه ص 131.

(4) شوقي ضيف "المدارس النحوية ". ص 059. و جاء عن الأخفش قوله : " كان سيبويه إذا وضع شيئا من كتابه عرضه عليّ و هو يرى أني أعلم به منه و كان أعلم منّي و أنا اليوم أعلم منه " عبد الواحد بن عليّ أبو الطّيب "مراتب النحويين " تح .محمّد أبو الفضل إبراهيم .ط 02. القاهرة 1394هـ /1974م 112.

نبعد قول أبي إسحاق و من اقتنع قناعته بأنّ "غيره" كان يريد بها سيبويه نفسه مجلاّ بهذا الخليل إزائه . و لعلّ الأدلّة على ذلك كثيرة جمّة أهمّها :

1 – أنّ الخليل لم يكن من أولئك الذين يستغلون الشهرة لأنفسهم عندما تدركهم فيعتنقون مجدها المادي ـ حتّى يغضب لإيراد سيبويه اسمه ـ على اعتبار أن "غيره" تعود عليه ـ أو اسم يونس ـ على اعتبار ورودها في أغلبية الكتب المتأخرة عن كتاب سيبويه ـ كما سنرى فيما بعد[1] .

فلقد كان الخليل مكتفيا بكفاف العيش ، حتّى إنّه لايكاد يستطيع كسب درهم ، في حين كان أصحابه ممن يختلفون إلى حلقته يكسبون بعلمه أموالا كثيرة . فكان مطلقا حقا متاع الدنيا الذي يحرص عليه الكثير من الناس[2] .

2 – ثم إنّ سيبويه كان له أيضا أثر في تنمية آراء أستاذه و التفريع عليها ، بل كثيرا ماكان يخالفه في بعض الفروع و"المسائل اليسيرة التي صرح فيها...بخلافه لما أخذ به فيها الخليل."[3] فلا نظن إذًا أن يسكت سيبويه على خلاف كهذا يكون أقدر على معارضته بالحجة و الدليل ، فلا يقول مثلا بدلا من "غيره" : "و هو عندي " أو"و أمّا نحن" أو"وأمّا الجماعة "أو "و لانراه الرأي كل الرأي" أو "و لم نسمع عربيا يقوله" أو " وهذا كلام ضعيف" أو "قليل". و مثل هذا كثير[4] ...

3 – و قد نقطع باليقين ردّ تقوّل بعضهم على سيبويه أنّه كان يعني نفسه بلفظة "غيره" كلّما تلفظ بها ، إجماع المتأخرين جميعهم على حدّ المذهب الثاني المقابل للخليل في شخص يونس ؛ ألاترى أنّ ابن جنّي كان يقول في هذه المسألة مشيرا :"

---

(1) انظر مثلا : ابن جنيّ "الخصائص" 061/2. و ابن عصفور "الممتع في التصريف" 304/1.

(2) انظر السيوطيّ "البغية" ص .244 و أبا منصور الثعالبي "فقه اللغة و سرّ العربية " ص 021. المقدمة و شوقي ضيف "المدارس النحوية ص 030 ومايليها .

(3) منى إلياس "القياس في النّحو " مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر ص 024

(4) انظرعوض حمد القوزيّ "المصطلح النّحويّ " ص 083. ومايليها . ومحمود سليمان ياقوت " التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب " ص 077 و مايليها.

فمذهب الخليل في ذلك أنّ الأول ...هو الزائد ، و مذهب يونس ...أنّ الثاني ...هو الزائد."[1] و قال ابن عصفور بعده فيها :" وهذا القدر الذي احتجّ به الخليل و يونس لا حجة لهما فيه."[2]

و شهد بصراحة اسمه مقابلا للخليل بن أحمد الفراهيدي المحدثون أيضا كمثل الدّكتور تمّام حسّان حيث قال :" خالف يونس نحاة البصرة بدعوى أنّ العنصر الزائد في العين المضعفة من "فعّل" هو الثاني"[3] . و النصوص في هذا المجال أغياض .و معلوم أنّ الإجماع في علوم العربيّة حجّة دامغة.[4]

4 – وإذا كان السؤال طلبا جوابا بأداة و مبنى ، وأنّه ينبغي للسائل "القصد قصد المستفهم...وأن يسأل عمّا يثبت فيه الاستبهام."[5] حتّى يصح عنه الاستفهام ، تبيّن أنّ سيبويه لم يكن عابثا أثناء طرحه سؤال حدّ أيّ من المثلين اللامين في سلّم هي الزائدة على الخليل ، إذ كيف تخول له نفسه التجرّؤ على مثل هذا الفعل و العمل ، وهو التلميذ المطيع السّميع الثّبت الثّقة؟!.

– فلا نغلو الآن إذًا عندما نرى استعمال سيبويه لفظة "غيره" في نصّه كان مقصودا أيّما قصد ، كيف لا وقد كان "أعلم النّاس باللغة." وإن كنّا نرى "أنّ الجمل التي تشتمل على التضمين يصعب تحليلها أكثر من التراكيب الأخرى."[6]

– و لعلّ أول مسكوت عنه تحت ذه اللفظة هو غياب طرح السؤال المباشر على شيخه يونس بن حبيب النّحويّ ، وأنّه لم يردّ على الخليل بمذهب يونس بعد سوى سماعه مذهب الخليل كاملا.

---

(1) ابن جنيّ "الخصائص " 061/2.

(2) ابن عصفور " الممتع " 304/1.

(3) تمّام حسّان " الأصول" ص 036.

(4) انظر السّيوطي "الاقتراح في علم أصول النّحو." ص 066 و مابليها.

(5) انظر السيوطيّ المصدر نفسه . ص 109.

(6) مازن الوعر " دراسات لسانية تطبيقية " دار طلاس. ط01 . دمشق .سورية 1989م ص 251.

- و من الأبعاد الخطيرة أيضا - التي يتضمنها تركيب "غيره" - التي تدلّ على الإطلاق دون التعيين[1] و عدم حدّ المذهب في شخص معيّن كمثل يونس - تنبه سيبويه بعد سؤاله الخليل عن حدّ موضع الزائد من المثلين المضعّفين في الكلمة الواحدة التي جاوزت الثلاثة الأحرف ، و جواب الخليل بحدّها في الأول من المثلين المضعفين أبدا ، إلى إمكان سؤال كل قارئ هذا السؤال أو تخيّله وكذا الجواب عنه و الذهاب إلى احتمال وجود من يكون قد حدّه في الأخير منهما أبدا أيضا معضّدا احتماله ذا بسؤال سيبويه الجهبيذ و بجواب شيخه سلطان العلماء الخليل الذي اختار مذهبا واحد من مذهبين هو تأكيد زيادة الأول منهما .

فما بال هذا السامع السؤال أو القارئ له لايتساءل هكذا :" إذا كان سيبويه عينه قد غابت عنه مسألة حدّ موضع الزائد من المثلين المضعفين محتملا إياهما معا قبل سؤال الخليل وجوابه له عنها جاعلا الأول من المثلين المكررين زائدا مطلقا ، و هو الرجل العالم المبرز في علوم العربية - فمالي لا أجعل الآخر منهما وأبني له حججا استئناسية مقابلة لمذهب الخليل وتعارض أدلّته انطلاقا من أدلّة الخليل ذاتها ؟! .

و هذا الذي ذهبنا إليه موافق تماما لمعنى "غير" إذ " الأصل في غير ألاّ يوصف بها إلاّ نكرة لأنّها متوغلة في الإبهام و التنكير و لا تفيدها إضافتها للمعرفة تعريفا نحو... ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[2] ."[3] لأنّه اسم مبهم ، فإذا قلت :" جاء غير زيد" لم يعرف بالضبط من الجائي ، بل كلّ الذي يعرف أنّ الجائي ليس زيدا."[4]

---

(1) وهو " اسم يعني خلاف ما يضاف إليه " ، الأنطاكي "المحيط" 167/3.

(2) سورة الفاتحة الآية 07.

(3) عبد الغنيّ الدّقر " معجم النحو " إشراف أحمد عبيد .مؤسسة الرسالة .ط03 .بيروت .لبنان. 1407هـ/1986م .باب الغين ص 255.

(4) الأنطاكي " المحيط " 167/3 . و انظر إميل بديع يعقوب "معجم الإعراب و الإملاء" . دار العلم للملايين . ط02. بيروت . لبنان .1985م . باب الغين .ص 291 - 292.

غير أنّ الذي حملنا على قصد شخص يونس من وراء تركيب "غيره" التصريح بالشخصية لدى المتأخرين عن سيبويه - كما رأينا من قبل - إذ لا يعقل - تصورا - أن يكون استعمال سيبويه لتركيب "غيره" اعتباطيا ، لكونه كان يجهل شخص يونس وهو شيخه العالم الذي عاصره و جلس في حلقاته وأخذ عنه.

إنّ معنى "الكلام" لايتأتى فصله - بأيّ حال من الأحوال - عن ذلك السياق الذي يعرض فيه . إذ "إنّ الخاصية المميّزة لكافة التعبيرات أنها تدخل في علاقة مع الأشياء الأخرى التي تمثلها أو تشير إليها"(1) . فليس لنا إذًا إلاّ أن نفسر كلام سيبويه تفسيرا لغويا لسانيا بحتا قصد إليه صاحبه قصدا ، إذ يشترط في الكاتب أن يكون واعيا بألفاظه و أساليبه متحملا لمعانيها العامة و الجزئية.

وإن دلّت عبارة "غيره" على شيء فإنّما تدلّ - عندي – على قدرة سيبويه في تخير ألفاظه المشحونة بالدلالات ، و هو منه ضرب من الحسّ اللغوي والحدس اللساني المرهفين.

لولا أنّ "النصوص المدونة في الكتب القديمة ... يخفى علينا من ظروف قولها أشياء كثيرة ، و قد نضطرّ إلى إعادة تصوّر بعض ما يمكن تصوره من هذه العناصر ، و قد لا نوفّق في هذا ، و قد نوفق فيه إلى درجة محدودة ، ولكنّ عنصرا هامّا يغيب عنّا إدراكه ، و هو "نطق" الكلام ،وما يبرزه هذا النطق من معنى أو معان."(2) فقد كان نطق سيبويه لعبارة "غيره" - عندما يجيء عندها – يكون بضغط أو بحركة أو بحركات تومئ أنّه يقصد منها مرادا ما قد يكون نفسَه أو أنّ الكلام عن المذهب الثاني متوقع من أيّ شخص يكون قد أوتي علما قليلا بالصرف والنّحو أو بأسباب المنطق و التعليل العاديين الطبيعيين اللّذين يعنيان " بتطابق العقل

---

(1) هـ . ب ريكمان. " منهج جديد للدراسات الإنسانية .ترجمة و تقديم و تعليق .د. علي عبد المعطي محمّد . و محمّد علي محمّد . مكتبة مكّاوي .ط01 .بيروت . لبنان 1979م ص 162 - 163.

(2) محمود السّعران "علم اللّغة " مقدمة للقارئ العربيّ . دار النهضة العربية . بيروت . لبنان د.ت . ص 265 . و قارنه بأنطوان مايه : علم اللّسان - ملحق بكتاب محمّد مندور " النقد المنهجي عند العرب." . مطبعة نهضة مصر .القاهرة. دت ص 446.

مع الواقع ."[1] مستدلين بالواقع الطبيعي دونما روكوب منّا للأشكال و الأقيسة الصورية و أدلّتها.

و كثيرا ما نكون بحاجة إلى القول بأشياء و تبنّيها ، مع إظهار قدرة الدّفاع على أنّا لم نكن نقصد إليها ، ولم نرم أن نقول شيئا من ورائها ، وهذا لايلزم إخراج كون الكلام رموزا. فربّما يكون الجانب الضمنيّ الّذي نقحمه في الخطاب خارجيا جائيا عن طريق اتجاهات و سلوك و مناهج خارجة عن نطاق اللغة كلّ الخروج.

إنّا نقول مثلا :"غيره" بإضافة الهاء العائدة على الخليل إلى الإسم ، لأجل الدلالة على أنّ أيّ شخص كان بإمكانه أن يقول بالمذهب المخالف للخليل والمقابل له ، أو أن يتخيّله حقيقة أو تصورا. من ههنا إذًا كان فعل أخذ الكلمة ـ نطقا أو كتابة ـ ليس فعلا حرّا و لا مجّانا ، بل هنالك مجموعة من الضّوابط والقواعد التي يجب أن تتوفر و تُؤدى ، لكي يكون من حقّنا أن نتكلم أو نكتب هذه الكلمة أو العبارة ، وأن نكتب بهذه الطريقة،وليس بتلك [2] وهكذا...

فعبارة "غيره" ـ من حيث النظرة إليها وظيفة من وظائف المرسلة اللّغوية ـ لها وظيفة مرجعية Référentielle لكون محتواها داخل نصّ سيبويه وجمله يتناول موضوعا وحدثا معيّنا هوالحديث عن حدّ موضع الزائد من المثلين المضعّفين عند الخليل وغيره كمثل يونس . وكأني بسيبويه ههنا كان يريد أن يبرّر تواصله مع غيره من النّاس لافتا انتباهنا إلى ذه العبارة التي لم يستعملها جُزافى ، ذلك

---

(1) تمّام حسّان "الأصول" ص 046 . و هو مقابل للمنطق الصوري الذي " يعني بتطابق العقل مع نفسه بواسطة قواعد عامة و أشكال محددة." نفسه ص 047 . و انظر ص 048 منه و مايليها.

(2) Voir Pierre MACHEREY. " Pour une théorie de la production littéraire ." François Maspero .cinquiéme TIRAGE . PARIS .FRANCE 1978." Dire et ne pas dire " P.105-111

بتصرّف الباحث وترجمته....

أنّنا ضمن هذه الوظيفة " نتكلم بهدف الإشارة إلى محتوى معيّن نرغب في إيصاله إلىالآخرين وتبادل الآراء معهم حوله"[1] .

- و لو أردنا إخضاع جملة سيبويه في نصّه في المسألة : " و أمّا "غيره" فجعل الزوائد هي الأواخر..." إلى الخطّين الرّكني و الاستبدالي ، وحاولنا تخصيص وقوفنا عند عبارة "غيره" المركبة ، لكان بإمكاننا احتمال عبارات و كلمات بدلا منها هي كما يأتي :

1 - و أمّا غَيرُهُ فجعل الزّوائد هي الأواخر.

2 - وأمّا نحن فجعلنا الزّوائد هي الأواخر.

3 - و أمّا أنا فجعلت الزّوائد هي الأواخر.

4 - و أمّا غَيرُنا[2] فجعل الزّوائد هي الأواخر.

5 - و أمّا يونس فجعل الزّوائد هي الأواخر.

6 - و أمّا غَيرُالخليل فجعل الزّوائد هي الأواخر.

7 - و أمّا الجماعة فجعلت الزّوائد هي الأواخر.

8 - و أمّا غَيرُهُ فلم يجعل الزّوائد هي الأوائل.[3]

- لماذا إذًا لم يختر سيبويه لفظا أو تركيبا من هذه التراكيب الهائلة الممكنة ، وانتقى منها عبارة "غيره" من سائر العبارات الأخرى ؟! لابّد إذًا أنّ في الاختيار قصدا و سرّا.

---

(1) ميشال زكريا "الألسنّية (علم اللّغة الحديث) المبادئ و الأعلام .المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع .ط02 . بيروت . لبنان 1303هـ/1983م ص 054 . و قارنه بـ هـ .ب ريكمان "منهج جديد للدّراسات الإنسانية " ص 182.

(2) يعود عليه هو الخليل.

(3) انظر في هذا ميشال زكريّا . "الألسنية" . ص 197 - 199 . بحيث " تستمّد كلّ لفظة هنا قيمتها من تعارضها مع سابقاتها و لاحقاتها " ر.بارث. مبادئ في علم الأدلّة . ص 091 . و قارنه به في ص 103 .

إنّ التعبيرات هي مظاهر فيزيقية ندركها بواسطة الحواس ، و"غيره" كلمة من الكلمات الّتي " لها طبيعة مزدوجة فهي تحيلنا إلى ماهو كامن وراءها ، و هي تجسّد لنا المعاني الّتي يمكن فهمها و يتعذر إدراكها."[1]

فالّذي يقول بـه كـلام أو لفظ آت لا محالـة مـن شـيء مـن السّكوت و الصّمت الضّمنيين ، و عليه فالنصّ أو الكلام لا يفي - فـي الحقيقـة ـ بـالغرض و لا يكتفي بنفسه ، فهو- حتما - مقرون بأشياء غيابية تتضمنه ، و لايكون بدونها . لذا فإنّ معرفة النّصّ أو الكلام أو اللّفظ يستلزم مراعـاة المسكوت عنـه و اعتبـاره موجـودا بالضرورة :

فلفظة "غـيره" بهـذا و الّتـي تتكوّن مـن : "غ+َ+ي+ْ+ر+ُ+ه" تتجـاوز مدلولهـا المعجميّ النّحويّ الّذي رأيناه من قبل هكذا :" اسم مبهم متوغـل فـي الإبهـام لا يفيـده إضافته إلى المعرفة تعريفا". هذا المدلـول المعجمـي الّـذي لا يجعلهـا سـوى اسـتثناء لشـيء مـا. إنّها بعد دلاليّ خطير و ذلك بتحليلها تحليلا لسانيا معمّقا . إنّها تفـترض و تقتضـي أن يكون مقابل الخليل أيّ شخص ليس بالضرورة تلميذه البـارع سـيبويه ، و لوكان هذا منّا عَدَا حمـلا مـن قبيـل اعتقادنـا كسـامعين واعيـن لمـراد المؤلـف الفـذّ سيبويه ، سواء علينا أأصبنا أم أخطأنا[2] .

فقدْنا إذًا الإشارة إلى ذاك "الإجـلال القديم لصناعـة النّحـو و فلسـفته ، وطـرق تقدير العلاقة بين الكلمات في داخل العبارة ، و طرق تقدير العلاقة بين العبـارات."[3] و "غيره" عبارة من هذه العبارات الّتي أراد بها سيبويه أن يقـول: إنّـه كـان يريـد أن يعني كذا دون كذا ، ذلك أنّ تركيبا كمثل "أنا أعني" ، عندما نتخيّله صـادرا مـن لـدن

---

(1) هـ .ب ريكمان " منهج جديد للدّراسات الإنسانية.". ص 181.

(2) انظر أبا القاسم محمّد بن جزي الكلبي الغرناطي المالكي (ت-741هـ) " تقريب الوصول إلى علم الأصول " تح .محمّد علي فركوس .دار التراث الإسلامي . ط01 . الجزائر 1410 هـ / 1990م ص 071.

(3) مصطفى ناصف "اللغة و التفسير و التواصل " ص089.

سيبويه - و لو ضمنيا - عبر عبارة "غيره" "يظلّ... مناوشا بعض المناوشة لقولنا : اللّغة تعني."[1]

تبيّن إذًا من عبارة "غيره" عبر الخطّ الاستبدالي أنّ العلاقة بين اللغة والموضوع الذي تخوض فيه علاقة حقيقية قوية جدا ، أساسها القصد و الوعي و الانتقاء . ألا ترانا نتخيّر لفظا معيّنا دون كثير من الألفاظ ، كما أنّا نحيل لفظة على مجموعة من الكلمات ؛ و هذا دالّ على أنّا إنّما نتعامل مع نظام ذي سعة كبير لا يمكننا بأيّ حال من الأحوال تجنبه أو تفاديه.

فلنقطع إذًا لسيبويه بالقصد في إيراد عبارة "غيره" في نصّ المسألة عنده.

* ***ومن نتائج الفصل الثالث ما يأتي :***

1- إثبات شخص يونس واسمه لصاحب المذهب الثاني في حدّ الزائد من المثلين المضعفين مقابلا لمذهب الخليل ، في ضوء التحليل اللّساني لعبارة "غيره" وكذا اعتماد ورود اسم يونس عند المتأخّرين عن سيبويه دليلا قاطعا على قصد سيبويه إليه.

2- استبعاد أن يكون سيبويه قصد نفسه بعبارة "غيره" طلبا منه تعظيم شخص الخليل بن أحمد ، لأنّه لم يكن إمّعة ضعيف الرّأي حتّى يندسّ وراء الكنى و الإطلاق.

3- اختيار سيبويه عبارة "غيره" مقصود أيّما قصد كما بيّنا عبر تحليلنا اللّساني.

4- القطع في الملحق من الألفاظ أنّ الأخير منه زائد أبدا على التّعيين ، لأنّه تكرر.

5- لم يكن حجاج الخليل و يونس كليهما عدا أدلّة استئناسية لا يمكن القطع بها في مسألة حدّ الزّائد من المثلين المضعّفين.

6- تكرّر التّدليل عندهما و بناؤه - في المعظم و الأعمّ - على حروف العلّة الثلاث ، ممّا يفسّر نظرتهما العلّيّة للزائد من المكرّرين.

---

(1) ناصف . اللغة والتفسير والتواصل ص 031.

7- إنّ نوع الأدلة عند كليهما كانت من قبيل الحمل و القياس ، أي حمل ماعلة فيه ظاهرة كالزائد المكرر من أصل مثل "سُلّم" على ما فيه علّة ظاهرة كالزائد بحرف من حروف "أهوى تلمسان" نحو : كاتب و جدول.

8- سنعدّ مذهبي الخليل و يونس مذاهب أصولا ، مقارنة إيّاها بالمذاهب الفروع الّتي ستعلّق على المذهبين السابقين.

9- و لسنا ندري لماذا لم يحكم الخليل بزيادة الثاني من المثلين المشدّدين لكونه يكون دائما متحركا، بينما يكون الأول منه ساكنا أبدا.ألا تراه كان قد قال عن الفتحة والضمّة و الكسرة بأنّهن زوائد "و هنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به. والبناء هو الساكن الّذي لا زيادة فيه . فالفتحة من الألف و الكسرة من الياء ، والضمّة من الواو."[1].

(1) سيبويه .الكتاب .241/4 - 242 . و قارنه بالكتاب 101/4.

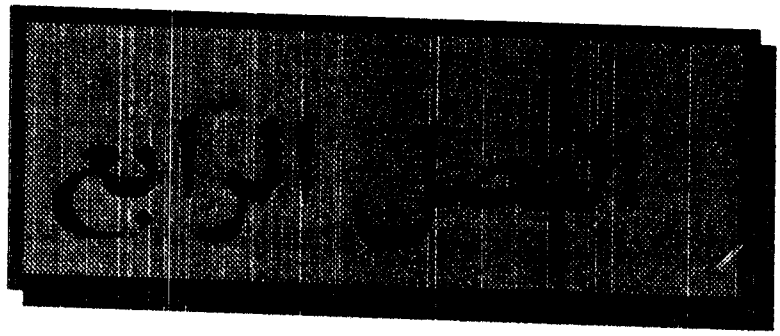

آراء القدامى و المحدثين في مذهبي الخليل و يونس .

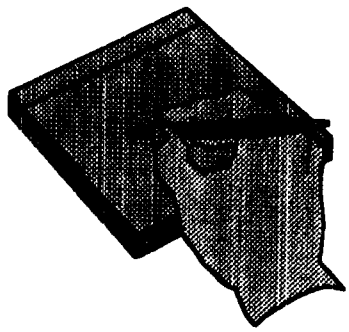

الفصل الرابع .

آراء القدامى و المحدثين في مذهبي الخليل و يونس[1] :

لقد شغلت مسألة حدّ الزّائد من المكرّرين فيما جاوز الثّلاثة الأحرف جلّ العلماء القدامى والمحدثين. ولكثرتهم إذًا ، سأجعلني تاريخيا في سرد آرائهم وأحكامهم و مناقشتها، قصد تبيّن خيوط تطوّر النّقود الّتي خاضت في ذه المسألة.

1) آراء القدامى

أ) مذهب سيبويه :

ولما كان نصّ سيبويه -رحمه الله- يشكل أوّل نصّ يبلغنا رافدا المسألة ، أراني مجبرا على أن أقف عند حكمه فيها ورأيه وقوفا.

ولقد تقدم أنّ سيبويه-وبعدما عرض مذهب أستاذه الخليل و الرّأيّ المعارض له- راح يروم الحكم على المذهبين كليهما هكذا :" وكلا الوجهين صواب و مذهبٌ." وواضح من أسلوب هذا الحكم و تركيبه أنّه مراد به القطع بصحّة المذهبين معًا على السّواء؛ فهو تأكيديّ صرف لأنّه جاءٍ في تركيب جملة إسميّة؛ وبدهّي أنّ الجمل الإسمية طبيعتها التّوكيد و القطع في الشّيء.

---

(1) كان يكون ممكنا أن يكون العنوان : آراء القدامى و المحدثين في مسألة حدّ الزائد من المثلين المضعّفين.بيد أنّ هذا لم يكن ليؤمّن شخصيتي الخليل و يونس من اللّبس ، على الرّغم من أنّا كنّا قد خصّصنا لهما الفصل الثالث من هذا البحث . زد إلى هذا أنّه ما كان للقدامى المتأخرين عن الخليل ويونس من آراء و مذاهب في مسألة حدّ الزائد من المثلين المضعّفين لولا خوض الخليل و يونس فيها.

وقد كان سيبويه عبّر واصفا المذهبين بمصطلح"الوجهين" مخبرا عنهما كليهما بلفظة"صواب" الّتي هي حكم منه فيهما ، وهي دالّة كما ترى على ارتضائه المذهبين الإثنين معا. وسيبويه لم يكتف في حكمه بالإخبار بكلمة"صواب" بل أضاف عاطفا عليها بالواو كلمة"مذهب" ؛ وهذا منه إشهار للرّأي الآخر المقابل للخليل حتّى يتفشّى تفشّيه و يتّسع اتّساعه فينتصر له ، و يجد من يعتمده فيطّرد و يذيع بين العارفين باللّغة.

ولعلّ تبنّي سيبويه المذهبين معا ـ انطلاقا من حكمه الّذي تقدّم ـ إنّما هو آت من كونه في ته المسألة لم يكن سوى تلميذ مريد سائل قطبا جهبيذا هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الّذي كان يحفظ نصف اللّغة[1] .

لأجل هذا إذًا جاء حكم سيبويه في مسألة مقتضبا موجزا لايتعدى السّطر الواحد ؛ بل في أربع كلمات فقط مضاف إليها واوان لاغير. بل إنّا نلفيه لايحتّج البتّة ولو بدليل واحد لصحّة مذهب على مذهب أو نصرة المذهبين معًا ، هذا إذا زعمنا أنّ النّتائج المتحقّقة في الفصل الثالث -والّتي أخرجنا فيها سيبويه من أن يكون المعارض الحقيقيّ للخليل- صحيحة قاطعة.

ولقد نعلم أنّ ذه المسألة كانت حديثة العهد بسيبويه ، بحيث نلفيه يتلّقفها - لأول مرّة- من معينها الأول الخليل ، محتملين أن يكون قد سمع نقيضها من لدن أستاذه الثاني يونس بن حبيب ، مباشرة أو عن طريق النّقل.

فطبيعيّ إذًا أن يكون النّقد الأول على الكلام الأول حكما وجيزا ورأيا مقتضبا ، قد يعوزه عمق الرّؤيا و التّفصيل ، و نقص التّبصر و التّمحيص ، لأنّ "الكلام صلف تياه لايستجيب لكلّ إنسان... وخطره كثير...وهو يتسهّل مرّة ويتعسّر

---

(1) سيبويه . الكتاب 329/4.

مرارا."[1] و ما هذا بغريب على سيبويه مادام صاحبا المسألة المباشران الخليل و يونس لم يفصّلا فيها تفصيلا شافيا يحيط بها إحاطة كافية ، بل لم نلف مذهبيهما حاشا "قدر من الحجاج مختصر ، و ليس بقاطع ، وإنّما فيه الأنس بالنظير ، لا القطع باليقين."[2]

لاشكّ أنّ أساس كلّ نقد الانطلاق من المادّة أو النّتاج الموجود عنده و المتوفّر بين يديه. و نحن ندرك أيّما إدراك أنّ حجيتي الخليل و يونس كلتيهما لم تكن لتقطع غليل السّؤال على كلّ عارف باللّغة اطّلع على المسألة وعلى أدلّة كلّ من الخليل ويونس الّتي كثر فيها الاستشهاد بمواقع مجيء أمّهات الزوائد زائدة في الكلمات العربيّة الّتي كانت عدّة حروفها أربعة أو يزيد ، بحيث رآها الخليل تكثر ثانية في مواضع ورآها يونس تكثر ثالثة في مواضع أخرى ، ورآها الخليل تكثر ثالثة في ضرب آخر من الحجاج وألفاها يونس تزداد رابعة ، وهكذا دواليك.

فلو حاولنا إذًا أن نحلّ محلّ سيبويه من هذين الرّأيين لوجدنا أنفسنا مدفوعين بضرورة القول بحجيّة المذهبين في ضوء أدلّتهما المتكافئة المتساوية ، لأنّها لم تكن لتقطع بالنظير، فيدمغ كلّ مذهب حجج المذهب الآخر.

وإنّه لمن التّذكّر بمكان أن نشير بأنّا بإزاء مسألة صرفية بحت ، وسبق أن أعلنّا بأنّ "التصريف أشرف شطريّ العربيّة وأغمضهما."[3] غير أنّ السّيوطي يطالعنا في كتابه "الأشباه و النظائر" بأنّ سيبويه قد "حكم أنّ الثاني هو الزّائد ، ثمّ

---

(1) أبوحيّان التّوحيدي الأندلسيّ ."الإمتاع و المؤانسة" تصحيح وضبط أحمد أمين وأحمد الزّين .دار مكتبة الحياة . بيروت . لبنان. 09/1 وما بعدها.

(2) ابن جنيّ ."الخصائص" 061/2.

(3) ابن عصفور "الممتع في التّصريف". 1/ 027.

قال بعد ذلك ؛ و كلا الوجهين صواب و مذهب ، فهذا يدّل على احتمال الوجهين."[1]

وقد كنّا سنحمل ورود اسم سيبويه ههنا من باب الغلط و السّهو عند السّيوطي ، فكان وَضَعَه بدلا من اسم يونس ، و عليه يكون تصحيفا أو تحريفا وقع فيه السّيوطي أو كتّاب مؤلّفه من بعده ؛ لولا تكرير السّيوطي عينه لشخص سيبويه في النّص ذاته تحته ، حيث قال :" واختلف في الصّحيح ، فذهب الفارسيّ إلى أنّ الصحيح مذهب سيبويه."[2]

إنّ الإنصاف العلميّ يحدو بي إلى نعت حكم سيبويه :" و كلا الوجهين صواب و مذهب " بالارتجال و السّرعة و عدم التّأنّي في إصدار الأحكام -وإن اعتذرنا له بشرف علم التّصريف وادلهامه- و يعضدني في هذا حكم ابن جنيّ علي حجاج الخليل و يونس بالاختصار و مجانبة الدّليل القاطع باليقين.

لقد كان سيبويه ملازما حلقات النّحويين و اللّغويين من أمثال عيسى بن عمر (ت149هـ) و يونس بن حبيب ، وإن كان قد اختصّ بالخليل بن أحمد ، فاستنفد منه كلّ ما عنده من نحو و تصريف مستمليا و مدوّنا ، و سائلا مستفسرا ، مع كتابة كلّ إجابة و تسجيل كلّ رأي يسمعه[3] ، حتّى لا يضيع ...

وقد نتعلل لسيبويه إمام النحاة في هذا الموضع بأنّه"كأنّه كانت لاتزال في نفسه بقية يريد أن يضيفها إلى الكتاب...إنّه لم يأخذ الفرصة الكافية كي ينقح الكتاب و يخرجه إخراجا نهائيا."[4]

---

(1) السّيوطي "الأشباه والنّظائر". 069/1

(2) السيوطي المصدر نفسه 069/1

(3) انظر شوقي ضيف "المدارس النّحوية" ص 057.

(4) انظر شوقي ضيف المرجع نفسه ص 060.

فكثيرا ما تتصدّر لنا أماكن عدّة في الكتاب بها ظلال من الغموض والتّيه، "وقد يرجع ذلك في الكثير الأكثر إلى أنّ سيبويه كان يضع قوانين النّحو و الصّرف وضعا مفصّلا متشعّبا لأوّل مرّة ، فطبيعيّ أن يتصعّب عليه التّعبير أحيانا وأن يداخله من حين إلى حين شيء من الإبهام و الالتواء. و كثيرا ما يوجز في موضع يفتقر إلى شيء من البسط."[1] وذلك كمثل إطلاق حكمه في المسألة دونما بسط منه لهذا الحكم عن طريق أمثلة و أدلّة تكون على الأقّل استئناسية.

ب) رأي أبي بكر بن السّرّاج :

– من الآراء القديمة في مسألة حدّ موضع الزّائد من المثلين المضعّفين – والتي نعدّها عتيقة معتمدة - رأي أبي بكر بن السّرّاج صاحب كتاب الأصول[2] ، هذا العلم الذي ركب مذهب يونس بن حبيب في القول بزيادة الأخير من المثلين المضعّفين مطلقا.

– ولقد وثّق لنا هذا الرّأي لأبي بكر ابن جنّي في كتابه "الخصائص" مشيرا إليه بقوله : "ومذهب يونس – وإيّاه كان يعتمد أبو بكر – أنّ الثّاني منهما هو الزّائد."[3]

---

(1) انظر شوقي ضيف "المدارس النّحوية" ص 062.

(2) لم أقف - على حسب اطّلاعي - في كتاب الأصول ولا في بعض الكتب الأخرى لأبي بكر بن السّراج كمثل المسائل الحلبيات والعسكريات على مذهب أبي بكر بن السّراج في مسألة حدّ موضع الزّائد من المثلين المضعّفين صراحة و لا ضمنيّا.

(3) ابن جنّي "الخصائص" 061/2. وظاهر النّصّ وباطنه إخبار عن مذهب يونس صراحة ومباشرة.

- ورأي أبي بكر محفوظ عند القدامى مصون ، فهذا ابن جنّي عينه ينقل لنا مذهب أبي بكر في كتاب آخر له هو "المنصف" هكذا : " ومذهب أبي بكر: أنّ الثّاني هو الزّائد ، لأنّه تكرّر قال : فهو أحقّ بالزّيادة . و هذا هو القياس ، لأنّك إنّما تبدأ فتستوفي ماهو من أصل الكلمة ثمّ تزيد بالتكرير حتّى تبلغ العدّة ، والمثال الّذي تريد."[1]

فاتّضح بهذا أنّ ابن السرّاج لم يكن أبدا " مجرّد ناقل أو جامع يجمع الآراء ...بل كانت له مقدرة فائقة في التّعليل و التّرجيح ، كما تظهر أحكامه على حظ كبير من السّداد و القبول شأن العالم المعتمد بعلمه المتأكد من صحّة قوله."[2]

ج) رأي أبي عليّ الفارسيّ :

لم يكتف ابن جنّي باستذكار رأي أبي بكر في المسألة و حسب ، بل تعدّاه مقتربا إلى نقل مذهب أستاذه أبي عليّ الفارسيّ ، مباشرة بعد مدّ حكمه في مذهبي الخليل و يونس.

لقد اعتمد أبو عليّ في مسألة حدّ الزّائد من المثلين المضعّفين مذهب يونس بن حبيب الّذي حكم على كل آخر من المثلين المضعّفين بالزيادة ؛ وذلك أنّه وجد العرب يلحقون في كلامهم مثل "اقعنسس" و"اسحنكك" بمثل "احرنجم"و كذا "اخرنطم" ، "ووجه الدّلالة من ذلك أنّ نون "افْعَنْلَل"[3] بابها إذا وقعت في ذوات

---

(1) ابن جنيّ "المنصف" 164/1 .

(2) ابن السرّاج " الأصول في النّحو"024/1 مقدّمة المحقّق. وانظر "الفهرست" تح . د.الشّويمي 681 - 682 .

(3) رباعي مزيد فيه حرفان. واقعنسس ثلاثي مزيد فيه ثلاثة أحرف وهوملحق بافعنلل كمثل احرنجم.وهذا الوزن يدل على مطاوعة الفعل المجرّد مثل حرجمت الإبل أي جمعتها فاحرنجمت.= =انظرأبا عليّ الفارسيّ "التكملة" ص 218 . والغلاييني "جامع الدّروس العربيّة" 231/1 والرّاجحيّ "التطبيق الصّرفي " ص 042.

الأربعة أن تكون بين أصلين ؛ نحو احرنجم ، واخرنطم. واقعنسس ملحق بذلك ؛ فيجب أن يحتذى به طريق ما ألحق بمثاله. فلتكن السّين الأولى أصلا كما أنّ الطّاء المقابلة لها من "اخرنطم" أصل. وإذا كانت السّين الأولى من" اقعنسس" أصلا كانت الثّانية الزّائدة ، من غير ارتياب و لاشبهة."[1]

هكذا يتمكّن أبو عليّ بقياسه ذا انتزاع الكثير من علل التّصريف متجاوزا الكثير من المشبلين عليه. " فما كان أقوى قياسه...فكأنّه إنّما كان مخلوقا له."[2] وليس هذا بغريب على رجل ظلّ شديد العناية بالقياس حريصا عليه يتكفّله بكبير العناية و فائق الإحساس و التّقدير. أوليس هو القائل :"لأن أخطئ في خمسين مسألة ممّا بابه الرّواية أهون عليّ من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية."[3] ؟؟

فلقد تبيّن لي أنّ ذهن الرّجل كان من الخصوبة العلميّة و الفكرية بمكان ، بحيث شغل نفس تلميذه ابن جنّي فأغناه عن كثير من الأساتيذ ، فأمسى ضالّته الّتي كان يبغيها في مسائل اللّغة و التّصريف و النّحو ، مهتديا به إلى الكثير من الأصول و الأقيسة و العلل ، و ليس أدلّ على هذا من صحبته له أربعين حولا[4] .

وإنّه ليؤنسني هذا التّفرّد من أبي عليّ الفارسيّ في اختيار مذهب معيّن واحد من مذهبي الخليل و يونس دون التّأرجح بينهما و الاضطراب بين أدلّتهما فهذا ينمّ - بلا ريب - على اقتدار محصهما و تدبّر حججهما و الانتصار لأحدهما بحجج تكون أكثر منطقية و موضوعية حتّى تقطع دابر الحجج المعارضة للمذهب المختار. فهذا التّعيين هوضرب من التّجديد ، إذ يدلّ على أنّ المنتصر لمذهب

---

(1) ابن جنيّ "الخصائص" 61/2 - 062 .وقارنه بالمنصف 087/1 - 088 وكذا الأشباه والنظائر 069/1.

(2) ابن جنيّ "الخصائص" 277/1.

(3) ابن جني المصدر نفسه 088/2.

(4) انظر البغية 132/2 .والتكملة ص 02 من مقدّمة المحقّق . والمدارس النّحوية ص 255 ومايليها .

معيّن ـ كمثل الفارسيّ الّذي ناصر مذهب يونس ـ قد تمذهب بدوره عن علم و يقين خالصين.

ولقد كان صدّر ابن جنّي كلام أبي عليّ ـ أعلاه ـ بوصفه هكذا :" ولكن من أحسن ما يقال في ذلك ماكان أبو عليّ ـ رحمه الله ـ يحتّج به لكون الثّاني هو الزّائد."[1] فهذا استحسان ـ كما ترى ـ من ابن جنّي في أستاذه أبي عليّ .كيف لا وهو الّذي أراه بعض الأبواب الغريبة في العربيّة[2] . بل لم يسمع في بعض المواضع من علوم العربيّة شيئا لأحد غير أبي عليّ.[3]

ثمّ حكم ابن جنيّ بالسّداد و القياس المساوق لناموس هذه اللّغة الشّريفة ، "وهذا في معناه سديد حسن جار على أحكام هذه الصّناعة."[4]

لكنّ إعجابنا سرعان ما يزول و يضمحلّ إزاء تعليل أبي عليّ الفارسي لمذهبه على الرّغم من شدّ ابن جنّي أزره بالاستحسان و التّسديد و التّصويب . ذلك أنّ " الّذي استدلّ به لا حجّة له فيه ، لأنّه لايلزم أن يوافق الملحق ماألحق به في أكثر من موافقته له في الحركات و السّكنات و عدد الحروف ؛ ألا ترى أنّ النّون في "افعنلل" من الرّباعيّ بعدها حرفان أصلان ، وليس بعدها فيما ألحق به من الثّلاثي إلاّ حرفان ، أحدهما أصليّ ، و الآخر زائد .فكما خالف الملحق به، في هذا

---

(1) ابن جنيّ "الخصائص" 061/2.

(2) انظر ابن جنيّ المصدر نفسه 197/2.

(3) انظر المصدر نفسه 321/1.

(4) انظر المصدر نفسه 062/2.

القدر ، فكذلك يجوز أن يخالفه في كون النّون في الملحق به واقعة بين أصلين ، و في الملحق واقعة بين أصل وزائد."[1]

و معلوم أنّ الملحق بناء قائم برأسه وأنّ الملحق به بناء خاصّ أيضا ؛ وذلك أنّ أحدهما خالٍ ـ تماما ـ من الزّوائد جميعها ، بينما تلحق الملحق الزّيادة حتّى يبلغ بناء الملحق فيتصرّف تصرّفه . إذ "الأصل في الألفاظ الدّالة على المعاني التّباين."[2] "و نحن عندما نفرّق تفريقا أساسيا بين فكرتين فنحن نستعمل لذلك ، علامتين لغويتين مختلفتين."[3] فليس مفروضا إذًا ولا "بلازم أن يعطى الشّيء حكم ماهو في معناه."[4]

وقد كنّا فصلنا من قبل قطعا ـ عند حديثنا عن الزّيادة المطّردة للإلحاق و كيف يكون بابها اللاّم ، والحكم البتّة على الآخر من المثلين المضعّفين بالزّيادة ، لما فيه من تكرير لمثله ، ألا و هو اللاّم الأصلية قبله ، إذ واجب أن تتقدّم حروف المعاني وأن تتأخر حروف المباني و الزّيادة ؛ لأنّه لابدّ أن نستوفي من كلّ لفظة أصولها ، ثمّ نطفق ـ فيما بعد ـ نؤتيها الزّيادة إذا قصدنا بناء جديدا و صناعة جيدة . فقد تبيّن من قبل معنى لفظ الإلحاق لغة و دلالة.

فلا غرو إذًا من هذا التّوجيه الّذي ألحقناه برأي أبي عليّ و مذهبه ـ وإن كان تلميذه ابن جنّي فخّمه و عظّمه ؛ ذلك كونه و بعد تدبّر مليّ فيه ـ جانب ـ إلى حدّ ما ـ القطع باليقين في مسألة موضوع بحثنا ذا ، على الرّغم من أنّه كان محكما

---

(1) ابن عصفور "الممتع في التّصريف" 305/1 ـ 306.

(2) أبو البقاء الكفويّ "الكليات" فصل الحاء 195/2.

(3) السّعران. "علم اللّغة" ص 303.

(4) جمال الدّين بن هشام الأنصاريّ (ت761هـ) مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب" .تح .د. مازن المبارك ومحمّد علي حمدالله .مراجعة سعيد الأفغاني. دار الفكر .ط05 . بيروت .لبنان 1979م ص 0889 . وإن عدّ بعضهم الملحق في منزلة الأصليّ .انظر ابن السّرّاج "الأصول" 047/3.

حسنا سديدا من حيث دقّة القياس و الملاحظة بين اللّفظ الملحق به و الملحق - كما تقدّم -

ولعلّه لايبقى لأبي عليّ من فضل كبير في هذا الباب سوى فضل حدّ رأيه في مذهب معيّن واحد هو مذهب يونس على الإطلاق ، دون أن يتقلقل بين المذهبين الأصلين ، إذ كان التقلقل و الاضطراب سيدلّ على عدم رسوخ أدلّة المذهبين الأصلين في ذهنه و كذا ثغراتهما.

و قد تلافى أبو عليّ مثل هذا العمل ، فركب رأيا استصوبه و صحّحه عبر تعليلات هي على درجة لابأس بها من الموضوعيّة ، لولا أنّ "سائر المكرّرات لايشارك المكرّر للإلحاق في كون المزيد في مقابلة الأصليّ حتّى تجعل مثله في كون الزّائد هو الثّاني ، فالأولى الحكم بزيادة الثّاني في المكرّر للإلحاق ، والحكم بزيادة أحدهما لا على التّعيين في غيره."[1]

د) رأي ابن جنّي :

قد يكون أبو الفتح أوّل من بعج المسألة في الزّائد تكرارا لحرف أصليّ ، وبخاصّة في كتابيه الهامين "الخصائص"و"المنصف" ، حيث راح بكلّ ماأوتي من حسّ لغويّ - يبسّط المسألة عبر ركوبه حجاجا وأدلّة أكثر قطعا و قياسا ممّن خاضوا فيها قبله.

---

(1) الأستراباذي "شرح الشّافية " 366/2 . وقد جاء كلام المصنّف مخالفا لهذا ، حيث قال :"لمّا ثبت في نحو قردد أنّ الزّائد هو الثّاني لأنّه في مقابلة لام جعفر ، وأمّا الأوّل فقد كان في مقابلة العين ، فلم يحتج إلى الزّيادة لها ، وحكم سائر المضعّفات .حكم المكرّر للإلحاق - حكمنا في الكلّ أنّ الزّائد هو الثاني." شرح الشّافية 366/2. وفيه نظر بمقابلته مع النّصّ أعلاه ومعارضته معه.

إذًا بعدما عرض ابن جنيّ مذهبي الخليل و يونس و من تبعهما كمثل سيبويه وأبي بكر بن السراج وأبي عليّ الفارسيّ ، انطلق - كعادته - يبحث عن طريق قويم للحجاج الموضوعيّ المنطقيّ في موضوع بحثنا ذا. و ماهذا بغريب على رجل كمثله إذ الحظّ الوافر من أعماله و تآليفه "إنّما كان في علم التّصريف ، و دفعته رغبته في التّعمّق فيه إلى أن يقرأ على أستاذه الفارسيّ كتاب التّصريف للمازني الّذي كان يُعدّ أنفس ما ألّف في هذا العلم حتّى عصره."[1]

وها نحن أولاء سنعرف انقسام ابن جنّي في المسألة مذهبين أصلين إثنين مذهب الخليل و مذهب يونس معا ، و يعبّر عن هذا قوله :" ووجدت أنا أشياء في هذا المعنى يشهد بعضها لهذا المذهب ، و بعضها لهذا المذهب."[2] ثمّ يبدأ يسرد ما يكون مصحّحا لمذهب يونس على الخليل ، بدقّة صرفية و نباهة في التّعليل تدلّ على كبير تخصّص وطول اشتغال بهذا العلم المستغلق على سوى نخبة من المشبلين عليه و المشتغلين به بكل دراية و تعمّق.

1/ أدلّته ليونس :

وأول دليل يسوقه ابن جنّي على صحّة مذهب يونس قول الرّاجز[3] :

* بَنِي عَقِيلٍ مَاذِهِ الخَنَافِقْ @ المَالُ هَدْيٌ، وَ النِّسَاءُ طَالِقْ.

---

(1) ضيف "المدارس النّحوية" ص 266.

(2) ابن جنيّ "الخصائص" 062/2.

(3) لم نعثر لهذا الرّجز على عزو أو نسبة .

إنّ مفرد "خنافق" "خنفقيق" . ولن تخرج القاف المحذوفة في الجمع أن تكون الأولى أو الآخرة ؛ ولكنّ أبا عثمان يستبعد أن تكون القاف الأولى هي المحذوفة ، وذلك أنّ التّقدير يصبح في الواحد المفرد "خَنْفِيقًا" ، و تصير الياء فيه واقعة رابعة في كلمة عدّتها خمسة أحرف . وهو موضع - عندهم - يثبت فيه حرف اللّين ثباتا ؛ و عليه كان يجب - وفق هذا - أن يأتي جمعها على "خنافيق" ، أي ببقاء الياء التي هي حرف لين ههنا. "فلمّا لم يكن كذلك علمتُ أنّه إنّما حذف القاف الثّانية فبقي "خَنْفَقَى" فلمّا وقعت الياء خامسة حذفت فبقى "خنفق" فقيل في تكسيره "خنافق"...فإذا صحّ أنّه إنّما حذف الثّانية علمت أنّها هي الزّائدة دون الأولى. ففي هذا بيان و تقوية لقول يونس."[1]

- و يتابع ابن جنّي ممثّلا لانتصاره إلى مذهب يونس باسم "مهدد" الّذي هو اسم ملحق بالرّباعيّ كمثل "جعفر" ، وكذا متمثلا بمثل "جلبب" من الأفعال الملحقة بالرباعيّ نحو"دحرج"، بحيث يرى أنّ واضعي اللّغة و المتكلّمين بها - سليقة - كانوا قد بدأوا - في كلامهم - باستعمال الأصلين الأول فالثاني - عند إرادتهم إلحاق الثلاثي بالرباعي - و هما ههنا الميم و الهاء في "مهدد" والجيم واللام في "جلبب" ، إذ لا يشك أحدنا في كونهما ليسا بأصلين ثابتين لتقدمهما . و على هذا إذًا يجب أن تكون الدّال الأولى في "مهدد" و الباء الأولى في "جلبب" أصلين قد تبعتا أصلين في كلّ كلمة قبلهما ، لأنّه ينبغي أن تكون الدّال الأولى والباء الأولى أصلين تبعتا أصلين من حيث تساوت أحوال الأصول الثلاثة ، و هي الفاء و العين و اللام.

"فلمّا استوفيت الأصول الثلاثة المقابل بها من جعفر الأصول الأوّل الثلاثة وبقيت هناك بقيّة من الأصل الممثّل - و هي اللام الثّانية التي هي الرّاء - استؤنفت

---

(1) ابن جنّي "الخصائص " 62/2 - 063.

لها لام ثانية مكرّرة ، و هي الدّال الثّانية...وإذا كانت اللام الثانية من الرباعي مشابهة بتجاوزها الثلاثة للزائد كان الحرف المكرّر الّذي هو أحد حرفين أحدهما زائد لامحالة إذا وقع هناك هو الزّائد لامحالة . فهذا كلّه...شاهد بقوّة قول يونس."[1]

وشاهد ابن جنّي هذا كان يكون على قدر كبير من الصّواب ، لولا أنّه جانبه ههنا لكونه - ببساطة - أغفل تلك الزّيادة الّتي لايكون أحد مكرّريها زائدا للإلحاق صراحة ، وذلك مثل الزّيادة تكرارا لحرف أصليّ وتكون آتية لمعنى ، وذلك نحو الألفاظ الّتي بها مثلان مضعّفان مشدّدان مدغمان كمثل "قطّع" و"سُلّم" وهكذا ودواليك.

ولقد كنّا أثبتنا من قبل أنّ "سائر المكرّرات لايشارك المكرّر للإلحاق في كون المزيد في مقابلة الأصليّ حتّى تجعل مثله في كون الزّائد هو الثّاني ، فالأولى الحكم بزيادة الثّاني للإلحاق ، و الحكم بزيادة أحدهما لاعلى التّعيين في غيره."[2]

فمالي إذًا لم ألْقَ ابن جنّي على سمت واحد في التّصريف أم كان من السّاهين؟! "وليس هذا غضّا من أسلافنا ، ولاتوهينا لعلمائنا ، كيف وبعلومهم نقتدي...وإنّما أردت بذلك التّنبيه على فضل هذا القبيل من علم العربيّة...حتّى إنّ أهله المشبلين عليه و المنصرفين إليه [كمثل ابن جنّي][3] كثيرا ما يخطئون فيه و يخلّطون."[4]

2/ أدلّته للتّعليل :

---

(1) ابن جنيّ "الخصائص" 063/2.

(2) الأستراباذي "شرح الشّافية " 366/2.

(3) اقحام يقتضيه السّياق .

(4) ابن جنيّ "االمنصف" 03/1.

وبعدما أنهى التّمثيل والتّدليل لمذهب يونس ، شرع الآن يعكس ويدحض ماكان تمثّله ليونس بأدلّة و حجج تقطع بصحّة مذهب الخليل و تصحّحه أيّما تصحيح إزاء مذهب يونس الّذي انصرم.

- يورد ابن جنّي مُثُلاً هي "فَعَوْعَل" الّتي يقابلها مثل "غَدَوْدَن" ، و"فَعَيْعَل" الّتي يقابلها مثل "خَفَيْقَد"و"فَعَنْعَل" الّتي يقابلها مثل "عَقَنْقَل"و"فَعَاعِل" الّتي يقابلها مثل "زَرَارِق"[1] و"فُعَاعِيل" الّتي يقابلها مثل "سُخَاخِين"[2] . ثمّ يُعلمنا أنّ هاته المُثُل الّتي تكرّرت فيها العينان إنّما يتقدّم على العين الأخيرة منها جميعها الزّائد مطلقا ، و معنى هذا واو"فَعَوْعل"و ياء"فَعَيْعل"، ونون"فَعَنْعل" ، وألف"فُعاعِل" و فُعَاعِيل". ولمّا اجتمعت الزّيادة في هذه المثل كلّها قبل العين الثّانية ، فإنّه ينبغي لنا - على حسبه - أن نحمل العينين اطلاقا - غير مفصول بينهما نحو "فُعّل" كمثل "سُلّم" و"فَعّال" كمثل "فنّان" و نحوهما - على أنّ الأولى منهما هي الزّائدة ، لوقوعها موقع الزّوائد مع التّكرير فيهما لامحالة. فيكون الأمر عنده أنّه كما لا يُشَكّ في زيادة ما قبل العين الثّانية في نحو "فَعَوْعل"و نحوه، كذلك ينبغي ألاّ يُشَكَ في زيادة ماقبل العين الثّانية ممّا التقت عيناه ، نحو"فَعّل" كمثل"كَذّب" و منه قوله تعالى ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾[3] و"فُعّل"كمثل "سُلّم".

وأجد ابن جنّي يكفيني التّقليب في شاهده ذا للخليل ، و ذلك بأن أنزل نفسه مكان شخص قد يعارضه في دليله هذا بأن يقول :"قد رأينا العينين في بعض المُثُل إذا التقتا مفصولة إحداهما من الأخرى فإنّ مابعد الأولى منهما زائد لامحالة...فكما

---

(1) زَرارق : جمع زُرَّق ؛ وهو البازي الأبيض.

(2) سُخَاخِين : يوم سخاخين ، يوم مؤذ و موجع .

(3) سورة النبأ .الآية 028 .

أنّ مابعد العين الأولى منها زائد لامحالة [1] ، فليكن أيضا مابعد العين الأولى في "فَعَّل" ،و"فُعَّل"...هو الزائد لامحالة."[2]

لكنّ ابن جنّي ينطلق يردّ على هذا المعارض المزعوم بأنّ الأحرف الزّوائد في نحو "فَعَوْعَل"و"فَعَيْعَل" و غيرهما "أشبه بالعين الأولى منها بالعين الآخرة ، وذلك لسكونها ، كما أنّ العينين إذا التقتا فالأولى منهما ساكنة لاغير ، نحو "فَعَّل" ، و"فُعَّل"...ولا نعرف في الكلام عينين التقتا و الأولى منهما متحرّكة."[3] فلا نظير له إذا ، إذ "النظير...ممّا يؤنس به"[4]

ويشدد مذهب الخليل عند ابن جنّي أيضا قول أهل الحجاز في "الصّوّاغ" ـ كما روى ذلك الفرّاء ـ كرههم أن تلتقي واوان ثنتان مجتمعتان ، و بخاصة فيما كثر استعماله ، فأبدلوا العين الأولى منهما ياء ليصير التّقدير فيه "الصَّيْوَاغ" ؛ ولمّا التقت الواو و الياء ههنا هكذا تنحوا ليبدلوا الواو الباقية ياء كمثل الأولى اتّباعا لها رجعيا "فقالوا : الصّيّاغ .فإبدالهم العين الأولى من الصّوّاغ دليل على أنّها هي الزّائدة ؛ لأنّ الإعلال بالزّائد أولى منه بالأصل."[5]

ولكن قد يخالف ابن جنّي مضادّ لشاهده ذا بأن يرى أنّ أبا الفتح قد قلب العينين معا في "صيّاغ" ، فلم يفعل سوى إعلال لكلتا العينين معا ، فمن ذا الّذي خوّل له أن يجعل الياء الأولى هي الزائدة بدلا من الآخرة على الرّغم من أنّهما

---

(1) و نورد المثل كلّها الّتي أوردناها من قبل ضمن هذا الشّاهد .

(2) ابن جنيّ "الخصائص" 064/2 .

(3) ابن جني المصدر نفسه 065/2 .إذ ليس في كلام العرب مثل "فِعِعّل" ولا "فُعُعْل" ولا "فُعَعْل" .وهذا بيّن واضح .

(4) المصدر نفسه 252/1 .

(5) المصدر نفسه 065/2 .

أعلّتا وانقلبتا معا ؟ وإن كان ردّه على هذا قلب العين الآخرة بات واجبا لوقوع الياء الأولى قبلها ساكنة.

وإن كان هذا الشّاهد - عندي - لايثبت طويلا لثبوت لغة "الصّوّاغ" بواوين مشدّدين في كلام العرب الفصحاء كما تقدّم على لسان ابن جنّي عينه ، فلم تكن من علّة إذًا لقلب الواوين ياءين تضطرّنا و تدفعنا إلى ذلك دفعا عدا علّة الاستخفاف وطلب السّهل[1] .

يسوق لنا ابن جنّي شاهدا آخر لمذهب الخليل ، وذلك قول الخليل وسيبويه في باب "مَقُول"و"مَبِيعٍ" أنّ الزّائد فيهما هو المحذوف ، أعني واو"مَفْعُول" ، من حيث كان الزّائد أولى بالإعلال من الأصل.

فأمّا لو اعترضنا على ابن جنّي أنّه لم يكن هنالك مانع بيّن من عدم كونهم يكونون أبدلوا العين الثّانية في "صوّاغ" فقط ، فأمسى تقديرها حينها "صَوْيَاغ " ، ثمّ حدث التّغيير فيما بعد ،فإنّه يسارع إلى ممانعتنا بقوله : إنّ العرب "إذا غيّرت كلمة عن صورة إلى أخرى اختارت أن تكون الثّانية مشابهة لأصول كلامهم و معتاد أمثلتهم...ألا ترى أنّ الخليل لمّا رتّب أمر أجزاء العروض المزاحفة ، فأوقع للزّحاف مثالا مكان مثال عدل عن الأوّل المألوف الوزن إلى آخر مثله في كونه مألوفا ، و هجر ما كان بقّته[2] صنعة الزّحاف من الجزء المزاحف ممّا كان خارجا عن أمثلة لغتهم."[3] بحيث إنّه لما طوى[4] (مُسْ تَفْ عِلُنْ) فصار إلى (مُسْ تَعِلُنْ) انقلب به إلى وزن معروف هو(مُفْتَعِلُنْ) وذلك عندما كره(مُسْتَعِلُن) لأنّه مثال

---

(1) انظر في هذا الشّاهد ابن جنّي "الخصائص" 65/2 - 066.

(2) بقّته : مجّته .

(3) ابن جنيّ ."الخصائص" 067/2 .

(4) الطّيّ من أضرب الزّحاف ، وهو حذف السّاكن الرّابع من التّفعيلة ، وهو هنا الفاء.

مهجور مهمل. "فكذلك لمّا أريد التّخفيف في "صوَّاغ" أبدل الحرف الأول فصار من "صَيْوَاغ" إلى لفظ " فَيْعَال" كـ"غَيْدَاق"(1) و"خَيْتَام"(2) . ولو أبدل الثّاني لصار "صَوْيَاغ" إلى لفظ "فَعْيَال" ، و"فَعْيال" مثال مرفوض"(3) .

وأنت ترى أنّ ابن جنّي راح يبحث بشقّ النّفس عن كلّ شيء يمكّنه أن يكون دليلا صالحا لأن يعضد الخليل ، حتّى إنّه رحل إلى علم آخر ذي علاقة بالتّصريف هو العروض بزحافاته و علله ، باغيا من وراء هذا حمل ما يتمّ من حذف في تفعيلات هذا العلم على تعيين ذهاب الزّائد دون الأصليّ في أبنية كلام العرب، و الحمل ـ كما ترى ـ كان بعيدا ، إذ "القول الوحيد الّذي يبيحه مبدأ الهوية هو أنّ "أ"هي "أ".إذ بأيّ حقّ يتقبّل الموضوع الموجود محمولا ليس هو الموضوع ذاته ؟ ولا يصلح أن يحمل على الوجود إلاّ الوجود."(4)

– ومن أدلة ابن جني على تقوية مذهب الخليل،قول العرب:"صَمْحَمح"،و"دَمَكْمَك"،جاعلا كلاّ من الحاء الأولى و الكاف الأولى زائدتين ،لأنّهما فاصلتان بين العينين. ومن قواعد أصولهم واستقرائهم أنّ العينين إذا اجتمعتا في كلمة واحدة مفصولا بينهما ، فإنّ الحرف الفاصل لايكون سوى زائد ، وذلك نحو "عَثَوْثَل"و"عَفَنْقَل"و"سَلاَلِم" و"خَفَيْفَد"، كما تقدّم.

---

(1) غيداق : النّاعم والكريم الجواد .

(2) خيّتام : الطابع أو الخاتم .

(3) ابن جني الخصائص. 068/2 .

(4) جول تريكو "المنطق الصّوريّ" تح.د.محمود يعقوب .ديوان المطبوعات الجامعيّة .الجزائر .1992 م ص 124.

من هنا إذًا ثبت عنده ـ أيضا ـ أنّ العين الأولى ـ في هذي المُثُل الّتي تقدّمت ـ هي الزائدة؛ فلتكن من هذا الباب إذًا الميم والحاء الأوليين في "صمحْمح"هما الزّائدتان ؛ ثم لتثبت الميم والحاء الآخرتين أصلين[1] .

وقد يصحّح دليل ابن جنّي هذا ، ماذهب إليه ابن عصفور معتقدا مذهب الخليل بحذاء مذهب يونس راكبا باب التّصغير في لفظة "صَمَحْمَح"، وذلك أنّهم "لمّا صغّروا "صَمَحْمَحًا" قالوا :"صُمَيْمِح"فحذفوا الأولى ، ولوكانت الأولى هي الأصلية والثّانية هي الزّائدة لوجب حذف الثّانية ، لأنّه لايحذف في التّصغير الأصل ، ويبقى الزّائد."[2]

والرّأي عندي أنّ حذف حاء من "صمَحْمح" لايدلّ على أنّها الأولى ، كما أنّ الهمزتين ـ مثلا ـ في أشياء لاتدلّ أولاهما ـ بأيّ حال من الأحوال ـ على أنّها الهمزة الأصلية في شيء المفردة حتّى تكون على وزان "لَفْعَاء"[3] الممنوع من الصّرف، إذ قد يكون المانع من الصّرف شيئا آخر نجهله.

وعند ابن عصفور أنّ الّذي يكون قد منع من حذف الحاء الأخيرة ـ على الرّغم من أنّها هي الزّائدة ـ ذهاب أبي إسحاق الزّجاج (ت311هـ) إلى أنّ فعل ذلك منّا يجعلها تجيء هكذا "صُمَيْحِم" ، الّذي يكون تقديره من الفعل على "فُعَيْلِع" ، وهو بناء غير وارد في أبنية كلام العرب[4] .

---

(1) انظر ابن جنيّ "الخصائص" 068/2 . وقارنه بابن عصفور "الممتع" 306/1 ـ 307 .

(2) ابن عصفور "الممتع" 306/1 . وانظر المقرّب 096/2 . والسّيوطي "الأشباه والنظائر" 070/1 .

(3) راجع المسألة في كمال الدين أبي البركات الأنباري ."الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين " ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمّد محي الدّين عبد الحميد .دار الفكر . 2/م 118 / ص 812 ـ 820 . وتصريف محيسن ص 50 و 056 .
وأمّا الكسائي فلم يقل بالقلب في "أشياء" .انظر شرح الشافية 028/1 ـ 029 .

(4) انظر ابن عصفور "الممتع" 306/1 .

وإن كان ابن عصفور ذاته يرى بأنّ هذا القدر من التّدليل ليس بكاف ولامسوّغ لنا حذف الأصليّ وترك الزّائد ، ذلك أنّ "البناء الّذي يؤدي إليه التّصغير عارض لايُعتدّ به ، بدليل أنّك تقول في تصغير "افتقار" "فُتَيْقِير" ، فتحذف همزة الوصل ، وتصير كأنّك صغّرت "فِتْقارًا" و"فِتْعال" ليس من أبنية كلامهم .فكذلك كان ينبغي أن يقال "صُمَيْحِم" وإن أدّى إلى بناء غير موجود."[1]

ثمّ يختم ابن جنّي حجاجه المنتصر فيه للخليل برؤيته مجيء التّاء في "تَفْعِيل" عوضا من عين "فِعَّال" الأولى. و التّاء غنيّ عن البيان زيادتها لأنّها من"أهوى تلمسان" في هذا الموضع ، وعليه ينبغي أن تكون عوضا من زائد أيضا ، من حيث كان الزّائد بالزّائد أشبه منه بالأصليّ. إذًا تكون العين الأولى من "كِلاّم" ـ مثلا ـ هي الزّائدة ، لأنّ تاء "تكليم" عوض منها كما أنّ هاء"تَفْعِلَة" كمثل "تذْكِرة" في المصدر عوض من ياء "تفعيل" وكلتاهما زائدة[2] .

غير أنّ دعوى ابن جنّي أنّ تاء "تفعيل" عوض من عين" فعّال" الأولى - على التّعيين - فيها كبير نظر و تنقيب طويل ، إذ لقد أثر عن سيبويه - رحمه اللّه - قوله :"وأمّا فعّلت فالمصدر منه على التّفعيل جعلوا التّاء الّتي في أوّله بدلا من العين الزّائدة في فعّلت ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال ، فغيّروا أوّله كما غيّروا آخره."[3] فظاهر إذًا من كلام سيبويه ذا أنّ التّاء عوض من العين الزّائدة مطلقا

---

(1) ابن عصفور "الممتع "306/1 .

(2) انظر ابن جني "الخصائص" 069/2 . وذلك أنّ الأصل في مصدر "فعّل" المضعّف تشديدا هو الفعّال ـ بكسر الفاء وشدّ العين - إذ كان فيه جميع حروف فعله "فعّل" وكان مكسور الأول كنظيره "الإفعال" . ولكنّ العرب عدلت عنه إلى التّفعيل". انظر الفارسي "التكملة ص216 والأستراباذي"شرح الشّافية" 165/1 . وابن عقيل "شرح ابن عقيل" 128/2 . والغلاييني"جامع الدّروس" 171/1 - 172 .و "حاشية الرّفاعي على بحرق اليمني على لامية الأفعال لابن مالك .المطبعة التّونسية .تونس 1345هـ .ص 082.

(3) الكتاب 079/4 . لولا أنّ "الرّجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه." الأشباه 250/1

لاتعيينا ، أي سواء أكانت الأولى أم الآخرة ، فتعيين ابن جنّي لها بأنّها عوض من العين الأولى تقوّل ومجانبة للصّحّة شيئا ما.

ولعلّ مردّ هذا التّعيين من ابن جنّي إلى السّهو عند قراءته هذا الباب من كتاب سيبويه وتأثّره - بشعور منه أو بغير شعور - بكلمة "أوّله" الواقعة في نصّ سيبويه أعلاه ، والّتي تمثل "التّاء" وتعود بالضّمير الهاء على المصدر "تفعيل" ، فأتبع ابن جنّي - بلا شعور منه - كلمة أوّله على أوّل العينين من "فعّلت" - سهوا كذلك للجوار ، أو ربّما هو انتصار ضمنيّ لمذهب الخليل لم يتنبّه إليه ابن جنّي نفسه ، بعدما كانت تجاذبته المذاهب يمينا و شمالا ؛ هذا على الرّغم من أنّ كلا "المذهبين إلاّ وله داع إليه ، و حامل عليه. وهذا ممّا يستوقفك عن القطع على أحد المذهبين إلاّ بعد تأمّله ، وإنعام الفحص عنه."[1] "فإذا كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسان الظّنّ بذلك العالم ، وأن ينسب إليه أنّ الأقوى منهما هو قوله الثّاني الّذي به يقول وله يعتقد ، وأنّ الأضعف منهما هو الأوّل منهما الّذي تركه إلى الثّاني."[2]

بيد أنّ تدبّرنا نحن - في نصّ المسألة عنده وطريق حجاجه فيها - يجعلنا نختار أخذه بالمذهبين وإن كان يميل لأحدهما ، وهو مذهب الخليل .لأنّ انتصاره للمذهبين هو الّذي ورد صراحة في قوله :"ووجدت أنا أشياء في هذا المعنى يشهد بعضها لهذا المذهب وبعضها لهذا المذهب."[3]

---

(1) ابن جنيّ "الخصائص" 069/2 .

(2) ابن جني المصدر نفسه 205/2 .وفي هذا تضمين لانحيازه إلى الخليل ،لأنه أخّره وأكثر الأدلة الدّاعية إلى مذهبه .فتنبّه .

(3) المصدر نفسه 062/2 .

وهكذا يكون رأيه في المسألة في باب تساوي القولين ، إذ إن "تساوى القولان في القوّة وجب أن يعتقد فيهما أنّهما رأيان له ، فإنّ الدّواعي إلى تساويهما فيهما عند الباحث عنهما هي الدّواعي الّتي دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلاّ منهما."[1] فما كان فيما أورده من سداد وصواب فبتوفيق الله وإرشاده ، وإن وقع سهو أو تقصير فما لايعرى منه الحذّاق المتقدّمون ، ولايستنكفه العلماء المبرّزون."[2]

هـ) رأي ابن عصفور :

ويتبع ابن جنيّ ابن عصفور في خوضه في مسألة حدّ موضع الزّائد تكرارا لحرف أصليّ ، و هو مذهب ورأي كنّا قد مثّلنا له ضمنا ـ منذ قليل عندما احتجنا بعض تعليلاته للردّ على ابن جنّي أو مؤازرته...

لقد حكم ابن عصفور على مذهبي الخليل ويونس في المسألة بما حكم به ابن جنّي تماما مع تعديل بسيط في تركيب الكلمات ، إذ قال :" وهذا القدر الّذي احتجّ به الخليل ويونس لاحجّة لهما فيه ، لأنّه ليس فيه أكثر من التّأنيس بالإتيان بالنّظير ، و ليس فيه دليل قاطع."[3]

ولاشكّ أنّك ترى تأثير نصّ ابن جنّي ـ السّابق ـ فيه جليّا واضحا حتّى من حيث عباراته ، فلم يكد يعمل فيه ابن عصفور حاشا تقديما وتأخيرا وإعادة ترتيب يسيرة . ثمّ بدّل ألفاظ سيبويه في حكمه على مسألة الخليل ويونس ، حتّى لايكون سوى شارح ليس إلاّ ؛ ألا تراه قد قال : " قال سيبويه : وكلا القولين صحيح

---

(1) الخصائص 205/2 .

(2) ابن جنّي "المنصف" 06/1 .

(3) ابن عصفور "الممتع" 304/1 .

ومذهب"[1] . بينما كان كلام سيبويه في نصّه الأصليّ هكذا :"وكلا الوجهين صواب ومذهب"[2] . فكأنّي بابن عصفور لم يكن عدا شارحا لحكم سيبويه وابن جنّي ، مستبدلا ألفاظا بألفاظ.

وقد لايكون لابن عصفور كبير فضل سوى ركوبه مذهبا معيّنا هو مذهب الخليل والاحتجاج له ، ولكن كان هذا بأدلّة ابن جنّي ذاتها - فماعدّه ابن جنّي شاهدا واحدا للخليل وهو مثالا "صَمَحْمَح" و"عَثَوْثَل"وأشباههما ، فرّعه ابن عصفور شاهدين دليلين اثنين على صحّة مذهب الخليل ، راكبا في "صَمَحْمَح" طريقا غير طريق ابن جنّي فيه ، ذلك أنّه اختلف به إلى باب التّصغير ، حيث أنّهم "لمّا صغّروا "صَمَحْمَحًا" قالوا :"صُمَيْمِح" فحذفوا الأولى ، ولوكانت الأولى هي الأصلية والثّانية هي الزّائدة لوجب حذف الثّانية ، لأنّه لايحذف في التّصغيرالأصل ، ويبقى الزّائد."[3]

والدّليل عند ابن عصفور أنّ "البناء الّذي يؤدي إليه التّصغير عارض لايُعتدّ به."[4]

وما أظنّ أنّه كان سيكون لابن عصفور فضل عظيم في خوض غمار المسألة لولم يسكت عن مذهب واحد هو مذهب يونس، تبنّيا مذهب الخليل مدلّلا له بكلمة "صمحمح" الّتي استشهد بها ابن جنّي من قبله للخليل،غير أنّه غايره في "صمحمح" بـ"صمحمح" من حيث اختلاف أبواب الخوض فيها عندهما.

ويورد ابن عصفور دليلا ثانيا آخرا عنده على صحّة مذهب الخليل ، ويمثّل له بنحو "عَثَوْثَل"و"عَفَنْقَل" ويرى أنّه لمّا كانت الواو والنّون الفاصلتين بين العينين

---

(1) ابن عصفور "الممتع" 304/1.

(2) سيبويه .الكتاب 329/4.

(3) ابن عصفور المصدر السابق 306/1 . وانظر السّيوطي "الأشباه والنظّائر" 070/1 .

(4) ابن عصفورالمصدر السابق 306/1 .

زائدتين ، تحدّد أن يكون الزّائد من الحاءين في "صمحمح" الأولى ، لكونها فصلت بين العينين كما فصلت الواو والنّون بين العينين من قبل ، لكيلا "يكون في ذلك كسر لما استقّر في كلامهم ، من أنّه لايجوز الفصل بين العينين إلاّ بحرف زائد . وإذا ثبت أنّ الزّائد من المثلين ، في هذين الموضعين هو الأوّل حُملت سائر المواضع عليهما."[1]

لولا أنّ "وضع الشّيء موضع الشّيء أو إقامته مقامه لايؤخذ بقياس."[2] ولاحمل.إلاّ أن يقابلونا بأصول أخرى كمثل تشبيههم لنا أنّ "سبب الحكم قد يكون سببا لضدّه على وجه."[3] وجليّ أنّ "صمحمحا" مثلا تختلف اختلافا عن "عثوّل"مثلا.ذلك أنّ الزّيادة في "صمحمح"هي من باب تكرير حرف أصليّ وتضعيفه ولذلك يصعب تعيين الزّائد من المثلين المضعّفين لأنّهما مؤتلفان تماما ، بينما الزّيادة في"عثوّل"من باب حروف الزّيادة العشر "أهوى تلمسان:فهي واضحة لم تتكرّر، ثمّ إنّها من أمّهات الزّوائد،كما علمنا من قبل؛وهي الواو الفاصلة بين الثّائين.

و) رأي ابن الحاجب :

لقد ألفينا ابن الحاجب (ت646هـ) صاحب الشّافية

---

(1) ابن عصفور "الممتع" 307/1 .

(2) السيوطي "الأشباه والنظائر" 383/1 .

(3) ابن جنّي "الخصائص" 051/3 . .والأشباه والنظائر" 259/1 .

ينتصر ليونس في مسألة حدّ موضع الزّائد من المثلين المضعّفين ، حيث قال :"والزّائد في نحو كرّم الثّاني ، وقال الخليل الأوّل ، وجوّز سيبويه الأمرين."[1]

ويحتج ابن الحاجب لذلك بألفاظ ملحقة كمثل قردد ومهدد و جلبب ، وذلك أنّه لما كان ثابتا أنّ الزّائد في هذه المثل هو الثاني الآخر لامحالة لتكرّره "لأنّه جعل في مقابلة لام جعفر ، وأمّا الأوّل فقد كان في مقابلة العين ، فلم يحتج إلى الزّيادة لها ، وحكم سائر المضعّفات حكم المكرّر للإلحاق."[2] ومن هنا يجب أن يكون "حكمنا في الكّل أنّ الزّائد هو الثّاني"[3] على حسب رأي ابن الحاجب.

غير أنّ هذا الحكم فيه نظر كبير ، من حيث الإطلاق الّذي ورد فيه ، وذلك عن إرداته حمل باقي المكرّرات جميعها على حكم المكرّر للإلحاق ، إذ إنّ "سائر المكرّرات لايشارك الإلحاق في كون المزيد في مقابلة الأصليّ حتّى تجعل مثله في كون الزّائد هو الثّاني."[4]

فليس لازما إذًا أن يتّفق الملحق وما ألحق به في غير تساويهما في الحركات والسّكنات وعدد الحروف[5] . فما بالك أن تساوي سائر المكرّرات الملحق من حيث الحكم ، الّذي يكون أعظم خطرا وأكبر قدرا؟!

ز) رأي رضيّ الدّين الأستراباذي :

لقد طمأن قلبي كثيرا ردّ رضيّ

---

(1) الأستراباذي "شرح الشافية" 365/2 .

(2) الأستراباذي المصدر نفسه .366/2 .

(3) المصدر نفسه 366/2 .

(4) المصدر نفسه . 366/2.

(5) انظر الممتع . 305/1 .

الدّين الأستراباذي (ت686هـ) على مصنّف الشّافية ابن الحاجب في مسألة حمله سائر المكرّرات في الحكم على حكم المكرّر للإلحاق . ولقد كنّا من قبل فصلنا في المكرّر للإلحاق بأنّه الآخرمن المثلين دائما وأبدا ، بل لقد استطعنا إثبات إخراج ماألحق في نصّ سيبويه وابن جنّي في المسألة منهما البتّة . ذلك أنّ البناء الموضوعيّ يقضي بأن "تكون الزّيادة بعد انقضاء حروف الكلمة الأصول ، ولاتجيء بالزوائد قبل أن تستوفي ماله من الأصول."[1]

وهذا الّذي كان عمله علماء اللّغة هو عين الصّواب ونعم القياس ، وذلك أن تزيد في الملحق زيادة تبلّغه بها الغرض المطلوب ، فتكون بعد آخر الأصول من حروفه، ألا تراهم لم يريدوا بـ"افعنلل" مثلا سوى "أن يبلغوا به بناء "احرنجم" ، كما أرادوا بصعررت بناء دحرجت."[2] فوافقت ماألحقت به في الحركات والسّكنات وعدد الحروف ، ولكن خالفته في الأصالة والزّيادة الّتي هي أسّ التّعليل في هذا الباب و مداره.

ولقد كان تقدّم عن الأستراباذي أنّه كان يفرّق بين المكرّر للإلحاق وسائر المكرّرات الأخرى على خلاف مع ابن الحاجب ، ذلك "أنّ سائر المكرّرات لايشارك المكرّر للإلحاق في كون المزيد في مقابلة الأصليّ حتّى تجعله مثله في كون الزّائد هو الثّاني ، فالأولى الحكم بزيادة الثّاني في المكرّر للإلحاق ، والحكم بزيادة أحدهما لاعلى التعيين في غيره."[3]

ورأي الأستراباذي هذا يكاد يكون عندي أحسن نقد موضوعيّ وعلميّ صريح في نقد مسألة حدّ موضع الزّائد من المثلين المضعّفين ؛لما فيه من سبر لأغوار

---

(1) انظر المنصف 042/1 .

(2) الكتاب . 076/4 . وقارنه بالكتاب . 287/4 .

(3) الأستراباذي "شرح الشّافية" . 366/2 .

الصّيغ وخصائص الأبنية الصّرفية ، بحيث كان ذا نظر حادّ وثاقب حين تنبّه إلى ضرورة التمييز بين اللّفظ الملحق وطبيعة حروفه كلّها واللّفظ الملحق به وطبيعة حروفه كلّها أيضا.

فهو وإن لم يكن قد قال في المسألة سوى :"وأمّا استدلال الخليل ومعارضيه فليس بقطعيّ كما رأيت."[1] ، إلاّ أنّه يغدو أرزن قولا ورأيا ونقدا وحكما ، إذ تمكّن - على الأقلّ - من أن يميز بين المكرّر للإلحاق الّذي قطع فيه بزيادة الآخر من المثلين فيه وسائر المكرّرات الأخرى الّتي يجب أن يخالف حكمها حكم المكرّر للإلحاق ، لأنّهما تضادّا من حيث أنواع الحروف فيهما ، و" الشّيئان إذا تضادّا تضاد الحكم الصّادر عنهما."[2] وذلك ظاهر في لفظيّ الملحق به والملحق وبيّن."ولايترك الظاهر إلى غيره إلاّ بدليل."[3]

وهو أمر أرى أنّه لم يتنبه إليه حتّى منقّب التّصريف الأول ابن جنّي - بلا منازع - من حيث إيراده ألفاظا ملحقات كمثل مهدد وجلبب واسحنكك واقعنسس ، على الرّغم من أنّه هو صاحب نصّ الإلحاق المطّرد صراحة. ولكن نعتذر - كعادتنا - لجميع علمائنا بأنّ "هذا الضّرب من العلم...كان عويصا صعبا."[4]

فأجمل برأي الأستراباذي وفطنته ، واغضض البصر عن خطإ إمام التّصريف ابن جنّي ومن سها مثل سهوه.

---

(1) شرح الشافية .366/2 .

(2) الأشباه والنظائر. 268/1 .

(3) المنصف . 143/1 .

(4) المصدر نفسه 05/1 .

م) رأي أبي حيّان النّحوي[1] :

لقد وجدنا أبا حيّان (ت745هـ) يقتضب المسألة اقتضابا عند إشارته إلى مذهب الخليل و يونس، مذكرا بقول أبي عليّ الفارسيّ الذي كان قد صحح مذهب يونس وقول سيبويه في مذهبي العلمين القطبين :"كلا القولين صحيح و مذهب."[2]

ويصحّح أبو حيّان - في رأيه - مذهب الخليل ، غير أنّه لم يبن قواعد وأسس هذا التّصحيح،فلم يستدلّ له،ولسنا ندري لِمَ كان هذا منه،ألعجز منه في الإدلاء بدلوه في مسألتنا أولأنّه كان استأنس دلائل الخليل ومن انتصر له كابن جنّي وابن عصفور وغيرهما ، بعدما يكون قد اطّلع على كتبهما ، متدبّرا معانيها وشواهدها ، فتمذهب للخليل لاغير.إلاّ أن يكون أبو حيّان قد اقتدى اقتداء المتعلّم لأستاذه الخليل غير المباشر ، وذلك أنّه "إذا قال العالم قولا قولا متقدّما فللمتعلّم الاقتداء به والانتصار له ، والاحتجاج لخلافه ، إن وجد إلى ذلك سبيلا."[3]

---

(1) هو محمّد بن يوسف بن علي بن حيّان ، الغرناطي الأندلسي ، أديب و نحويّ ، ولغويّ مفسّر ، ومحدّث مقرئ ولد بمطخشارش من أعمال غرناطة عام 654هـ .أخذ القراءات عن أبي جعفر الطّباع ، و العربيّة عن أبي الحسن الأبذي وابن الصّائغ وغيرهما بمصر. من تصانيفه "البحر المحيط في التّفسير" و"تحفة الأديب" . و"المبدع في التصريف" .توفي عام 745هـ". انظر البغية . 282/1 .

(2) أبوحيّان النّحويّ "المبدع" 140 و كلام سيبويه : " وكلا الوجهين صواب و مذهب" الكتاب 329/4.

(3) الخصائص .191/1 .

والظّاهر أنّ أبا حيّان لم يقدر على سوى ارتضاء مذهب الخليل دونما أيّ أدلّة أو احتجاج لعكسه ، فلم يجد إلى ذلك سبيلا لولا أنّ السّيوطي ذكر عنه مسألة الزّيادة تكرارا لحرف أصليّ بأكثر تفصيلا وتحليلا[1] .

ط) رأي ابن خروف[2] و الشّلوبين[3] :

يفيدنا السّيوطي بأنّ العلمين ابن خروف والشّلوبين كانا في المسألة مسوّيين بين المذهبين ، ولكن ليس بين مذهبي الخليل ويونس ، وإنّما سوّيا بين الخليل وسيبويه كما نقل ذلك عنهما ، حيث جاء :"وذهب ابن خروف والشّلوبين إلى التّسوية بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه"[4] .

ولكنّ حالهما كانتا مماثلتين لحال أبي حيّان ، بحيث إنّهما لم يدلّلا لتسويتهما هاتين فينتصران لهما عن علم ودراية كبيرين، إلاّ أن يكونا لم يستطيعا إلى ذلك سبيلا ، أو استدلاّ لتسويتهما ولكن لم تصلنا كتبهما أو إنّهما ارتضيا حجاج المذهبين الأصلين ومن انتصر لهما من المتأخّرين.

---

(1) انظر الأشباه و النظّائر" 68/1 ـ 069 .

(2) ابن خروف (هو عليّ بن محمّد بن عليّ الشّهير بابن خروف الحضرميّ الإشبيلي .إمام النّحو واللّغة .أخذ كتاب سيبويه عن أبي إسحاق بن ملكون وأبي بكر بن طاهر .له مصنّفات عدّة منها : شرح الكتاب سمّاه "تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب " ، وشرح جمل الزّجاجي ...توفي سنة 609هـ . البلغة ص 164 ـ 165 . وانظر البغية 203/2 ـ 204 والأعلام 151/5 .

(3) الشّلوبين .عمر بن محمّد بن عمر أبو عليّ الشلوبين . وهو بلغة الأندلس الأشقر الأبيض .وهو أزديّ ، إمام في العربيّة واللّغة .أقام علما للعلماء ستين سنة .مات سنة 645هـ عن ثلاث وثمانين سنة ". البلغة 172 ـ 173 .وانظر البغية 224/2 ـ 225 .

(4) الأشباه و النظائر . 070/1 .

وعليه نجدنا عاجزين عن نقدهما أو توجيه رأييهما لأنّهما مسكوتان عنهما عندهما ههنا.

ي) رأي ابن مالك:

يسوق لنا جلال الدّين السّيوطي في كتابه "الأشباه والنّظائر" رأي ابن مالك(ت672هـ) في مشكل حدّ الزّائد في المثلين المضعفين في الكلمة الواحدة الّتي جاوزت الثلاثة الأحرف، بحيث يسرد لنا تفصيله حكمه فيها ؛ وذلك أنّه كان قد ذهب إلى زيادة الثّاني والثّالث في مثل "صمَحْمَح"و"دَمَكْمَك" ، وهو على هذا يكون جاريا على مذهب ابن جنّي قبله وابن عصفور.

بينما نلفي ابن مالك عينه يحكم في موضع آخر على كلمات أُخر كمثل "مَرْمَرِيس" بأنّ الزّائد فيها هو الحرف الثّالث و الرّابع ، وكأنيّ به متأثر بفكرة ضرورة تقدّم الحروف الأصول لأنّها حروف معانٍ ، وضرورة تأخر الحروف الزّوائد ، لأنّها حروف مبان بالدّرجة الأولى ، في مثل هذا المضعّف الّذي تكرّرت به الفاء والعين .ولاضير بعد هذا أن يتأخّرالأصل الثّالث الّذي هوالسّين في"مرمريس"مادام أنّ اللّبس مأمون ،لأنّه لاحرف له من جنسه في هذه الكلمة حتّى يكون اللّبس محذورا[1] .

وتظهر فكرة ضرورة تقديم الأصول على الزّوائد جليّة واضحة عند ابن مالك في الملحقات الّتي هي من قبيل الإلحاق المطّرد نحو"اقعنسس"و"اسحنكك"

---

(1) "الأشباه و النظّائر " . 335/1 .

حيث فصل - بتّا - بزيادة الآخر منهما مطلقا ؛ فقد قال ابن مالك في هذا:" ثاني المثلين فيه أولى بالزّيادة لوقوعه موقع ألف "احْرَنْبَى"[1] "[2]

وقد فسّر أبوحيّان النّحوي هذا بكون "جهة الأولوية أنّه لمّا ألحق احرنبى باحرنجم واحرنبى من باب الثّلاثة ، لم يأتوا بالزّائد الّذي للإلحاق إلاّ أخيرا وهي الألف ، وكذلك ماجيء به للإلحاق في هذا النّوع هو مقابل لهذه الألف ، والمقابل لها في "اقعنسس" إنّما هي السّين الثّانية ، فلذلك حكم عليها بأنّها الزّائدة ليجري باب الثّلاثي في الإلحاق مجرى واحدا."[3]

ثمّ ينقلب من جديد على مذهب الخليل في الحكم على الأوّل من المثلين المشدّدين نحو "علّم" بالزّيادة...

ولاشكّ أنّه أمكننا الإحساس بصعوبة ضبط موقع الزّائد من المثلين المضعّفين عند ابن مالك لتنوّع رأيه آراء من نوع كلمة إلى نوع كلمة أخرى ، فيشكل علينا إذًا حفظ هذه الآراء أو تذكّرها إذا أردنا ذلك.

ك) رأي ابن عقيل :

لقد ألفينا ابن عقيل (ت769هـ) يتمذهب ضمنيا لمذهب يونس بن حبيب البصريّ ، وذلك عند وقوفه شارحا كلام ناظم الألفية في مسألة صورة وزن ماكان مكرّرا لحرف أصليّ حيث قال ابن مالك:

"و إنْ يكُ الزّائدُ ضِعْفَ أصْلِي @ فاجْعَلْ لَهُ في الوَزْنِ ما لِلأَصْلِ. "

---

(1) احرنبى : المكان إذا اتّسع .

(2) "الأشباه والنظائر" . 071/1 .

(3) المصدر نفسه . 71/1 - 072 .

فراح ابن عقيل يعقّب على هذا البيت التّعليميّ المنظوم من ابن مالك بأنّه بناءً على هذا ينبغي لنا أن نزن كلمة كمثل "اغدودن" على"افعوعل" ، فنكرّر في المثال عينين لتكرّرها في الموزون ، فنكون بهذا قد عبّرنا عن الدّال الثّانية بعين كما عبّرنا عن الدّال الأولى قبلها بعين أيضا ، لكون الثّانية ضعفها ومكرّرها وكذا مثلها.

كما نزن لفظا كمثل "قَتَّل" أو"كَرَّم" على زنة "فَعَّل" في كليهما "فتعبّر عن الثّاني بما عبّرت به عن الأول ، ولايجوز أن تعبّر عن هذا الزّائد بلفظه ، فلا تقول في وزن "اغدودن" "افعودل"، ولافي وزن "قتّل" "فَعتَل" ، ولا في وزن "كرّم" فعْرل"[1] .

ل) رأي جلال الدّين السّيوطي :

لم نلف للسّيوطي (ت911هـ) مذهبا معيّنا تفرّد به في كتبه صراحة ، وإنّما الّذي وجدناه له هو كثرة جمع آراء الغير والاهتمام بها ، جمعا يكاد يكون أمينا تامّا ، بحيث يمكّننا من التعرف على بعض الآراء الّتي ماكانت لتصلنا لولا السّيوطي ، وذلك لضياع مصادرها الأصلية المباشرة.

فكثيرا ماكان السّيوطي يجمع نظريات غيره ممّن سبقه من النّحاة واللّغويين ، أضف إلى هذا نظريات بعض معاصريه. وإن كنّا رأيناه ـ من خلال ما تقدّم ـ لم يكن جامعا وحسب ، بل كان يروم ـ أحيانا ـ اتخاذ دور النّاقد الّذي يسعى إلى تحليل بعض الآراء والمذاهب والأقوال[2] . وذلك كمثل تعليقه

---

(1) شرح ابن عقيل . 538/2 .

(2) انظر الاقتراح ص 013 .

على رأي ابن مالك المتفرّع في المسألة بقوله :" وهذا التفصيل الّذي ذكره ليس مذهبا لأحد ، وإنّما هو إحداث قول ثالث جريا على عادته."[1]

ولعلّ هذا العمل من ابن مالك ضرب من التّوزّع بين المذهبين يتجاذبه كلّ واحد حينا من الدّهر ؛ ألا ترى أنّه كان خليليا بتمثيلات هي : -1"صمحمح" -2 "علّم" ، ثمّ أمسى يونسيّا بتمثيلات هي :-1"مرمريس" و-2 "اقعنسس". وهذه اللّفظات ـ كما ترى ـ سُبق إلى التمثيل بها من لدن التّصريفيين الأوائل، فليس جديده سوى لفظة "مرمريس" الّتي وردت عنده أوّل مرّة في هذا الباب.

وقد نعدّ ابن مالك في ضوء ماتقدّم كمثّل ابن جنّي حين اقتسمته المسألة رأيين مذهبين بين الخليل ويونس فطفق يبحث عن الانتصار لهما ، وإذا كان ذلك كذلك فليس سوى تخيّل ابن مالك كان قد قال ضمنيّا أيضا :"ووجدت ـ أنا ـ ابن مالك ـ أشياء يشهد بعضها لهذا المذهب وبعضها لهذا المذهب " . كما قالها ابن جنّي من قبل.

ولاغرو إذًا أن يكون "هذا التّفصيل الّذي ذكره مذهبا لأحد [كذا][2] وإنّما هو إحداث قول ثالث جريا على عادته".[3]

***نقد السّيوطي نسبته لسيبويه مذهبا مقابلا للخليل.:**

---

(1) الأشباه و النّظائر . 070/1 .

(2) كذا ولعلّه أراد النفي عن ابن مالك أن يكون له مذهب أو هو مذهب لآخر تكلّم به ابن مالك .وعلى هذا يكون صوابه هكذا :" هذا التّفصيل الذي ذكره ليس مذهبا لأحد بإضافة "ليس" قبل كلمة مذهبا لدلالة مابعده عليه وهو الأداة الحاصرة القاصرة "إنّما " الّتي أريد بها الاستئناف هنا .

(3) الأشباه و النظائر . 070/1 .

إنّ العجيب في نصّ السّيوطي (ت911هـ) ـ الّذي ليس له سوى فضل الجمع فقط ـ ذكره مذهبا لسيبويه آخر يتبنّى فيه مذهب يونس بن حبيب ، حيث جاء عنه قوله :"وأمّا سيبويه فقد حكم بأنّ الثّاني هو الزّائد ، ثمّ قال بعد ذلك ، وكلا الوجهين صواب ومذهب ، فهذا يدلّ على احتمال الوجهين."[1] بيد أنّا ـ كما رأيتم من قبل ـ لم نُلفِ في النّصّ الأصليّ لسيبويه نفسه عدا حكمه في المسألة وارتضائه المذهبين على السّواء ، حيث قال: "وكلا الوجهين صواب ومذهب."[2]

والّذي يقطع بأنّ اسم سيبويه الّذي ورد في نصّ السّيوطي أعلاه لم يرد سهوا منه ، بل هو متعمّد مقصود من صاحبه ، إيراده مرّة أخرى تحته اسم سيبويه ، حيث "اختلف في الصّحيح ، فذهب الفارسيّ إلى أنّ الصّحيح مذهب سيبويه."[3] أضف إلى ذلك أنّ كتابه ذا محقّق من لدن الدّكتور فايز ترحيني ، فلا يمكن إذًا للفظ سيبويه أن يكون جائيا من قبيل السّهو.

كما لا نستبعد أن يكون إيراد السّيوطي لاسم سيبويه من باب أنّه قال بعكس مذهب الخليل ، أي على مذهب يونس أو كمثله ، فهما من السّيوطي فهما خاصّا لعبارة "غيره" الّتي وردت في نصّ سيبويه في المسألة وكنّا قد وقفنا عندها طوالا ، وذلك عند سكوت سيبويه تاريخ ذاك عن حد صاحب المذهب الثاني معبرا عنه فقط بقوله :"وأما غيره "[4] هكذا على الإطلاق أي غير

---

(1) انظر الأشباه والنظائر 069/1 .

(2) الكتاب 329/4 .

(3) المصدر السابق 069/1 . وكذلك ذكره بعد هذا بقوله :" وذهب ابن خروف والشلوبين إلى التّسوية بين مذهب الخليل و مذهب سيبويه " الأشباه . 070/1 .

(4) الكتاب . 329/4 .

الخليل. وعلى هذا يكون السّيوطي قد فهم بأنّ سيبويه هو القائل بالمذهب الثّاني المقابل لمذهب الخليل - أو - على الأقل – من القائلين بمذهب عكس مذهب الخليل.

ولكنّ الّذي قد يبطل هذا الزّعم الشّخصية العلميّة الفذّة الّتي أثرت عن سيبويه وإمامته لعلم النّحو وأصوله كمثل القياس ، إذ "لمّا كان النّحويون بالعرب لاحقين ، وعلى سمتهم آخذين...جاز لصاحب[1] هذا العلم ، الّذي جمع شعاعه ، وشرع أوضاعه ، ورسم أشكاله...وبعج أحضانه...أن يرى فيه نحوا ممّا رأوا...وأن يعتقد في هذا الموضع نحوا ممّا اعتقدوا في أمثاله ، لاسيّما والقياس إليه مصغ ، وله قابل...فاعرف إذًا...أنّ سيبويه لاحق بهم ، وغير بعيد فيه عنهم. ولذلك عندنا لم يتعقّب هذا الموضع عليه أحد من أصحابه ، ولاغيرهم."[2]

ومن ثمّ لايمكن لسيبويه الرّزين أن يناقض نفسه بنفسه بهذه السّهولة ، فيصحح مذهب يونس ويصوّبه ، ثمّ يعود إلى تصحيح كلا المذهبين ؛ فهذا منه محال غلط ، ولا يقول به فيه إلاّ حاسد متهوّر ، لأنّه ليس بدهيّا أن يجيء شيء كهذا من إمام العربيّة ومفتّق قياسها بلا ريب.

وقد يدحض نصّ السّيوطي ذا وإيراده اسم سيبويه فيه متفرّدا بمذهب بعينه ، موضع سيبويه في مسألة الزّيادة تكرارا لحرف أصليّ في الأول ؛ حيث يظهر سيبويه بشخصية السّائل المتعلّم أمرا جديدا كان يجهله ولايعرف حكمه. وغنيّ عن البيان أنّ حكم السّائل سؤالا مباشرا كمثل سيبويه عندما سأل أستاذه الخليل :"وسألت الخليل فقلت : سلّم أيتهما الزّائدة؟"[3] أن يكون أجهل

---

(1) مدح لسيبويه وهو به جدير .

(2) ابن جني الخصائص .1/ 308 - 309 . وانظر ضيف "المدارس النّحويّة " . ص 92 - 093 .

(3) المصدر نفسه . 329/4 .

بالمسألة التي يسأل عنها مقارنة إيّاه بالمسؤول عنها، إذ "السؤال طلب الجواب بأداته ومبناه على سائل و مسؤول به و مسؤول عنه ، فالسّائل ينبغي له القصد قصد المستفهم...وأن يسأل عمّا يثبت فيه الاستبهام...[لأنّ][1] ماثبت فيه الاستبهام صحّ عنه الاستفهام...والمسؤول منه كونه أهلا بأن يكون من أهل فنّ السّؤال كالنّحويّ عن النّحو، والتّصريفيّ عن التّصريف."[2]

فأنّى إذًا لسيبويه أن يذهب فيها مذهبا مخالفا للخليل وقد كان يجهل الحكم في المسألة أصلا وفصلا ؟! ثمّ أين هي أدلّته على مذهبه في كتابه كلّه ، وهو كتاب ضخم أتى فيه سيبويه على كلّ شيء أو كاد ؛ إذ ما نشكّ أنّه لو تزعّم مذهبا واحدا بيّنا لمثّل له بأدلّة قاطعة تمثيلا ، سواء علينا قلّتها أو كثرتها ؛ وهذا كما علمت مغيّب من نصّه الأصليّ تماما.

غير أنّ أعدل ردّ ليسبويه على السّيوطي ومن ادّعى دعواه حين نسبوا لسيبويه قوله بمذهب يونس وانتصاره له ، نصّ لسيبويه عينه في كتابه "الكتاب"- عند حديثه عن مصدر"فَعّل" الثّلاثي المزيد بحرف عن طريق تضعيف العين ، حيث قال :"وأمّا "فعّلت" فالمصدر منه على"التّفيعل"جعلوا التّاء الّتي في أوّله بدلا من العين الزّائدة في فعّلت."[3]

فنحن نرى أنّ كلام سيبويه فحواه أنّ "التاء" في المصدر"تفعيل"عوض من العين الزّائدة[4]- اطلاقا - سواء أكانت الأولى أم الآخرة ؛ فدعوى السّيوطي إذًا

---

(1) زيادة يستقيم بها السّياق .

(2) السّيوطي "الاقتراح " ص 109 .

(3) الكتاب . 079/4 . وانظر .التكملة .ص 216 .وشرح ابن عقيل .128/2 .و "جامع الدّروس" 171/1 - 172 .

(4) لأنّ "الأصل أن لا يُجمع العِوضُ والمُعوَّض". العكبريّ "التبيين عن مذاهب النّحويين " ص 451 .

أنّ سيبويه حكم بزيادة الآخر من المثلين مردودة وأدلّتها مصفّدة كما رأيت بالبرهان القطعيّ الّذي ليس كمثله برهان في كلّ ماتقدّم ، لما حواه من تصريح بيّن عن عدم تعيين الزّائد من العينين المشدّدتين في "فعّلت" وأشباهها.

وعليه لابدّ من أن يكون سيبويه غير ذي مذهب في مسألة حدّ الزّائد من المثلين المضعّفين بيّن ، لأنّه لم يكن سوى مجرّد سائل مبتدئ طالب التّعلم من شيخه القطب الخليل.

2/ آراء المحدثين :

أ) رأي شوقي ضيف :

يتعرض الدّكتور شوقي ضيف لهذه المسألة بكثير من الاقتضاب في كتابه "المدارس النّحويّة " ، لأنّها وردت عنده عرضا عندما كان يعرّف بشخصية يونس العلميّة ، فلابدّ ألا يقف عندها - في نظره – كثيرا . فلقد كانت – على حسب الدّكتور ضيف - :" ليونس مذاهب وأقيسة تفرّد بها ...من ذلك أنّ الخليل كان يرى أنّ الزّائد في مثل قطّع هو الحرف الأوّل ، وكان يونس يرى أنّه الحرف الثّاني."[1]

ونحن نلاحظ أنّ عرض ضيف هذا مقتضب أيّما اقتضاب ، بل خال من أيّ نقد للمسألة كبير أو تعليق علميّ ماحص ، وكأنّي به استخفاف منه للمشكل اللّغويّ هذا ، أم يكون نوعا من الاكتفاء - من لدن الدّكتور ضيف – بما قاله

---

(1) ضيف "المدارس النّحوية " ص 28 - 029 .

المتقدّمون المشبلون في التّصريف الّذين لم يفصلوا في المسألة أبدا .بل لم يتفضّل علينا حتّى برأيه في أيّ المذهبين يكون صوابا أو هل يختار الميل إلى مذهب دون آخر ، أو يفضّل إخراج المسألة من دائرة البحوث اللّسانية؛ وهو بهذا فرض علينا اقتضاب نقدنا له.

ب) رأي فخرالدّين قباوة :

بعدما أشار الدّكتور قباوة إلى المسألة بين الخليل ويونس اختار - كرجل عالم متدرّب بشؤون التّصريف – أن يتمذهب للخليل بن أحمد الفرهودي حيث قال :"وقد اختلف في المكرّر من حرف أصليّ للزّيادة. فذهب الخليل إلى أنّ الحرف الأوّل هو المزيد ، وذهب يونس بن حبيب إلى زيارة الثّاني. والاختيار مذهب الخليل. ولذلك فإنّ الحرف الأوّل من المكرّر في نحو:"علّم"..."اخشوشن" ،"اقعنسس"..."عقنقل"...هو الزّائد والثاني هو الأصليّ."[1]

وقد كنّا أخرجنا من قبل الملحق من الألفاظ في مسألة حدّ موضع الزّائد من المكرّرين مثل"اقعنسس" ثم أخرجنا ألفاظا حملناها على حكمها كمثل "اخشوشن" و"عقنقل" ، فلم يبق إلاّ مثل "علّم "و نحوه.

ولقد كنّا ننتظر من الدّكتور قباوة تناولا للمسألة بأكثر تحليل وعمق ، حتّى يعيننا على تبيّن خيوطها بنظرة أكثر حداثة لبعد عهده عن المتقدّمين الّذين أحاطوا بالمسألة إحاطة وافية.

فهل فضّل هو الآخر ألاّ يتجاوز التّعيين والاختيار؟! .

---

(1) قباوة "تصريف الأسماء و الأفعال " . ص 035 .

غير أنّ مزية الدّكتور قباوة تكمن في تفريقه بين المكرّرين اللّذين يكونان من جنس واحد كمثل قطّع - وسلّم والمكرّرين اللّذين ليسا من جنس واحد وذلك نحو :"سيّد"و"امّحى" ، فإنّ التّضعيف فيهما ليس من قبيل تضعيف مثلين من جنس واحد ، فهما ليسا تكرارا لأصل ، بل "حرفان مختلفان أبدل أحدهما من جنس الآخر ، ثمّ كان الإدغام."[1]

ج) رأي تمّام حسّان :

لقد كان الدّكتور تمّام حسّان أوقف الواقفين من المحدثين في المسألة بين الخليل ويونس . وكان معلوما لديه أنّ يونس بن حبيب "خالف...نحاة البصرة[2] بدعوى أنّ العنصر الزّائد في العين المضعّفة من "فعّل" هو الثّاني."[3] لأنّ الخليل قبله كان قد حكم بزيادة الأول منهما أبدا.

بيد أنّ يونس بن حبيب لم يكن - على حسب الدّكتور حسّان - قد فسّر "سبب سكون العنصر الأوّل الّذي كان متحرّكا في الثّلاثيّ المجرّد . (قارن :فَ عَ ل : فَ عْ عَ لَ)."[4]

ولكن قد نختلف مع الدّكتور تمّام حسّان في هذا الموضع وفي هذا التّعليق ، ذلك أنّه ثابت عند المنقّبين في التّصريف والمشتغلين به أنّ ضابط معرفة

---

(1) قباوة "تصريف الأسماء والأفعال". ص 035 .الهامش .

(2) قد يحيل المضاف إليه "البصرة " في النّصّ أعلاه إلى أنّ الكوفة كانت تزعّمت مثل رأي يونس الّذي يزيد الآخر من المثلين المضعّفين . فتنبّه . و النّصّ هكذا غير مضبوط لولا أنّه سيؤنسني في أطروحة الدّكتوراه الّتي سأتخيّل المسألة فيها بين البصرة و الكوفة ، راكبا أصل الاشتقاق بينهما .

(3) تمّام حسّان "الأصول" ص . 036 .

(4) المرجع نفسه ص 036 .

الزّائد من المثلين المضعّفين في الثّلاثي المزيد بحرف عن طريق تضعيف العين هو الاشتقاق بلا مدافع ، وذلك نحو "علّم" الّذي على وزان "فعّل"، ومنه قوله تعالى ﴿ الرَّحْمَنُ .عَلَّمَ القُرْآنَ . خَلَقَ الإِنْسَانَ. عَلَّمَهُ البَيَانَ ﴾[1] ، أو كمثل"سلّم" الّذي هو على وزان "فَعَّل" ومنه قوله تعالى ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمنوا صَلُّوا عَلَيهِ وَ سَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾[2] .

ألا ترى أنّ "التّسليم" كمصدر على وزن "تفعيل" أصله من "السّلاّم" الّذي هو على زنة "فِعّال" "حذف أحد حرفي التّضعيف ، وعوّض منه تاء التّفعيل ، فجاء على"تَسْلاَم" "كالتَّكْرَار" ، ثم قلبوا الألف ياء، فصار إلى "التّسليم". فالتّاء عوض من إحدى اللاّمين."[3]

وعلى هذا يكون المصدر" الفِعّال" بكسر الفاء وتشديد العين أصلا أوّلا "للتَّفْعال" بفتح التّاء ، وهذا أصل للتّفعيل ، حذفوا من الفعّال زائده ، فقالوا :"فعّل" " تفعالا" ، كطوّف تطوافا ، ثمّ قلبوا التّفعال ياء فقالوا :"فعّل" "تفعيلا". كطوّف تطويفا...فا"لتّسليم " أصله "التّسلام" بفتح التاء .وهذا أصله السّلاّم بكسر السّين وتشديد اللاّم ، بوزن فعّال."[4]

والمراد من وراء هذه النّصوص كلّها أنّ التّصريفيين كانوا ـ حينما يريدون الاستدلال على أنّ تحت الفعل الثّلاثي المضعّف العين تشديدا حرفا زائدا ـ يقارنون بين هذا الفعل المزيد بحرف عن طريق تضعيف العين ومصدره الّذي هو" تفعيل" بحيث يظهر فيه سقوط أحد المثلين اللّذين كانا

---

(1) سورة الرّحمن . الآية 1-4 .

(2) سورة الأحزاب . الآية 056 .

(3) الغلاييني : "جامع الدّروس " . 164/1 .

(4) المرجع نفسه 172/1 . قاعدة المطّرد في القياس و الشّاذ في الاستعمال وعكسها .

مشدّدين وتعويضه بتاء في صدر مصدره. ثمّ إنّ "مصدر الثّلاثي غير قياسيّ ،أي أنّه لاتحكمه قاعدة عامّة ، وإنّما الأغلب فيه السّماع ."[1] بينما تكون "مصادر غير الثّلاثي قياسيّة."[2]

وقد علمنا من قبل أنّ المصدر من "فعّل" "على التّفعيل جعلوا التّاء الّتي في أوّله بدلا من العين الزّائدة في فعّلت وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال ، فغيّروا أوّله كما غيّروا آخره."[3]

إلاّ أن يكون الدّكتور حسّان خليليا في نظرته إلى الزّائد من المثلين المضعّفين ، فأثّر فيه نصّ كنصّ ابن جنّي الّذي عيّن الزّائد في المثلين الآخر منهما لسقوطه في المصدر "تفعيل" واستبدال التّاء به ، وذلك أنّ التّاء عند ابن جنّي "في تفعيل عوض من عين فعّال الأولى، والتّاء زائدة ، فينبغي أن تكون عوضا من زائد أيضا ، من حيث كان الزّائد بالزّائد أشبه منه بالأصليّ."[4]

ولقد كان مثل هذا العمل من الدّكتور حسّان من قبيل "حمل مالم يُعلم له اشتقاق على ماعلم له اشتقاق."[5]

يضاف إلى هذا أنّ الدّكتور حسّان عينه لم يفسّر لنا بدوره سبب انفتاح العين الّتي كانت مكسورة في الثّلاثي المجرد مثل "قَدِم" الّذي على "فَعِلَ" وانفتاحها في الثلاثي المزيد بحرف عن طريق تضعيف العين نحو "قَدَّمَ" الّذي هو على وزن "فَعَّل"

---

(1) الرّاجحيّ ." التّطبيق الصّرفيّ " ص 066 . وانظر شذا العرف في فنّ الصّرف ص 71 و 073 .

(2) المرجع نفسه .ص 069 . وانظر "جامع الدّروس" 166/1 و 169 .

(3) الكتاب . 079/4 .

(4) الخصائص . 069/2 .

(5) محيسن "تصريف الأفعال و الأسماء " ص 251 - 252 - 256 و 259 و 261 و 264 و 266 مثلا

د) رأي عبد العال سالم مكرم :

لقد اكتفى الدّكتور عبد العال سالم مكرم باعتماد كتاب الخصائص والإحالة عليه دونما سواه من المصادر والمراجع الّتي رفدت مسألة بحثنا ذا. وهو بعد أن عرض لها باقتضاب حاول نقدها والتّعليق عليها كما يأتي :"من هذا النّصّ نتبيّن أنّ مذهب يونس وجد له من النّحاة المتأخرين من تولّى الدّفاع عنه بما يقّدم من حجج ، وما يسوق من براهين ."[1]

وقد يكون المسكوت عنه في كلام الدّكتورمكرم إحساسه بقلة المتمثلين بمذهب يونس والمناصرين له من المتأخرين عنه إزاءه والخليل بن أحمد، فكان أن اعتمد الخصائص لكون ابن جني تزعم قبله المذهبين الإثنين معا، مقدّما الاحتجاج ليونس على الاحتجاج للخليل، فكأني به إذًا ارتضى مذهب يونس حتى يشد أزره فيجعل مذهبه مطردا متلئبا.

هـ) رأي محمد سالم محيسن:

لقد وجدنا الدكتور محمد سالم محيسن يسكت في المسألة كمثل سكوت الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور شوقي ضيف قبله من المحدثين ، بحيث اكتفى هو الآخر بسرد أقوال العلماء فيها ، وذلك بقوله "فإن قيل :فأيّ

---

(1) عبد العال سالم مكرم "الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو العربيّ ". مؤسسة الوحدة للنشر و التوزيع الكويت 1977م. ص 336 . وانظر ص 335 قبلها .

الحرفين هو الزائد ؟ أقول: اختلف العلماء في ذلك على قولين"[1] . ثمّ يسرد مذهبي الخليل ويونس محيلا عليهما في المصادر والمراجع الّتي اعتمدها في تخريج هذه المسألة[2] . دونما وقوف عندها وقفا معمّقا ، حتّى يوضّح لنا بعض خيوطها.

**** جدول إحصائي يبين آراء العلماء القدامى والمحدثين في مسألة حد موضع الزائد من المثلين المضعفين في كل كلمة جاوزت الثلاثة الأحرف .***

تطبيقات على "فُعّل" مثل "سُلّم".

آراء العلماء القدامى فيها.	موضع المثل الزّائد عندهم
1) الخليل بن أحمد .	-الأوّل .صراحة .
2) يونس بن حبيب.	- الآخر .صراحة
3) سيبويه .	-احتمال الأوّل والآخر معًا صراحة .
4) أبو بكر بن السرّاج .	- الآخر .صراحة
5) أبو عليّ الفارسيّ .	- الآخر .صراحة
6) ابن جنّي .	-احتمال الأوّل والآخر معًا صراحة .
7) ابن عصفور .	- الأوّل .صراحة .
8) ابن مالك	- الأول حينا و الآخر حينا آخر. - حسب نوع الكلمات .
9) ابن الحاجب .	- الآخر صراحة .
10) الأستراباذي .	- احتمال الأوّل والآخر معًا صراحة. في غير المكرّر للإلحاق .
11) أبو حيّان النّحويّ .	- الأوّل صراحة.
12) ابن خروف والشلوبين .	- احتمال الأوّل و الآخر عندهما معا صراحة.
13) ابن عقيل .	- الآخر صراحة.

---

(1) محيسن . "تصريف الأفعال و الأسماء " ص 252 .

(2) كمثل كتاب سيبويه و الممتع لابن عصفور وشرح الشافية للأستراباذي و المبدع لأبي حيّان . راجع "تصريف الأفعال و الأسماء " ما بين صفحات 252-254 .

14) السّيوطي .	- لم يقل برأيه بل كان يجمع فقط.
15) د.شوقي ضيف .	- الأوّل ضمنيا .
16) د.فخر الدّين قباوة .	-الأوّل . صراحة .
17) د.تمّام حسّان .	-الأوّل ضمنيا .
18) د. عبد العال سالم مكرم	-الآخر ضمنيا .
19) د. محمّد سالم محيسن	-لم يقل برأيه، بل كان يجمع بعض آراء المسألة كمثل السّيوطي .

ومن النّتائج الهامّة في فصلنا الرابع هذا :

1 - تعليلنا اقتضاب نقد سيبويه المسألة لكونه أوّل المعقّبين المباشرين عليها.

2 - ردّنا زعم السّيوطي الّذي اعتقد بأنّه كان لسيبويه رأي آخر حكم فيه بزيادة الآخر من المثّلين المضعّفين.

3 - تأكيد الإلحاق المطّرد وكيف بابه تكرير اللاّم ، بنصّ لأبي بكر بن السرّاج في المنصف.

4 - التّحليل المنطقيّ واعتماد القياس عند أبي عليّ الفارسيّ أثناء حجاجه في المسألة وإن جانب اليقين.

5 - انقسام ابن جنّي في المسألة رأيين مذهبين بين الخليل ويونس وإن كان ميله للخليل أكثر وضوحا ، لأنّه أكثر له من الاستدلال.

6 - اعتماد ابن عصفور أدلّة ابن جنّي وتفريعها ، لولا انفراده عنه بركوب باب التّحقير و التّصغير في استشهاده.

7 - رغبة ابن الحاجب في حمل مايترتّب على الألفاظ الملحقة الّتي يتعيّن أن يكون الزّائد فيها الأخير دائما ، على باقي المكرّرات.

8 - ردّ الأستراباذي دعوى ابن الحاجب أعلاه لاختلاف وقوع المكرّر للإلحاق مع وقوع الأصليّ في الملحق به.

9 – سكوت أبي حيّان النّحويّ عن رأيه في المسألة.

10 – الفضل لجلال الدّين السّيوطي في المسألة جمع الآراء المبثوثة فيها من هنا وهناك.

11 – انتصار ابن خروف والشّلوبين للمذهبين معًا دون الحجاج لهما.

12 – رأي ابن مالك معروف متفرّع بين المذهبين و مختلف عنهما أحيانا ، وذلك أنّه كثيرا مايرغب في الانفراد بمذهب معيّن.

13 – رأي الدّكتور شوقي ضيف من المحدثين غير واضح ، فلم يزد عن بيانه أنّه كان ليونس مذاهب تفرّد بها.

14 – رأي الدّكتور فخر الدّين قباوة منحاز لمذهب الخليل ولكنّه لم يعلّل هذا الميل والإختيار.

15 – رأي الدّكتور تمّام حسّان يكاد يكون أعمق رأي عند المحدثين لأنّه حاول أن يتساءل عن ذاك السّبب الّذي جعل يونس لايفسّر سبب سكون العنصر الأوّل الّذي كان متحرّكا في الثّلاثي المجرّد "فَعَل" وصيرورته "فعْعَل" في الثلاثي المزيد بحرف عن طريق تضعيف العين منه، ولكنّه لم يجبنا الدّكتور حسّان بدوره عن سبب انفتاح العين في "قَدَّم" الّتي كانت مكسورة في "قَدِمَ".

16 – رأي الدّكتور عبد العال سالم مكرم مقتضب ليس فيه سوى عرض للمسألة بين الخليل ويونس ، ثمّ استئناف لبيان انتشار مذهب يونس كمثل مذهب الخليل أيضا.

17 – رأي الدّكتور محمّد سالم محيسن ليس سوى عرض للمسألة دونما أيّ نقد منه أو تعليق.

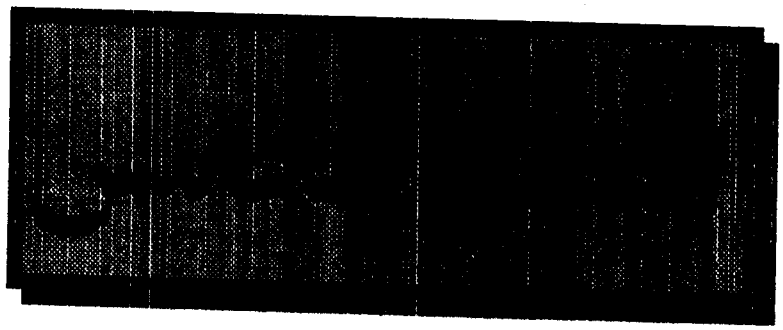

توجيه آراء القدامى و المحدثين في ضوء مسالك العلّة و قوادحها .

المبحث الأول:

أركان القياس .

المبحث الثّاني:

تطبيق مسالك العلّة و قوادحها على آراء القدامى و المحدثين .

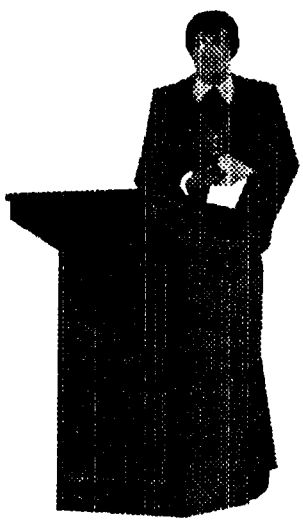

الفصل الخامس.

توجيه آراء القدامى و المحدثين في ضوء مسالك العلّة و قوادحها

قبل تطبيق العلّة و مسالكها وقوادحها ينبغي لنا التعريف بأركان القياس الّتي هي ركن منه ، والتمهيد لها بها .

* المبحث الأول :

أركان القياس

1) المقيس عليه:

ويقصد به ذلك المنقول من كلام العرب المطرد سواء أكان أصلا أم فرعا[1] . والمراد بالاطراد - ههنا - اطراد المعلوم من كلام العرب في السماع[2] والقياس[3] .

ويشترط في المقيس عليه الذي يكون مطردا في السماع ألا يكون شاذا في القياس ، وذلك نحو "استحوذ" و"استنوق" إذ طبيعة هذين المثالين أن يحفظا ولا يقاس عليهما.

وقد يتعدد المقيس عليه ويظل الحكم واحدا، كما قد يتعدد فيتعدد لتعدده الحكم ويختلف لاختلافه وتنوعه.

---

(1) "القياس : ... قول مؤلف من أقوال إذا وضعت لزم عنها بذاتها لا بالعرض قول آخر غيرها اضطرارا. فماهية القياس تقوم في لزوم النتيجة من المقدّمتين هذا اللزوم الضّروري." مراد وهبه .يوسف كرم .يوسف شلاله "المعجم الفلسفي" عربيّ.إنجليزي.فرنسي. دار الثقافة الجديدة .ط02 القاهرة .مصر 1971م ص 176 . Syllogism ,syllogisme وانظر "المنطق الصّوري" ص 229 ومايليها.

(2) ماورد مسموعا من كلام العرب بكثرة .

(3) ههنا موافقته لقاعدة أصلية أو فرعية . فالأصلية كمثل رفع الفاعل .

وإنه وإن كان المقيس عليه قد يكون فرعا مطردا كما كان يكون أصلا مطردا،فإن النحويين الأوّل كانوا يطلقون في مجال القياس مصطلح "الأصل" على المقيس عليه ولو كان "فرعا"[1] . وذلك أن" الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالأصول وتشبّه الأصول بها "[2] .

فتحولت أسماء أركان القياس من:

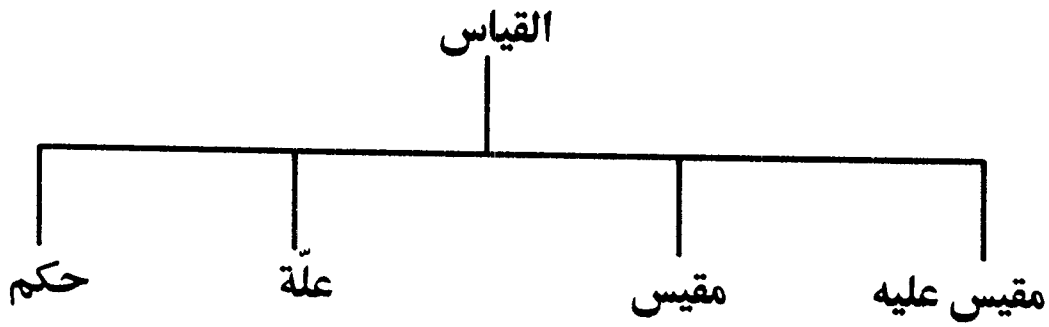

إلى صورة أخرى هي:

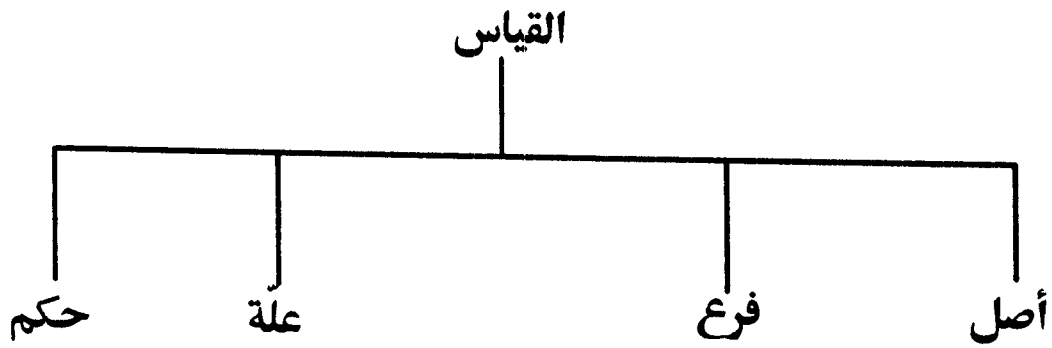

ولعلّ اطلاقهم على المقيس "الأصل" حتّى ولو كان فرعا وعلى المقيس "الفرع" ولوكان أصلا تطبيق لقاعدة من قواعدهم مؤدّاها أبدا أنّ "الفرع أحطّ رتبة من الأصل"[3]

2) المقيس : وهو الركن الثّاني من أركان القياس. لقد كان أبو

---

(1) انظر حسّان "الأصول" ص 170 ومايليها .

(2) السّيوطي "الأشباه" 319/1 .

(3) السّيوطي "الأشباه" 315/1 .

عثمان المازني يقول :" ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب "[1] وقد تحوّل هذا القول شعارا لجميع النّحاة يجربّون عبره "صورية القواعد بالصّوغ القياسي للكلمات على مثال الصّيغ وأحكامها "[2] .

وفي بحثنا ذا تشكّل الكلمات المسؤول عنها من لدن سيبويه باتّجاه الخليل من مثل "سُلّم" وغيرها "المقيس" بينما تصنع الألفاظ المجاب بها على مسألة حدّ الزائد من المثلين المضعّفين في مثل "سُلّم" من نحو "جدول" و"عثير" عند الخليل و يونس "المقيس عليه" ، ذلك أنّ علّة هذين اللّفظين معلومة من حيث حكمها ، بينما تبقى علّة لفظ مثل "سُلّم" مجهولة ، وهذا واضح .

إذًا إذا كان القياس هو "حمل مجهول على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما "[3] فإنّ المقيس هو المجهول حكمه إزاء المقيس عليه .أي إنّه فرع بحاجة إلى التشبّه بأصل ، لأنّ "الاعتبار بالأصول أشبه منه وأوكد منه بالفروع. "[4]

ثمّ إنّ المقيس نوعان :

- ماهو مسموع عن العرب بيد أنّه ليس بالمطّرد ، و مثاله "حَاحَيْت" و" هَاهَيْت" فمتفق عليه عند النّحاة أنّ الألف ههنا منقلبة عن ياء.

- وماهو غير مسموع عند العرب و لامنقول عنهم ولكنّه لاحق بكلامهم ومقيس عليه وذلك كأن نبني من "عَلِم"" على زنة "جعفر"، فإنّا سنقول "عَلْمَم" . فـ "علمم" إذًا ملحق بجعفر.

3) العلّة :

إنّ معنى مادة (ع ل ل) في المعاجم "المرض.وحدث

---

(1) السيوطي "الاقتراح" 079.

(2) حسّان "الأصول" 173

(3) أبوالقاسم محمدبن جُزيّ "تقريب الوصول إلى علم الأصول".تح.د.محمدعلي فركوس.دار التراث الإسلامي ط01.الجزائر.1410هـ/1990م ص134.

(4) ابن جنيّ "الخصائص" 223/1

يشغل صاحبه عن وجهه كأنّ تلك العلّة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله الأوّل...وعلّله بالشيء تعليلا أي لهّاه به كما يُعلّل الصّبيّ بشيء من الطّعام يتجزّأ به عن اللّبن."[1]

وأمّافي اصطلاح اللّغويين المنقّبين في العربيّة فهاتيك الأسباب والمبادئ الّتي كانت العرب تراعيهافي كلامها حتّى تبني على مدارها أحكام ألفاظها .

ولعلّ العلّة في معناها الواسع المطلق مايرتبط به الشّيء ارتباطا من حيث الوجود والعدم والماهية[2].ومن ينظر مليّا في تعليلات الأوّلين من اللّغويين اللّذين سبقوا عصر المأمون يلفي أنّ ما اعتلّ به النّحاة إنّما كان من قبيل العلل اللّغوية الصّرف الّتي لاتكلّف فيهاولاإقحام ؛فهي ليست كما يزعم بعض الزّاعمين- دائرة على اعتبارات عقليّة بائنة عن طبيعة اللّغة وطارئة مفروضة عليها فرضا[3] .

ومادام بحثنا ذا صرفيا بحتا فإنّ العلل" الصّرفية تعود في الأغلب الأعمّ إلى أسباب لسانية بحت مدارها على اجتناب الثّقل وطلب الخفّة ، أخذا بما جرى عليه العرب في نطقهم."[4]

لقد تكامل الكلام في العلّة على يدي أبي الفتح عثمان بن جنّي ، عاملا بهدي شيخة أبي عليّ الفارسيّ ، بحيث لم يقتصر على بيان العلل وانتزاعها من كلام المتقدّمين ، بل تعدّى هذا إلى فلسفتها ، و بخاصّة في كتابه "الخصائص"،

---

(1) محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرّازيّ (ت 666هـ) "مختار الصحّاح" . دار الكتاب العربيّ . بيروت .لبنان 1401هـ/1981م. مادة علل ص 451 .

(2) انظر منى إلياس "القياس في النّحو" مع تحقيق باب الشّاذ من المسائل العسكريات .لأبي عليّ الفارسيّ . ديوان المطبوعات الجامعيّة .الجزائر د.ت ص 048

(3) انظر حسّان "الأصول"ص 046 وما يليها.

(4) المرجع السابق ص 048 .

حيث قال :"اعلم أنّ علل النّحويين...أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل المتفقّهين ، وذلك أنّهم إنّما يحيلون على الحسّ...وليس كذلك حديث علل الفقه ، لأنّها إنّما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ...كالأحكام التّعبّدية."[1]

ولقد نعلم من لدن أبي القاسم الزّجّاجي (ت337هـ) أنّ علل النّحو "ليست موجبة ، وإنّما هي مستنبطة أوضاعا و مقاييس ، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها.."[2]

وهذه العلل عنده تنقسم ثلاثة أقسام :

أولها: العلل التّعليميّة: التي يرجى من ورائها تعلّم كلام العرب إذ لم نسمع عن العرب كلّ مانطقت به ، بل بلغنا بعض فقسنا الأبعاض الأخرى التي لم تصلنا عليه؛ مثال ذلك أنّا لمّا بلغنا مثال رحل عمرو فهو راحل ، وأكل فهو آكل،عرفنا بهذا صيغة اسم الفاعل فقلنا قياسا عليهما قام فهو قائم ونام فهونائم.

ثانيها: العلل القياسيّة : وأمثلتها كقولنا لمن قال: نصبت زيدا بإنّ ، في قوله: إنّ زيدا قائم: لم لزم أن تنصب" إنّ" الإسم ؟ فالجواب اللاّزم حينها أن يقول:إنّ "إنّ" وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول،فقيست عليه بأن عملت عمله ، بحيث يكون المنصوب مشبّها بالمفعول لفظا ، ويغدو المرفوع مشبّها بالفاعل لفظا أيضا[3] .

وثالثها: العلّة الجدليّة: وهي علّة نظريّة تتجاوز البحث مثلا في معرفة مضارعة أو عدم مضارعة "إنّ" – من حيث كونها حرفا – الأفعال وبنوع هذه الأفعال وأزمنتها الماضية والمستقبلة والآمرة ، ثمّ سبب اختيار

---

(1) ابن جني الخصائص 048/1.

(2) أبو القاسم الزّجاجي " الإيضاح في علل النّحو" .تح .د .مازن المبارك .دار النّفائس .ط04 بيروت لبنان 1402هـ /1982م ص 064. وخالفه ابن جنيّ في الخصائص 164/1 وما يليها. ونصّ الزّجاجي وارد في الاقتراح . ص 93 - 094 .

(3) الخصائص ص 064 . والاقتراح ص 094.

الأفعال الّتي قدّم مفعولها فيها على فاعلها وهكذا دواليك من الجدال الّذي لاينتهي فيطول تعداده وإن كنّا نحن في غنى عنه[1] .

ولقد تناول الأصوليون العلّة عند حديثهم عن القياس ، ذلك أنّها "مناط الحكم ، أي ما أضاف الشّرع الحكم إليه وناطه به ونصبه علامة عليه."[2] فيتّفق على تعيين العلّة حتّى تثبت.

ولعلّ العلّة سميّت كذلك لأنّها غيّرت حال المحلّ وبدّلته حملا على علّة المريض الّتي اقتضت تغيير حاله من هيئة إلى هيئة.

وكان الأصوليون يشترطون شروطا عدّة للعلّة ، منها : أن تكون العلّة مؤثرة في الحكم ، ذلك أنّ الحكم معلول لها ؛ وعليه فإنّها تخرج عن أن تكون علّة إذا لم يكن لها تأثير في الحكم[3] .كما كانوا قد اشترطوا اطّرادها الّذي يقصدون به وجود الحكم كلّما وجدت العلّة في صورة من الصّور[4] . و على هذا يلزم وجود المعلول كلّما وجدت العلّة.

ومن بين شروطهم فيها أيضا أن تكون العلّة منعكسة ، بحيث ينتفي الحكم كلّما انتفت العلّة[5] .

ولابدّ أن يكون للعلّة علاقة بالأصل مقابلا للفرع ، لأنّه بدهيّ عندنا ألاّ نسأل عن علّة ماجاء موافقا للأصل ، تماما كمثل عدم سؤالنا عن علّة صحّة رجل سليم لأنّ الصّحّة أصل فيه ، بينما يكون المرض عرضا فرعا فيه طارئا.

لقد جعل أرسطو (ت322 ق م) العلل أربعا :-1مادية -2فاعلية -3صوريّة -4غائية .

---

(1) انظر الزجاجي الإيضاح في علل النحو ص 065 و الاقتراح ص 094 .

(2) أبو حامد الغزالي (ت505هـ) "المستصفى من علم الأصول". المطبعة الأميرية .ببولاق .مصر 1322هـ 230/2 .

(3) انظر الاقتراح ص 103 ـ 105 وأصول حسّان ص 196 .مثلا .

(4) انظر الاقتراح ص 101 ـ 102 وتقريب الوصول ص 140 . وأصول حسّان ص 196 .

(5) انظر الاقتراح ص 103 وتقريب الوصول ص 142 . وأصول حسّان ص 196 .و 194 قبله .

فالماديـة مـادّة الشـيء، كمـادة الخشـب والحديـد فـي الكرسـيّ ، والفاعلية فيه ذلك الصّانع الّذي صنعه ، والصّورية ذلك الشّكل الّذي عليه الكرسيّ كمثل الأرجل الأربع و المقعد ، والغائية هـي إراداة الجلوس والرّغبة في القعود عليه.

وواضح أنّ العلم يركّز فـي العلّتين الصّورية و الغائية ؛ فالصّورية هي تلك الكيفيات الّتي يجعلها العلم موضوعا له ، و الغائية هي أهداف سلوك الظّواهر و مقاصده .

وقد يكون العرب الأول الّذين كانوا ينطقون بالسّليقة قد أحسّوا بالعلل الّتي في كلامهم فحرصوا أن يقصدوا إليها قصدا. " والّذي يدلّ على أنّهم قد أحسّوا ما أحسسنا ، وأرادوا و قصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيئان : أحدهما حاضر معنا ، والآخر غائب عنّا؛... فالغائب ماكانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها وتضطرّ إلى معرفته من أغراضها و مقصودها : من استخفافها شيئا أو استثقاله ، وتقبّله أو إنكاره و الأنس به أو الاستيحاش منه ، والرّضا به ، أو التّعجب من قائله، وغير ذلك من الأحوال الشّاهدة بالقصود بل الحالفة على ما في النّفوس."[1]

ومثل هذا غير مستبعد عن العرب الّتي كانت تتكلّم بطابعها و سليقتها عارفة مواطن كلامها ومواقعه ، لأنّه قد تكون قامت في عقولها عللـه ، وإن لم يصرّح بذلك عنها ، فلا ضير إذًا على الخليل أن يعلّل - بعد هذا - بما رآه علّة عنده ، قائلا: إن يكن هناك علّة غيرما ذكر ، فالّذي ذكره محتمل أنّه علّة... "فإن سنح لغيري علّة لما عللته من النّحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها."[2]

---

(1) ابن جنّي "الخصائص" 245/1 .

(2) الإيضاح في علل النّحو .ص 066 . وانظر د .حسّان "الأصول" ص 177 .

وبالإضافة إلى هذه الشّروط الّتي وضعها الأصوليون اللّغويون وضّحوا مسالك العلّة ، الّتي عنوا بها طرق الإثبات والأدلّة ، مختلفين في عدد هذه المسالك ، مؤتلفين في أنّ بعضها نقليّ كمثل الكتاب والسّنّة ونصّ العربيّ عليها أو إيمائه إليها أو إجماع النّحاة عليها أيضا ؛ وبعضها الآخر عقليّ كمثل السبر و التقسيم والمناسبة وطرد الحكم والدّوران وإلغاء الفارق[1] .

ويتم السبر والتقسيم عن طريق القيام بعملية حصر الأوصاف التي تكون موجودة في الأصل وتكون صالحة لمبدأ العلية عندهم في أول الأمر، ثم يطفقون يبطلون مالايصلح منها علة، فيتعين فيما بعد أن الباقي صالح للعلة. وفي علة المناسبة يصبح الوصف المختار للحكم ملائما له تماما؛ فإذا تحقق الكمال في علة المناسبة يصير القياس قياس علة[2] .

وأما طرد الحكم فهو مفارقة الوصف للحكم بحيث يوجدان معا ولكن دون مناسبة بينهما، فلا يكون الوصف إذًا مناسبا ولا شبيها.

وأما الدوران فهوأن تدور العلة مع المعلول وجودا وعدما، وذلك بأن يتوفر شرطا الطرد والعكس معا اتجاه العلة والحكم؛ فاالطرد أن يوجد الحكم كلما وجدت العلة؛ والعكس أن يرفع الحكم لانتفاء العلة[3] .

ومعنى إلغاء الفارق عندهم أن نتجاهل الفوارق التي قد تكون بين الأصل والفرع،مبيّنين عن عدم تأثير تلك الفروق في إصدارالحكم المستحق بناء على تلك العلة، فيصيرالقياس على هذا ممكنا على الرغم من هاته الفوارق.

---

(1) انظر أصول حسّان ص 195 ومايليها . وانظر في المناسبة والدوران أيضا .أبا عبد الله محمّد بن أحمد المالكي التّلمساني (ت 771 هـ) "مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول" تح . الأستاذ عبد الوهّاب عبد اللّطيف . دار الكتب العلمية .بيروت .لبنان 1403هـ /1983م ص 149 ـ 150 .

(2) هو أقوى الأقيسة النّحوية الثّلاث : قياس علّة وقياس طرد وقياس شبه . وقياس العلّة مثلا : قياس رفع نائب الفاعل على الفاعل بعلّة الإسناد في كليهما . وعليه فإنّ نوع العلّة ههنا علّة مناسبة لأنّ الوصف بينهما هنا والّذي هو الإسناد ملائم أيّما ملاءمة .

(3) انظر حسّان "الأصول " ص 194 .

وقد تبين من هذا أن التعليل ليس حتميا أن تتوفر فيه جميع الأوصاف.ولا مرية في أن ته المسالك وغيرها التي ركبها الأصوليون وإعتمدوها في بحوثهم في العلة تصدق كبير صدق بأن تحمل علىالطبيعة فتقاس عليها.

ومن الملاحظ أيضا أنهم كانوا يركزون في العلة الفاعلة، وإن كانوا لم يهملوا بقية العلل، واضعين تحديدات في غاية من الدقة لأجل إثبات العلّة.

وللعلّة أيضا قوادح تبطلها وتفسد القياس فيها ، بحيث يسعى الخصم إلى نقض قياس خصمه أثناء الحجاج والمناظرة . ومن هذه القوادح : النّقض وتخلّف العكس وعدم التّأثير وفساد الاعتبار وفساد الوضع والقول بالموجب.

فأمّا النّقض فهو أن يوجد الوصف ويغيب الحكم،فهو إذًا أن توجد العلّة ولكن لايطّرد معها وجود الحكم ."والنقض في سائر الأدلّة وجود الدّليل دون المدلول."[1]

وأمّا تخلّف العكس فأن يوجد الحكم بدون أن يوجد الوصف الّذي هو العلّة،أي انتفاء العلّة مع بقاء الحكم قائما ووارداً.

وأمّا عدم التّأثير:فأن تكون العلّة المبداة غير خطيرة و مؤثرة في الحكم ، أي كأنّها لاتستدعيه.

وأما فساد الاعتبار فأن يتعارض الدليل من جهة والنص الذي يكون من القرآن أوالسنة أوكلام العرب من جهة أخرى،فيصبح اعتبارالدليل دليلا أمرا فاسدا .

وأمّا فساد الوضع فهو كالقلب بحيث يمكن إثبات نقيض الحكم بالعلّة عينها،فيكون الدّليل غير مناسب صالح للحكم وضدّه ونقيضه .

وأمّا القول بالموجب فأن يسلّم الخصم بالدّليل الّذي استدل به ندّه ،

---

(1) ابن جزي "تقريب الوصول" ص 142 .

غير أنّ النّزاع بين المتحاجّين يبقى قائما متواصلا كما كان بينهما من قبل ، فيستمر الخلاف بينهما[1]

إنّ العلّة الصّوريّة هي ضالّة العلوم الطّبيعيّة و منشدها ومبتغاها،ذلك أنّ هذه العلوم تروم محاولة شرح العلاقات بين العناصر والعلاقات بين الظّواهر ،وتسعى إلى معرفة كيفيات التّركيب والتّحليل وكذا أداء الوظيفة؛ألا ترى أنّ حقائق العلوم الطّبيعيّة جميعها قمينة بكونها إجابات عن أسئلة يتصدّرها لفظ "كيف"،إذ جواب "كيف"فيه وصف للكيفية،ووصف الكيفيةهوالعلّة الصّورية عينها.وعلوم الاجتماع ومنها علم اللّغة لاحقة بالعلوم الطّبيعيّة،بحيث سعت العلوم الاجتماعية إلىاصطناع مناهج العلوم الطّبيعيّة وتبنّيها.

وليس أدلّ على هذا من ظهور الحرص والاهتمام بقيام المنهج الوصفي البنيويّ ونشأته ، بحيث يفسّر البنية بعلاقاتها السّاكنة لابأسبابها ومسبّباتها الّتي تتوالى في الزّمان ، فيجيب عن "كيف" ويعزف عن الإجابة عن "لماذا"[2] . ذلك أنّ "لماذا" من خصائص "العلّة الغائية".

ويمكن أن نلخّص تشعب العلّتين الصّورية و الغائية كما يأتي:

جدول العلّتين الصورية والغائية.[3]

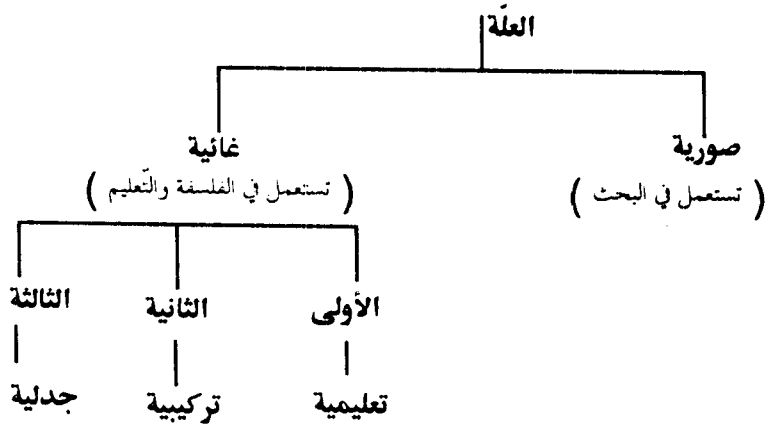

(1) انظر تقريب الوصول ص 142 . والاقتراح ص 105 والأصول لحسّان ص 196 .

(2) انظر حسّان "الأصول" ص 183 .

(3) انظر في هذا الرّسم البياني . حسّان "الأصول" ص 188.

ولقد تقبّل اللّغويون العرب العلّة الأولى ، بينما رفضوا الثّانية والثالثة،"وكانوا على صواب في رفضهم هاتين العلّتين . ولكن قبولهم العلّة الأولى يضعهم في زمرة المعلّمين لا زمرة الباحثين."[1]

والّذي يؤكّد زعم الدّكتور تمّام حسّان هذا قول جلال الدّين السّيوطي :" اعتلالات النّحويين صنفان : علّة تطّرد على كلام العرب و تنساق إلى قانون لغتهم ، وعلّة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالا وأشدّ تداولا."[2]

فالأولى ماقرب مأخذها و تلقّاه النّظر بالقبول الحسن ، وأمّا الثانية فهي تلك العلل الّتي يكون أساس منطلقها الفرضيات الّتي يعسر على المرء أن ينكرها أو يردّها على صاحبها ، كما لانستطيع وضعها موضع العلم أو الظّنّ.

والتّعليل - عندي - إنّما ينبغي أن يقصد ويركب بعد استنفاد السّماع ، منطلقا من لسان العرب الخلّص ، واستعمالاتهم الّتي تشهد بفصاحتهم وسليقتهم لأنّه كثيرا ماألفينا كتبا تكثر من الأقيسة الشّبهية و العلل القاصرة[3] . وعلى كلّ ما تقدّم تكون العلّة شيئا سابقا لآخر ومتقدّما عليه ويرتبط به ، بحيث إنّ معنى أحدهما يبعث على تصوّر معنى الآخر تصوّرا واضحا بيّنا . كما تكون جميع الأشياء المشابهة للأول من حيث علاقتا السبق والاقتران بالنسبة إلى الأشياء المماثلة للثاني .

4) الحكم:

وهو رابع ركن وآخره في القياس ، إذ به يفصل في القضيّة سلبا أو إيجابا أو حملا أو طرحا.

---

(1) حسّان .الأصول . 188 .

(2) جلال الدّين السّيوطي .الاقتراح ص 083 .

(3) انظر "الاقتراح" ص 89 - 090 .

ويحرص علماء اللّغة على أن يكون القياس ماضيا على حكم مستعمل مرفوع إلى ألسنة العرب الّذين أخذت عنهم اللّغة وقواعدها[1] .

لقد كان النّحاة يحكمون بالوجوب والامتناع والقبح والضّعف والرّخصة؛ فكان النّحوي إذا قال مثلا :" يجب كذا "و"لايجب كذا" فإنّ مراده أنّ ماأراد جعله وجوبا هو أصل من الأصول لابدّ أن يطّرد في كلام المتكلّم فلا يخرج عنه قيد أنملة حتّى ولو كان هذا المتكلّم فصيحا بالسّليقة طليقا، لكيلا يتجاوز صرح النّحو و حدوده ؛ بحيث يمتنع على أحدنا ـ مثلا ـ أن ينصب فاعلا ويرفع مفعولا به ، إذ لايجوز عند النّحاة مثل هذا العمل ، حتّى لاينكسر ناموس قواعد اللّغة بعامّة والصّرف و النّحو بخاصّة.

لولا أنّ القرآن الكريم ـ لشموليته ـ كثيرا ماكان يجوّز الرّخص[2] ويوسّعها وبخاصة عند أمن اللّبس ، مخالفا بهذا بعضا من أحكام النحو وقواعده .وإن "كان قوم من النّحاة المتقدّمين يعيبون على عاصم[3] وحمزة[4] وابن عامر[5]

---

(1) أي من أوّل ما وصلهم من نصوص العصر الجاهليّ إلى نهاية القرن الثّاني الهجريّ ، غير مفرقين في ذلك بين شعر امرئ القيس (ت154م) وشعر إبراهيم بن هرمة .(ولد 070 هـ) . وهو انتقاء زماني لعصر الفصاحة يرافقه انتقاء مكاني لعدد من قبائل وسط شبه الجزيرة العربيّة مثل تميم وقيس وأسد وطيء وهذيل . راجع أصول حسّان 094 ومايليها .

(2) بل إنّ الرّخصة من أقسام الحكم النّحويّ .انظر الاقتراح ص 030 .فهو يقتضيها اقتضاء .

(3) هو"عاصم بن بهدلة .ويكنى أبا بكر بن أبي النجود مولى بني جذيمة بن مالك بن نصر بن قُعين ، في الطبقة الثالثة من الكوفيين مات سنة ثمان وعشرين ومائة (128هـ).وقرأ عاصم على أبي عبد الرحمن السُّلميّ وزرّ بن حُبَيش." الفهرست .تح الشُويمي 143 ـ 144 .

(4) هو "أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات بن عمارة . أحد السبعة ، وقد قيل إنّه ابن عمارة ،ويكنى أبا عُمارة مولى لآل عكرمة بن ربعي التميمي ،وكان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان ...في الطبقة الرابعة من الكوفيين، وكان فقيها ،وتوفي سنة ست وخمسين ومائة (156هـ)...له من الكتب ...كتاب الوقف والابتداء وروى عنه خالد بن يزيد."الفهرست . تح الشويمي. 146 ـ 147 .

(5) هو"أبو عمران عبد الله اليحصبيّ ابن عامر . أحد السّبعة ويكنى أبا عمران ...أخذ القرآن عن عثمان بن عفّان وقرأ عليه،وهو في الطبقة الأولى من التابعين ،من أهل دمشق ،وتوفي بها سنة ثمان=

قراءات بعيدة في العربيّة وينسبونهم إلى اللّحن ، وهم مخطئون في ذلك فإنّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصّحيحة الّتي لا مطعن فيها ...وقد ردّ المتأخرون منهم ابن مالك...عليهم...بأبلغ ردّ ، واختار جواز ماوردت به قراءاتهم..من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة ﴿ تَسَاءَلُون بِهِ وَ الأَرْحَامِ ﴾[1] "[2]

ذلك أنّ القرآن الكريم بقراءاته المختلفة وجب الاحتجاج به في العربيّة سواء علينا أكان متواترا أم آحادا أم شاذا ، لأنّ اللاّزم إزاء القرآن أن نتلقى قراءاته بالقبول ، ولانذهب نحمل آيه تعسّفا قد لاتطيقه أثناء التّقدير البعيد ، بل هي في غنى عنه ، حملا منّا لها على ظاهرها.

=عشرة ومائة (118هـ)،وروى ابن عامر عن جماعة من الصحابة منهم معاوية بن أبي سفيان." الفهرست. تح الشويمي 144 - 145.

(1) النّساء الآية 01 .

(2) السّيوطي "الاقتراح" ص 037 . وقارنه بالخضر "القياس في اللّغة العربيّة" ص 036 - 039 . بحيث يقرأ "الأرحام" بالنّصب والخفض .فمن نصبه عطفه على لفظ الجلالة "الله" قبله من قوله تعالى ﴿ واتّقوا الله ﴾ وهو رأي البصريين. لإنكارهم الخفض حيث لحنوا صاحبه ، لأنّه لايعطف عندهم بالظاهر على مضمر المخفوض سوى بإعادة الخافض وتكريره . انظر في هذا ابن خالويه "الحجة في القراءات السّبع" تح .د .عبد العال سالم مكرم .دار الشروق . ط04 عام 1981م/1401هـ ص 118 . وانظر الاقتراح ص 021 .

المبحث الثّاني

تطبيق مسالك العلّة وقوادحها على آراء القدامى والمحدثين :

"قال أبو عثمان المازني : إذا قال العالم قولا متقدّما فللمتعلّم الاقتداء به والانتصار له ، والاحتجاج لخلافه ، إن وجد إلى ذلك سبيلا."[1]

وبناء على هذا ، أجدني مدعوا مدفوعا إلى رسم جدول يبيّن جميع المذاهب والآراء الّتي أدلت بدلائها في مسألة حدّ موضع الزّائد من المثلين المضعّفين في كلّ كلمة عربيّة جاوزت الثّلاثة الأحرف[2] ، لكي نكشف عن تلك العناية الفائقة الّتي لاقتها من لدن المحتجّين فيها للأوّل أو الثّاني من المثلين أو لكليهما بإمكان ورودهما أصلين غير زائدين في الكلمة ، أو على الأقّل احتمال أصالة كليهما في الكلمة.

وقد كنّا في الفصلين الثّالث والرابع بسطنا القول في مذاهب القدامى والمحدثين في مسألة الزّائد من المضعّفين سواء أكانا مدغمين أم مفكوكين.

إنّ الحاجّة إلى الرّسم البياني في هذا الفصل تغدو هامة وضرورية جدّا ، لأجل صعوبة استيعاب نقود هذا الفصل وغموض أفكاره ، لكونها أكثر تجريدا في باب من اللّغة كالتّصريف لم يكن معتادا فيه - فيما أعلم - ركوب مثل هذه التّوجيهات التجريدية كمثل نقده وتقويمه في ضوء مسالك العلّة وقوادحها ، ولذلك مهّدنا لهذا بمبحث أوّل في هذا الفصل خصّصناه للحديث عن العلّة ضمن أركان القياس .

---

(1) الخصائص 191/1 .

(2) سنتمثل بكلمة "سُلّم" لأنّها المسؤول عنها مباشرة في المسألة الأصل.

فالرّسم البياني إذًا سيكون مرجعا قريبا لكلّ متتبّع توجيهنا آراء القدامى والمحدثين من خلال مسالك العلّة وقوادحها ، ذلك أنّ الرّسم الّذي سيأتي يلّخص المذاهب والاتّجاهات في جمل وكلمات قصيرة مختصرة مبوّبة أساسها التّصنيف ، وقوامها مدّ التّعليل والإبانة عليه كلّما أمكن ذلك .

ونحن لذلك سنشرع في ضوئه وعلى هديه نوّجّه الآراء كلّها بارتضاء بعضها استحسانا لاغير، وبردّ بعضها وخلع الأدلّة عنها لمجانبتها الموضوعية في ضوء مبادئ المنطق ، وبوصف بعضها بالتّناقض والتّقابل داخل أدلّة المذهب والرّأي الواحد ، وغير هذا كثير غير قليل. وسنقدّم مذهبي الخليل ويونس ثمّ المناصرين الخليل ثمّ المناصرين يونس بن حبيب ثمّ الجامعين بين الرّأيين معا ، ثمّ المنتحلين مذهبا ثالثا من المذهبين .

* مسألة حدّ موضع الزّائد من المثلين المدغمين في كلّ كلمة جاوزت الثلاثة الأحرف...

* تطبيقات على صيغة "فُعّل" كمثل :"سلّم".

آراء العلماء القدامى فيها.	موضع المثل الزّائد عندهم	تبيين المذهب وتحديده مع نقده.	الشّاهد على تبيين المذهب وتحديده .
1) الخليل بن أحمد	-الأوّل .صراحة .	-مذهب أصل يقابل مذهب يونس ويخالفه بالتمثيل.	"لأنّ الواو والياء و الألف يقعن ثواني ". الكتاب 329/4
2) يونس بن حبيب.	- الآخر .صراحة	-مذهب أصل يقابل مذهب الخليل ويخالفه بالتمثيل.	"لأنّ الواو والياء والألف يقعن ثوالث". الكتاب 329/4 .بتصرف .
3) سيبويه .	-احتمال الأوّل والآخر معًا صراحة .	-مذهب فرع صوّب مذهبي الخليل ويونس معًا بدون تمثيل.	"وكلا الوجهين صواب ومذهب. " الكتاب 329/4
4) أبو بكر بن السّرّاج	- الآخر .صراحة	-مذهب فرع اعتمد مذهب يونس بن حبيب وانتصر له بالتّعليل.	-"الثاني هو الزائد لأنّه تكرّر...فهو أحق بالزّيادة، وهذا هو القياس" المنصف 164/1 . -"ومذهب يونس وإيّاه كان يعتمد أبو بكر." الخصائص 061/2 .
5) أبو عليّ الفارسيّ .	- الآخر .صراحة	-مذهب فرع انتصر لمذهب يونس بن حبيب بالتّمثيل.	"كان أبوعليّ...يحتجّ لكون الثاني هو الزائد." الخصائص 061/2 .
6) ابن جنّي .	-احتمال الأوّل والآخر معًا صراحة .	-مذهب فرع صوّب مذهبي الخليل ويونس معًا بالتمثيل.	"ووجدت أنا أشياء يشهد بعضها لهذا المذهب وبعضها لهذا المذهب "الخصائص 062/2 .
7) ابن عصفور .	- الأوّل .صراحة .	-مذهب فرع انتصر لمذهب الخليل	"والصّحيح عندي ماذهب إليه الخليل." الممتع

		.بالتّمثيل .	306/1
8) ابن مالك	- الأول حينا و الآخر حينا آخر. - حسب نوع الكلمات .	-مذهب فرع انتصر لمذهب الخليل حينا في كلمات معيّنات .كما انتصر أيضا لمذهب يونس حينا آخر في كلمات أخريات بالتّمثيل لهما معًا . فهو تفصيلي	-"حكم بزيادة الثاني والثالث في صمحمح...والأوّل في علّم." الأشباه 070/1 بتصرف . -"حكم بزيادة الثالث والرّابع في مرمريس والثاني في اقعنسس." الأشباه 070/1 بتصرف .
9) ابن الحاجب .	- الآخر .صراحة .	-مذهب فرع أخذ بمذهب يونس بن حبيب بالتّمثيل .	-"الزّائد في نحو "كرّم" الثّاني." شرح الشّافية 365/2 .
10) الأستراباذي .	- احتمال الأوّل والآخر معًا صراحة. في غير المكرّر للإلحاق .	-مذهب فرع احتمل المذهبين معًا بالتّعليل .	-"الحكم بزيادة أحدهما لاعلى التّعيين." شرح الشّافية.366/2 .
11) أبو حيّان النّحويّ .	- الأوّل .صراحة	-مذهب فرع أخذ بمذهب الخليل وصحّحه بدون تمثيل .	"ومذهب الخليل أنّه الأوّل وهو الصحيح." المبدع 140 .
12) ابن خروف والشلوبين .	- احتمال الأوّل و الآخر عندهما معا صراحة	-مذهبان فرعيان أخذا بمذهبي الخليل ويونس مسوّيين بينهما بدون تمثيل ولا تعليل .	-"وذهب ابن خروف والشلوبين إلى التّسوية بين المذهبين". الأشباه 070/1 بتصرّف.
13) ابن عقيل .	- الآخر . صراحة.	-مذهب فرع انتصر لمذهب يونس ضمنيا بالتمثيل .	-"ولايجوز أن تعبّر عن هذا الزّائد بلفظه،فلا تقول في وزن اغدودن افعودل ،ولا في وزن

			قتّل فعتل ولافي وزن كرّم فعْرَل". شرح ابن عقيل 538/2 .
14) السّيوطي .	لم يقل برأيه بل كان يجمع فقط	جامع أمين ، قليلا ماكان ينقد الآراء أو يعلّق عليها دونما أن يتمذهب.	ليس له رأي خاصّ به في المسألة. انظر الأشباه و النظائر 68/1 - 070 .
15) د.شوقي ضيف	-الأوّل ضمنيا .	-لأنّه كان يهتم بالخليل وقياسه أكثر من اهتمامه بأقيسة يونس بن حبيب. راجع مثلا كتابه "المدارس النّحوية". وهو مذهب فرع .	-"كانت ليونس مذاهب وأقيسة تفرّد بها." المدارس النّحوية ص 028 . - وكأنّي بالتّفرّد عند د.ضيف شذوذ لايلزم اطّراده ولانصرته.
16) د.فخر الدّين قباوة .	-الأوّل . صراحة .	-مذهب فرع محدث انتصر لمذهب الخليل واختاره مع التّمثيل له بدون تعليل .	-"والاختيار مذهب الخليل .ولذلك فإنّ الحرف الأوّل من المكرّر في نحو "علّم"...هو الزّائد والثّاني هو الأصليّ." تصريف الأسماء والأفعال .ص 035 .
17) د.تمّام حسّان .	-الأوّل ضمنيا .	-مذهب فرع محدث.انتصر ضمنيا لمذهب الخليل ، لنقده السّلبي لمذهب يونس.	-"ولكنّ يونس لم يفسر سبب سكون العنصر الأوّل الّذي كان متحرّكا في الثّلاثي المجرّد (فَ عَ لَ) : (فَ عْ عَ ل). " أصول حسّان ص036 بتصرّف .
18) د. عبد العال سالم مكرم	-الآخر ضمنيا .	-مذهب فرع محدث.انتصر ضمنيّا لمذهب يونس، والدّليل أنّه عدّه ضمن الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو العربيّ	-"من هذا يتبيّن أنّ مذهب يونس وجد له من النّحاة المتأخرّين من تولّى الدّفاع عنه." - الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو العربيّ .

		.ولم يجعل الخليل كذلك. راجع كتابه الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو العربيّ .	ص336 .
19) د. محمّد سالم محيسن	-لم يقل برأيه، بل كان يجمع بعض آراء المسألة كمثل السّيوطي .	-لم يتمذهب لأحد ، وإنّما كان جامعا أمينا .	-ليس له رأي خاصّ به في المسألة ، بل عرضها من بعض المصادر. انظر تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن ص 252 - 254 .

* عدد المنتصرين الخليل بما فيهم الخليل :	1) الخليل بن أحمد	2) ابن عصفور .	3) أبو حيّان النّحويّ	4) د.شوقي ضيف.	5) د. فخر الدّين قباوة	6) د. تمّام حسّان .
* عدد المنتصرين ليونس بما فيهم يونس :	1) يونس بن حبيب	2) أبو بكر بن السراج	3) أبو علي الفارسيّ	4) ابن الحاجب.	5) ابن عقيل	6) د. عبد العال سالم مكرم .
*المساوون بين المذهبين معا:	1) سيبويه	2) ابن جنيّ .	3)الأستراباذي	4) ابن خروف	5) الشلوبين	
*الذين سكتوا عن التمذهب لمذهب معين:	1) جلال الدين السيوطي	2) د.محمد سالم محيسن				

*الذيـــن فرعـــوا المذهبيـــن للقـــول بمذهب ثالث	1) ابن مالك

* *النتائج :*

1) إنّ عدد الّذين ناصروا الخليل مساو لعدد أولئك الّذين انتصروا ليونس ، غير أنّ الّذين تمذهبوا مذهب يونس أعلق تصريفا وأشهر من أولئك الّذين ناصروا الخليل في مذهبه. أضف إلى ذلك أنّ المختارين مذهب يونس كانوا أكثر تدليلا وتفصيلا وقربا من الموضوعية والمنطق في تعليلاتهم في باب المسألة . وقد تقدم ذلك عند عرض آرائهم ومذاهبهم في الفصل الخاص بهم ، وقد بيّنا نحن ذلك عند نقدنا مذاهبهم وآراءهم .

2) المساوون للمذهبين معًا لم يكونوا موضوعيين في طرحهم ذا وإن وجدوا الأدلّة لذلك ، لأنّه محال عندنا وعندهم أن نجمع بين شيئين متضادّين ، تماما كمثل شأن " الحرف الواحد لايكون ساكنا متحركا في حال ، فخطأ عندنا."[1]

3) لابد أن نحكم على الساكتين عن التمذهب بضعف الأدلة عندهم أو بعدم تمكن المسألة من أذهانهم تمكنا يمكنهم من اختيار مذهب معيّن.

4) إنّ رأي ابن مالك لم يزدنا سوى تعقيد وتفريع للمسألة ، ممّا يجعله صعب المنال والاتّباع لتنوّعه ، بل يجعلنا نصفه بالارتجال ، لأنّ صاحبه تعوّد طلب التفرد عن الغير بأقوال ينسجها على منواله .

---

(1) الخصائص 1/089.

1) توجيه مذهبي الخليل ويونس في ضوء مسالك العلّة وقوادحها :

قد لا نكون مبالغين إذا نعتنا مذهبي الخليل ويونس في المسألة بالاقتضاب والإيجاز ، عندما راحا يحتجّان لزيادة مثل من المثلين المضعّفين في الكلمة الّتي جاوزت الثّلاثة الأحرف. فلم يكن حجاجهما في هذه المسألة سوى "قدر من الحجاج مختصر ، وليس بقاطع ، وإنّما فيه الأنس بالنّظير ، لا القطع باليقين."[1]

ألا ترى أنّ حجاجهما لموضع الزّيادة في المثلين المضعّفين كان قد جاء مضطربا عندهما مقلقلا بينهما ، بحيث إنّ ركوبهما الحجاج بحروف العلّة الثّلاث "الألف و الواو والياء" ، ثم تغيّر مواضع هذه الحروف الزّائدة من مواضع معيّنة في كلمات حجاج الخليل إلى مواضع معيّنة أخرى في ألفاظ حجاج يونس ، وذلك عبر أدلّة تكون حروف الزّيادة فيها ثواني وفي أدلّة أخرى تقع ثوالث وهكذا دواليك.

وإن هي إلاّ مراجعة عجلى لنصّ سيبويه الأصلي في المسألة تجعلك ترى أنّ مااستشهد به الخليل من أمثلة تدلّ على زيادة الأوّل من المثلين المضعّفين في نحو "سُلَّم"- كمثل مواضع وقوع أمّهات الزّوائد[2] في المُثل الآتية : فَوْعَل" و"فَاعل"و" فيْعَل" – له ما يقابله ويعارضه لدى يونس بن حبيب ويدمغه وذلك نحو مواضع وقوع أمّهات الزّوائد في نحو "جَدْوَل" و"عِثْير" . فأنت ترى أيضا بأنّ هذا الموضع قد ثبتت فيه أمّهات الزّوائد ثباتا . فأنّى لنا إذًا ترجيح مذهب على مذهب أو تغليب رأي على رأي ؟

لاشكّ إذًا أن يكون حجاج كلّ من الخليل ويونس من قبيل الجدل الّذي تكون مقدّماته مقبولة مشهورة عند النّاس كافّة ، وتكون صادقة في الأغلب الأعمّ ،

---

(1) ابن جنّي "الخصائص" 061/2 . وقارنه بابن عصفور "الممتع في التّصريف" 304/1 .

(2) انظرها في المنصف 153/1

ولكنّها لاتتنزّه عن الكذب نادرا[1] .

فمقدّمات حجاج الخليل ويونس من حيث قياسهما وحملهما الكلمات الّتي بها زيادة تكرارا لحرف أصليّ على كلمات بها أمّهات الزّوائد قد وقعت مواقع مساوية لمواضع الزّائد تكرارا لحرف أصليّ . بيد أنّ سوق الخليل ويونس لأدلّة تتنوّع فيها مواضع ورود أمّهات الزّوائد في الكلمات من موضع إلى موضع آخر ومن كلمة إلى كلمة أخرى ومن الخليل إلى يونس جعل نتائج هذه المقدّمات كاذبة .

ولعلّ العجيب أن نجد هنالك أمثلة استشهد بها الخليل على زيادة الأول من المضعفين في نحو "قَفَعْدَد" ، وهي "كَنَهْوَر" و"بَلَهْوَر" ، يأخذها يونس ليجادل بها على زيادة الآخر من المثلين المضعفين في نحو "عدبّس" ، وكأنّي بفائدة الجدل ليست عدا غلبة الخصم خصمه[2] ، وهو ـ لعمري ـ من باب " ورود الشّيء مع نظيره مورده مع نقيضه."[3]

فالثّابت في مسألة الحجاج بين الخليل ويونس حروف العلة التي هي أمّهات الزوائد[4] وبعض حروف الزيادة الأخرى ، والمتحول بينهما والمتغير مواقع حروف العلة من لفظات الاحتجاج بينهما.

ولقد كان ابن جنّي وابن عصفور استعملا ـ عند حكمهما على مذهبي

---

(1) انظر ابن جزيّ "تقريب الوصول" ص 061 . فهي قضايا متقابلة بالتّضاد ، وحكم هذه القضايا "تتوصّل إليه عن طريق القانون : إذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى ، وإذا كذبت إحداهما فقد تصدق الأخرى" ماهر عبد القادر محمّد عليّ "المنطق ومناهج البحث .دار النهضة العربية للطباعة والنشر .بيروت .لبنان 1405هـ /1985 م ص 57 .

(2) انظر ابن جزيّ "تقريب الوصول" .ص 061 .

(3) السّيوطي "الأشباه والنّظائر" 366/1 .

(4) لعلّ تركيزهما في الاستشهاد بحروف العلّة مردّه إلى طغيانها وكثرة جريانها في الكلمات وثبوت زيادتها ، فيكون هذا عندهم من قبيل "الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقلّ." الأشباه 226/1 . و" حمل الزّائد على الزّائد أولى من حمل الزّائد على الأصليّ." . حسّان الأصول 216 .

الخليل ويونس - كلمة "نظير" ، أي "حمل نظير على نظير...وينبغي أن يسمى...قياس المساوي."[1]

لقد رام الخليل ويونس الخوض في المسألة في ضوء القياس والحمل، حتّى يطمع كلاهما في التفوّق على خصمه .

وإذا كان القياس "إثبات حكم المنطوق به للمسكوت عنه لجامع بينهما."[2] فإنّ المنطوق به ههنا هو المقيس عليه ؛ أي هو الأصل الّذي هو ههنا مواضع ورود زيادة حروف العلة وبعض حروف الزيادة الأخرى ، بينما يكون المسكوت عنه المقيس ؛ أي الفرع وهو ههنا مواضع ورود الزّائد تكرارا لحرف أصليّ .

وعلى الرّغم من كون قياس كلّ من الخليل ويونس بن حبيب من قبيل قياس العلة الّذي تكون فيه العلة مناسبة[3] ، بحيث ركزا كلاهما في أن تكون العلّة مناسبة بين المقيس عليه الّذي هو الكلمات المزيدة بأمّهات الزّوائد وباقي الأحرف العشر و المقيس الّذي هو الكلمات المزيدة عن طريق تكرير حرف أصليّ ، إذ العلة بينهما علّة زيادة في كليهما.

هذا وإن كنا لا نمتنع عن القول : إنّ تحقق العلة في الفرع كان أقل وضوحا منه في الأصل. وهذا معناه غموض تحديد مثل من المثلين تقطع زيادته ، لأجل تكرّر مثلين مضعّفين مثلين شبيهين ؛ وعلى هذا وسم ابن جنّي ومن بعده ابن عصفور حجاج الخليل ويونس بالاستئناس وإيراد النظير لاغير، دون قطع فيها باليقين ، لأنّ اليقين هو البرهان عينه ، والبرهان هو " القياس اليقيني الصّحيح."[4]

---

(1) الاقتراح ص 074 . وانظر ص 77 - 078 .

(2) تقريب الوصول ص 134 .

(3) "كقياس رفع نائب الفاعل على الفاعل بعلّة الإسناد في كلّ منهما." د.حسّان . الأصول ص 168 .

(4) المصدر السابق ص 061 .

إنّ مسؤولات الخليل ويونس ومقيساتهما كانت من الكلام المسموع عن العرب وليس من قبيل غير المسموع عنها ، ولكن "تكلمت به العرب وكان مشكلا فأحوج إلى أن يبحث عن أصوله وتقديراته."[1] كما كانت الكلمات المقيسات عليها كلّها من باب "الأصل المطّرد" ، لكونها شاملة كثيرها على ألفاظ بها الزّيادة من قبيل حروف الزّيادة "أهوى تلمسان" .

ولقد نفيد أن حملهم الشّيء على حكم نظيره ــ لقرب مابينهما وتشابههما ، وإن لم يكن في أحدهما ما في غيره ممّا يستدعي له الحكم ويستوجبه - مذهب فاش في كلامهم ولغاتهم منتشر في محاوراتهم[2] .

ونظرا لتكافؤ أدلّتهما من حيث نوعيتها ، و مجيئها استئناسية فقط ومتساوية في ظاهرها حدا هذا الأمر بسيبويه مثلا إلى تصحيح المذهبين معا ، إذ مثل هذا الحجاج المتساوي "هو الّذي دعا أقواما إلى أن قالوا بتكافؤ الأدلّة. "[3] وتساويها عند المتحاجين كليهما .

ويتبين لنا أيضا نتيجة لهذا التّساوي المتقابل بين أدلّة مذهبي الخليل ويونس - على الرّغم - من تعارضها وتعارضهما - أنّ أدلة كل مذهب على حده قد دخلها الاحتمال ؛ وليس أدلّ على هذا من انقسام المتأخرين عنهما - قدامى ومحدثين - مذاهب فروعا تتجاذبهم المذاهب الأصول من تصحيح للأول ثم الآخر أو تصحيح كليهما معا أو تفريعهما مذهبا ثالثا جديدا طلبا للتّفرّد أو جريا على عادة .

لذا يغدو لزاما علينا أن نخلع الأدلة[4] عن حجاج الخليل ويونس معا ، لما في ذلك من احتمال ، ومعلوم أنّه "إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به

---

(1) أبو بكر بن السّرّاج "الأصول في النّحو " 316/3 وقارنه بـ حسّان "الأصول " ص 176 .

(2) انظر المنصف 191/1 .

(3) الخصائص 206/1 .

(4) انظر السّيوطي : الأشباه 244/1 وما بعدها .

الاستدلال"[1] - هذا وإن كان "النظير...مما يؤنس به "[2] . كما تقدم ...

فلقد ثبت بالنص أنّه "إذا تعارض دليلان فأكثر ففي ذلك ثلاثة طرق [منها][3] ...نسخ أحدهما بالآخر وشرط معرفة المتقدم والمتأخّر منهما."[4] وواضح مما تقدم أنّ مذهب الخليل أسبق وجودا في المسألة من مذهب يونس ، لكون الخليل كان المسؤول المباشر والأول في المسألة كما ورد عند سيبويه. وهذا معناه تعارض دليل ورود موضع الزّائد عند الخليل مع دليل ورود موضع الزّائد عند يونس بن حبيب .

وممّا فصّلناه من قبل يتبين أنّ ماكان "سبب الحكم [عند الخليل وزيادته الأول من المثلين كان أيضا][5] سببا لضده [عند يونس وزيادته الآخر منهما][6] على وجه "[7] . ذلك أنّ الخليل كان قد سهّل ليونس بن حبيب معارضته وكذا معاكسته لتوفيره له الأدلة ، فلم يفعل يونس سوى معارضتها بعكسها .

على هذا إذًا "يتعين الحظر"[8] في حجج كل من الخليل ويونس لتعارضها ونسخ إحداها الأخرى من باب التساوي بينها والتكافؤ .

ولكن الجميل عند الخليل بن أحمد - وعلى الرغم من كونه كان أعلم الناس باللغة وعلومها - عدم تعصبه لرأيه وادّعائه فيه الكمال والحجيّة المطلقة ، وذلك عنده أنّ "العرب نطقت على سجيّتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها ،

---

(1) الاقتراح .58 - 059 وانظر أصول حسّان 212 .

(2) الخصائص 252/1 .

(3) اضافة يستقيم بها السّياق.

(4) تقريب الوصول ص 162 .

(5) زيادات يستدعيها السياق .

(6) زيادات يستدعيها السّياق .

(7) الأشباه 259/1 .

(8) تقريب الوصول ص 162 .

وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ."[1] واعتل هو بما تصوره علة ؛ فإن كان قد أصاب في هذا فهو الّذي التمسه وقصد إليه ، وإن اسطاع غير الخليل أن يأتي بعلة مخالفة لعلله يراها أليق وأنسب ممّا علل به الخليل فليكن له ذلك .

ولقد نعدّ عمل الخليل ويونس من قبيل تعارض العلل الّذي ينتج عنه تعارض في الحكم ، إذ حكماهما في المسألة ـ على هذا ـ "حكمان في شيء واحد مختلفان دعت إليهما علّتان مختلفتان."[2]

بيد أنّ من قوادح علل الخليل ويونس"النّقض" وذلك أن توجد العلة ولكنّ الحكم يمسي غير مطّرد على الرغم من وجود العلة ، ومعنى هذا أنّ العلة غير مختصّة بذاك الحكم ، وإن كان الأكثرون يلحون على ضرورة توفر الطّرد كشرط من شروط العلة ، بحيث يجب على الحكم أن يتواجد عند تواجدها في المواضع كلّها.[3]

ولعلّنا كنا قد رأينا أنّه لاطرد[4] في علل الخليل ويونس على السواء .فموضع زيادة حروف العلة ـ الّتي هي أمّهات الزوائد ـ عند الخليل أوّلا وموضعها عند يونس آخرا متناقض ينافي بعضه البعض الآخر ؛ فأفسد قياسهما "عدم ثبوت الوصف الجامع"[5] في حجاجهما ، فلم تكن العلة عند كليهما جامعة مانعة لذلك الحكم مختصّة به .

ومعلوم لدينا أنّ علّة كهذه التي اعتّل بها كلّ من الخليل ويونس هي وصف قاصر لايتعدّى حروف الزّيادة الّتي هي من قبيل زيادة "أهوى تلمسان" إلى نوع الزّيادة تكرارا لحرف أصليّ الّتي هي نوع آخر. وبدهيّ أنّ "العلّة إذا

---

(1) الإيضاح في علل النّحو ص 066 .وانظر حسّان. "الأصول" ص 177.

(2) الاقتراح ص 093 .

(3) انظر في هذا الاقتراح ص 102 .

(4) معنى هذا أنّهما ركبا مسلك الطّرد في حجاجهما ، وهو اطّراد وجود الحكم لاطّراد وجود العلّة .

(5) تقريب الوصول ص 142 .

لم تتعدّ لم تصحّ ."[1] ولم تتعدّ العلة من حروف الزّيادة "أهوى تلمسان " إلى الزّيادة تكرارا لحرف أصليّ فلم تصح إذًا .

وقد قدح في علل يونس أيضا "تخلّف العكس" الّذي يعدّ شرطا رئيسا في العلة عند الأصوليين ، وذلك أن تنتفي العلة مع بقاء الحكم قائما ؛ ومعناه أنّ مارام يونس تقديمه دليلا يقطع بزيادة الآخر مطلقا لايثبت برهانا قاطعا يقطع باليقين ، على الرغم من أنّ الحكم في الملحقات كمثل قردد ومهدد ، مثلا ، قطع فيه بتّا بزيادة الآخر مطلقا ، وكذا ماحمل محمله .

ويقدح في علل الخليل ويونس "القلب" الّذي هو إثبات نقيض الحكم بالعلة نفسها. فقد رأينا كيف اعتل الخليل لزيادة الأول من المثلين المضعفين بأمهات الزوائد ومواضع ورودها ، ثم أخذ يونس أمهات الزوائد عينها مع الاستشهاد بها على مظنات ورودها في مواضع أخرى غير مواضع الخليل .وثبوت النقيض هذا مع العلّة ذاتها هو ما يدلّ على استحالة ثبوت النقيض الأول .وهكذا ينتفي النقيضان معا ،" لأنّ النّقيضين لايجتمعان."[2] إذ قد رأيت من قبل أنّ لفظة "كَنَهْور" التي استشهد بها الخليل على زيادة الدّال الأولى من "قفعدد" أخذها يونس بن حبيب ليحتج بها على زيادة الباء الأخيرة من "عدبّس" ؛ يضاف إلى هذا احتجاج الخليل واعتلاله بواو "جدول" وياء "عثير" على زيادة الأول من "فعلل" و"فعلّ" واعتلال يونس بواو "جدول" وياء"عثير" على زيادة اللام الأخيرة من "سُلّم".

وكأنّي بأدلّة الخليل ويونس كانت من قبيل "عدم التأثير" ، بحيث أنّ الأوصاف المعطاة من قبلهما لامناسبة فيها[3] . فينبغي إذًا ألاّ تلحق مثل هذه

---

(1) الخصائص 169/1 .

(2) تقريب الوصول ص 142 وذلك أنّ النّحويين إذا اختلفا في المسألة الواحدة " فذلك خلاف في اختيار القاعدة التي بنى حكمه في ظلها ، فقد يعتمد أحدهما في إصدار رأيه على قاعدة ، ويرى الآخر أن قاعدة أخرى هي أكثر انطباقا على هذه المسألة بعينها ." أصول حسّان 209 .

(3) انظر الاقتراح ص 103 .

العلل بالحكم ، لأنّه لاأثر لها كبيرا في الحكم ، بل كأنّها منعدمة ، لأنّ النحاة كانوا قد جعلوا "للاعتداد بالعلة شروطا أولها التّأثير ، ومعناه أن تكون العلة هي التي ترتبط بالحكم فتكون كما يقول المحدثون Dépendant Variable وألاّ تكون أمرا عارضا أوIndépendant Variable يرتبط الحكم بغيره."[1]

والّذي يقدح في أدلّتها أيضا "فساد الاعتبار" ؛ وذلك حين يتعارض الدّليل المسوق مع النص فيصبح عدّ الدليل دليلا أمرا فاسدا مردودا. وهو عندي تعارض تعليلاتهما بأمهات الزوائد من حروف "أهوى تلمسان " مع النص الّذي هو الألفاظ المسؤول عنها ، والّتي بها زيادة ليست من حروف "أهوى تلمسان" في شيء ، بل هي زيادة من قبيل الزيادة تكرارا لحرف أصليّ ، وشتّان بين هذين النّوعين من الزّيادة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مشكل الحمل الّذي يتعارض مع مبدأ الهوية ، إذ " القول الوحيد الّذي يبيحه مبدأ الهوية هو أن "أ" هي "أ"."[2] فبأيّ حقّ إذًا " يتقبل الموضوع الموجود محمولا ليس هو الموضوع ذاته ؟"[3] فحروف الزّيادة من "أهوى تلمسان" لها ماهية فردية تخصّها على حده ، والزّيادة تكرارا لحرف أصليّ لها ماهية فردية تميزها عن الأولى ." وبما أنّ جميع الماهيات فردية فإنّ الّذي يبقى ممكنا إنّما هو مجرد المقارنة بين أشياء جزئية دون أيّ حمل ."[4]

وفَرَضًا يسلّم أحدهما للآخر بالدّليل ، فإنّ في تـه الحال ماكنّا لنتوقع نهاية النّزاع بينهما ، بل إنّ معنى هذا التسليم تسليم الخصم للخصم بالدليل مع بقاء الخلاف بينهما واستئنافه على حال ماكان بين الخليل ويونس .

---

(1) حسّان "الأصول " ص 194 .

(2) جول تريكو "المنطق الصّوريّ" ص 124 .

(3) نفسه ص 124 .

(4) نفسه ص 125 .

وبيّن من هذا أنّ حجاجهما دخله "الجدل...الّذي تكون مقدماته مقبولة أو مشهورة عند الكافة وهي في الأغلب صادقة ، وقد تكون كاذبة."[1] كما ههنا .

وجملة القول في الحجاج الّذي دار بين الخليل ويونس أنّ العلمين كليهما مطالب بتصحيح العلّة الّتي رام الاعتلال بها ، بأن يصاحب العلة التأثير وشهادة الأصول على مايريد أن يثبته حكما لشيء[2] . وذلك أنّه يلزم وجود الحكم كلّما وجدت العلّة كما يجب أن ينتفي كلما انتفت تلك العلّة ، مصحّحًا هذا بدلالة الأصول عليه من كلام العرب الجاري على ألسنتها .

فالّذي وقعا فيه كان تضادّا كاملا خطيرا على حجامهما ، من حيث كونه يردّه ويدحضه فلا يجعله يصدّق أبدا ، بل يكذبه ويدفعه بعيدا عن الحقيقة. لأنّ "حكم القضيتين المتضادتين Propositions Contraires أنهما لايصدّقان معا ، ولكن يحتمل أن يكذّبا معا."[3]

وهذا كما برهنّا ــ عبر هذه الصّفحات ــ واضح بيّن لا منتدح من تجاهله أو تجاوزه والسّكوت عنه .

I ــ المنتصرون للخليل

1) رأي ابن عصفور :

لقد نعلم قول جمهور العلماء بفكرة الترجيح بين الأدلة والبراهين . وهذا عندهم يكون قائما في المظنونات ، بحيث لايخلو ـ في حال كهاته ــ أن يرد الدّليلان المتعارضان قطعيين أو ظنيين ،أوورود أحدهما قطعيّا وورود الآخر ظنّيا ،"فإن

---

(1) تقريب الوصول ص 061 .

(2) انظر الاقتراح ص 108 .

(3) مراد وهبه وآخرون "المعجم الفلسفيّ " ص 056 .

كانا [كذا][1] ظنّيين [فعلى][2] ثلاثة أحوال : الجمع إن أمكن ، والنّسخ إن علم التّاريخ ، والترجيح ."[3]

ويهمّنا من هاته الأحوال الثلاث "الترجيح" لأنّه يوافق رأي ابن عصفور في مذهبي الخليل ويونس في مسألة حدّ موضع الزائد من المثلين المضعفين في الكلمة التي جاوزت الثلاثة الأحرف ؛ وذلك أنّه رجّح مذهب الخليل على يونس في هذه المسألة ، والشاهد قوله - بعد تمامه من عرضها - : " والصحيح - عندي - ماذهب إليه الخليل."[4]

وإذا كان ماكان بين الخليل ويونس يسمّى "تعارض الأدلّة" ، فإنّا ألفينا ابن عصفور يسعى حثيثا إلى ترجيح أحد المتعارضين الإثنين ألا وهو الخليل على حساب يونس بن حبيب ؛ وهذا منه جدل نحويّ مطّرد عند النّحاة له أصوله وقواعده الّتي لاتتخلّف كثيرا ..لأنّه "إذا تعارضت الأدلة أو تعارضت الأقيسة بدأ ما يسمى بالجدل النحوي."[5] كما بينا من قبل .

وعلى الرغم من أنّ عمل ابن عصفور في المسألة والمذاهب لم يكن سوى تمثّل أدلة ابن جني الشاهدة على صحة مذهب الخليل بحذافيرها أو قريب من هذا مفرّعا إيّاها - وكأني به كان محتجا لابن جني لا للخليل بن أحمد ...

يحتج ابن عصفور لصحة مذهب الخليل بقوله :" لما صغّروا "صمحمحا" قالوا : "صُمَيْمِح" فحذفوا الحاء الأولى ، ولو كانت الأولى هي الأصلية والثانية هي الزائدة لوجب حذف الثانية ، لأنه لايحذف في التصغير الأصل ، ويبقى الزّائد."[6]

---

(1) وفي الأصل "كان" دون ألف التثنية.

(2) اقحام منّا يقتضيه السّياق .

(3) تقريب الوصول ص 163 .

(4) الممتع 306/1 .

(5) حسّان " الأصول" ص 200.

(6) الممتع 306/1 . وقارنه بالخصائص 68/2 - 069 . والأشباه 070/1 .

يتبين لنا من هذا أنّ ابن عصفور كان قد نظر إلى المادّة اللّغوية الّتي كانت عبارة عن قياس دار بين الخليل ويونس في مسألة حدّ موضع الزّائد من المثلين المضعفين نظرة توجيهية مفادها التّقويم والسّعي إلى سوق المقدمات الصادقة حتى تصدق نتائجها . وابن عصفور عينه كان قد ركب قواعد التوجيه هذه من خلال استعماله باب التصغير في هذا الدّليل الّذي تقدم ؛ "تلك الضوابط المنهجية الّتي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماعا كانت أم استصحابا أم قياسا) الّتي تستعمل لاستنباط الحكم...وبهذا نعلم أنّ النّحويين حين كانوا يبدون آراءهم في المسائل لم يكونوا يصدرون عن موقف شخصيّ أو ميل فرديّ أو ذكاء حرّ ، وإنّما كانوا يقيدّون أنفسهم بهذه القواعد العامة ."[1]

ولو تأملنا في ركوب ابن عصفور باب التصغير في "صمحمح" للاحتجاج للخليل ، لألفيناه من قبيل قواعد التوجيه إلى حدّ بعيد . إذ ترجيحه مذهب الخليل بذه اللّفظة ههنا يندرج ضمن قاعدة من قواعد أصولهم هي قاعدة "الرّد إلى الأصل"[2] ، والتأويل عن طريق البحث عن تعليل يمكّن من تمرير الحكم الّذي نريد أن نصدره.

وإذا كان عند ابن عصفور عدم وجوب حذف الأصل في التصغير وإبقاء الزائد ، فهذا عنده تطبيق كامل لقاعدة أصولية فحواها أنّ "التصغير يرد الأشياء إلى أصولها."[3] ذلك أنّ الأصليّ - عندهم - يجيء أقوى من الزّائد عند الحذف[4] ؛ ولهذا ماكان جائزا أبدا أن يحذف الأصليّ ويُبقى على الزائد[5] .

---

(1) حسّان ."الأصول " 209 .

(2) حسّان .المرجع نفسه ص 148 وما يليها .

(3) المرجع نفسه 215 و225 .وقارنه بشرح ابن عقيل 484/2 - 485.

(4) انظر حسّان .المرجع نفسه 227 و259 .

(5) انظر "الأشباه والنظائر" 070/1 .

والرأي عندي أن ابن عصفور كان قد درس بتمعّن أدلة ابن جني وشواهده في صحة القول بالمذهبين معًا ، مذهب الخليل ويونس ، ثم طفق يتدبر في الحملين القياسين فألفى أنّ مايشهد للخليل ومذهبه أقرب تقبّلا وأكثر تعلّقا بالمنطق والتعليل الصّائب .ألا ترى أنه "إذا تعارض قياسان أخذ بأرجحهما وهو ماوافق دليلا آخر من نقل أو قياس ."[1] فكأني بابن عصفور قد تأمل مليّا حجاج الخليل ويونس ثم نظر بإمعان في شواهد ابن جني في المذهبين كليهما ، ثمّ رأى رأيا حقا عنده أنّ أدلة الخليل - على الرّغم من كونها استئناسية ليس إلاّ - قد وافقت كثيرا في زعمه أدلة ابن جني الّتي كانت بدورها قياسية. بينما بعد عنده رجحان أدلة يونس لعدم موافقتها أدلة أكثر نقلية وقياسية من أدلة الخليل . فكان بهذا مضعّفا أدلّة يونس ومن تحجج له كمثل ابن جني .

وأما دليل ابن عصفور الثاني لصحة مذهب الخليل فهو أنّ العين إذا تضعّفت - عنده - وفصل بين هذين العينين حرف فاصل ، فإنّ هذا الفاصل يكون زائدا أبدا وذلك نحو "عَثوثل" و" عقنقل" .فإذا كان ذلك كذلك "تبين أنّ الزائد من الحاءين في " صمحمح" هي الأولى ، لأنها فاصلة بين العينين...وإذا ثبت أنّ الزائد من المثلين ، في هذين الموضعين هو الأول حملت سائر المواضع عليهما."[2]

وجليّ من هذا النص أنّ ابن عصفور قد قام بعملية الحمل عبر هذا الشاهد، وهو مصرّح به صراحة في نصّه الّذي انصرم ، وبيّن أيضا أن نوع الحمل ههنا كان من قبيل القاعدة الأصولية "حمل الزائد على الزائد أولى من حمل الزائد على الأصليّ ."[3]

---

(1) الاقتراح ص 122 .

(2) الممتع 307/1. وانظر الأشباه 070/1. وقارنهما بالخصائص 068/2 .

(3) حسّان "الأصول" ص216 .وقد كنا بينا من قبل مشكل الحمل .

ولعل قاعدة التوجيه التي اعتمدها ابن عصفور في هذا الشاهد هي "لايجوز الفصل بين العينين إلاّ بحرف زائد"[1] وهذا من باب حمله لفظا به زيادة تكرارا لحرف أصلي هو "صمحمح" على ألفاظ بها زيادة من باب "أهوى تلمسان" كمثل "عقنقل" و"عثوثل" ، ولهذين المثالين الأخيرين نظائر كمثل "غدودن" و"سجنجل"[2] . و" الحمل على ماله نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير."[3]

وقد يكون عمل ابن عصفور وهو يرجح مذهب الخليل على يونس من باب "السّبر والتقسيم...بأن يذكر الوجوه المحتملة ثمّ يسبرها أي يختبر ما يصلح وينفي ماعداه بطريقه."[4] وهذا كما تخيلناه لابن عصفور من قبل حين كونه كان ممكنا أن يكون اطّلع على أدلة المذهبين ثم على أدلة من تمذهب لهما أولأحدهما ثمّ راح يحصر العلل مستبعدا مالا يصلح منها كمثل علل يونس – في نظره – حتى يبقى مايصلح بسبب المناسبة ، بحيث لم يبق له من أدلّة المذهبين جميعها سوى "صمحمح" مصغرة ومقيسة على مثل "عثوثل " و"عقنقل" عندما يتوسط بين مثليهما عينيهما حرف لابد من الحكم عليه بالزيادة ، فتحمل عندئذ الحاء الأولى على موقع هذا الحرف في مثل هذه المثل ." وهذا يشبه مايسمّى في المنهج الحديث Climination "[5] .

ذلك أنّ السّبر والتقسيم هو "حصر الأقسام بين النفي والإثبات حتى يحصل المطلوب"[6] وهكذا انتفت - عنده - أدلة شتّى كانت تشهد للخليل ويونس

---

(1) الأشباه والنظائر 070/1 .

(2) سجنجل : المرآة .

(3) حسّان . الأصول ص 215 .

(4) السيوطي "الاقتراح" 097 .

(5) حسان . المرجع السابق . ص195 .

(6) تقريب الوصول ص 145 .

معا ، ولم يقو عنده منها فيما بعد عدا "صمحمح" عند التصغير وماقيس على مثل "عثوثل" و" عقنقل" .

فهل يكون مثل هذا الاحتجاج منه من قبيل "الاستحسان" أيضا ، علما بأنّا قد رددنا - من قبل - كلاّ من مذهب الخليل ويونس ؟ .لأنّ الاستحسان هو " الاعتماد عند ترجيح حكم على حكم على الاتّساع والتّصرّف دون علّة قويّة."[1]

والّذي يقطع بضعف علل ابن عصفور في أدلته أنّ "البناء الّذي يؤدي إليه التّصغير عارض لايُعتدّ به ، بدليل أنّك تقول في تصغير "افتقار" "فُتَيْقير" ، فتحذف همزة الوصل ، وتصير كأنّك صغّرت "فتْقَارًا" ، و"فتْعَال" ليس من أبنية كلامهم ."[2]

وعلى هذا إذًا يكون استحسان ابن عصفور مذهب الخليل من باب التّرجيح الضّعيف الّذي لايقوى على الثّبات طويلا. إلاّ أن يحمل ركوبه التّصغير في "صمحمح" مخالفا بها ابن جنيّ من قبيل عدوله بالمسألة عن حكم نظائرها إلى حكم آخر لوجه أقوى رآه يقتضي هذا العدول ، مكرّرا ذلك في صيغ مختلفة طمعا منه في التّرقّي بالفكر[3] .

ولكن هلاّ شفعنا لابن عصفور واعتذرنا له بغموض علم التّصريف ، إذ "الّذي يدلّ على غموضه ، كثرة مايوجد من السّقطات فيه ، لجلّة العلماء."[4] وابن عصفور من هؤلاء أولاحق بهم - على أقّل تقدير واعتبار...

2) رأي أبي حيّان النّحويّ :

لقد كان أبو حيّان النّحوي من بين المستحسنين رأي الخليل بن أحمد والمتمذهبين له ، وذلك بادٍ من قوله :"مذهب

---

(1) حسان.الأصول ص 204 - 205 .

(2) الممتع 306/1 .

(3) انظر مراد وهبه وآخرون ."المعجم الفلسفيّ " ص 048 .
Voir aussi mounin , dictionnaire de la linguistique "pléonasme" p 264 .

(4) ابن عصفور .المصدر السابق 029/1 . وقارنه بالممتع نفسه 027/1 .قبله .

الخليل أنّه الأول وهو الصحيح."[1] ولكنّ استحسانه ذا جاء من باب "الحكم بغير دليل" ؛ حيث انتصر لمذهب الخليل بن أحمد ، دون أن يبين عن صحّة هذا المذهب بالحجّة والبرهان .

ولكن ما بالنا لانقول : لعلّ دليلا قد انقدح في نفس أبي حيّان المجتهدة ، بيد أنّ العبارة لم تساعده على ذلك ، أو أنّه يكون قد سكت عن الاستدلال مكتفيا بأدلّة الّذين سبقوه كمثل ابن جنّي حين احتجّ للخليل ، ثمّ ابن عصفور بخاصة ، لكون كتاب "المبدع في التّصريف" لأبي حيّان يكاد يكون اختصارا لكتاب "الممتع في التّصريف" لابن عصفور[2] .

وحكم أبي حيّان الّذي تقدّم لاينقض ما أثر عنه في كتاب "الأشباه والنظائر" للسيّوطي حين ينقل لنا قول أبي حيّان بأنّه :" لاحجّة فيما استدلّ به الخليل ويونس لأنّه ليس فيه أكثر من التّأنيس بالإتيان بالنظير."[3]

لأنّ مثل هذا الكلام لاينفي تمذهب أبي حيّان لكليهما أو أحدهما ، لأنّ هذا حكم في حجاج الخليل ويونس.

والدّليل على أنّه يراد منه هذا الكلام ليس إلاّ ، حكم سلفه ابن عصفور على أدلة كل من الخليل ويونس في المسألة بالقول عينه :" وهذا القدر الّذي احتجّ به الخليل ويونس لاحجّة لهما فيه ، لأنّه ليس فيه أكثر من التّأنيس بالإتيان بالنظير ، وليس فيه دليل قاطع."[4] ومع هذا تمذهب ـ فيما بعد ـ للخليل دون يونس بقوله :" والصّحيح عندي ماذهب إليه الخليل ، من أنّ الزّائد منهما هو الأوّل."[5] ومن قبلهما كان ابن جنّي قال في حجاج الخليل و يونس :" وهذا قدر

---

(1) أبو حيّان النحويّ .المبدع 140 .

(2) راجع هذا في المبدع . 029 و 46 ـ 047 .

(3) "الأشباه والنظائر" 069/1 .

(4) الممتع 304/1 .

(5) المصدر نفسه 306/1 .وانظر الأشباه والنظائر 070/1 .

من الحجاج مختصر ، وليس بقاطع ، وإنّما فيه الأنس بالنّظير ، لا القطع باليقين."[1]

فلا عبرة إذًا بالحكم على أدلّة الخليل ويونس باللاّحجيّة عندهما جميعا على طرح فكرة التمذهب لكليهما أو أحدهما من لدن أبي حيّان بخاصة ، أو من غيره بعامّة.

ولكني أجدني مدفوعا إلى طرح تمذهب أبي حيّان للخليل جانبا وعدم الاعتداد به توجيها ، لأنّه ليس سوى استحسان ، والاستحسان بهذه الصّورة يكاد يكون مرفوضا عند عامّة العلماء ، لأنّه قول بالتّشهّي و الهوى. ثمّ إنّ "دلالته ضعيفة غير مستحكمة"[2] ، مآلها الاضمحلال والتلاشي.

لولا أنّ في سكوت أبي حيّان عن التّعليل للمذهب الّذي ارتضاه ضربا من الاتّساع والتّصرّف في العلل والأدلّة الّتي تظلّ غير محصورة على هذا الوجه.

3) رأي شوقي ضيف : واذكر في المنتصرين لمذهب الخليل رأي الدّكتور شوقي ضيف وقوله بالأولى ضمنيا ، وذلك حين قال :"كانت ليونس مذاهب وأقيسة تفرّد بها."[3] وكأنيّ بالتّفرد – عنده - الشذوذ الّذي لايلزم اطراده ومناصرته والقول به.

ولا يسعنا ههنا سوى أن نوّجه هذا الرّأي المسكوت عنه توجيها يصنّفه مع أولئك الّذين ناصروا الخليل و مذهبه ، على الرّغم من قوله يصف يونس:"غدا يونس في نحوه وما وضعه من أقيسة أمّة وحده ، وتنبّه إلى ذلك القدماء."[4]

---

(1) الخصائص 061/2 .

(2) الاقتراح ص 117 .

(3) المدارس النّحوية ص 028 .

(4) المرجع نفسه ص 028 .

ولمّا غاب الدّليل عن سبب ميل الدّكتور ضيف إلى الخليل عزب مع ذلك عنّا المسالك والقوادح الّتي كانت منتظرة أن توجّه رأيه. فلم يحتج قوله ذا في المسألة ـ منّا ـ كبير وقوف لأنّه هو نفسه لم يقف عندها وقوفا يجعلها أهلا للنّقد العلمّي الماحص المتمعّن .

4) رأي فخر الدين قباوة :

لقد انتصر الدّكتور قباوة لمذهب الخليل بن أحمد بصراحة ولكن دون سوق الدّليل ، وذلك بقوله :" والاختيار مذهب الخليل."[1] فكان حكمه جائيا من قبيل "الحكم بغير دليل"[2] ، محتملين ورود الأدلة في خاطر الدّكتور قباوة ونفسه ، ولكنّه سكت عنها اعتبارا منه بكلّ الأدلّة الّتي ناصرت الخليل قبله ، أو ببعضها.

فليس لنا سوى عدّ حكم الدّكتور قباوة هذا من باب الاستحسان لاغير ؛ وإن كان الاستحسان ضربا ومسلكا مرفوضا عند جلّة العلماء ، لكونه قولا فيه بعض الهوى والغي. ذلك أنّ دلالته ضعيفة ضئيلة لاتقوى على الثّبات.

لولا أنّ صاحب هذا السّكوت داهية نبيه ، لأنّه لايجعلنا نتدبّر له عدا الأدلّة القاطعة ونتخيّلها له لصحّة اختياره ومذهبه ورأيه . وهذا منه نوع من التوسع والتّصرّف في التّعليل والتّدليل.

ومثل هذه الأحكام ـ كما ترى ـ مغيّبة منها مسالك العلّة وكذا قوادحها ، ذلك أنّ المستدلّ ـ ببساطة ـ لم يستدلّ بشيء لحكمه أبدا .

5) رأي تمّام حسّان :

ثم اذكر ترجيح الدّكتور حسّان مذهب الخليل على مذهب يونس .إذ بعد ذكره مخالفة يونس نحاة البصرة في حدّ موضع الزائد من المثلين المضعفين ، راح معقّبا على ذلك ناقدا يونس بقوله :"ولكنّه لم

---

(1) تصريف الأسماء والأفعال ص 035 .

(2) تقريب الوصول ص 147 .

يفسّر سبب سكون العنصر الأوّل الّذي كان متحرّكا في الثّلاثي المجرّد. (قارن فَ عَ ل : فَ عْ عَ لَ)."[1]

وقد نردّ على حسّان - حين حاول اجراء المقارنة بين الفعل الثّلاثي المجرّد "فَعَل" والفعل الثلاثي المزيد بحرف عن طريق تضعيف العين "فَعّل" ونظرته لهما أنّهما ينسلان من باب واحد من حيث المعنى الجامع بينهما - هكذا : لمَ لايصدر الدّكتور حسّان حكمه ذا على ضوء جملة المواقع الّتي تقعها الكلمة على نحو ما يفعل التّوزيعيون في العصر الحاضر ، فيقول في"فعّل" بأنّها ليست من "فعل" في شيء ، بل كل كلمة لها موقعها الخاصّ بها[2] .

ثمّ إنّ التّصريفيين كانوا يجرون المقارنة بين صيغة الفعل "فعّل" مشدّد العين والمصدر منه الّذي رأوه على زنة "تفعيل"جعلوا التّاء الّتي في أوّله بدلا من العين الزّائدة في "فعّلت" ، فغيّروا أوله كما غيّروا آخره."[3] "

"وقد قال ناسٌ :كلّمته كِلاّما ، وحمّلته حِمّالا."[4] إذ الأصل في مصدر "فعّل" مضعف العين ومشدّدها هو "فِعّال" بكسر الفاء وشدّ العين ، لأنّه فيه جميع حروف فعله ، غير أنّ العرب عدلت عن هذا الأصل إلى التّفعيل[5] ، فأمسى "التفعيل" مطّردا في الاستعمال شاذّا في القياس ، بعد ماكان "الفعّال" مطّردا في القياس شاذّا في الاستعمال على حسب تقسيم ابن جنّي كلام العرب[6] .

ولقد كان عملهم في الفعل "فعّل" مع مصدره" فعّال أو تفعيل" من قبيل الحمل والقياس ، "فإذا حملوا الأصل الّذي هو المصدر على الفرع الّذي هو

---

(1) حسان . الأصول . ص 036 .

(2) انظر المرجع نفسه ص 036 .

(3) الكتاب 079/4 . وانظر التّكملة ص 212 و 216 .

(4) المصدر نفسه 079/4 .

(5) العدول عن الأصل قاعدة من قواعد أصولهم . انظر حسّان الأصول ص 135 ومايليها .

(6) انظر الخصائص 97/1 - 098 .

الفعل ، فهل بقي في وضوح الدّلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة. "[1] !؟

والدّكتور حسّان - حسب كلّ ما تقدّم - يكون قد خالف أصولهم أيّما مخالفة ، بحيث يكون قد خرج بتمثيله ونقده المتقدم إلى ماليس له نظير في كلام النّحويين وكلام العرب المستوحى من قواعد هؤلاء النّحويين أنفسهم . ذلك أنّ تعليل النّحويين مرتبط بعلل كانت في نفوس العرب فخالجتها ولكنّها لم تسمّها .

وعلى هذا نوجّه نقد الدّكتور حسّان ذاك إلى المصير إلى ماليس له نظير ، و"المصير إلى مالانظير له في كلامهم مردود."[2] إذ تعليل الدّكتور حسّان لصيغة "فعّل" بصيغة "فعَل"لانظير له في أصول النّحويين وأقيستهم . لأنّه "لاحذف إلاّ بدليل"[3] وحذف عين من"فعّل" في نقد حسّان لا دليل فيه ولا تعليل ، وإن كان نقده ذا موجّها ليونس بن حبيب . بينما يكون تعليل النّحويين - عندما أجروا المقارنة بين "فعّل" و مصدره "تفعيل" معلّلا مدلّلا عليه بذلك العوض الذّي هو التّاء الّتي لحقته في المصدر "تفعيل" ؛ ذلك أنّ "ماحذف لدليل أو عوض فهو في حكم الثّابت."[4] عندهم ، لأنّ "التّغيير يؤنس بالتّغيير."[5]

II المنتصرون ليونس

1) رأي أبي بكر بن السّرّاج :

لقد ألفينا ابن السّرّاج أوّل من ينتصر ليونس بن حبيب من القدامى في مسألة حدّ موضع الزّائد من المثلين المضعفين. حيث إنّ مذهبه "أنّ الثّاني هو الزائد ، لأنّه تكرّر...فهو أحق بالزيادة. وهذا هو

---

(1) الخصائص 113/1 .

(2) حسان الأصول 072 .

(3) المرجع نفسه 161 .

(4) نفسه 161 .

(5) نفسه 225 .

القياس ، لأنّك إنّما تبدأ فتستوفي ماهو من أصل الكلمة ، ثمّ تزيد بالتّكرير حتّى تبلغ العدّة والمثال الّذي تريد."[1]

ولعلّ العلّة عند ابن السّرّاج في ضوء ما تقدّم علّة قياس ، وذلك ماثل في قوله :" وهذا هو القياس" ولعلّ نوع القياس هذا "قياس أولى" من حيث تعبيره عليه بقوله :" فهو أحقّ بالزيادة" ، حاملا لفظا هو سائر المكرّرات على لفظ هو الملحق. والّذي يدلّ على هذا قوله :"لأنّك إنّما تبدأ فتستوفي ماهو من أصل الكلمة ، ثمّ تزيد بالتّكرير حتّى تبلغ العدّة والمثال الّذي تريد."

وهذا الحكم ـ كما ترى ـ مؤكد من لدن التّصريفيين المتأخّرين عن ابن السّرّاج ، بحيث أكدّ ابن جنّي هذا الكلام ، حيث قال : "فأمّا المطّرد الّذي لا ينكسر ، فأن يكون موضع اللاّم من الثّلاثة مكرّرا للإلحاق... وينبغي أن تكون الزيادة عند انقضاء حروف الكلمة الأصول ، ولاتجيء بالزوائد قبل أن تستوفي ماله من الأصول."[2]

ومن الإصابة بمكان أن نصف حكم ابن السّرّاج بالموضوعيّة العلميّة ، ولكن في سوى الملحقات ليس إلاّ.

إنّ العلّة الّتي ساقها تغدو بحاجة إلى تصحيح ، لحاجتها إلى التّأثير وكذا شهادة الأصول ، ألا ترى أنّ علّة دوام تكرّر الثّاني في الملحقات وزيادته أبدا ـ لضرورة تقدّم حروف المعاني على حروف الصّناعة والمباني ـ لاتلزم بالضّرورة عدّ الثّاني من غير المكرّرات زائد أبدا ، "لأنّه لايلزم أن يوافق الملحق ماألحق به في أكثر من موافقته له في الحركات والسّكنات وعدد الحروف ؛ ألا ترى أنّ النّون في "افعنلل" من الرباعي بعدها حرفان أصلان ، وليس بعدها فيما ألحق به من الثّلاثي إلاّ حرفان ، أحدهما أصليّ ، والآخر زائد . فكما خالف الملحق الملحق به ، في هذا القدر ، فكذلك يجوز أن يخالفه

---

(1) المنصف 164/1 . وقارنه بالخصائص 061/2 .

(2) المصدر نفسه 41/1 ـ 042 . وانظر الخصائص 225/1 .

في كون النّون في الملحق به واقعة بين أصلين وفي الملحق واقعة بين أصل وزائد."[1]

إذًا فقد عورض ابن السّرّاج بعلّة مبتدأة من لدن ابن عصفور – عبر هذا النّصّ - "والأكثرون على قبولها."[2]

وقد يكون هذا منّا من قبيل "القول بأقوى الدّليلين"[3] وهو – عندهم – حكم بغير دليل استحسنه المجتهد بعقله فقال به ومال إليه . ولعلّ دليل ابن عصفور الّذي تقدّم أقوى من دليل ابن السّرّاج عندما يميّز سائر المكرّرات عن المكرّر للإلحاق ، "لأنّ سائر المكرّرات لايشارك المكرّر للإلحاق في كون المزيد في مقابلة الأصليّ حتّى تجعل مثله في كون الزّائد هو الثّاني."[4]

فلم يثبت - لهذا إذًا - الوصف الجامع حتّى تتعدّى العلّة . وعليه فهي علّة قاصرة ، لأنّها لم تتعدّ المكرّر للإلحاق. فاستحال - لقصورها - تعدية الحكم إلى سائر المكرّرات الأخرى . لأنّ الحكم في المكرّر للإلحاق ثابت بالنّصّ لابتلك العلّة[5] .

2) رأي أبي عليّ الفارسيّ :

كان أبو عليّ يحتج لزيادة الثاني من المثلين المضعفين مناصرا الخليل في ذلك مستشهدا لهذا بإلحاق مثل "اقعنسس" و"اسحنكك" بمثل "احرنجم" و"اخرنطم". ذلك أنّ نون "افعنلل" في ذوات الأربعة لا تقع إلاّ بين أصلين نحو "احرنجم" و"اخرنطم" . ولما كان نحو "اقعنسس" و"اسحنكك" ملحقين بذلك وجب - عند أبي عليّ - أن يُحتذى فيهما منوال ماألحقا به وبمثاله . أي لنجعل السّين الأولى في "اقعنسس" أصلا كمثل أصالة الطّاء

---

(1) الممتع 305/1 - 306 .

(2) الاقتراح 108 .

(3) تقريب الوصول ص 147 .

(4) شرح الشّافية 366/2 .

(5) انظر الاقتراح ص 090 .

المقابلة لها في مثال "اخرنطم" . وإذا كانت السّين الأولى في "اقعنسس" أصلا ثبت أنّ الثّانية هي الزائدة بلا ريب[1] .

وتمثيل الفارسيّ بهذا المثال معناه الاحتجاج لصحة مذهب الخليل إزاء مذهب يونس.

وواضح من هذا الاحتجاج أنّ الفارسيّ رام حمل سائر المكررات لغير الإلحاق كمثل "سُلّم" و"عدبّس" و"عجنّس" - على حكم المكرر للإلحاق كمثل "اسحنكك"و"اقعنسس"و"قردد" و"قعدد" - إذ "ينبغي أن تكون الزيادة عند انقضاء حروف الكلمة الأصول ، ولاتجيء بالزوائد قبل أن تستوفي ماله من الأصول."[2]

لولا أن نردّ زعم الفارسيّ وتلميذه ابن جنّي بأنّ الزيادة ــ في أحايين عدّة - قد تتقدم على أصل من الأصول ، وبخاصة الأصل الثالث ، وذلك نحو تقدّم الشّين الزائدة في "اعشوشب" على الباء الّتي هي الأصل الثالث للكلمة ؛ ومثله" اخلولق" و"احلولى" و"اغدودن" وغير هذا كثير...

وعلى الرّغم من هذا النّقد الّذي قد يشكّك في صحة علة الفارسي إلاّ أنّا نراها دليلا قويا سديدا[3] ، يخضع لمثل هذه العلوم وقواعدها من حيث الصّناعة والقياس والحمل إذ "من شرط العلّة أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه."[4]

ولعلّ العلة الّتي أوردها أبوعليّ الفارسيّ علة ناقصة قاصرة هي بحاجة إلى التأثير والتعدّي. ذلك أنّ علة اطّراد زيادة الآخر من المثلين المضعفين في المكرر للإلحاق لاتستدعي - بالضرورة - اطّراد زيادة الآخر من

---

(1) انظر الخصائص 61/2 - 062 .

(2) المنصف 042/1 ..

(3) حيث وصف ابن جني قول أستاذه بقوله :"وهذا في معناه سديد حسن جار على أحكام هذه الصّناعة." الخصائص 062/2 .

(4) الاقتراح 089 .

المثلين المضعفين في المكرر لغير الإلحاق ، وهذا لعدم توافقهما في سوى الحركات والسكنات وكذا عدّة الحروف...ألا ترى أنّ "اخرنطم" بعد نونها حرفان أصلان ، بينما نلفي بعد نون "اسحنكك" حرفا واحدا أصلا والآخر زائدا ؛ وقد تحدّد أنّ الزائد في الملحقات هو الآخر أبدا. وعليه فإنّ "سائر المكررات لا يشارك المكرر للإلحاق في كون المزيد في مقابلة الأصليّ حتى تجعل مثله في كون الزائد هو الثاني ."[1]

فتبيّن بهذا أنّ المسلك الّذي طلبه الفارسي في تعليله إنّما أراد به "المناسبة... وتُسمّى الإخالة أيضا لأنّ بها يخال ، أي يظنّ ، أنّ الوصف علّة ، ويسمّى قياسها قياس علّة ، وهو يحمل الفرع [الّذي هو ههنا سائر المكررات لغير الإلحاق][2] على الأصل [الّذي هو ههنا المكرر للإلحاق][3] بالعلة الّتي علق عليها الحكم في الأصل."[4] والعلّة بينهما علّة تكرير مثلٍ. غير أنّ المكرّر للإلحاق كان لأجل الصّناعة ولحاق بناء أكثر منه حروفا، بينما جاء المكرر لغير الإلحاق لأجل إنشاء معنى جديد فرعيّ يزاد إلى ذلك المعنى الّذي كان في الأصل.

فلا يشفع لأبي عليّ - ومن حذا حذوه - محاولة ركوب مسلك "إلغاء الفارق" الّذي هو كائن بين المكرر للإلحاق وذاك المكرر لغير الإلحاق ، وكأني به - ومن سبقه ومن خلفه - أرادوا تجاهل ماهو موجود من فارق بين الأصل - أي المكرر للإلحاق - والفرع - أي المكرر لغير الإلحاق - من حيث اختلافهما في التكرير لمعنى في سائر المكرّرات لغير الإلحاق ، والتكرير للإلحاق والصناعة - فقط - في الألفاظ الملحقات . لأنّ الملحق به الّذي على وزان

---

(1) شرح الشّافية 366/2 .

(2) اضافة يستقيم بها السّياق .

(3) اضافة يستقيم بها السياق .

(4) الاقتراح ص 100

"افعنلل" كمثل"احرنجم" يخالف الملحق الّذي على الوزن نفسه كمثل "اقعنسس" ؛ إذ النّون في الملحق به واقعة بين أصلين ، وهي واقعة بين أصل وزائد في الملحق .

3) رأي ابن الحاجب :

احتجّ ابن الحاجب لصحة مذهب يونس بحذاء مذهب الخليل ، حيث عبّر عن هذه المؤازرة لمذهب الخليل بقوله :" الزائد في نحو كرّم الثاني "[1]

لقد حمل ابن الحاجب حكمه ذا في المكرّرات لغير الإلحاق على المكرّر للإلحاق ، وذلك بتمثيله قائلا :" لمّا ثبت أنّ الزائد هو الثاني لأنّه جعل في مقابلة لام جعفر ، وأمّا الأول فقد كان في مقابلة العين ، فلم يحتج إلى الزيادة لها ، وحكم سائر المكرّرات حكم المكرّر للإلحاق - حكمنا في الكلّ أنّ الزائد هو الثّاني."[2]

هانحن أولاء - نرى من جديد - تمثّل ابن الحاجب كمثل تمثل أبي عليّ الفارسيّ ، حيث لجآ كلاهما إلى حمل سائر المكررات لغير الإلحاق على حكم المكرر للإلحاق في وجوب كون الآخر من المثلين زائدا دائما ؛ لأنّه تكرر فهو حقيق بالزيادة ." وهذا هو القياس، لأنّك إنّما تبدأ فتستوفي ماهو من أصل الكلمة، ثمّ تزيد بالتّكرير حتّى تبلغ العدّة والمثال الّذي تريد."[3]

وهذا النقد الّذي يدمغ احتجاج ابن الحاجب قد لايردّ علته ردّا . فعلّته تجري على سمت صناعة النّحويين حين يحملون فرع على أصل محاولين تجاهل الفارق الّذي قد يكون بين المقيس عليه والمقيس من حيث العلة التي

---

(1) الأستراباذي شرح الشافية 165/2 .

(2) الأستراباذي المصدر نفسه 366/2 .

(3) المنصف 164/1 . وانظر المنصف 41/1 - 042 .

et voir Jean- Claude ANSCOMBRE et Oswald DUCROT ."l'Argumentation dans la langue" .Pierre MARDAGA .Bruxelles.BELGIQUE.p 030.

يجب أن تجمع بينهما. فالدليل الّذي ساقه ابن الحاجب أعلاه سديد - إلى حدّ ما – لايسقط لأول وهلة ، وإن كنّا عادّين هذه العلة علة قاصرة لا تأثير كبيرا فيها ، فهي لاتكاد تتعدّى إلى المقيس حتّى يعمّ الحكم فيشملهما معًا.

وإن كان خُيّل إليّ أنّ ابن الحاجب سلك مسلك الإخالة ظانّا أنّ الوصف الّذي قدّمه في دليله قادر أن يصلح علة جامعة متعدّية إلى حكم الفرع.

وقد كنّا قدّمنا أنّ المكررات لغير الإلحاق "إنّما جيء بها للمعاني."[1] وذلك نحو "علّم" و"اعشوشب" الخ...

فتنكّبوا إذًا من إلحاق مثل هذه الألفاظ بالملحقات كمثل جلبب واسحنكك ، "صونا للمعنى ، و ذبّا عنه أن يستهلك ويسقط حكمه ، فأخلّوا بالإلحاق لمّا كان صناعة لفظية، ووقّروا المعنى ورجّبوه لشرفه عندهم ، وتقدمه في أنفسهم. فرأوا الإخلال باللّفظ في جنب الإخلال بالمعنى يسيرا سهلا وحجما محتقرا."[2]

وحتّى لوظلّ مسلك "إلغاء الفارق" - الّذي "هو بيان أنّ الفرع لم يفارق الأصل إلاّ فيما لايوثر فيلزم اشتراكهما"[3] - قائما فإنّ القوادح أيضا تظلّ قائمة بالمرصاد تقدح في مسالك عللهم - كما رأيت من قبل مع ابن السرّاج والفارسيّ وابن الحاجب.

ولكن هل لنا أن نعدّ اطّراد احتجاج أبي بكر بن السرّاج والفارسيّ وابن الحاجب بالمكرّر للإلحاق وتعيّن زيادة الآخر من مثليه ، وإرادتهم حمل سائر المكررات لغير الإلحاق على حكمه وقياس علّته على عللهم من باب مسلك "الإجماع" ، وذلك "بأن يجمع أهل العربية على أنّ علّة هذا الحكم كذا."[4]؟ أم هي علّة من

---

(1) ابن جني الخصائص 223/1 .

(2) ابن جني المصدر نفسه 223/1 - 224 . وانظر الخصائص 225/1 .

(3) السيوطي الاقتراح 102 . وانظر تقريب الوصول 143 . و حسان "الأصول " 196.

(4) السيوطي المصدر نفسه 095 . وانظر تقريب الوصول 140 .وحسان "الأصول " ص 195.

قبيل مسلك "السّبر والتقسيم" وذلك بأن "يقال لايخلو أن تكون علّة كذا وكذا ويبطل أن تكون كذا ، فيتعين أن يكون."[1] العلّة ـ فقط ـ ضرورة حمل سائر المكررات لغير الإلحاق على المكرر للإلحاق حتّى يلحق بحكمه ؟.

4) رأي ابن عقيل : لقد أبان ابن عقيل عن مذهبه في المسألة وانتصاره ـ ضمنيا ـ ليونس بقوله :"ولايجوز أن تعبّر عن هذا الزّائد بلفظه ، فلا تقول في وزن "اغدودن" "افعودل" ، ولافي وزن "قتّل" "فعتل" ولافي وزن "كرّم" "فعرل" "[2] .

وواضح أنّ ابن عقيل لم يعلّل لمذهبه الضّمنيّ هذا ، وإنّما اكتفى بترديد تمثيلات المتقدّمين عليه دونما إبانة منه للسّبب الحقيقيّ والعلّة القمينة بهذا التّوجّه .

وقد يكون ابن عقيل استحسن مذهب يونس ومن انتصر له مرجّحا مذهبه على مذهب الخليل باعتماده الإتّساع والتصّرف دون أن تكون هنالك علّة قويّة تكون أهلا للدّفع إلى هذا التمذهب . وهذا عندهم هو "الاستحسان" وله "طابع شبه اعتباطيّ جعل النّحاة يعدّونه في الأدلّة الضّعيفة."[3]

وقد نتخيّل تأثر ابن عقيل بأقوال القائلين : إنّ الزيادة تكرارا لحرف أصليّ لابدّ أن تحدث بعد انقضاء حروف الكلمة الأصول حملا لها على المكرر للإلحاق الّذي يجب في مكرره الزائد أن يكون آخرا. "لأنّه تكرر...فهو أحقّ بالزياة وهذا هو القياس."[4]

---

(1) تقريب الوصول 140 . وانظر الاقتراح 97 ـ 099 . وسيف الدّين عليّ بن محمّد الآمديّ (ت635هـ) "الإحكام في أصول الأحكام" دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع . ط01 . 1401هـ/1981م .063/2 . وأصول حسّان 195 .

(2) شرح ابن عقيل 538/2 .

(3) حسان.الأصول ص 205 . وانظر الاقتراح ص 117 .

(4) المنصف 164/1 .

فالمسلك الّذي نحاه ابن عقيل هو "الإجماع" لامحالة ، بحيث ألفى النحاة قبله جميعا نصّوا على هذه العلة والحكم - أو معظمهم على الأقل - كانوا قد أجمعوا على زيادة الآخر من المثلين المضعّفين ، فأراد أن يلحق بهم .

بيد أنّ القادح الّذي نمدّه لهذا المسلك فيدمغه "تخلّف العكس" ، إذ وجد الحكم في نصّه ، ولكن انعدم وجود العلّة التي تقطع بزيادة الآخر من المثلين ، بل لا ذكر عنده للعلة أبدا .

5) رأي عبد العال سالم مكرم :

إنّ الّذي جعلني أعدّ الدّكتور مكرم في زمرة المنتصرين ليونس بن حبيب أمران اثنان لا ثالث لهما ، هما وصفه مذهب يونس - بعدما انتهى من عرضه - بقوله :" من هذا يتبيّن أنّ مذهب يونس وجد له من النحاة المتأخّرين من تولّى الدّفاع عنه ."[1] والدكتور مكرم - كما هو معلوم لدينا - من النحاة المتأخرين المحدثين .

وقد يرى بعضنا أنّ هذا النّصّ لاقطع باليقين على ميول الدّكتور مكرم لمذهب يونس،وهم في هذا على كثير من الصّواب،لولا أنّ الّذي يؤكّد زعمناالّذي ذهبناه - أعلاه - تسمية الدّكتور مكرم كتابه ذاك باسم "الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو العربيّ" مشيرا فيه إلىالجهود الجمّة الأولى الّتي أسّست صرح قواعد اللّغة العربيّة بعامّة والتّصريف والنّحو بخاصّة ، ذاكرا يونس من بين أعلامها.ودونما وقوف منه عند شخصية الخليل[2].ولاشكّ أنّ المسكوت عنه من هذا تعظيم شخص يونس والانتصار لعلمه ولبعض من آرائه وأقيسته.

وفي الجملة ، فليس في رأي الدّكتور مكرم مسلك علة أو قادح يجعلنا نعلّق عليه ونقف عنده . لذا إذًا سنفترض - فقط - تمذهب الدّكتور مكرم لمذهب يونس استحسانا ليس إلاّ .

---

(1) عبد العال سالم مكرم " الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو العربيّ." . ص 336 .

(2) انظر فهرس موضوعات كتاب " الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو العربيّ ."

III المنتصرون للمذهبين معًا

1) رأي سيبويه :

لمّا انتهى سيبويه من عرض المسألة بين الخليل ويونس ـ كما أثبتنا من قبل ـ راح يحكم على المذهبين كليهما بالصحة والصّواب وكأنّي به أقنعه حجاج كلّ من العلمين،حيث قال:"وكلا الوجهين صواب ومذهب."[1]

ولسنا ندري أبدا كيف وقع سيبويه في هذا التّناقض العقليّ وعدم التّماسك،إذ كيف يبيح لنفسه أن تصحّح مذهبين قضيّتين متناقضتين متباينتين تباينا كلّيا.

وغنيّ عن البيان أنّ من صفات العلم الجوهرية "التماسك" الّذي فات سيبويه ـ مع احترامنا الفائق لشخصه ـ ههنا . "والمقصود به التّرابط العضويّ بين عناصر الموضوع المدروس...ولهذا التّماسك طريقان [إحداهما][2] عدم التّناقض بين فكرة وأخرى من أفكار الموضوع [فـ][3] ينسجم أوّل الموضوع مع آخره فلا تطعن إحدى النتائج في النتيجة الأخرى...ذلك بأنّ التّناقض آفة العلم ومطعنه الّذي يؤدي منه إلى المقاتل ، فإذا خلا العلم من آفة التّناقض ، كان أجدر بالتماسك."[4] فكيف إذًا لسيبويه أن يصحح مذهبين متضادّين في آن واحد؟!.

وماكنّا نتخيّل أن يكون سيبويه في مسألة ذات علاقة وطيدة ومباشرة بتخصّصه راكنا إلى سلوك مسلك "الاستحسان" بتصحيح المذهبين معًا على

---

(1) سيبويه .الكتاب 329/4 .

(2) إضافة يستقيم بها السياق .

(3) إضافة يستقيم بها السياق .

(4) حسان .الأصول ص 015 .

السّواء[1] . فلسيبويه - كما قدّمنا - شخصيته العلمية الرائدة المتفردة . لهذا إذًا ظللنا ننتظر منه تفصيلا في المسألة وتعقيبا علميّا موضوعيّا، يضيء لنا كثيرا من سبلها ويكشف لنا عن كثير من غوامضها وتشعّباتها ؛ فقد كنّا علمنا – من قبل - أنّ اللّجوء إلى مسلك "الاستحسان" مسلك ضعيف وملجأ واهٍ ، فلا اعتداد به دليلا قاطعا.

ولو ناقشنا سيبويه في حكمه في المسألة بقوله :" وكلا الوجهين صواب و مذهب" - في ضوء قوانين الفكر ومبادئه الثلاثة - الّتي هي :1) قانون الذّاتية Law of identity–2) قانون عدم التّناقض Law of non-contradiction –3) قانون الثّالث المرفوع Law of the excluded middle term [2] - نلفي حكمه مجانبا الموضوعية والتّماسك أيّما مجانبة . وذلك أنّه إذا كان "قانون الهوية الّذي هو قانون الذّاتية " يقضي بأن يكون الشّيء هوهو ، فلا يتغير ولايتبدّل ، فالأصليّ هو الأصليّ والثلاثي هو الثلاثي ، والأول من المثلين المضعفين – على حسب الخليل هو الزائد أبدا ؛ وكان قانون عدم التّناقض يقضي بامتناع كون الشّيء هو كما رأينا الآن مع زيادة الأوّل من المثلين المضعفين - عند الخليل - ولا هو في الوقت نفسه ، فلا يكون - وفق هذا القانون - الثّاني هو الزّائد على حسب مذهب يونس - لأنّ في ذلك تناقضا مابين الموضوع والقضية والحكم الصّادر في ذاك الموضوع . فلا يمكن للزّائد أن يكون أوّلا وثانيا معا ، فهذا محال.

ويبيّن هذا التّناقض ويؤكّده المبدأ الثالث من قوانين الفكر ألا وهو "قانون الثالث المرفوع" الّذي يمنع حكما وسطا بين الحكمين المتضادّين السّابقين ، وذلك إمّا أن يكون الزائد من المثلين أولاً أوأن يكون آخرا ، ولا

---

(1) أم هل كان القطع لأحد المذهبين صعبا عند المتأخّرين بحيث ليس "واحد من المذهبين إلاّ وله داع إليه ، وحامل عليه ، وهذا ممّا يستوقفك عن القطع على أحد المذهبين إلاّ بعد تأمّله ، وإنعام الفحص عنه. " الخصائص 069/2.

(2) انظر عبد القادر محمّد عليّ "المنطق ومناهج البحث " . ص 16 - 017 . و حسّان . الأصول ص 047 .

ورود لحكم وسط بينهما . فقد أدركنا بهذا إذًا أنّ هذه القوانين هي من البديهيات ومن بنية العقل وتركيبه ، إذ يكون بديهيا أن يفكر كل إنسان عاقل عامّ أو خاصّ في هدي هذه الطريقة.

وقد تمكنّا ـ كما رأيت ـ من إثبات التّناقض الّذي وقع فيه سيبويه ، حيث صححّ مذهبين متناقضين ، بإمكاننا إخضاع أولهما لمبدأ الهوية والذّاتية ، والثاني إلى مبدإ "عدم التناقض" ، لأنّ "هذا القانون يعبّر عن القانون السابق ، ولكن في صورة السّلب أو النفي négation "[1]

أخيرا ليس لنا سوى طرح مذهب سيبويه ورأيه وحكمه في ضوء قوانين الفكر الأساسية ومبادئه ، إذ محال على الشّيء أن يكون في موضع ومكان معيّن على شكل وفي مكان وموضع آخر معيّن في آن واحد على شكل آخر . وحكم سيبويه كان من هذا القبيل . فلا صحة فيه وفيما صححه ـ في زعمنا ـ.

2) رأي ابن جنّي :

لقد وجدنا ابن جنّي يستصوب المذهبين و يعلّل لكليهما ، كلّ على حده . ونحن لهذا سنبدأ نوجّه أدلّته ثمّ نعود لنوجّه حكمه في المذهبين.

أ) توجيه أدلّته المنتصرة ليونس

ـ *أوّلا* : إن من بين الأدلة التي أوردها ابن جني لتصحيح مذهب يونس الذي يزيد كل ثان من المثلين المضعّفين اعتماده قاعدة المفرد وجمعه ، حيث كان شاهده الأول ماثلا في كلمة "خنافق" التي هي جمع للمفرد "خنفقيق" الذي رجع إليه ليثبت أنّ في الجمع "خنافق" قافا محذوفة لن تخلو أن تكون الأولى أو الثانية ، ثم يستبعد أن تكون الأولى لئلاّ يصير مفردها إلى "خنفيق" وهوما لم يرد ههنا .فتعيّن عنده

(1) عبد القادر محمّد عليّ "المنطق ومناهج البحث" ص 017 .

حذف الثانية التي تحولت إلى "خنفقى" فوقعت الياء خامسة ههنا فحذفت ليبقى "خنفق" فقيل في تكسيره" خنافق"

لاشك أنّ رجوع ابن جني إلى مفرد "خنافق" الذي هو "خنفقيق" ليتأكد من خلاله من وجود قافين حذفت إحداهما في جمع التكسير، مسلك من قبيل "إجماع النحاة" ، بحيث لابد أن يكون دار بخلده قاعدة أصولهم الّتي تجعل الجمع فرعا على الواحد [1] .

غير أنّ الدليل الذي أراد ابن جني سوقه - عبر هذا المثال - وأخذه يبعد أن يكون المتكلم حذف الأولى حتى لا يكون بذلك صائرا إلى مثال لايريده هو"خنفيق" - لابدّ أن يكون من باب مسلك "السّبر والتقسيم" ، بحيث رأيته ههنا يبعد شيئا ويقرّب شيئا آخر ويدنيه حتّى يجعله دليلا قاطعا وبرهانا قائما.

فكأني بابن جنّي - وهو يبعد أن تكون القاف الأولى هي المحذوفة في "خنافق" - كان سابرا مقسما الوجوه المحتملة فيختبر ما يصلح منها، وينفي ماسواه ويبعده من قائمة الأدلّة.

ولكن قد يقدح "عدم التأثير" في هذا الدّليل، إذ نجد أنّ العلّة التي ساقها ابن جني ههنا بعيدة عن الفرع المقيس ، فهي علة غير مؤثرة في الحكم ؛ ألا ترى أنّ "البناء الّذي يؤدي إليه التصغير عارض لايعتد به." والتكسير في "خنافق" كالتصغير ، قائد إلى بناء مخالف عارض لايؤخذ به أيضا.

- ***ثانيا*** : وأما الدليل الثاني فقد لجأ ابن جنّي فيه إلى قضية الحمل على الألفاظ الملحقة كمثل "مهدد" و"جلبب" ، بحيث قد توجب عند العارفين بالعربية أنّ المتكلمين كانوا يبدأون باستعمال الأصول ثمّ يتبعونها بالزوائد في الأخير . وإذا كان ذلك كذلك فمعنى هذا أنّهم بدأوا في مثل "مهدد"و"جلبب"

---

(1) انظر كمال الدّين أبا البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد الأنباري " الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين" : المسألة 116 ص 807 . و حسان " الأصول " ص 129.

باستعمال الأصلين الأوّلين اللّذين هما "الميم والهاء " في "مهدد"و"الجيم و اللام" في "جلبب" . وغنيّ عن البيان أنّه لابدّ عليهم بعد هذا من استكمال الأصل الثالث لهذين الجذرين من حيث تساوت الأصول الثّلاثة . وعلى هذا لاينبغي أن يّشكّ أبدا أنّ الدال الأولى في "مهدد"و الباء الأولى في "جلبب" أصلان تبعا أصولا، كما لايشكّ في أنّ الهاء في "مهدد" و"اللام" في "جلبب" قد تبعتا أصلين.

وقد سبق أن قلنا : إنّ مثل هذا القياس "قياس طرد" وذلك" كقول النّحاة إنّ "ليس مبنية لاطّراد البناء في كلّ فعل غير متصرّف."[1] وهي ههنا ظنُّ ابن جنّي أنّ "سائر المكررات لغير الإلحاق ثانيها زائد أبدا لاطّراد زيادة الثاني أبدا في المكرر للإلحاق ؛ ولاعلة - في الحقيقة - بينهما تكون مناسبة.

وبهذا تكون علة ابن جنّي ههنا قاصرة لاتتعدى الأصل الّذي وضعت له وهو المكرّر للإلحاق. كما أنّ "فساد الاعتبار" بادٍ أيضا في دليل ابن جنيّ هذا ، بحيث تعارض الدليل الّذي جابه مع النّصّ الّذي يمثّل سائر المكررات لغير الإلحاق.

إنّ قول ابن جنّي - مشيرا إلى مذهب يونس:" ويقوّي قوله أيضا أنّهم لمّا ألحقوا الثّلاثة بالأربعة فقالوا مهدد ، وجلبب بدأوا باستعمال الأصلين ، وهما الميم والهاء ، والجيم واللاّم فهذان أصلان لامحالة."[2] ــ يجعلنا نزعم أنّ العربيّ - في رأي ابن جنّي - كان قد أومأ إلى العلّة إيماء وأشار إليها إشارة خفيفة لطيفة ، "وإن كان لم يتفوّه بذلك."[3] ويدلّك على ذلك إتباعه قوله ذاك بقول آخرهو :" فكما تبعت الهاء و الميم والهاء أصل كما أنّ الميم أصل ، فكذلك يجب أن تكون الدّال الأولى أصلا لتتبع الهاء التي هي أصل."[4]

---

(1) حسان الأصول ص 168 .

(2) الخصائص 063/2 .

(3) الاقتراح 096 . وانظر تقريب الوصول 139 . وأصول حسّان 195 .

(4) ابن جني المصدر السابق 063/2 .

ولعلّ إيماء العرب إلى العلة في هذا الشاهد والدليل ماثل في قول ابن جنّي :" فلّما استوفيت الأصول الثّلاثة المقابل بها من جعفر الأصول الأول الثلاثة وبقيت هناك بقيّة من الأصل الممثّل - وهي اللام الثانية التي هي الرّاء - استؤنفت لها لام ثانية مكرّرة وهي الدّال الثّانية."[1]

ب) توجيه أدلته المنتصرة للخليل .

أولا : حاول ابن جنّي أن يحمل المثل الأول في نحو "فعّل" ونحوه على ماكنّا قد ألحقناه من قبل بالملحق أصلا ، وذلك نحو :" فَعوعل" و" فعيعل" و"فعاعل" و"فعنلل" كمثل "غدودن" و"عقنقل" و"زرارق" . حيث رأى أنّ الزائد بين هذه المثل المفكوكة ههنا إنّما هو متقدم على الثّاني منها . وعلى هذا يكون الأول من المثلين غير المفصول بينهما هو الزائد ، قياسا له على ذلك الزّائد بين المثل المفكوكة. ذلك "أنّ هذه الأحرف الزّوائد في "فعوعل" و"فعيعل" و" فعنلل"...أشبه بالعين الأولى منها بالعين الآخرة ، وذلك لسكونها ، كما أنّ العينين إذا التقتا فالأولى منهما ساكنة لاغير...ولانعرف في الكلام عينين التقتا والأولى منهما متحركة."[2]

لعلّ المسلك الّذي ركبه ابن جنّي في هذا الشّاهد للخليل مسلك "السّبر والتقسيم" ، بحيث أخذ يحصر العلل مستبعدا غير الصّالح منها ، لكي تتحقق المناسبة ، والدليل على هذا نفيه دليل معاكسه المزعوم الّذي قال بإمكان ورود العينين في بعض المُثّل - إذا التقتا مفكوكا بينهما - زيادة الثّاني منهما عكسا لقول ابن جنّي.

ولقد قدح مسلك الاستدلال بالعكس الّذي امتطاه مخالف ابن جنّي في دليل ابن جنّي . فهو داخل ضمن نظرية الاستدلال المباشر . ونحن نقصد من أنواع العكس "العكس المستوي" الّذي هو "عملية منطقية نقوم فيها بعكس القضية

---

(1) ابن جني الخصائص 063/2 .

(2) ابن جني المصدر نفسه 065/2 .

ثانيا: استئناسه بقول أهل الحجاز في "الصّواغ" "الصّياغ" كراهية التقاء الواوين ، فراحوا يبدلون الأولى من الواوين العينين ياء ، فأصبح التقدير"صيواغ" ، ثم أبدلوا الواو الباقية ياء للياء الّتي قبلها.فكان إعلالهم للعين الأولى - عند ابن جنّي - وإبدالهم لها برهانا على أنّها هي الزائدة.وذلك تبعا لقاعدة أصولهم "الإعلال بالزائد أولى منه بالأصل."[1]

ولابدّ أن يكون مسلك ابن جنّي هنا مسلك إيماء،بحيث يكون فيه إخالة لها من لدن العرب أنفسهم والّذي يقطع بهذا رفع ابن جنّي نطق "صيّاغ" إلى الفرّاء عن أهل الحجاز،ألا تراه قال:" ومنها أنّ أهل الحجاز يقولون للصّوّاغ : الصّياغ،فيما رويناه عن الفرّاء."[2]

ولكنّ العلّة الّتي ساقها ابن جنّي في لغة "الصّيّاغ" ليست مؤثرة ولامتعدّية،وذلك أنّ هاته اللّغة لاتخصّ جميع قبائل العرب،بل هي خاصّة بآل الحجاز.فههنا فساد للاعتبار بيّن وواضح،وليس أدلّ على هذا من وجود نظير هذه اللّغة الصّحيح ألاوهو"الصّوّاغ".عند آل نجد بعامة والتميمين بخاصّة.

وقد رأى المعاكس المزعوم لابن جنّي قادحا يحطّ من شأن دليله ويضعّفه ، ذلكم هو"فساد الوضع "بحيث أتى الدّليل غير مناسب ولاملائم لأن يكون علّة تفرض الحكم وتمليه . ألا تراك - يابن جنّي - قد"قلبت العين الثّانية أيضا فقلت صيّاغ ، فلسنا نراك إلاّ وقدأعللت العينين جميعا فمن جعلك بأن تجعل الأولى هي الزّائدة دون الآخرة وقد انقلبتا جميعا؟؟!"[3]

بيد أنّ ابن جنّي لايُردّ عليه بهذه السّهولة أبدا - وبخاصّة إذا كان هو متخيّلها - لأنّه سيبادر بالردّ على هذا أنّ قلب الثانية لازم مفروض لأنّه كان عن

---

(1) ابن جني الخصائص 065/2 .

(2) ابن جني المصدر نفسه 065/2 .

(3) نفسه 065/2 .

وجوب لمجيء الياء ساكنة قبلها ؛ بيد أنّ قلب الأولى لم تدع إليه علّة واضحة اضطرتنا إلى ذلك عدا علّة الاستخفاف والتّسهيل .

ولكنّا نعلم جميعنا أنّ بناء "صيّاغ" - مقارنة إيّاه ببناء "صوّاغ" - بناء عارض عندهم. و "العارض لايُعتدّ به."(1) في أصولهم.

ثالثا : ويسوق ابن جنّي إجماع الخليل وسيبويه على زيادة المحذوف في باب مبيع ومقول ، بناء على قاعدة "الزّائد أولى بالإعلال من الأصل"(2) . لأنّ الزّائد - عند التّصريفيين - "أولى بالذّهاب إذا عرضت العلّة."(3)

ولعلّ الّذي دعاهم إلى تذكر المحذوف ههنا على الرّغم من أنّه محذوف ولا أثر له ، كونه حذف لأجل التّخفيف ليس إلاّ ، والدّليل أنّ قياسه - مريدين به اسم المفعول - "مبيوع" و"مقوُول" ، حتّى يكونا على زنة صيغة "مفعول" من الثّلاثي. ألا ترى أنّ "ماحذف للتّخفيف كان في حكم المنطوق به." (4) عندهم أيضا.

وهذا الدليل أيضا يؤكد دائما الاستدلال بالتّقسيم بحيث مازال يذكر الأقسام الّتي يجوز للحكم - الخاصّ بلغة - "صيّاغ" وزيادة الأوّل من مثليها - أن يتعلق بها مبطلا تلك الأقسام الّتي يمكن أن تقوم لدليله عكسا فيطرحها جانبا ، وذلك كقول معاكس دليله أعلاه :" فما أنكرت أن يكونوا إنّما أبدلوا العين الثّانية في صوّاغ دون الأولى ، فصار التّقدير به إلى "صَوْياغ" ، ثمّ وقع التّغيير فيما بعد؟"(5)

فهذا قادح من قبيل "فساد الاعتبار" بحيث تبيّن تعارض الدّليل الّذي قدّمه ابن جنّي والنّصّ الخاصّ بموضوع تعيين زيادة أحد المثلين المضعفّين؛ ألا

---

(1) الأشباه والنظائر 310/1 .

(2) الخصائص 067/2 .

(3) المجريطي .شرح عيون كتاب سيبويه . ص 193 .

(4) الأشباه والنظائر 340/1 .

(5) الخصائص 067/2 .

ترى أنّ كلّ ماساقه دليلا لايثبت ، لفساد وضعه بحيث صلح دليله في مرّات عدّة إلى نقيض الحكم وضدّه. وفي هذا من البيان ماليس يخفى.

لكن ابن جنّي - كعادته - يسعى إلى ممانعتنا بحرص العرب على تغيير الكلمة من صورة إلىصورة تكون مشابهة لأصول كلامهم ومعتاده. ومثال ذلك أنّ الخليل لمّا طوى[1](مُسْ تَفْ عِلُنْ)تحوّل المثال إلى(مُسْ تَعِلُنْ)،ولكنّه مثال غير معروف. لذا ثناه الخليل إلىوزن معروف هو(مُفْتَعِلنْ).

وقد رمى ابن جنّي بهذا إلى أنّهم عندما راموا التّخفيف في "صوّاغ" أبدلوا الحرف الأوّل ليعطي مثال "صَوْيِاغْ" الّذي هو على مثال "فَيْعَال"كمثل "خيتام". لأنّهم لو أبدلوا الثّاني - على حسبه - لأعطى "صَوْيِاغْ" الّذي هو على مثال "فَعْيال" و"فَعْيال مثال مرفوض."[2]

والمسلك ههنا أيضا مسلك سبر وتقسيم للأقسام الصّالحة لتحقيق الحكم وتصحيحه.كما أراد ابن جنّي ركوب مسلك طرد الحكم أيضا ، إذ وجد الحكم ولكن فقدت الإخالة في العلّة ، لأنّ ماظنّه ابن جنّي علّة ههنا هو وصف ما لاعلّة فيه تخصّ الحكم وتتعلّق به.وعليه فقد تخلّف العكس لأنّ العلّة انتفت أن تكون علّة بينما بقي الحكم قائما.

رابعا:وقد ركب فيه ابن جنّي مثالي"صمحمح"و"دمكمك"عادّا الحاء الأولى والكاف الأولى زائدتين فيهما. حيث رأى أنّهما فاصلتان بين العينين في الكلمتين،والعينان إذا اجتمعتا في كلمة واحدة وكان مفصولا بينهما،لايكون الحرف الفاصل بينهما سوى زائد،وذلك نحو "عثوثل"و"عقنقل"."وقد ثبت أيضا...أنّ العين الأولى هي الزائدة. فثبت إذًا أنّ الميم والحاء الأوليين في صمحمح هما الزّائدتان ، وأنّ الميم والحاء الأخريين هما الأصلان."[3]

---

(1) الطّيّ من أضرب الزّحاف . وهو حذف السّاكن الرابع من التّفعيلة . وهوهنا الفاء.

(2) ابن جني الخصائص 068/2 .

(3) ابن جني المصدر نفسه 068/2 .

وبيّن أنّ التّعليل الّذي قدّمه ابن جنّي ههنا مشابه لذاك المقدّم في الدّليل الأول ضمن الأدلّة الّتي انتصر بها للخليل ، مع نوع تغيير بسيط مسّ إيراد ألفاظ جديدة كمثل "صمحمح" و"دمكمك".

وقد كان هذا العمل - من لدن ابن جنّي - حملا للميم والحاء الأوليين ، والميم والكاف الأوليين أيضا ، على موضع الأولى من نحو"عثوثل" و"عقنقل" الواقعتين قبل زائد فاصل بين العينين هو الواو والنّون ههنا . فكان الحمل ههنا من قبيل "حمل الزّائد على الزائد أولى من حمل الزّائد على الأصليّ."[1] لأنّه "لايجوز الفصل بين العينين إلاّ بحرف زائد."[2]

ولعلّ المسلك الّذي رآه ابن جنّي في هذاهو"طرد الحكم" ، أي اطّراد الحكم بزيادة الأوّل من المثلين المضعفّين — على حسب نصرته الخليل وتمذهبه له - وإن خانت هذا الحكم المطّرد وقوع المناسبة في الوصف والعلّة ، حتّى تنطبق عليه .

وواضح من هذا الدّليل أنّ تخلّف العكس الّذي يعني انتفاء العلّة دون انتفاء الحكم قائم وارد لامردّ له . فلا تأثير بادٍ من تلك العلّة المعطاة سابقا حتّى يصدق الحكم. فلا اعتبار إذًا - عندنا - بهذا الدّليل الّذي ذكر أعلاه.

ويستدلّ ابن جنّي ضمن هذا الشّاهد أيضا بتاء المصدر"تفعيل" من الفعل "فعّل" ، بحيث يراها عوضا من العين الأولى للمصدر القياسيّ للفعل "فعّل" الّذي هو "فعّال". وذلك أنّ المصدر المطّرد قياسا لصيغة "فعّل" – بفتح الفاء وشدّ العين - هو "الفعّال"[3] - بكسر الفاء وشدّ العين - وليس كما زعم ابن

---

(1) حسّان الأصول ص 216 .

(2) الأشباه والنظائر 70/1 .

(3) انظر الكتاب 79/4 - 080 . وانظر التكملة ص 212 و 216 . والخصائص 223/1 .

كثير (ت 774هـ) في تفسيره قوله تعالى ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾[1] بقوله :" وقوله "كِذَّابًا" أي تكذيبا ، وهو مصدر من غير الفعل."[2]

إذ كان على ابن كثير أن يعكس هذا التّفسير فيقول هكذا :"وقوله "كذّابا " أي تكذيبا وهو مصدر من الفعل ، لأنّه قد تكرّرت فيه جميع حروف الفعل." بيد أنّ العرب عدلت عنه إلى "تفعيل" فأصبح أكثر استعمالا منه ، وكأنّي بهذا التّغيير كان قد "تصوّته العرب قبل وضعه، وعلمت أنّه لابدّ من كثرة استعمالها إيّاه فابتدءوا بتغييره ؛ علما بأن لابدّ من كثرته الدّاعية إلى تغييره."[3]

ولكنّ ابن جنيّ حدّ تعويض التاء من العين الأولى في "فعّال" ، بينما قال سيبويه في هذا:"وأمّا فعلّت فالمصدر منه على التّفعيل ، جعلوا التاء التّي في أوله بدلا من العين الزائدة في فعّلت ، فغيّروا أوّله كما غيّروا آخره."[4]

ونحن نرى من كلام سيبويه هذا أنّ التاء عوض من العين الزائدة اطلاقا ، سواء أكانت الأولى أم الثانية. فدعوى ابن جنّي أنّها عوض من العين الأولى - على التّعيين - مردودة ، إن لم تكن محلّ نظر وتدبّر.

ولاغرو إن زعمنا أنّ مسلك ابن جنّي بتاء "تفعيل" سبيله القصد إلى طرد الحكم ليس إلاّ . ذلك أنّ الوصف الّذي اجتباه ابن جنّي في هذا الدليل الجزئيّ غير مناسب للعلّة والحكم ، وليس أدلّ على هذا من ردّنا تقوّله عن كون التاء عوضا من العين الأولى في "فعّال" بنصّ سيبويه الّذي يجعلها عوضا من إحدى العينين دون أيّ تعيين.

---

(1) سورة النّبأ الآية 028 .

(2) عماد الدّين أبو الفداء اسماعيل بن كثير . تفسير القرآن العظيم " تصحيح لجنة من الأساتذة المختصّين .طبعة جديدة مصحّحة ومنقحة مأخوذة عن مخطوطة دار الكتب المصرية .دار الثّقافة للنشر والتوزيع الجزائر 1410هـ/1990م .سورة النبأ .الآية 028. 7/ 111.

(3) الخصائص 031/2 .

(4) الكتاب 079/4 .

وعلى هذا إذًا يغيب التأثير عن العلّة فلا تتعدّى إلى الحكم الّذي يريد به جعل الأول من المثلين زائدا في كلّ حال. كما فسد اعتبار هذا الدليل دليلا لتعارضه مع نصّ سيبويه الأصل.

وأمّا قول ابن جنّي في المذهبين :" ووجدت أنا أشياء يشهد بعضها لهذا المذهب وبعضها لهذا المذهب."(1) ـ ليدل به على صحة المذهبين عنده ــ أو قوله ـ بعد الانتهاء من التّمثيل لصحّة المذهبين بشواهد تشهد لهما ـ : "فليس واحد من المذهبين إلاّ وله داع إليه ، وحامل عليه. وهذا ممّا يستوقفك عن القطع على أحد المذهبين إلاّ بعد تأمّله ، وإنعام الفحص عنه."(2) ـ فمردود ردّا قاطعا في ظلّ قوانين الفكر الأساسية الثّلاثة ـ التي انصرمت ـ ألا وهي : مبدأ الهوة ، ومبدأ عم التناقض ، ومبدأ الثّالث المرفوع .

وذلك أنّا كنّا بيّنا ـ في حكم سيبويه الّذي صحّح المذهبين معا ـ تعارض هذا التّصحيح لمذهبين متعارضين مع بنية العقل وتركيبه ؛ وذلك أنّ الشّيئين "إذا تضادّا تضاد الحكم الصّادر عنهما."(3)

وههنا أيضا يستحيل الجمع بين متناقضين في آن واحد وتصحيحهما معا أيضا ؛ لأنّ الزّائد ـ حسب مبدأ الهو ههنا ـ إمّا أن يكون أوّلا أو ثانيا ، فلا يتبدّل من حين إلى آخر ولا يتغيّر. ثمّ إنّ الزّائد من المثلين المضعفين ـ حسب مبدأ عدم التناقض ـ يمتنع عليه أن يكون أوّلا ولا أوّلا في الوقت نفسه.

ويقطع هذاالمنهج و يصوّبه مبدأ الثالث المرفوع ، الّذي يمنع من القول بقول وسط بين المذهبين الأصليين ، إذ لاحسبان لحكم وسط بين المذهبين.

---

(1) ابن جني الخصائص 062/2 .

(2) ابن جني المصدر نفسه 069/2 .

(3) الأشباه و النظائر 268/1 .

هكذا يجانب - في رأيي – ابن جنّي وشواهده وأدلّته – الموضوعية والمنطق ، على الرّغم من أنّه كان أكثر السّابرين والمنقبين في المسألة على سائر الخائضين فيها بلا مدافع

3) رأي الأستراباذي :

إنّ قطع رضيّ الدين الأستراباذي بزيادة الثّاني من المثلين المضعّفين في المكرّر للإلحاق مسلك من قبيل "الإجماع" ، وذلك كون النحاة الّذين سبقوه - كمثل ابن السّراج وابن جنّي وابن الحاجب – كانوا قد أجمعوا إجماعا تاما على زيادة الآخر من المكرّر للإلحاق ؛ ألا تراهم قائلين :"الثّاني هو الزّائد لأنّه تكرّر...فهو أحقّ بالزيادة. وهذا هو القياس."[1] أو "ينبغي أن تكون الزّيادة عند انقضاء حروف الكلمة الأصول ، ولا تجيء بالزّوائد قبل أن تستوفي ماله من الأصول."[2] أو"حكم سائر المضعفات حكم المكرر للإلحاق."[3]

وقد كان مثل هذا الحكم – عند الأستراباذي كما هو عندنا – حكما صائبا مستحسنا مسلّما به ؛ ذلك أنّ الوصف الّذي أمدّته النصوص الثلاثة الأخيرة كان وصفا ملائما لذلك الحكم الّذي قضى بزيادة الآخر في المكرّر للإلحاق باطّراد ، وذلك أنّ علّة ضرورة زيادة الثّاني لكونه تكرّر - على حسب ابن السّرّاج مثلا - علّة حقّقت المناسبة بينها وبين الحكم ، فصار القياس قياسا معلّلا ، فهو إذًا قياس علّة[4] .

ولكنّا ألفينا الأستراباذي يخرج سائر المكرّرات لغير الإلحاق من إلحاقها بحكم المكرّر للإلحاق الّذي تعيّن فيه زيادة الآخر منه أبدا – وهذا على

---

(1) ابن جني المنصف 164/1 .

(2) ابن جني المصدر نفسه 042/1 .

(3) شرح الشّافية 366/2 . والّذي يهمنا من هذا النصّ هو الشطر الثاني منه فقط : "المكرر للإلحاق."

(4) انظر حسان الأصول ص 168 .

خلاف مصنّف الشّافية ـ حيث قال الأستراباذي :" فالأولى الحكم بزيادة الثّاني في المكرّر للإلحاق ، والحكم بزيادة أحدهما لاعلى التعيين في غيره."[1]

ولابدّ أن يكون الأستراباذي بهذا الإخراج سابرا مقسّما الأدلّة والشواهد الّتي دعته إلى تمييز المكرّر للإلحاق عن سائر المكرّرات لغير الإلحاق ، بحيث رأى أنّ "سائر المكررات لايشارك المكرر للإلحاق في كون المزيد في مقابلة الأصليّ حتّى تجعل مثله في كون الزّائد هو الثّاني ."[2]

وعلى هذا إذًا يكون الأستراباذي قد راعى الفارق الموجود بين المكرر للإلحاق وسائر المكررات لغير الإلحاق ، فلم يلغه في توجيهه هذا ، محتملا زيادة أحد المثلين على السّواء في المكرر لغير الإلحاق.

إنّ قول الأستراباذي :" فالأولى الحكم بزيادة الثّاني في المكرر للإلحاق ، والحكم بزيادة أحدهما لاعلى التّعيين في غيره" لم يسلم من قادح "القول بالموجب" من لدن الأستراباذي باتجاه مصنّف الشّافية ابن الحاجب ، حيث سلّم له بدليل زيادة الثّاني في المكرر للإلحاق اتّفاقا ، غير أنّ النّزاع بقي بينهما وكذا نحاة آخرين فيما يخصّ المكرّر لغير الإلحاق ، لمخالفته قواعد المكرّر للإلحاق.

أخيرا ، فإنّه وفق قوانين الفكر الأساسية ومبادئ المنطق ـ الّتي تقدمت ـ يغدو احتمال الأستراباذي مردودا من حيث استحالة الجمع بين متناقضين لا يتضايفان في وقت واحد ، ألا وهما القول بزيادة الأول والثّاني من المكرّر لغير الإلحاق في آن واحد.

فالزّائد ههنا ـ حسب مبدأ الهو ـ إمّا أن يكون أوّلا أو أن يكون آخرا ، لامتناع مجيئه أوّلا وغير أوّل في الوقت عينه ، ولا قول وسطا بين القولين السّابقين.

---

(1) الأستراباذي شرح الشّافية 366/2 .

(2) الأستراباذي المصدر نفسه 366/2 . وقارنه بالممتع 305/1 ـ 306 .

4) رأي ابن خروف والشّلوبين :

لم نلف لابن خروف ولا للشّلوبين نصّا أو نصوصا تخصّهما ومذهبيهما ، نهتدي بها إلى بعض أدلّتهما وشواهدهما . بل كلّ ماوجدناه لهما إشارة إلى مذهبيهما ، وردت عند السّيوطي ، حيث قال :"وذهب ابن خروف والشلوبين إلى التّسوية بين [المذهبين]"[1]

وليس في هذا الاقتضاب واللامباشرة في نقل مذهبي ابن خروف والشلوبين من لدن السّيوطي حاشا ركوبهما في المذهبين مسلك الاستحسان للمذهبين معا على السّواء ، حيث كان العالم يقول :" من استحسن فقد شرع."[2]

ولكن قد يكون الاستحسان حكما بغير دليل ؛ والنّحويان السّابقان - كما رأينا - لم يدلّلا لاستحسانهما ذاك . فكأنّي برأييهما صدرا اتّباعا للهوى ليس إلاّ.

إلاّ أن يكون مثل هذا الاستحسان دليلا أو شاهدا دار بخلدي الرّجلين وانقدح في نفسيهما ، غير أنّ العبارة لم تساعدهما عنه ، فلم يقويا على قولها وخطّها ، فلم يستطيعا سوى الاجتهاد بالعقل .

وقد قطعنا - من قبل - وفق قوانين الفكر الأساسية ببطلان جميع الآراء الّتي تركن إلى تصحيح المذهبين معًا. ورأيا ابن خروف والشلوبين لاحقان بهاتيك الآراء ، إذ "نفي المساواة بين الشّيئين...يقتضي نفي الاستواء في جميع الأمور عند...القائلين بالعموم."[3]

---

(1) الأشباه والنظائر 070/1 . وفي الأصل :"بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه" ، ولكنّا فصلنا في هذا من قبل وأثبتنا يونس بدلا من سيبويه ، فوضعنا بدلا من العبارة الأصلية كلمة "المذهبين".

(2) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت505هـ) " المستصفى من علم الأصول" . المطبعة الأميرية ببولاق. القاهرة . مصر . سنة 1322هـ. 241/1 . وانظر الآمديّ "الإحكام في أصول الأحكام" 209/4 .

(3) الآمديّ "الإحكام في أصول الأحكام" 360/2 .

IV القائلون برأي ثالث

ابن مالك:

لابن مالك في التّصريف والنّحو طريقة خاصّة به سلكها فيهما . فقد ذهب إلى زيادة الثاني والثالث في نحو"صمحمح" و"دمكمك" . بينما زاد الثّالث والرّابع في نحو "مرمريس"[1] ، والأخير في المكرّر للإلحاق كمثل "اقعنسس" ، والأوّل في المضعّف تشديدا نحو "علّم".

وخلاصة ماتقدم أنّ ابن مالك لم يخرج عن المذهب الخليلي بمثلي :"صمحمح" و"علّم" ، كما لم يخرج عن مذهب يونس بمثلي :" مرمريس" و"اقعنسس".

ولاشكّ أنّ المسلك الّذي سلكه ابن مالك ههنا مسلك سبر وتقسيم للعلل والأدلة الّتي تناسب كلّ مذهب من المذهبين على حده. وبيّن من هذا التّقسيم أعلاه أنّ العكس قد تخلّف،بحيث انتفت العلّة بالمرّة،ففسد وضع الدّليل دليلا عند ابن مالك.

وقد لانكون مبالغين إذا قلنا : إنّ هذا التّقسيم من لدن ابن مالك لايعدو أن يكون غيظا منه من الأولين ، فجعل يفكر في تفريع تمثيلات أدلة من سبقوه تفريعا جديدا ، يفرض علينا أن نذكر قوله ورأيه جريا على عادته[2] .

فتركيب المذاهب هذا الّذي قام به ابن مالك "يشبهه في أصول الفقه إحداث قول ثالث والتّلفيق بين المذاهب...وذلك أن تضمّ بعض المذاهب إلى بعض،وتنتحل بين ذلك مذهبا ثالثا."[3]

---

(1) انظر السيوطي الأشباه والنظائر 70/1 - 071 .

(2) انظر السيوطي المصدر نفسه 070/1 . وقارنه بالاقتراح ص 132 .

(3) الاقتراح ص 068 . وقارنه بالخصائص 071/3 .

ولم أكن لأجيز تفريع ابن مالك هذا وتلفيقه بين المذاهب والآراء ، لولا "أنهم لم يصرّحوا بالمنع من قول ثالث ، وإنّما سكتوا عنه."[1]

وذلك أنّهم كانوا قد جوّزوا إحداث قول ثالث إذا اختلف آل العصر الواحد في مسألة ما[2] .

V الجامعون الآراء دون تمذهب .

1) رأي جلال الدين السّيوطي :

لم نعثر للسيوطي في هذه المسألة على رأي يميزه عن العلماء ويفرده عنهم، بل لم يكن سوى جامع أمين متتبع للأمانة كاملة حتّى لاتضيع ، فلا تصل . فهو قليلا ماكان ينقد الآراء أو يعلق عليها[3] . فلا علّة له ولا مسلك ولاقادح[4] .

2) رأي محمّد سالم محيسن :

ومن المحدثين الّذين سكتوا عن أيّ رأي واكتفوا فقط بذكر المسألة وجمعها من بعض المصادر الدّكتور محيسن. فكان أن كان حاله كمثل حال السّيوطي من حيث الجمع والنّقل. فليس له إذًا – هو أيضا ـ علّة ولامسلك ولاقادح.

**** ومن بين نتائج الفصل الخامس الجزئية مايأتي :***

-1- بيان دور العلة من حيث تعديها وقصورها ومناسبتها ضمن أركان القياس الأربعة.

-2- أقسام العلة وأنواعها ، وبيان أهمّ مسالكها وقوادحها .

---

(1) السيوطي الاقتراح ص 069 .

(2) السيوطي المصدر نفسه ص 069 .

(3) انظر الأشباه والنظائر 68/1 ـ 070 .

(4) انظر تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن ص 252 ـ 254 .

-3- تطبيق هذه المسالك والقوادح على آراء العلماء القدامى والمحدثين ومذاهبهم.

-4- ردّ كثير من المسالك التي ركبها اللغويون القدامى والمحدثون في المسألة انطلاقا من قوادح دامغة .

-5- ردّ مذهب الخليل لضعف المسلك الّذي انتهجه بقادح هو صحّة معارضة مذهب يونس له. (الاستئناس).

-6- ردّ مذهب يونس لضعف المسلك الّذي انتهجه بقادح هو صحّة معارضة مذهب الخليل له. (الاستئناس).

-7- عدم تعارض مذهبي الخليل ويونس مع مبادئ المنطق وقوانين الفكر الثّلاثة "مبدأ الهو - عدم التناقض - الثالث المرفوع."

-8- توجيه مسلك ابن عصفور السّابر المقسّم والمستحسن بالقدح في قصور علله ، وغموض علم التّصريف عنده.

-9- ردّ مسلك أبي حيّان المستحسن بقادح القول بالتّشهيّ والهوى.

-10- توجيه رأي الدّكتور شوقي ضيف ضمن الآراء القاصرة النّاقصة والمسكوت عنها.

-11- غياب مسالك العلّة وقوادحها في رأي الدّكتور فخر الدّين قباوة وهو يستحسن مذهب الخليل.

-12- توجيه رأي الدّكتور تمّام حسّان ضمن المخالفين أصول قياس النّحويين. وعدّ نقده أحسن نقد عند المحدثين.

-13- توجيه رأي ابن السرّاج بالسّداد والقياس عند انتصاره ليونس وسلوكه قياس العلّة الّذي هو أكمل قياس ، لولا أنّ العلّة لم تتعدّ في دليله الكامن في المكرّر للإلحاق.

-14- توجيه رأي أبي علي الفارسيّ بالحسن والسّداد عند انتصاره لمذهب يونس وسلوكه مسلك قياس العلّة الّذي تتحقق فيه المناسبة الكاملة ، لولا طعن اختلاف المكرر للإلحاق عن المكرّر لغير الإلحاق.

-15- توجيه رأي ابن الحاجب ضمن السّالكين مسلك قياس العلّة لركوبه الاحتجاج بالمكرّر للإلحاق ملغيا الفارق الكائن بين المكرر للإلحاق والمكرر لغير الإلحاق.

-16- جعل رأي الدّكتور عبد العال سالم مكرم مع الآراء المستحسنة مذهب يونس ، ولكن دون علّة منه تذكر.

-17- ردّ رأي سيبويه وابن جنّي والأستراباذي وابن خروف والشلوبين الّذين صحّحوا المذهبين معًا في ضوء قوانين الفكر الثلاثة ومبادئه "الهو - عدم التّناقض - الثّالث المرفوع " ، إذ الزّائد من المثلين المضعّفين لايمكنه أن يكون في موضع معيّن ، وفي غير هذا الموضع في آن واحد. أضف إلى ذلك مآخذنا على بعض مسالكهم بقوادح تردّها.

-18- تأكيد كلّ من ابن السّرّاج والفارسيّ وابن جنّي وابن الحاجب والأستراباذي على زيادة الثّاني في المكرّر للإلحاق. فوافق هذا القطع باليقين - من لدنهم - ما كنّا ذهبنا إليه في الفصل الأول و الثاني وقبله في المدخل من إخراج المكرّر للإلحاق من المسألة لأنّه لامشكلة فيه.

-19- قول ابن مالك برأي ثالث لم يخرج به في أساسه عن مذهبي الخليل ويونس ، فلم يَعْدُ أن يكون عمله ذاك سوى تركيب لمذاهب غيره ممّن سبقوه.

-20- لم يكن السّيوطي من المتقدّمين والدّكتور محمّد سالم محيسن من المتأخّرين عدا جامعين أمينين لنصوص المسألة من مصادرها الأولى ومراجعها.

لقد رمت عبر بحثي هذا أن أتتبّع أنواع الزيادة وأقسامها بعامة، وأن أرصد مظان الزيادة تكرارا لحرف أصلي وأقف فيها عند اختلاف موضع الزائد من مثليها المضعفين بخاصة ضمن مذاهب العلماء القدامى والمحدثين وتنوّعه. وقد أمكنني - وفق ما تقدم - استخلاص مايأتي :

- 1) تمكنت من استبدال صيغة "أهوى تلمسان" بصيغة سألتمونيها وغيرها، طلبا للقربى والبيان ، واعلاء شأن مدينة الحضارة "تلمسان".
- 2) كما اسطعت أن أقطع في باب الإلحاق بأنه لاإلحاق إلاّ ذاك المسمى المطّرد الذي يأتي من موضع اللام وبتكريرها.
- 3) ولقد أثبت كون الحركات الثلاث "الفتحة والضمة والكسرة" حروف زيادة كالألف والواو والياء في ضوء فكرة " مطل الحركات".
- 4) ولم ألف إجماعا لدى علماء اللغة فيما يخص عدة حروف الزيادة، بحيث ذهب الجرمي إلى إخراج اللام من "أهوى تلمسان" لقلة ورودها زائدة في الكلام . بينما وجدنا ابن السراج يجتث ثلاثة حروف من "أهوى تلمسان" هي "التاء واللام والسين" دون أي تعليل يذكر منه أو أي بيان.
- 5) ولقد فصلنا القول بأنه ليس كل مكرر في الكلمة يكون أحد مثليه زائدا كمثل مدّ وشدّ وزلزل، بل لابد أن نستوفي - قبل هذا- الأصول الثلاثية في الثلاثي والرباعية في الرباعي والخماسية في الخماسي. وضابطنا في هذا الميزان الصرفي العربي.

- 6) لقد استطعت أن أثبت اسم يونس لصاحب المذهب الثاني الذي كان مقابلا الخليل في مسألة حد موضع الزائد من المثلين المضعفين واستبعاد كون سيبويه قصد نفسه بعبارة "غيره".
- 7) وأثبت ضعف الحجاج والأدلة في مذهبي الخليل ويونس كليهما، لضعف البراهين القاطعة في شواهدهما.
- 8) كما وجهنا آراء القدامى والمحدثين في مذهبي الخليل ويونس في المسألة، ونقدناها بالاقتضاب ـ حينا ـ كمثل مذهب سيبويه، ورد بعضها كرد زعم السيوطى نسبته لسيبويه حكما مغايرا للخليل معارضا له . كما وصفنا بعض المذاهب وتعليلاتها بالقياسية والمنطقية كمثل تعليل ابن السراج والفارسي. ووصفنا بعض المذاهب بمجانبة قوانين الفكر ومبادئ المنطق وذلك نحو مذاهب ابن جني وابن خروف والشلوبين. ووجدنا بعضها يفرّع المذاهب الأولى ويركّبها صانعا بينها مذهبا منتحلا، و ذلك كمثل ابن مالك ـ حينا آخر ـ .
- 9) ومن الموضوعية بمكان أن نحكم للدكتور تمام حسان ـ من المحدثين ـ بدراسة المسألة بشيء من العمق والتحليل.
- 10) ولمّا درسنا العلة في أركان القياس بيّنا دورها في أدلة علماء اللغة وشواهدهم؛ كما وصفنا أحوال العلة من حيث تعدّيها وقصورها، رابطين إياها بفكرتي الأصل والفرع، تمهيدا لتطبيقها في الأدلة والشواهد.
- 11) وقد قوّمنا مذاهب القدامى والمحدثين في المسألة في ضوء مسالك العلة وقوادحها التي استنتها العلماء والأصوليون، وكذا في ضوء مبادئ المنطق وقوانين الفكر.

- 12) ورددنا كثيرا من المسالك والأدلّة الّتي احتجّ بها العلماء لتصحيح مذاهبهم ، أو لتصحيح المذهبين معًا.
- 13) وقد صححنا القائلين بمذهب واحد -في رأيي- على أولئك القائلين بالمذهبين معا ؛ لما في ذلك من تعارض لشواهدهم مع قوانين الفكر الأساسية "مبدأ الهو - عدم التناقض - الثالث المرفوع ".
- 14) وقد وجدنا ابتعاد الآراء جميعها عن الرّأي الفصل ، لما في ركوب الحمل والقياس من مشكل عويص يستحيل فيه الجمع بين المقيس عليه والمقيس ، لأنّه لاتساوي حقيقيا بينهما.
- 15) وأثبتنا بأنّه لاإشكال في الزّائد تكرارا لحرف أصليّ في سوى ماكان مضعّفا مدغما مشدّدا ، بحيث كنّا قد أخرجنا جميع الألفاظ المسؤول عنها الّتي بها مثلان غير مدغمين ومشدّدين من مسألتنا. بل وجدنا أنّ المشدّد فقط هو المسؤول عنه ليس إلاّ.
- 16) ولقد يتبيّن أنّ رسم الشّدّة في مواضعها الأساسية ضروريّ - إن لم يكن واجبا - لأجل إزالة أيّ إبهام وأمن أيّ لبس. إذ لك أن تعرف - مثلا – أنّ "التّوليد : التّربية، ومنه قوله تعالى لعيسى عليه السّلام : أنت نبيّي وأنا ولّدتُك " أي : ربّيتك ، فقالت النّصارى : "أنت نبيّي وأنا ولَدتُك" . بالتخفيف .تعالى الله عن ذلك علوّا كبيرا."[1]

فالتّشديد إذًا واظيفيّ في العربية [2] - كما ترى -.

- 17) لقد كانت نظرة القدامى والمحدثين إلى الزّائد نظرة علّية. ألا تراهم عقّبوا على كوكب - مثلا - الّذي ليس منه ككب – بأنّ فيه زيادة من أصل الوضع ، ولم يقولوا عنه بأنّه لازيادة فيه .

---

(1) الكفويّ "الكليات" 103/2 . وقارنه بابن خالوية"إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ". تح الأستاذ محمد إبراهيم سليم .دار الهدى . عين مليلة الجزائر .د.ت . ص 077 الهامش .

(2) انظر مصطفى حركات "الصّوتيات والفونولوجيا " .دار الآفاق .الجزائر . الجزائر د.ت ص 081 .

ولقد نقتنع أيّما قناعة بأنّ أغلب ما أطلق عليه علماء اللّغة والمشبلون عليها قوانين لغوية وقواعد تضبطها ، لاتكاد تكون في جوهرها ـ كما رأينا عبر هذا البحث ـ سوى خلاصات مركّزة ونتائج معمّقة رامت وصف ماكان في جانب من جوانب اللّغة أو ماهو كائن . بحيث لايتضمّن مثل هذه النتائج والاستخلاصات الحكم على الظّاهرة نفسها ـ في مابعد ـ لو توفرت فيها الشّروط عينها الحكم ذاته . ألم تر "أنّ كلّ زيادة في الفعل لاتكون عبثا ، فالزّائد في اللّغة ـ سواء في الصّرف أو في النّحو ـ ليس وجوده كعدمه ، وإنّما هو مجرّد اصطلاح صرفيّ أو نحويّ ، له وظيفة صرفية أو نحوية ، وتلك حقيقة مهمّة في الدّرس اللّغويّ."[1]

تلك إذًا كانت عملية تجريد لازمة وضرورية لعمل علماء اللّغة حتّى يصفوا العناصر البسيطة أوتلك الوحدات الّتي تتكون منها الكلمات الّتي بها زيادة بعامة ، والتي بها زيادة تكرارا لحرف أصليّ بخاصّة .

وعليه ينبغي ألاّ يعدل بنا هذا الجانب من التّحليل والدراسة عن حقيقة هامّة هي أنّ الصّوت في الكلمة وكذا في الجملة يكتسي خصائص جديدة عبر هذا التّركيب الذّي يحكمه وفق علاقات وأصول معيّنة .

فهل لنا إذًا أن نقترح إدراج الشّدّة حرفا عربيّا قائما برأسه ـ في انتظار الإجابة عنه بعمق وتفصيل في أطروحة دكتوراه الدولة بإذنه ـ مادام أنّ التجزئة إذا قضى بها البحث العلميّ وضروراته ، فيجب أن تحرص على مراعاة الصّلة بين الأجزاء ، مبقية النظرة الشاملة إلى علاقات الأجزاء بعضها ببعض نصب أعيننا نحن الباحثين؟ فلقد ثبت أنّ "الحرف المضعّف بمنزلة حرف واحد ، فكرهوا أن يصير في الجمع اثنين بظهور التّضعيف."[2]

---

(1) الرّاجحيّ "التطبيق الصّرفيّ . ص 030 .

(2) ابن عصفور "ضرائر الشّعر" ص 037 . وقارنه بمصطفى حركات "الصّوتيات والفونولوجيا ص 061 .

ولهذا البحث ـ كما رأيت ـ بقيّة وتتمّة ، لأنّه مشروع مشواره طويل ، والخوض فيه كلّه بحاجة إلى متّسع من الوقت كبير ، وكثير من القراءة والمطالعة في الأصول بعامة وأصول اللّغة بخاصّة .

ولعلّ ربط علم اللّغة الحديث ـ في بحثنا القادم إن شاء الله ـ بهذه الأصول سيجيبنا عن كثير من الأسئلة والمسائل المستغلقة.

الطالب الباحث : **عبد الكريم برّاشد.**

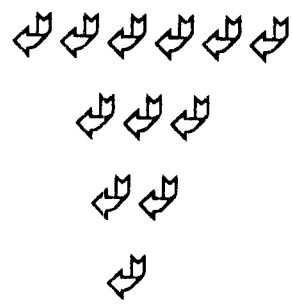

*** القـــــرآن الكـــــريم.** من كلام ربّ العالمين.

*** أ) فهرست المصادر القديمة :**

1. الإحكام في أصول الأحكام. سيف الدّين عليّ بـن محمّـد الآمـدي .دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. ط01 .د.ب .1401هـ/1981م.
2. أسـاس البلاغـة.جـار اللـه أبـو القاسـم محمـود بـن عمـر الزمخشـري .تحقيق الأستاذ عبدالرحيم محمود.

   تعريف الأستاذ أمين الخولـي.دار المعرفـة.بيروت.لبنـان 1402هـ /1982م.
3. الأشباه والنظائر.جلال الدين السيوطي. مراجعة وتقديم الدكتـور فـايز ترحيني. دار الكتاب العربي.ط01 بيروت. لبنان 1404هـ /1984م.
4. الأصول في النحو. أبو بكر بن السَرّاج .تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي.مؤسسة الرسالة ط01 بيروت.لبنان 1405هـ /1985م.

5. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم.الحسين بن أحمد بن خالويه.تحقيق الأستاذ محمد إبراهيم سليم.دار الهدى.عين مليلة.الجزائر.د.ت.
6. الأعلام.قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. خير الدين الزركلي.ط03.د.ب ود.ت.
7. الاقتراح في علم أصول النحو.جلال الدَين السيوطي.تصحيح وشرح الدَكتور أحمد سليم الحمصيَ والدَكتور محمد أحمد قاسم.جروس برس ط01.د.ب 1988م.
8. الإمتاع والمؤانسة. أبو حيان التوحيدي. تصحيح وضبط وشرح أحمد الزين. منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت.لبنان.د.ت.
9. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباريَ تحقيق الشَيخ محمد محي الدين عبد الحميد.دار الفكر. د.ب .ود.ت.
10. الإيضاح في علل النحو.أبو القاسم الزجاجي. تحقيق الدَكتور مازن المبارك .دار النفائس ط04. بيروت.لبنان 1402هـ /1982م.
11. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.جلال الدين السيوطي.تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية صيدا. بيروت.لبنان.د.ت.
12. البلغة في تاريخ أئمة اللغة. مجد الدين محمد بن يعقوب.تحقيق محمد المصري.منشورات وزارة الثقافة.دمشق.سورية.1392هـ /1972م.
13. تاج العروس من جواهر القاموس.محمد مرتضى الزبيدي. دار مكتبةالحياة . بيروت.لبنان.د.ت.

14. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين.أبو البقاء العكبري.تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. دار الغرب الإسلامي .ط01 بيروت.لبنان 1406هـ /1986م.

15. التصريف الملوكي.أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق محمد سعيد بن مصطفى النعسان.تعليق أحمد الخاني ومحي الدين الجراح.دار المعارف للطباعة .ط02. دمشق.سورية 1390هـ /1970م.

16. تفسير القرآن العظيم.عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن كثير.تصحيح لجنة من العلماء.دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.ط03.
1401هـ /1981م.

17. تقريب الوصول إلى علم الأصول .أبو القاسم محمد بن أحمد ابن جزي.تحقيق محمد علي فركوس.دار التراث الإسلامي.ط01. الجزائر 1410هـ /1990م.

18. التكملة.أبو علي الفارسي.تحقيق الدكتورحسن شاذلي فرهود. ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر.الجزائر.1984م.

19. الحجة في القراءات السبع.ابن خالويه.تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم. دار الشروق. ط04.د.ب 1981م /1401هـ.

20. حروف المعاني.أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي.تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد.مؤسسة الرسالة ط02.بيروت.لبنان.دار الأمل.إربد،الأردن 1406هـ /1986م.

21. خزانة الأدب ولب لباب العرب.عبدالقادر بن عمر البغدادي .ط01.بيروت.لبنان.د.ت.

22. الخصائص.ابن جني.تحقيق الأستاذ محمدعلي النجار.دار الكتب المصرية.دار الكتاب العربي.بيروت.لبنان.د.ت.

23. ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي. أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري.تصحيح الشيخ ابن أبي شنب.الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.الجزائر 1394هـ /1974م.

24. ديوان الفرزدق أبي فراس همام بن صعصعة.نشر عبد الله إسماعيل الصاوي.ط01.القاهرة.مصر 1936م.

25. سر صناعة الإعراب.ابن جني. تحقيق الدكتور حسن هنداوي .دار القلم ط01. دمشق سورية 1405 /1985م.

26. شرح ابن عقيل علي ألفية أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .دار اللغات. ط014.د.ب 1964م

27. شرح أحمد الرفاعي على شرح بحرق اليمني على لامية الأفعال لابن مالك.أحمد الرفاعي.المطبعة التونسية. تونس 1345هـ.

28. "شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للبغدادي". رضي الدين الأستراباذي. تحقيق الأساتذة محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد .دار الكتب العلمية بيروت.لبنان 1402هـ /1982م.

29. شرح عيون كتاب سيبويه .أبونصرهارون بن موسى القرطبي المجريطي. تحقيق الدكتور عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه.مطبعة حسان.ط01. القاهرة. مصر 1404هـ /1984م.

30. "شرح قواعد الإعراب لابن هشام".محي الدين الكافيجي.تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة.دار طلاس ط01.دمشق سورية 1989م.

31. " شرح المفصل". موفّق الدين بن يعيش .عالم الكتب بيروت .مكتبة المتنبيّ القاهرة.د.ت.

32. "شرح الملوكي في التّصريف".ابن يعيش.تحقيق الدّكتور فخر الدّين قباوة.المكتبة العربيّة بحلب. ط01.حلب سورية.1393هـ/1973م.

33. "ضرائر الشّعر".عليّ بن مؤمن بن عصفور.تحقيق السّيّد إبراهيم محمّد .دار الأندلس.ط02. بيروت لبنان 1402هـ/1982م.

34. الفصل في الملل والأهواء والنحل لأبي محمد عليّ بن أحمد ابن حزم الظاهريّ وبهامشه "الملل والنحل" لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني.دار الفكر 1400هـ/1980م.

35. "فعلت وأفعلت" أبوحاتم السّجستاني.تحقيق الدّكتور خليل إبراهيم العطيّة.مطابع جامعة البصرة. مديرية دار الكتب.البصرة .العراق 1979م.

36. فقه اللغة وسرّ العربية.أبو منصور الثّعالبيّ.دار الكتب العلمية .بيروت لبنان . توزيع دار الباز مكّة المكرّمة .د.ت.

37. الفهرست .محمد بن إسحاق بن النديم .مكتبة خيّاط .د.ب .دت.

38. الفهرست .محمد بن إسحق بن النديم.تحقيق الدّكتور مصطفى الشّويميّ.الدّار التونسية للنشر. تونس 1406هـ/1985م .المؤسسة الوطنية للكتاب . الجزائر .

39. الكتاب .أبو بشر عمرو بن قنبر .تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون .عالم الكتب . بيروت.لبنان د.ت.

40. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللّغوية.أبوالبقاء أيوب بن موسى الحسيني.قابله ووضع فهارسه الدكتور عدنان درويش ومحمد المصريّ .وزارة الثّقافة والإرشاد القوميّ .دمشق سورية 1975م.

41. لسان العرب.أبو الفضل جمال الدّين بن منظور.دار بيروت للطباعة والنشر بيروت لبنان 1388هـ/1968م.

42. لسان العرب.أبو الفضل جمال الدّين بن منظور.دار صادر. بيروت. لبنان د.ت.
43. المبدع في التّصريف .أبو حيّان النّحويّ.تحقيق الدّكتور عبد الحميد السّيّد طلب.دار العروبة للنشر والتوزيع.ط01 .الصّفاة الكويت 1402هـ/1982م.
44. مختار الصّحاح.محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرّازي.دار الكتاب العربيّ.بيروت.لبنان 1401هـ/1981م.
45. مراتب النّحويين.أبوالطّيّب عبد الواحد بن عليّ. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . ط02. القاهرة. مصر 1394هـ/1974م.
46. المستصفى من علم الأصول المطبعة الأميرية ببولاق. مصر 1322هـ.
47. معاني القرآن.أبو زكريا يحي بن زياد الفرّاء. تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. القاهرة.مصر.1374هـ/1955م.
48. معجم مقاييس اللغة.أحمد بن فارس.تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون.دار إحياء الكتب العربية.عيسى البابي الحلبي وشركاه.القاهرة.مصر.1369هـ
49. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. جمال الدين بن هشام الأنصاري تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. مراجعة سعيد الأفغاني .دار الفكر ط05 .بيروت لبنان 1979م.
50. المفتاح في الصرف .عبد القاهر الجرجاني .تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد .ط01 .مؤسسة الرسالة دار الأمل.بيروت لبنان 1407هـ/1987م.

51. مفتاح الوصول إلى علم الأصول.أبو عبد الله محمد بن أحمد المالكي التلمساني. تحقيق الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف.بيروت لبنان 1403هـ/1983م.
52. المقتضب.أبو العباس المبرد.تحقيق الأستاذ عبد الخالق عضيمة .عالم الكتب.بيروت.لبنان.د.ت.
53. المقرب.علي بن مؤمن بن عصفور.تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري.مطبعة العاني.ط01 رئاسة ديوان الأوقاف.إحياء التراث الإسلامي.بغداد .العراق 1392هـ/1972م.
54. الممتع في التصريف .ابن عصفور.تحقيق الدكتور فخر الدّين قباوة.دار الآفاق الجديدة .ط03.بيروت. لبنان.1398هـ/1978م.
55. المنصف شرح على كتاب التصريف لأبي عثمان المازني.ابن جني.تحقيق الأستاذ إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين.مصطفى البابي الحلبي وأولاده.ط01 القاهرة.مصر 1379هـ/1960م.
56. همع الهوامع.شرح جمع الجوامع في علم العربية.جلال الدين السيوطي.تصحيح السيد محمد بدر النعساني.دار المعرفة.بيروت.لبنان.د.ت.

❧❧❧❧❧❧❧❧

ب) المراجع العربية الحديثة :

1. أبنية الأفعال .دراسة لغوية قرآنية.الدكتورة نجاة عبد العظيم الكوفي.دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة. مصر. د.ت .
2. أسس المنطق والمنهج العلمي .الدكتور محمد فتحي الشنيطي.دار النهضة العربية.بيروت.لبنان 1970م.

3. الاشتقاق.عبد الله أمين .لجنة التأليف والترجمة والنشر. ط01 .القاهرة .مصر. 1376هـ/1956م.
4. الأصوات اللغوية.الدكتور إبراهيم أنيس.دار الطباعة الحديثة.مكتبة الأنجلوالمصرية .ط05 .مصر 1979م .
5. الأصول .دراسة إبستمولوجية في الفكر اللغويّ عند العرب.النّحو، فقه،اللغة،البلاغة،الهيئة المصرية العامة للكتاب .مصر 1982م.
6. الألسنية.علم اللغة الحديث.المبادئ والأعلام.الدكتورميشال زكريا.المؤسسة الجامعيّة للدّراسات والنشر والتوزيع.ط02.بيروت.لبنان 1303هـ/1983م.
7. التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه.دراسة لغوية.الدكتور محمود سليمان ياقوت .دار المعرفة الجامعية.الإسكندرية. مصر1985م.
8. تصريف الأسماء والأفعال .الدكتور فخرالدين قباوة.كلية الآداب جامعة حلب.حلب سورية 1398هـ/1978م
9. تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن.الدكتور محمّد سالم محيسن.دار الكتاب العربيّ ط01. بيروت لبنان 1407هـ/1987م.
10. التصريف الدكتور دانيال ريغ .أعادت النظر في المخطوطة الدكتورة هدى أيوب.مكتبة ميزونوف لاروز.باريس.فرنسا
11. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث. الدكتور الطيب البكوش.نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبدالله. تونس 1987م.
12. التطبيق الصّرفي.الدكتور عبده الرّاجحيّ.دار المعرفة الجامعية.الإسكندرية .مصر 1988م.

13. جامع الدروس العربية.الشيخ مصطفى الغلاييني.مراجعة الأستاذ عبد العزيز سيّد الأهل.تصنيف محمد الحوراني. طبعة طهران.د.ت .
14. الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو العربيّ.الدكتور عبد العال سالم مكرم.مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع الكويت. 1977م .
15. دراسات في فقه اللغة.الدكتور صبحي الصالح.نشر أدب الحوزة.دار العلم للملايين ط09.بيروت.لبنان. د.ت .
16. دراسات لسانية تطبيقية.الدكتور مازن الوعر.دار طلاس .ط01 دمشق.سورية 1989م .
17. شذا العرف في فنّ الصرف.الشيخ أحمد الحملاوي.مصطفى البابي الحلبي وأولاده.ط016 .القاهرة مصر 1384هـ/1965م.
18. الصّوتيات والفونولوجيا.مصطفى حركات.دار الآفاق.الجزائر.الجزائر. د.ت .
19. علم الدلالة العربي. النظرية والتطبيق.دراسة تاريخية، تأصيلية ، نقدية.الدكتور فايز الدّاية.ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر. 1973م.
20. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي.الدكتور محمود السّعران.دار النهضة العربية.بيروت لبنان.د.ت.
21. فقه اللغة المقارن.الدكتور إبراهيم السامرّائي.دار العلم للملايين.ط03.بيروت لبنان 1983م.
22. القياس في اللغة العربية.الشيخ محمد الخضر حسين الجزائري.المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر .الجزائر 1986م.
23. اللغة العربية ، معناها ومبناها.الدكتور تمام حسان.دار الثقافة.الدار البيضاء المغرب.د.ت.

24. اللغة والتفسير والتواصل.الدكتور مصطفى ناصف.سلسلة عالم المعرفة رقم 193.المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.الصفاة.الكويت 1415هـ/1995م.

25. المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها.الأستاذ محمد الأنطاكي.دار الشرق العربي ط03 بيروت لبنان .د.ت .

26. معجم الإعراب والإملاء .إميل بديع يعقوب .دار العلم للملايين.ط02.بيروت لبنان 1985م.

27. المعجم الفلسفي.عربي إنجليزي فرنسيّ.مراد وهبة. ويوسف كرم ويوسف شلالة.دار الثقافة الجديدة ط02. القاهرة مصر 1971م.

28. معجم النحو عبد الغني الدقر.إشراف أحمد عبيد .مؤسسة الرّسالة ط03.بيروت لبنان 1407هـ/1986م

29. المنطق ومناهج البحث.الدكتور ماهر عبد القادر محمد عليّ.دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت.لبنان 1405هـ/1985م

30. المنطق الوضعيّ.الدكتور زكي نجيب محمود.مكتبة الأنجلوالمصرية .مصر 1965م.

31. المنهج الصوتي للبنية العربية.رؤية جديدة في الصرف العربي .الدَكتور عبد الصبور شاهين،مؤسسة الرسالة.بيروت.لبنان 1400هـ /1980م.

32. يونس بن حبيب.الدَكتور حسين نصار.دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.القاهرة.مصر 1968م

جـ) المراجع المترجمة:

1. علم اللسان.أنطوان ماييه ملحق بكتاب النقد المنهجي عند العرب. للدكتور محمد مندور.ترجمة محمد مندور.مطبعة نهضة مصر.القاهرة.مصر.دت.
2. مبادئ في علم الأدلة.رولان بارث ترجمة وتقديم محمد البكري.دار قرطبة للطباعة والنشر.الدار البيضاء.المغرب 1986م.
3. محاضرات في الألسنية العامة.فردينان ده سوسر.ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر.المؤسسة الجزائرية للطباعة.الجزائر 1986م.
4. المنطق الصوري.جول تريكو.ترجمة الدكتور محمود يعقوبي.ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1992م.
5. منهج جديد للدراسات الإنسانية.هـ.ب.ريكمان.ترجمة وتقديم وتعليق الدكتور عبد المعطي محمد والدكتور محمد علي محمد..مكتبة مكاوي ط01.بيروت لبنان 1979م.

د) الرسائل الجامعية.

1. القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي.الدكتورة منى إلياس.ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر.ط01 1405هـ /1985م.
2. المصطلح النحوي.نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري.الدكتور عوض حمد القوزي.ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر 1983م.

هـ) الدوريات.

1. تجربتي مع سيبويه.الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة. مجلة كلية اللغة العربية بالرياض.العدد الرابع. الرياض.المملكة العربية السعودية. 1394 هـ/1974م

2. ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء.عبد الجبار علوان النايلة.مجلة المجمع العلمي العراقي بغداد.العراق 1406هـ/1986م.

3. المعجم الوسيط.الدكتور إبراهيم أنيس وعبد الحليم منتصر والدكتور عطية الصوالحي ومحمد خلف اللة أحمد.أشرف على الطبع حسن علي عطية ومحمد شوقي أمين.دار المعارف بمصر ط02.مجمع اللغة العربية بمصر 1393هـ/1973م.

و) المراجع الإفرنجية.

.1 L'Argumentation dans la langue. Jean Claude Anscombre et OSWALD DUCROT .Pierre MARDAGA.BRUXELLES.BELGIQUE .

.2 Cours de phonétique arabe.Suivi de notions générales de phonétique et de phonologie . librairie C.KLINCKSIECK .1960.

.3 Cours de linguistique générale.Ferdinand de Saussure.présenté par DALILA MORSLY. ENAG /EDITIONS.ALGER.Algerie 1990.

.4 Dictionnaire de la linguistique "Jean Dubois et autres. librairie larousse .derniére édition. PARIS . FRANCE.

.5 Dictionnaire de linguistique . Georges MOUNIN .Quadrige.P.U.F .PARIS .FRANCE 1974 .

.6 L'écrit et la communication. Robert ESCARPIT .Que sais-je .édition Bouchene.Alger . Algerie 1993.

.7 Pour une théorie de la production littéraire .Pierre MACHEREY.Cinquiéme tirage .François MASPERO .PARIS.FRANCE 1978.

.8 Précis de grammaire française .MAURICE GREVISSE .ENAL. Alger. Algérie.

فهرس المحتويات

- إهداء .
- شكر وتقدير.
- مقدمة.
- مدخل : مفهوم الزيادة وتعريفها لغة و اصطلاحا ، والزيادة النحوية والصرفية.

* مفهوم الزيادة.

أ) الزيادة لغة.

ب) الزيادة اصطلاحا.

ج) الزيادة النحوية.

د) الزيادة الصرفية.

* نتائج المدخل.

- الفصل الأول : أنواع الزيادة ومواضع حروفها وأدلتها .

1) أنواع الزيادة.

أ) الزيادة للإلحاق .

ب) الزيادة للمد.

ج) الزيادة من أصل الوضع.

د) الزيادة لمعنى.

2) مظنات حروف الزيادة.

3) الزيادة تكرارا لحرف أصلي.

4) أدلة الزيادة.

أ) الاشتقاق المحقق.

ب) عدم النظير.

ج) الدخول في أوسع البابين.

- **الفصل الثاني**: مواضع ورود أحد المثلين زائدا في الكلمة وأحواله.

* جدول يبين أصالة المثلين في ذوات الثلاثة وفي ذوات الأربعة والخمسة.

* جدول يبين زيادة أحد المثلين في ذوات الأربعة وزيادة أحد المثلين أو كليهما في ذوات الخمسة ، ومواضع ورودهما.

* نتائج الفصل الثاني.

- **الفصل الثالث** : مذهبا الخليل ويونس في حدّ الزائد في المثلين المضعفين.

* جدول يبين مذهب الخليل ويونس والألفاظ المسؤول عنها والمحتج بها لزيادة احد المثلين.

* دراسة في نص سيبويه الذي يحمل المسألة ووقوفنا عند لفظة "غيره" واحتمال قصد سيبويه نفسه بهاعند بعض العلماء.

* نتائج الفصل الثالث.

- **الفصل الرابع** : آراء القدامى والمحدثين في مذهبي الخليل ويونس.

1) آراء القدامى .

أ) مذهب سيبويه.

ب) رأي أبي بكر بن السراج .

ج) رأي أبي علي الفارسي.

د) رأي بن جني .

1/ أدلته ليونس.

2/ أدلته للخليل.

هـ) رأي ابن عصفور.

و) رأي ابن الحاجب.

ز) رأي الأستراباذي.

ح) رأي أبي حيّان النحويّ.

ط) رأي ابن خروف والشلوبين.

ي) رأي ابن مالك.

ك) رأي ابن عقيل.

ل) رأي جلال الدين السيوطي.

* نقد السيوطي نسبته لسيبويه مذهبا مقابلا للخليل.

2) آراء المحدثين.

أ) رأي شوقي ضيف.

ب) رأي فخر الدين قباوة.

ج) رأي تمام حسّان.

د) رأي عبد العال سالم مكرم.

هـ) رأي محمد سالم محيسن.

* جدول إحصائي يبين آراء القدامى والمحدثين في مسألة حدّ موضع الزائد من المثلين المضعّفين في كل كلمة جاوزت الثلاثة الأحرف.

تطبيقات على "فُعَّل" مثل "سُلَّم".

* نتائج الفصل الرابع.

- **الفصل الخامس** : توجيه آراء القدامى والمحدثين في ضوء مسالك العلّة وقوادحها.

المبحث الأول: أركان القياس.

1) المقيس عليه.

2) المقيس.

3) العلّة.

4) الحكم.

المبحث الثاني : تطبيق مسالك العلّة وقوادحها على آراء القدامى والمحدثين.

* جداول تبيّن حدّ موضع الزائد من المثلين المضعفين في كل كلمة جاوزت الثلاثة الأحرف ، مع تطبيقات على صيغة "فُعَّل". ونتائج هذه الجداول.

1) توجيه مذهبي الخليل ويونس في ضوء مسالك العلّة وقوادحها.

I- المنتصرون للخليل.

1) رأي ابن عصفور.

2) رأي أبي حيّان النحوي.

3) رأي شوقي ضيف.

4) رأي فخر الدين قباوة.

5) رأي تمّام حسّان.

II- المنتصرون ليونس.

1) رأي أبي بكر بن السرّاج.

2) رأي أبي علي الفارسي.

3) رأي ابن الحاجب.

4) رأي ابن عقيل.

5) رأي عبد العال سالم مكرم.

III- المنتصرون للمذهبين معا.

1) رأي سيبويه.

2) رأي ابن جني.

أ) توجيه أدلته المنتصرة ليونس.

ب) توجيه أدلته المنتصرة للخليل.

3) رأي الأستراباذي.

4) رأي ابن خروف والشلوبين.

IV- القائلون برأي ثالث.

1) رأي ابن مالك.

V- الجامعون الآراء دون تمذهب.

1) رأي جلال الدين السيوطي.

2) رأي محمد سالم محيسن.

* نتائج الفصل الخامس.

- خاتمة البحث ونتائجه.

- فهرست المصادر والمراجع.

- فهرس المحتويات.